



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة - الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع



المجتمع المدني وحماية البيئة

دراسة ميدانية بجمعيات حماية البيئة - تبسة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاجتماعية
تخصص: علم الاجتماع والتنمية

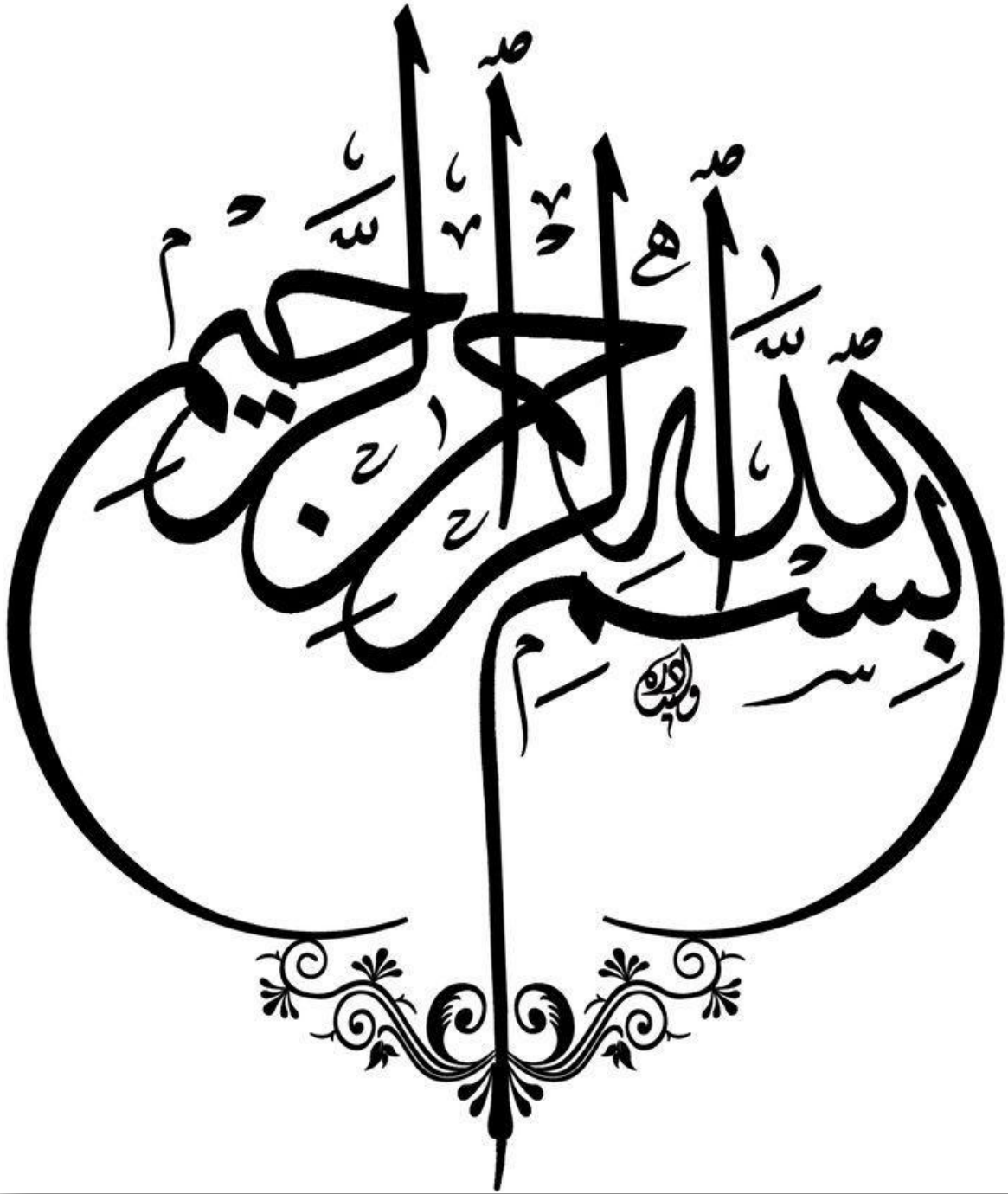
إشراف الأستاذ:
أ.د / خالد حامد

إعداد الطالبة:
فضيلة عرايبي

لجنة المناقشة

إسم ولقب الخبير	الرتبة	الصفة	الشعبة	الجامعة
منير صوالحي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	علم الاجتماع	جامعة العربي التبسي - تبسة
خالد حامد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	علم الاجتماع	جامعة العربي التبسي - تبسة
مولدي عاشور	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	علم الاجتماع	جامعة العربي التبسي - تبسة
عمار سيدي دريس	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	علم الاجتماع	جامعة العربي التبسي - تبسة
عبد الباسط هويدي	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	علم الاجتماع	جامعة حمزة لخضر - الوادي
نصر الدين بهتون	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	علم الاجتماع	جامعة عباس لغرور - خنشلة

السنة الجامعية: 2022/2021



شكرو تقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي تتم بنعمته الصالحات وبفضله تنزل البركات
أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

وكل عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف " حامد خالد " لإحاطته بهذا
العمل البحثي بالرعاية والتوجيه وأن منحه من وقته وجهده الكثير جزاه الله
خيراً.

والشكر الموصول إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة على التكرم بقبول
مناقشة هذه العمل وتصويبه.

كما لا يفوتني إيصال الشكر الخالص لمسؤولي الجمعيات البيئية المحلية بولاية
تبسة على تعاونهم لإتمام هذه الدراسة : جمعية أحباب البيئة تبسة ، جمعية
الأيادي الخضراء لحماية البيئة، الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث
والمحافظة على البيئة بنقرين ، جمعية التحدي بئر العاتر ، جمعية النهوض
بقرية عين الزقيق العقلة المالحة، جمعية جسور الإجتماعية الشريعة
يب أو من

إلى كل من ساعدني وشجعني ولو بكلمة طيبة وقدم لي العون من قر

بعيد.

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"... وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا..."

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات

إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا (مُحَمَّد) عَدَدَ مَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَصَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ

عَدَدَ مَا تَوَارَى عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ "

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي هذا لمن كان لهما الفضل علي بعد الله سبحانه وتعالى،

إلى أمي وأبي الغاليين حفظهما الله ورعاهما

إلى فوانيس البيت وسندي في الحياة أخواتي: نوال، فوزية، منية وزوجها كريم، نجاح


إلى صديقاتي هيبه بوعروج، رندة مقاق، فاطمة بيازة اللواتي رافقني بتشجيعهن

المستمر طوال فترات إنجاز هذا العمل

إلى الأرواح الطاهرة التي غادرتنا وكلها أمل في ظهور هذا العمل إلى النور جدتي دلولة

وعمي لزهرا عرايبية رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته.

عرايبية فضيلة



فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	الشكر وتقدير
/	إهداء
/	فهرس المحتويات
/	فهرس الجداول
أ - ث	مقدمة
الفصل الأول: الإطار التصوري و المفاهيمي للدراسة	
2	تمهيد
3	أولاً: تحديد موضوع الدراسة
3	1- إشكالية الدراسة
5	2- فرضيات الدراسة
6	3- أهمية الدراسة
7	4- أسباب إختيار موضوع الدراسة
8	5- أهداف الدراسة
9	ثانياً: مفاهيم الدراسة
9	1- المجتمع المدني
11	2- الجمعية
13	3- الجمعيات البيئية
14	4- البيئة
17	5- حماية البيئة
20	ثالثاً: الدراسات السابقة
20	1- الدراسات العربية
23	2- الدراسات الجزائرية

32	رابعاً: المقاربة النظرية للدراسة
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مدخل للمجتمع المدني والجمعيات البيئية	
38	تمهيد
39	أولاً: المجتمع المدني – خلفية تاريخية ونظرية
39	1 – التيارات الفكرية للمجتمع المدني
39	1 – 1 – مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي
44	1 – 2 – مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث
48	1 – 3 – مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي
50	2 – المجتمع المدني و أبرز خصائصه
50	2 – 1 – مكونات المجتمع المدني
54	2 – 2 – خصائص المجتمع المدني
58	2 – 3 – وظائف المجتمع المدني
63	ثانياً: مقومات عمل الجمعيات البيئية
63	1 – المراحل التاريخية لحركة الجمعيات في الجزائر
63	1 – 1 – حركة الجمعيات إبان الإستعمار
65	1 – 2 – مرحلة ما بعد الإستقلال
66	1 – 3 – مرحلة التعددية
69	2 – الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات البيئية
70	2 – 1 – الشروط القانونية المتعلقة بالأعضاء المؤسسين للجمعية البيئية
70	2 – 2 – الشروط المتعلقة بالقانون الأساسي للجمعيات البيئية
71	2 – 3 – الشروط الموضوعية لتأسيس الجمعيات البيئية
72	3 – إجراءات تأسيس الجمعيات البيئية
72	3 – 1 – إنعقاد الجمعية العامة التأسيسية

72	3 – 2 – إيداع التصريح بالتأسيس و تسليم وصل التسجيل
74	4 – أهداف الجمعيات البيئية
75	5 – مصادر تمويل الجمعيات البيئية
77	6 – عوامل فشل الجمعيات البيئية
80	7 – آليات تفعيل دور الجمعيات البيئية
83	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: أساسيات حول حماية البيئة	
85	تمهيد
86	أولاً: علاقة الإنسان بالبيئة
86	1 – مراحل تطور علاقة الإنسان بالبيئة
86	1 – 1 – مرحلة الصيد
87	1 – 2 – مرحلة الرعي
87	1 – 3 – مرحلة الزراعة
88	1 – 4 – مرحلة الصناعة
89	2 – المدارس النظرية المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة
89	2 – 1 – المدرسة الحتمية
91	2 – 2 – المدرسة الإمكانية (الإختيارية)
93	2 – 3 – المدرسة الإحتمالية (التوافقية)
95	2 – 4 – المدرسة التفاعل
96	ثانياً: البيئة: مكوناتها ومشكلاتها
96	1 – مكونات البيئة
99	2 – عوامل ظهور المشكلات البيئية
100	3 – أنواع المشكلات البيئية
101	3 – 1 – مشكلة التلوث البيئي وأصنافه

107	3 - 2 - مشكلة إستنزاف موارد البيئة
108	3 - 3 - مشكلة التصحر
110	3 - 4 - مشكلة تدهور الغطاء النباتي
111	ثالثا: حماية البيئة والتنمية المستدامة
116	رابعا: الجهود الدولية والوطنية لحماية البيئة
116	1 - إهتمام المجتمع المدني الدولي بحماية البيئة
119	2 - المؤتمرات والمواثيق الدولية المتعلقة بالبيئة
120	2 - 1 - مؤتمر ستوكهولم (1972)
122	2 - 2 - مؤتمر نيروبي (1982)
123	2 - 3 - الميثاق العالمي للطبيعة (1982)
124	2 - 4 - مؤتمر قمة الأرض ريو ديجانيرو (1992)
127	2 - 5 - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (2002)
128	2 - 6 - مؤتمر باريس لتغير المناخ (2015)
129	3 - آليات حماية البيئة في الجزائر
129	3 - 1 - الآليات القانونية لحماية البيئة
138	3 - 2 - الجباية البيئية كألية لحماية البيئة
141	3 - 3 - التربية البيئية كألية لحماية البيئة
144	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
146	تمهيد
147	أولا: مجالات الدراسة
147	1 - المجال المكاني
148	2 - المجال الزمني
149	3 - المجال البشري

152	ثانيا: منهج وأدوات الدراسة
152	1 – منهج الدراسة
153	2 – أدوات جمع البيانات
153	2 – 1 – السجلات والوثائق الرسمية
154	2 – 2 – الملاحظة
154	2 – 3 – المقابلة
155	2 – 3 – 1 – المقابلة الحرة
156	2 – 3 – 2 – المقابلة المقننة (دليل المقابلة)
159	رابعا: عينة الدراسة
159	1 – كيفية إختيار عينة الدراسة
164	2 – خصائص أفراد العينة
174	خلاصة الفصل
الفصل الخامس: تحليل وتفسير البيانات الميدانية	
176	تمهيد
177	أولا: عرض البيانات وتحليلها
177	1- عرض وتحليل بيانات المحور الثاني المتعلق بالأنشطة التي تقوم بها الجمعيات البيئية لنشر الوعي البيئي
199	2- عرض و تحليل بيانات المحور الثالث المتعلق بالآليات التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية لمواجهة المشكلات البيئية
228	3- عرض و تحليل بيانات المحور الرابع المتعلق بمساهمة جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة
247	4- عرض و تحليل بيانات المحور الخامس المتعلق بالصعوبات التي تواجه الجمعيات البيئية عند القيام بدورها في حماية البيئة
260	ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة
260	1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

فهرس المحتويات

270	2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة
274	ثالثا- نتائج الدراسة العامة
277	رابعا: الإقتراحات والتوصيات
280	الخاتمة
283	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق
	الملخص



فهرس
الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
148	يوضح التقسيم الإداري لولاية تبسة لسنة 2019	01
151	يوضح الجمعيات البيئية المتواجدة بولاية تبسة	02
158	يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات إستمارة المقابلة	03
161	يوضح الجمعيات البيئية التي شملتها الدراسة	04
165	توزيع الأعضاء المبحوثين حسب فئات الجنس	05
166	توزيع الأعضاء المبحوثين حسب الفئة العمرية	06
168	توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المستوى التعليمي	07
169	توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المهنة خارج إطار الجمعية	08
171	توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المسؤوليات التنظيمية المسندة إليهم ضمن إطار الجمعية	09
172	يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب الأقدمية في النشاط ضمن الجمعية البيئية	10
177	يوضح قيام الجمعيات البيئية محل الدراسة بوضع برامج لنشاطها وأهم المجالات التي تشملها هذه البرامج	11
179	يوضح مبادرة الجمعيات البيئية محل الدراسة بتقديم المحاضرات لمختلف فئات المجتمع	12
180	يوضح مساهمة المحاضرات التي تقدمها الجمعيات البيئية محل الدراسة في نشر الوعي البيئي	13
182	يوضح تنظيم الجمعيات البيئية محل الدراسة للأيام الدراسية والتحسيسية ومساهمتها الفعلية في التوعية بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها	14
184	يوضح مشاركة الجمعيات البيئية محل الدراسة في المعارض التوعوية التحسيسية في مجال حماية البيئة وتنميتها	15
186	يوضح الأهداف التي حققتها الجمعيات البيئية محل الدراسة من خلال مشاركتها في المعارض التوعوية التحسيسية في مجال حماية البيئة وتنميتها	16
188	يوضح تنظيم الجمعيات البيئية محل الدراسة لمسابقات ثقافية توعوية	17

فهرس الجداول

189	يوضح طبيعة المسابقات الثقافية التوعوية التي تنظمها الجمعيات البيئية محل الدراسة	18
191	يوضح مدى مساهمة المسابقات الثقافية التوعوية التي تنظمها الجمعيات البيئية محل الدراسة في تعزيز الوعي البيئي لدى المواطن	19
192	يوضح مظاهر الوعي البيئي التي ساهمت المسابقات الثقافية في تعزيزها	20
194	يوضح رأي الأعضاء المبحوثين حول تجاوب المواطنين مع الأنشطة التوعوية التي تقوم بها الجمعيات البيئية محل الدراسة	21
196	يوضح الأهداف التي تسعى الجمعيات البيئية محل الدراسة إلى التركيز عليها لترسيخ الوعي بأهمية حماية البيئة	22
199	يوضح أبرز المشكلات البيئية التي تعاني منها ولاية تبسة	23
202	يوضح إتصال المواطنين بالجمعيات البيئية لطرح بعض المشكلات المتعلقة بالبيئة وطبيعة إستجابة الجمعيات البيئية محل الدراسة لها	24
204	يوضح أهم الأساليب التي تعتمدها الجمعيات البيئية محل الدراسة في محاولة للتصدي المشكلات البيئية	25
208	يوضح إستخدام الجمعيات البيئية محل الدراسة لوسائل الإعلام في إعداد برامج إعلامية خاصة بحماية البيئة	26
211	يوضح أهم المواضيع التي عالجتها البرامج الإعلامية	27
213	يوضح رأي المبحوثين حول مساهمة البرامج الإعلامية في مواجهة المشكلات البيئية	28
215	يوضح قيام الجمعيات البيئية محل الدراسة بمعاينات ميدانية لتشخيص الوضع البيئي القائم وكيفية الإستفادة من هذا التشخيص	29
217	يوضح طبيعة الوسائل التثقيفية التي تستخدمها الجمعيات البيئية محل الدراسة لحماية البيئة	30
220	يوضح مدى مساهمة الوسائل التربوية التي تستخدمها الجمعيات البيئية محل الدراسة في تحسيس الأفراد بخطورة المشكلات التي يسببها الإعتداء على البيئة	31
221	يوضح مبادرة الجمعيات البيئية لتنبيه الجهات المعنية بالأضرار و الإنتهاكات التي تمس بالبيئة	32

فهرس الجداول

223	يوضح تدخل الجمعيات البيئية محل الدراسة لدى الهيئات الرسمية لإيجاد حلول عملية للمشكلات البيئية المطروحة ومدى نجاح مساعيها	33
225	يوضح مدى إستخدام الجمعيات البيئية محل الدراسة لحقها في التقاضي برفع دعاوي ضد التصرفات المضرة بالبيئة	34
228	يوضح مدى التنسيق بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والجمعيات الأخرى المهتمة بالبيئة	35
230	يوضح مجالات التنسيق بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والجمعيات الأخرى المهتمة بالبيئة	36
232	يوضح جهود الجمعيات البيئية محل الدراسة للتنسيق مع الهيئات الرسمية لتفعيل المشاركة المجتمعية	37
234	يوضح إهتمام الجمعيات البيئية محل الدراسة بعقد إجتماعات و لقاءات مع الجهات الرسمية لمناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة	38
235	يوضح إمتلاك الجمعيات البيئية محل الدراسة لصفحات على مواقع التواصل الإجتماعي وما وفرته من مزايا للمستخدمين الإلكترونيين	39
237	يوضح إهتمام الجمعيات البيئية محل الدراسة بتنظيم دورات تأهيلية وتدريبية لفائدة المتطوعين	40
239	يوضح الهدف من الدورات التأهيلية والتدريبية التي تنظمها الجمعيات البيئية محل الدراسة	41
241	يوضح إهتمام الجمعيات البيئية محل الدراسة بتنظيم خرجات ميدانية تحفيزا للمواطنين على المشاركة في حماية البيئة	42
243	يوضح مساهمة الخرجات الميدانية في تنمية شعور الفرد بأهمية العمل التطوعي والمشاركة الجماعية في حماية البيئة	43
244	يوضح المبادرات المشتركة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والمؤسسات التربوية	44
246	يوضح مساهمة المبادرات البيئية المشتركة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والمؤسسات التربوية في تنشئة التلاميذ بيئيا	45
247	يوضح تقييم الأعضاء المبحوثين لظروف عمل الجمعيات البيئية محل الدراسة	46
249	يوضح رأي الأعضاء المبحوثين في أهم الصعوبات السياسية التي تعيق دور الجمعيات البيئية	47

فهرس الجداول

251	رأى الأعضاء المبحوثين حول أهم الصعوبات السوسيو- ثقافية التي تعيق دور الجمعيات البيئية	48
253	يوضح رأى الأعضاء المبحوثين حول أهم الصعوبات المادية التي تعيق دور الجمعيات البيئية	49
256	تأثير الصعوبات التي تواجهها الجمعيات البيئية على دورها	50
258	يوضح إقتراحات الأعضاء المبحوثين لتجاوز الصعوبات التي تواجهها الجمعيات البيئية	51

مقدمة

مقدمة

يعد موضوع البيئة من القضايا التي أصبحت أولى الإهتمامات الدولية والوطنية، ويرجع ذلك لإرتباطها الوثيق بحياة الإنسان وكذا لتزايد الأخطار البيئية التي تهدد الحياة على الكوكب، فالبيئة تمثل الوسط الذي يعيش فيه الإنسان مع غيره من المخلوقات وتتوفر لهم فيها سبل الحياة وأسباب البقاء، فهو يستمد منها كل مقومات حياته المادية والفكرية والأخلاقية والإجتماعية وكذا المعيشية وفضلا عن أن البيئة ركن أساسي من أركان الحياة التي نعيشها وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في حياتنا فهي تحوي كل الأشياء التي تحيط بنا من ماء وهواء وحيوان ونبات وجماد فكل شيء من حولنا يمثل جزء لا يتجزأ من البيئة، لذا فإن أي إخلال في منظومة عناصر البيئة يؤدي إلى إختلافي التوازن البيئي، والإضرار بعناصرها ويتسبب في تدهورها من خلال ظهور المشكلات البيئية التي يعد الإنسان السبب الرئيسي في ظهورها وتفاقمها وذلك بقتله للحيوانات والقضاء على الغطاء النباتي بفعل الإتساع والزحف العمراني وكذلك تلويث البيئة والإستغلال غير الرشيد لمواردها الطبيعية وغيرها من التصرفات والنشاطات المختلفة التي يمارسها دون إعتبار لما يترتب عنها من أضرار بيئية لها آثارها ومظاهرها التي أصبحت تشكل تحديا حقيقيا للمجتمعات المعاصرة كالإحترار العالمي و الجفاف و التصحر والتلوث.

وبذلك أصبح موضوع البيئة من أولى إهتمامات المجتمع الدولي من منطلق أن حماية البيئة إحدى الأهداف الأساسية له وذلك بمختلف فواعله بحيث يتطلب تحقيقها تكاتف جهود جميع هذه الفواعل وتعاونها من دول ومنظمات دولية حكومية و منظمات المجتمع المدني التي برزت على الساحة الدولية من خلال ما تحاول القيام به من تأثير على سلوك الإنسان ونظرته إلى البيئة بالعمل على نشر الوعي البيئي وثقافة العمل التطوعي وكذا مشاركتها في ضمان حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة نظيفة وسليمة. وقد تجلى هذا التعاون الدولي لحماية البيئة في التوجه نحو عقد الكثير من اللقاءات الدولية للبحث في معظم الإشكالات المتعلقة بالبيئة وسبل حمايتها حفاظا على حياة الإنسان وقد كان أولها مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة في ستوكهولم بالسويد عام 1972 حول البيئة البشرية، ثم تلاه إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية بريوديجانيرو بالبرازيل عام 1992 والمعروف بمؤتمر قمة

الأرض التي تمخض عنها إبرام إتفاقية متعلقة بحماية طبقة الأوزون والتصحر والتنوع البيولوجي، ثم يليه بعد ذلك مؤتمر جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002، بالإضافة إلى جهود مختلف المنظمات الدولية المهمة بالبيئة مثل ما يعرف بمنظمة السلام الأخضر التي أسست في 1971، وبذلك ففضية حماية البيئة كانت قضية دولية تخص الشأن العام قبل أن تكون مسألة وطنية وهذا ما يعزز مفهوم عالمية البيئة.

وأمام الإهتمام العالمي بقضايا البيئة كان لابد على الجزائر أن تخوض في معترك حماية محيطها البيئي والحفاظ عليه كغيرها من دول العالم ومواجه المشاكل المتعلقة بتدهور البيئة نتيجة التأثير بالتطور الإقتصادي والإجتماعي بالإضافة إلى إهمال الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات والذي أدى إلى تفاقم مشكلة التلوث بالإضافة مخاطر التصحر وتدهور الغطاء البيئي والتنوع البيولوجي وإستنزاف الموارد البيئية في ظل تزايد النمو العمراني، ومع إستمرار تدهور الأوضاع البيئية وتفاقمها فرض عليها تحديات بيئية كبيرة تتطلب المبادرة بأعمال عاجلة تخص إصلاح الأضرار التي لحقت بالبيئة وحماية الأوساط الطبيعية والمشيدة ، بالإضافة إلى تنمية الوعي البيئي وتوسيع قاعدة العلاقات التشاركية بما فيها إشراك المجتمع المدني بجمعياته البيئية في توفير بيئة آمنة تضمن التنمية المستدامة و مستقبل الأجيال اللاحقة.

ونظرا لتعقد مسألة حماية البيئة لكونها متشابكة وتتداخل فيها كثيرا من الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والإدارية، فقد جعلت لها الدولة حيزا واسعا ضمن إهتماماتها وحاولت خلق منظومة قانونية تضمن سلامتها وتحفظ مواردها وأصدرت العديد من القوانين التي تهدف إلى الحد من تفاقم مشكلاتها، كما عمدت إلى فتح المجال لمشاركة مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع بما فيها الجهة الشعبية ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني، على إعتبار أن مسؤولية حماية البيئة هي مسؤولية ملقاة على عاتق كل فرد من أفراد المجتمع، والحكومة بمفردها لن تستطيع التصدي للمشكلات البيئية والإنتهاكات التي قد تتعرض لها البيئة والتي تحول دون تحقيق نهضتها وتقدمها الشامل ومن هنا كان لابد من تضافر كافة الجهود بما فيها مساعدة المجتمع المدني بجميع مؤسساته وخاصة الجمعياته في المشاركة والمساهمة إلى جانب الدولة لإعادة الإعتبار للبيئة والحفاظ على مواردها

الطبيعية والسعي لحل مشكلاتها خاصة التي تمس حياة الفرد و السعي إلى التقليل من أثارها على رهانات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وعلى صحة الأفراد وسلامتهم وظروف معيشتهم كحماية المحيط ونظافته ومكافحة التلوث بمختلف أنواعه.

وفي إطار ما سبق تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور الجمعيات البيئية المحلية في حماية البيئة وذلك بالتركيز على دراسة هذا الدور من خلال جوانب مهمة تجسدت في مساهمتها في نشر الوعي البيئي والآليات التي تعتمد عليها في مواجهة المشكلات البيئية، وما تبذله من جهود لتفعيل المشاركة المجتمعية في حماية البيئة.

ولمعالجة هذا البحث وتحقيق أهدافه تم تقسيم محتويات الموضوع إلى الفصول التالية:

- **الفصل الأول:** إشتمل على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، كما جاء في هذا الفصل بيان الأسباب الدافعة لإختيار الموضوع ، مع توضيح أهمية وأهداف الدراسة، كما تضمن تحديد أبرز مفاهيم الدراسة و عرض الدراسات السابقة، و في الأخير المقاربة النظرية التي تم الإستعانة بها.

- **الفصل الثاني:** المعنون ب: مدخل للمجتمع المدني والجمعيات البيئية، تضمن محورين أساسيين، تناول المحور الأول عرض الخلفية التاريخية والنظرية للمجتمع المدني والتعرف على التيارات الفكرية التي تناولت هذا المفهوم، و التطرق لمكوناته وخصائصه ووظائفه، أما المحور الثاني تناول مقومات عمل الجمعيات البيئية كأحد أهم مكونات المجتمع المدني الفاعلة في المجال البيئي، حيث تم التطرق للمراحل التاريخية للحركة الجمعوية في الجزائر والشروط القانونية الواجب توفرها لتأسيس الجمعيات البيئية وإجراءات تأسيسها وأهدافها ومصادر تمويلها وآليات تفعيل دورها.

- **الفصل الثالث:** المعنون ب: أساسيات حول حماية البيئية، تضمن أربعة محاور: تناول المحور الأول المراحل التاريخية لتطور علاقة الإنسان بالبيئة والمدارس النظرية المفسرة لهذه العلاقة، أما المحور الثاني فقد تناول المشكلات التي تعاني منها البيئة وعوامل ظهورها وأنواعها، أما المحور الثالث خصص لحماية البيئة والتنمية المستدامة وأخير تناول المحور الرابع الجهود الدولية المرتبطة بقضايا البيئة، وذلك بالإشارة إلى إهتمام المجتمع المدني

الدولي بالمجال البيئي و أهم المؤتمرات الدولية، بالإضافة لعرض الجهود الوطنية في مجال حماية البيئة.

- **الفصل الرابع:** خصص للإجراءات المنهجية التي تم إتمادها في الدراسة من خلال تحديد مجالات الدراسة (المجال المكاني . المجال الزمني . المجال البشرية) والمنهج المتبع وهو المنهج الوصفي وتوضيح أدوات جمع البيانات في مراحل الدراسة والتي تتمثل في السجلات والوثائق الرسمية - الملاحظة - المقابلة الحرة والمقابلة المقننة ، ثم العينة وكيفية إختيارها وخصائص مفرداتها.

- **الفصل الخامس:** خصص لتحليل وتفسير البيانات الميدانية ثم مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فروضها وفي ضوء الدراسات السابقة، ومن ثم التطرق إلى النتائج العامة المتوصل إليها في هذه الدراسة، و وضع بعض الإقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول : الإطار التصوري

والمفاهيمي للدراسة

تمهيد

أولا : تحديد موضوع الدراسة

1 . إشكالية الدراسة

2 . فرضيات الدراسة

3 - أهمية الدراسة

4 - أسباب إختيار موضوع الدراسة

5 . أهداف الدراسة

ثانيا : مفاهيم الدراسة

ثالثا: الدراسات السابقة

1 . الدراسات العربية

2 . الدراسات الجزائرية

رابعا: المقاربة النظرية للدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد

بالنظر للقيمة العلمية التي يحتلها الإطار التصوري والمفاهيمي في توضيح الإطار النظري للبحث فإننا نسعى من خلال هذا الفصل إلى وضع إطار محدد يبرز فيه إشكالية الدراسة والفرضيات التي وضعت كأجوبة مؤقتة للتساؤلات المطروحة قيد الدراسة والتي تعد بمثابة القاعدة التي ننطلق منها في معالجة موضوع البحث، كما تضمن أهمية ومبررات إختيارنا لهذا الموضوع و أهداف الدراسة، ثم تحديد المفاهيم التي تتعلق بموضوع الدراسة لما لها من أهمية في توضيح معالم الدراسة، بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات المشابهة والقريبة من الموضوع لتكون سندا للدراسة الحالية وإثرائها في جوانبها المعرفية والمنهجية للوصول إلى الهدف المنشود و إضافة نتائج جديدة لباقي الدراسات، فضلا عن عرض المقاربة النظرية لدراسة.

أولاً: تحديد موضوع الدراسة:

1 - إشكالية الدراسة:

لقد أصبح مصطلح المجتمع المدني من المفاهيم المحورية الأكثر تداولاً في الأوساط الرسمية وغير الرسمية ويرجع هذا الإهتمام إلى التحولات والمستجدات التي شهدتها العالم في جميع الميادين والتي أدت إلى تراجع دور الدولة في التكفل بقضايا المجتمع وتنميته في ظل بروز قوى جديدة وفاعلة لا تقل أهميتها عن أهمية الدولة في خدمة المجتمع، وقد أصبح من المسلم به أن المجتمع المدني هو أحد هذه الفواعل بإعتباره شريكا مهما في النهوض بالأهداف التنموية للدول من خلال تنسيق العمل التطوعي والحقوقى والخيري والعلمي بشكل يفيد جميع المنشغلين بهذا المجال، وإشراك جميع شرائح المجتمع من خلال تنظيماته ليكون الجميع مساهما في بناء المجتمع وهذا ما يعزز شعور الفرد بالإنتماء ويساهم في إرساء مفهوم المواطنة لديه بعيدا عن مفهوم الإستبداد وشمولية الدولة .

وللمجتمع المدني دور مهم في الحياة العامة وفي المجتمع ككل بإعتباره شريكا أساسيا للدولة ومساهما في تحقيق التنمية المستدامة ومخففا من أعبائها في ظل كثرة أدوارها الوظيفية ومسؤولياتها الكثيرة إذ لم يعد بمقدورها أن تضطلع بمجهود التنمية لوحدها، ونظرا لكون البيئة تعد محورا هاما من محاور التنمية المستدامة بإعتبارها تشكل خزان للموارد البيئية والثروات الطبيعية التي تتطلبها البرامج والمشروعات التنموية بمختلف أشكالها، فإن حماية البيئة هي مطلب أساسي لتحقيق نمو مستدام ومتوازن وشامل وبالتالي فإن قضية إنقاذ البيئة وإستدامتها أصبحت تشكل أقصى التحديات التي يواجهها الإنسان في الوقت الحالي إذ تعد مسؤولية التصدي لهذه التحديات مسؤولية مشتركة تساهم فيها الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة والمواطنين فمن المستحيل تحقيق الحماية للبيئة بشكل فردي، وهذا ما جعل مشاركة المجتمع المدني من خلال تنظيماته وخصوصا جمعياته البيئية خيارا إستراتيجيا لا مفر منه في الوقت المعاصر ومطلبا ضروريا لممارسة الضغط على الحكومات لتبني سياسات بيئية أكثر فاعلية في حماية البيئة نظرا للأوضاع المتدهورة التي آلت إليها أحوال بيئتنا من إختلال للوسط البيئي والمساس بمكوناته وما ينجر عنه من مخاطر تهدد حياة الإنسان وسلامة البيئة.

وتعتبر الجمعيات البيئية من أهم تنظيمات المجتمع المدني المهمة بحماية البيئة بفضل شمولية دورها وتعدد أبعاده فهي طرف فاعل في التصدي لهيمنة السلطة والضغط عليها لإنتهاج سياسات بيئية تساهم في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة من جهة وتلعب دورا محوريا في حماية البيئة من خلال مشاركتها مع الأطراف الإجتماعية الفاعلة والسلطات المحلية.

فمشاركة الجمعيات البيئية في حماية البيئة وتعزيزها هي عملية مكاملة لمنظومة الدولة في هذا المجال ضمن علاقة تشاركية تكاملية بينهما، لدورها المحوري الذي أصبح ركيزة أساسية في العمل التطوعي البيئي والإنمائي بعد أن أثبتت هذه الجمعيات نجاعتها وضرورة وجودها كوسيط بين المواطن والدولة لتحقيق الأمن البيئي والإنمائي وقدرتها على الحفاظ على البيئة من خلال الدفاع عنها ضد كل من يلحق الضرر بها وإستقطاب الأفراد والعمل على نشر الوعي البيئي لديهم وتشكيل رأي عام أكثر إهتماما بالبيئة، ولعل ما نلمسه في المجتمعات الديمقراطية التي أصبح فيها الرأي العام يشكل سلطة حقيقية في إختيار وتوجيه السياسات الحكومية، غير أن ما نلمسه في واقعنا المعاش لا يعكس هذه الحقيقة في المجتمع الجزائري نظرا لضعف تنظيمات المجتمع المدني والحركات البيئية وعدم قدرتها على تمثيل شرائح المجتمع، وعزوف المواطنين عن الإنخراط فيها وعدم وعي الأفراد وإهتمامهم بقضايا البيئة وتزايد تدهور المحيط العمراني وتلوثه خير مؤشر على ذلك.

ونظرا لأهمية الجمعيات الناشطة في الحقل البيئي والتي تعتبر ممثل قوي للمجتمع المدني على الساحة الوطنية في حياتنا المعاصرة والشريك الإجتماعي الذي لا غنى عنه في تحقيق التنمية المجتمعية، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مدى فاعلية عمل الجمعيات البيئية التي تنشط على مستوى البلديات لولاية تبسة في حماية البيئة، وذلك بالوقوف على أهم الجوانب التي تساهم فيها هذه الجمعيات ولعل أبرزها مواجهة المشكلات المرتبطة بالبيئة ونشر الوعي البيئي وتفعيل المشاركة المجتمعية في مجال حماية البيئة.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه الجمعيات البيئية بولاية تبسة، وذلك بمحاولة الكشف عن أهم الجوانب البيئية التي تساهم في حمايتها وفي كيفية التصدي للمشكلات البيئية، والوقوف على الصعوبات التي ساهمت في ضعف

دورها وسبل تجاوزها، وضمن هذا الإطار تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الذي مفاده:

- ماهو الدور الذي تقوم به الجمعيات البيئية المحلية في مجال حماية البيئة بولاية تبسة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات البيئية لنشر الوعي البيئي؟
- ماهي الآليات الفعلية التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية لمواجهة المشكلات البيئية؟
- هل تساهم جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة؟
- هل تواجه الجمعيات البيئية صعوبات تعيق دورها في حماية البيئة؟

2 - فرضيات الدراسة:

إستنادا لموضوع الدراسة الحالي و لمجمل الأسئلة التي تطرحها الدراسة تمت صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية:

يتجسد الدور الفعلي للجمعيات البيئية المحلية في ما تقدمه من أنشطة و آليات وجهود لحماية البيئة في الوسط الإجتماعي الذي تنشط فيه.

- الفرضيات الفرعية:

- تقوم الجمعيات البيئية بأنشطة متنوعة لنشر الوعي البيئي .
وبذلك سنحاول الكشف عن نشاط الجمعيات فيما يتعلق بنشر الوعي البيئي من أجل حماية البيئة.

- تعتمد الجمعيات البيئية على آليات وقائية وعلاجية لمواجهة المشكلات البيئية.

ومن هنا سنحاول إبراز أهم الآليات الفعلية التي تعتمدها الجمعيات من أجل المساهمة الفعالة في مواجهة المشكلات البيئية وبالتالي تحقيق الحماية للبيئة.

- تساهم جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة.

- تواجه الجمعيات البيئية صعوبات (سياسية، سوسيوثقافية، مادية) أثناء القيام بدورها في حماية البيئة.

ومن هنا سوف يتم الكشف عن هذه الصعوبات والعوائق التي تحول دون أداء الجمعيات لدورها المنتظر في حماية البيئة.

3 - أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع البيئة من أكثر الموضوعات إرتباطا بحياة الإنسان بإعتبارها الوسط الذي يتفاعل معه لتأمين عيشه وإستمراريته، إلا أن التقدم العلمي والتكنولوجي للإنسان مكنه من الإخلال بالتوازن البيئي وإستنزاف ثرواتها وتلويثها، ويزداد الأمر خطورة في الدول النامية التي لا تمتلك القدرات والآليات لمواجهة هذه الأخطار، وفي ضعف مجتمعاتها المدنية في الإضطلاع بدورها في تمكين الأفراد من ممارسة خياراتهم، والتمتع بحقوقهم الإنسانية بما في ذلك حقهم في بيئة سليمة.

ويمكن إبراز أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ مساهمة هذه الدراسة في التعرف على الواقع البيئي داخل مدننا وفي ضواحيها وفي تحديد مدى دراية المجتمع المدني بدوره ومسؤوليته في معالجة قضايا البيئة ومعرفة مهام الجمعيات البيئية في مجال حماية البيئة بولاية تبسة ومدى مساهمتها في هذا المجال ومدى سعيها إلى البحث عن حلول عملية ميدانية لمشكلات البيئة المتفاقمة بولاية تبسة كعينة للعديد من الولايات في الجزائر التي تعيش مشاكل بيئية مماثلة.
- ✓ تكمن أهمية هذه الدراسة في تناول مسألة البيئة وحمايتها بإعتبارها من أهم القضايا الراهنة التي تستحوذ على إهتمام المجتمع الدولي والوطني خاصة مع تنامي مشكلات تدهور البيئة وزيادة تأثيراتها وإنعكاساتها على حياة الفرد بشكل ملموس.
- ✓ ضبط المفاهيم المتعلقة بقضايا حماية البيئة ودور ومهام المجتمع المدني في هذا المجال وذلك بتسليط الضوء على الجمعيات الناشطة في الحقل البيئي.
- ✓ كما تعد هذه الدراسة إضافة إلى الدراسات التي تناولت قضايا البيئة مساهمة في إثراء وتدعيم البحث العلمي في مجال حماية البيئة في الجزائر وخصوصا ولاية تبسة بالنظر إلى قلة البحوث المقدمة حول هذه القضايا على مستوى الولاية ومحاولة الوقوف على واقع البيئة المحلية وتقديم معلومات واقتراحات تسهم في إستفادة المجتمع في سبيل تحقيق بيئة نظيفة وصحية.

✓ يكتسي موضوع البيئة بشكل عام أهمية كبيرة في الأوساط العلمية والقانونية والسياسية والإقتصادية، حيث يشكل قضية تثير الجدل والنقاش بين الباحثين على إختلاف تياراتهم الفكرية، ذلك أن السعي لحماية البيئة مطلب ضروري وغاية أساسية لكل الشعوب والحكومات في العالم.

✓ أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني وبخاصة الجمعيات البيئية في مجال حماية البيئة الحضرية من خلال محاربة الإستلاء على الفضاءات الخضراء و إنتشار النفايات بإختلاف أنواعها، والتوسع العمراني العشوائي الذي لا يراعي حق الإنسان في وسط بيئي سليم.

✓ المساهمة في نشر الوعي البيئي لدى الأفراد، لمحاربة وتغيير السلوكات الضارة بالبيئة، لأن الأضرار ترتبط أساسا بنوعية وكيفية إستهلاك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة ووسائل النقل وكيفية التخلص من النفايات، فضلا عن تفعيل المشاركة المجتمعية في حماية البيئة.

4 - أسباب إختيار موضوع الدراسة:

تعد عملية إختيار الموضوع عملية دقيقة ومعقدة إذ أن إختيارنا لهذا الموضوع لم يكن عشوائيا بل جاء لدوافع وأسباب عديدة، وإعتبرات ذاتية وموضوعية تثير الفضول للبحث في موضوع المجتمع المدني وحماية البيئة، ومن أهم هذه الأسباب مايلي:

- أسباب ذاتية:

✓ الرغبة والميل الشخصي للتعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة والإقتراب من واقع قضية البيئة بإعتبارنا جزء منها نؤثر فيها ونتأثر بها سلبا وإيجابا، وسعيا منا كباحثين في علم الإجتماع للكشف عن الواقع البيئي.

✓ يعد موضوع البيئة من المواضيع التي تشترك في دراستها العديد من التخصصات بما فيها طبيعة التخصص العلمي الذي ندرس فيه وهو علم إجتماع التنمية وصلته الوطيدة بموضوع الدراسة وإمكانية الإسهام في هذا المجال من أجل حماية البيئة.

- أسباب موضوعية:

✓ أهمية الموضوع المرتبط بمتغيرين هامين وهما موضوع حماية البيئة التي أصبحت تستقطب إهتمام المعنيين والباحثين وتثير الفضول لمحاولة الكشف عنها في المجتمع الجزائري من خلال دور الجمعيات البيئية كمتغير ثاني.

- ✓ المساهمة في وضع تصور لمعالجة المشكلات المتفاقمة للبيئة المحلية وإمكانية الإستفادة من هذه الدراسة في ظل الوضعية المتأزمة التي آلت إليها بيئتنا، والتي تتجلى في الظواهر البيئية السلبية الملاحظة بشكل يومي كظاهرة التلوث البيئي بالإضافة إلى تراكم النفايات الصلبة في الشوارع والطرق والإخلال بسلامة المحيط ونظافته ، الأمر الذي يفتح أمامنا المجال للبحث في موضوع حماية البيئة.
- ✓ الرغبة في توظيف المعارف العلمية والمنهجية في البحث العلمي.

5 - أهداف الدراسة:

يعتبر تحديد المفاهيم خطوة علمية ومنهجية مهمة وضرورية لأي بحث علمي، لأن هذه الخطوة تحدد المجال العلمي والنظري والتطبيقي للدراسة كما تساعد على الفهم الجيد لما يريد الباحث أن يصل إليه وحصر المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الدراسة بشكل أو بآخر وتحديد ما حتى يتمكن المطلع على البحث من إدراك المعنى المقصود من هذه المفاهيم وتجنب الإستنتاجات والتأويلات الخاطئة ومن هذا المنطلق يتوجب على كل باحث التحديد الدقيق لمفاهيم دراسته، وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم التي تبنى عليها الدراسة وهي كالتالي:

- ✓ تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها: محاولة الكشف عن الدور الحقيقي للجمعيات البيئية المحلية بتبسة كطرف من المجتمع المدني في مجال حماية البيئة وتسلية الضوء على سبل مساهمتها وتدخلها في التعريف بواقع البيئة المحلية ومشكلاتها المختلفة في ظل الإنتهاكات الخطيرة التي تلحق بالبيئة اليوم، وذلك من خلال ما تقدمه من أنشطة ومجهودات مبذولة من أجل حماية البيئة.
- التعرف على واقع الجمعيات البيئية ومحاولة الوقوف على الدور الذي تلعبه في مجال حماية البيئة بولاية تبسة وذلك من خلال الكشف عن المجالات التي تساهم فيها بصفة مباشرة.
- التعرف على الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي.
- الكشف عن الآليات الفعلية التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية لمواجهة المشكلات البيئية.
- التعرف جهود الجمعيات البيئية ومساهمتها في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة.
- توضيح أهم الصعوبات التي تعيق دور الجمعيات البيئية في حماية البيئة.

ثانيا: مفاهيم الدراسة:

1 - مفهوم المجتمع المدني:

- لغة: كلمة مجتمع مأخوذة من الفعل "جمع" الشيء المنفرد (فاجتمع) وبابه قطع و(تجمع) القوم اجتمعوا من هنا وهنا، و (الجمع) أيضا إسم لجماعة الناس و يُجمع على(جُموع) والموضع(مجمع) بفتح الميم الثانية.(الرازي، د.ت، ص 75)

أما الأصل اللغوي لكلمة مدني وفق ما جاء في معجم نور الدين الوسيط هي: مشتقة من المدينة، جمع مُدن، و مُدن، ومدائن: المضرُ الجامعُ، أي: مجتمع بيوت، يزيد عددها على بيوت القرية، وفيها مرافق عدة قد لا تتوافر في القرية، والنسبة إلى المدينة: مدني للإنسان.(نور الدين،2009، ص 1014)

إصطلاحا: يعرف المجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للإختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الإجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات إجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والإختلاف".(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 148)

كما يعرف المجتمع المدني بأنه: "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والإختلاف، وبذلك يكون المجتمع المدني فضاء من الحرية يلتقي فيه الناس، ويتفاعلون تفاعلا حرا ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مشتركة أو مصالح مشتركة، أو للتعبير عن مصالح مشتركة".

(الشماس، 2008، ص 12)

وفي ذات السياق يعرف كذلك على أنه: " ساحة للعمل الجماعي التطوعي حول المصالح والأهداف والقيم المشتركة" (Puja, & Masanori, & Masahiro, & Peter, & Hideyuki, 2007, p121)

أما رفاعي صفاء على ندا فإنها تعرف المجتمع المدني بأنه: "جزء مكمل للمجتمع السياسي أو الدولة ويعتمد على نوع العقد الإجتماعي من أجل تحقيق هدف معين في فترة محدودة لشريحة معينة في المجتمع ويتكون ذلك المجتمع من عدد من المؤسسات أو التنظيمات الإجتماعية التي قامت بهدف معين ومقصود وبناء على الإرادة الحرة لأعضائها، وهي بذلك تلتزم بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السياسية لهؤلاء الأعضاء وبذلك يختلف قانون المجتمع المدني عن قانون الدولة ولكنه لا يتعارض معه من أجل خدمة أفراد الشعب وقد يكون ذلك لأهداف إقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح الأفراد دون إنتظار ربح مادي أو عائد مادي". (رفاعي ، 2013 ، ص 22)

لقد أشارت جميع التعاريف السابقة إلى وجود قيم أساسية يقوم عليها المجتمع المدني والتي تشكل مقوماته والتمثلة في الإحترام والتراضي والتسامح.

ويقصد بالمجتمع المدني كذلك أنه: "مجموعة من التنظيمات الأهلية والشعبية المستقلة عن الدولة والحكومة والأفراد، تتكون من هيئات إجتماعية وسياسية و إقتصادية و ثقافية وإيكولوجية ودينية، تدافع عن مصالح الشعب المشتركة ومصالح الأمة والإنسانية قاطبة، وتسعى كذلك لخدمة أهداف المجتمع الأهلي ماديا ومعنويا من أجل الرفع من مستوى التجمعات البشرية وتحقيق حاجياتها وإشباع رغباتها وتوفير الرفاهية المطلوبة والتنمية المستدامة " (كنعان، 2013 ، ص 187)، لقد أضاف هذا التعريف مصطلح التنمية المستدامة الذي يعد مطلباً أساسياً يسعى المجتمع المدني إلى تحقيقه من خلال الجهود والأعمال التطوعية التي يقدمها.

وقد أعطى البنك الدولي المعد من قبل مراكز بحثية رائدة تعريفاً للمجتمع المدني والذي يعد من أكثر التعريفات المعتمدة على أنه: "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن إهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، وإستناداً إلى إعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية، ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية

والنقابات العمالية وجماعات السكان الأصليين والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية والنقابات المهنية ومؤسسات العمل الخيري". (ليلة، 2013، ص 18)

كما عرف المجتمع المدني كذلك على أنه: "مجموعة من المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأفراد وأعضاء الدولة، تشمل منظمات المجتمع المدني الجمعيات والنقابات والأندية والتعاونيات وجميع المنظمات غير الحكومية". (djeffal,2017,p 02)

من خلال ما تقدم من التعريفات المختلفة للمجتمع المدني نجد أن مضمونها يتفق على أنه يمثل مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التي تنشط و تعمل في ميادين مختلفة، سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، بيئية، بحيث تشترك مع بعضها البعض في خصائص أساسية مثل كونها تنظيمات غير ربحية و تطوعية وتتميز بالإستقلالية في إدارة شؤونها، ينظم إليها الأفراد على أساس الإرادة الحرة، وتسعى إلى تحقيق الأهداف والأغراض التي وجدت لأجلها، كما أنها تقوم على مبادئ أخلاقية وسلوكية تنطوي على الإلتزام بقيم الإحترام والتعاون وقبول الإختلاف والتنوع بينها وبين الآخرين.

وفي هذه الدراسة سنتعامل إجرائيا مع مصطلح المجتمع المدني بإعتباره مجموع المؤسسات و التنظيمات التي ينظم إليها الأفراد طواعية و بمحض إرادتهم، حيث تسعى إلى تقديم شتى أنواع الخدمات والأنشطة للمجتمع على إختلاف ميادين عملها وإهتماماتها، ومن ضمنها حماية البيئة، ومن ثم تركز الدراسة الحالية على جمعيات المجتمع المدني التي تنشط في مجال حماية البيئة كواحدة من أبرز مكونات المجتمع المدني.

2 - مفهوم الجمعية:

لغة: جاء في معجم المعتمد أنها: مشتقة من الفعل: جَمَعَ: جَمَعَ: جَمَعَ الشيء: ضَمَّهُ و أَلْفَهُ، جَمَعَ المتفرق: بالغ في جمعه، والجمعية هي طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص، وفكرة مشتركة. (جرجي، 2011، ص 100)

يدل مفهوم الجمعية على " كل تجمع مؤسس على الإنخراط الإرادي للأفراد والمساهمة بمعارفهم وأنشطتهم من أجل أهداف غير ربحية، وهو ما يعني أن الجمعية مؤسسة راسخة بقوانينها ومستقرة بأنماطها وسلوكها، تتمتع بشرعية هدفها وإشباع حاجات الناس والدفاع عن حقوقهم السياسية والإقتصادية والثقافية والمدنية عبر الزمن ". (الدريسي، 2019، ص 68)

وعرفت أيضا بأنها: "تشكيلات إجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على أسس تطوعية غير ربحية لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل". (بوطيب، 2014، ص 254)

كما تعرف على أنها: "تجمع لأفراد يسخرون بصفة مستمرة مجهوداتهم الشخصية لتحقيق هدف مشترك دون البحث عن تحقيق الربح، وهي تختلف عن التجمع في كونه مؤقتا وعرضيا". (كرمي، 2017، ص 216)

كما تعتبر الجمعيات "إحدى مؤسسات المجتمع المدني الممثلة له والمعبرة عنه تنشأ أساسا بهدف حماية حقوق المواطن ونشر الوعي لديه وتمثيله أمام الإدارة والقضاء فضلا عن قيامها بمختلف الأنشطة المساهمة في تطوير المجتمع وإزدهاره". (دعموش، 2016، ص 141)

يعرف عوارم مهدي الجمعية بأنها: "مجموع من الأفراد يقومون بمهام موحدة في مجال ما من مجالات الحياة ووفقا لإطار منظم وقانوني يحدد صلاحياتهم". (عوارم، 2018، ص 234)

أما المشرع الجزائري فقد عرف الجمعية على أنها: تجمع أشخاص طبيعيين و/ أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة، ويشترط هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي و الرياضي والبيئي والخيري والإنساني، يجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة ويجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة بهذا الموضوع. (قانون رقم 12 / 06، 2012)

من خلال التعريفات السابقة نخلص إلى أن الجمعيات تتميز ب :

- أنها جماعة وجدت لتحقيق أغراض محددة ذات طابع إنساني أو إجتماعي أو رياضي أو بيئي.

- أنها قائمة على أساس عنصري التعاقد والتطوع.

- أنها ذاتية الحكم وغير حكومية وغير ربحية.

3 - مفهوم الجمعيات البيئية:

تعرف الجمعية البيئية على أنها: " جماعة مختصة ومنظمة تنظيماً رسمياً، تقوم عضويتها على الإختيار الحر للأفراد من أجل المحافظة على البيئة وصيانتها دون الحصول على الربح".(قاسيمي، و مصباحي، 2016، ص 112)

وكذلك تعرف الجمعيات البيئية على أنها: " الجمعية التي تجعل من البيئة وقضاياها مبدأً لنشأتها وتأسيسها، وهي بذلك تعد برامج سنوية تهدف إلى حماية البيئة والمحافظة على المحيط، كما تسعى من خلال نشاطها إلى نشر الوعي والحس البيئي في أوساط المجتمع".(قشار، 2014، ص 95)

وكذلك فإن الجمعيات البيئية: " تقوم بتنفيذ برامج بيئية تعنى بحماية البيئة و زيادة الوعي البيئي لدى مختلف قطاعات المجتمع المحلي وتعد إسهاماتها رافداً مهماً في المحافظة على البيئة " (عربيات، و مزاهرة، 2010، ص 42)، نوه هذا التعريف إلى أن الجمعيات البيئية تهتم في نشاطها برفع الوعي البيئي في المجتمع، غير ان الأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه الجمعيات هي أوسع من ذلك بكثير إذا يعد الجانب التوعوي أحد وسائلها في تحقيق الحماية للبيئة في حين تتعدد وسائلها الأخرى.

ويعرفها حسونة عبد الغاني على أنها: " عقد أو إتفاق خاص يلتزم بمقتضاه أشخاص طبيعيين أو معنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مريح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة، من أجل حماية الموارد الطبيعية اللاحوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والحيوان والنبات، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا بين الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية وعلى هذا الأساس يمكن تأسيس جمعية ضمن شروط معينة حددها القانون".(حسونة، 2013، ص 201)

وفي هذه الدراسة التي تسعى إلى الكشف عن طبيعة الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعيات البيئية في المجال البيئي تحديداً بولاية تبسة، سيتم التعامل إجرائياً مع مصطلح الجمعية باعتبارها تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني والذي يضم مجموعة من الأفراد تكون عضويتهم فيه قائمة على أساس إرادتهم وإختيارهم الحر من أجل تحقيق هدف مشترك وغير

ربحي من خلال نشاطاتهم ووسائلهم العلمية والتربوية والتثقيفية، وأعمالهم التطوعية ومعارفهم وإمكانياتهم والتي يكون الإهتمام فيها منصب حول قضايا البيئة على إختلافها وحمايتها.

4 - مفهوم البيئة:

لغة: وفقا لمعجم علم الإجتماع فإنها: "لفظ شاع استخدامه في السنوات الأخيرة، ورغم ذلك ما يزال المفهوم الدقيق لها غامضا عند الكثيرين، لاسيما وأنه ليس هناك تعريف واحد محدد يبين ماهية البيئة ويحدد مجالاتها المتعددة، ويعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذر (بؤأ) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء)، قال ابن منظور في معجمه لسان العرب: باء إلى الشيء أي رجع إليه، وذكر المعجم نفسه معنيين قريبين من بعضهما البعض لكلمة (تبؤأ)، الأول: إصلاح المكان وتهينته للمبيت فيه، بمعنى النزول والإقامة، وبناء على ذلك يتضح أن البيئة هي: "النزول والحلول في المكان"، ويمكن أن تطلق مجازا على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرا لحلوله ولنزوله". (عدنان، 2006، ص 116)

وقد أعطى علم البيئة الحديث (الإيكولوجيا) تعريفا للبيئة على أنها : "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها". (الصيرفي، 2013، ص 16)

وعرفها مؤتمر البيئة في إستكهولم في سنة 1972 على أنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والإجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم (الشيخلي، 2009، ص 27)"، لقد أعطى مؤتمر ستوكهولم تعريفا واسعا للبيئة بإعتبارها كل الأشياء التي تحيط بالإنسان ويؤمن من خلالها إشباعا لحاجاته ويؤدي فيها نشاطه، وذلك دلالة على وجود علاقة متسعة التأثير والتأثر بين الإنسان وبيئته.

بينما يرى البعض أن البيئة: " تمثل جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية، التي تؤثر بالفعل على الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في أي فترة من تاريخ حياته، يقصد بالعوامل الحيوية جميع الكائنات الحية (مرئية أو غير مرئية) الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة والعوامل غير الحيوية هي الماء والهواء والتربة والشمس والحرارة وغيرها" (موسى عثمان، 1996، ص 14)، يعتبر هذا التعريف ضيقا نوعا ما إذ ركز على أن البيئة تمثل

الوسط الطبيعي بعناصره الحية وغير الحية، بينما نجد أن مصطلح البيئة أشمل من كونه وسطا طبيعيا فقط ، فالبيئة المشيدة تعد الشطر الآخر المكمل له.

وتعرف كذلك على أنها: "مجموعة من الظروف الخارجية الطبيعية والمؤثرات التي تؤثر في كيفية حياة وتطور ما يعيش في ظل هذه الظروف ". وقريبا من هذا التعريف وصفت البيئة بأنها: "مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتتأثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها".(عبد البديع، 2006، ص 9)

والبيئة أيضا هي: " الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى يمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر".(السيد، 2009، ص 16)

وتعتبر كذلك عن مجموعة من العوامل الطبيعية المترابطة التي تحيط بالبشر وتؤثر عليهم وفي نفس الوقت تؤثر على بقية الكائنات الحية معهم.(Belguermi, 2019, p 704)

كما تعني البيئة " الإطار أو الظروف المحيطة التي تؤثر في حياة الكائنات الحية ونموها وتحصل منها على المقومات الأساسية لحياتها ويأتي الإنسان على رأس هذه الكائنات الحية، كما تشمل أيضا علاقة الإنسان بالإنسان التي تنظمها المؤسسات الاجتماعية والعادات والأخلاق والقيم والأديان".(وزيري، 2004، ص ص 7 - 8) ، توضح هذه التعاريف الأخيرة أن البيئة لا تعني فقط الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويستمد منه مقومات حياته وإنما تنظم العلاقة التفاعلية بينها وبين الإنسان وعلاقة هذا الأخير بأخيه الإنسان التي يحكمها نوع من الضبط.

ويقصد بالبيئة أيضا " كل ما يحيط بالإنسان من أشياء تؤثر على الصحة فكلمة بيئة تشمل المدينة بأكملها مساكنها، شوارعها، أنهارها، آبارها، وشواطئها، وتشمل أيضا ما يتناوله الإنسان من طعام وشراب وما يلبسه من ملابس بالإضافة إلى العوامل الجوية، والكيميائية، وغير ذلك والبيئة الصحية هي البيئة النظيفة الخالية من الجراثيم الناقلة للأمراض ومن كل الملوثات المختلفة، مهما كان مصدرها".(عيسى إبراهيم، 2000، ص 17) أشار هذا التعريف إلى أن للبيئة شطرين طبيعيا ومشيد.

كذلك تعرف البيئة على أنها " الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع وبالتالي فهي مجموعة من العناصر المختلفة التي توجد ويجب المحافظة عليها، وذهب البعض الآخر إلى أنها: " ليست فقط المحيط الخارجي من عناصر طبيعية وصناعية بل تشمل أيضا التراث الثقافي والآثار، وغيرها من المكونات النادرة التي تعد تراثا مشتركا لكل البشر وينبغي الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة". (فهيمى خالد، 2011، ص 22)

ويقصد بالبيئة كذلك: الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس أنشطته الإنتاجية والاجتماعية، وهي خزان الموارد الطبيعية المتجددة مثل حقول الزراعة ومصايد الأسماك، والموارد الطبيعية غير المتجددة مثل مناجم المعادن وآبار النفط، وتتحدد علاقة الإنسان بالبيئة في دائرتين، فهي إطار للحياة يجب أن يحافظ عليه ويصونه من التلوث والتدهور، وهي مصدر للثروات الطبيعية يجب عليه أن يرشد إستغلاله ويعظم عطاءه، مع عدم إغفال حقوق الأجيال المتعاقبة من البشر. (صابر، 2000، ص 7)

وهناك من يرى أنها " الإطار الذي يحيى به الإنسان مع غيره من الكائنات الحية التي يحصل منها على مقومات حياته من مأكّل وملبس ومسكن، ويمارس فيها مختلف علاقاته مع بني جنسه والبيئة بذلك ليست مجرد موارد يتجه إليها الإنسان ليستمد منها مقومات حياته، وإنما تشمل البيئة أيضا علاقة الإنسان بالإنسان التي تنظمها المؤسسات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم والأديان، ويرتبط نجاح الإنسان في البيئة على قدر فهمه لها، وتحكمه فيها، وإستثماره لمواردها، فيستفيد بما هو نافع من مواردها، ويعمل جاهدا على التخلص مما ينغص عليه حياته في إطار البيئة. (بظاظو، و الصرايره، و الملكاوي، 2012، ص 18)

يشير محتوى هذه التعاريف الأخيرة إلى ضرورة توفير حماية فعالة للبيئة نظرا للعلاقة الوثيقة بين الإنسان والبيئة بإعتبارها إطار وجوده وفيها تتحدد أنشطته وسبل معيشته ولذا من واجب الإنسان أن يكون عنصرا فعالا بسلوكه الإيجابي نحو حماية البيئة حتى يحافظ على ذاته ومحيطه ، كما تركز هذه التعاريف لمفهوم إستدامة البيئة التي تضمن تلبية إحتياجات الجيل الحالي والقادم.

كما يستخدم المصطلح لتحديد البيئة الطبيعية والحضرية والصناعية (أحيانا أيضا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي يعيش فيها البشر. (Mokhtari, 2009,P 04)

من خلال القراءة المتفحصه لكل التعاريف نجد أننا أمام مجموعة من وجهات نظر مختلفة في تعريف البيئة ذلك أن مدلولها يرتبط بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها، إلا أن هذه التعاريف تتفق في مجملها على أن البيئة تشكل المكان الذي يحتضن الإنسان، وهكذا يمكننا تحديد المفهوم الإجرائي الذي تتبناه هذه الدراسة بخصوص مصطلح البيئة كمايلي:

البيئة هي "الوسط أو الإطار أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية ويستمد منه مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويتفاعل الإنسان مع مختلف مكونات هذا الوسط مؤثرا ومتأثرا به، وهذا الوسط أو المحيط يستوجب الحماية والعناية لأن الإضرار به سيؤدي بالضرورة إلى المساس بسلامة جميع عناصره.

5 - مفهوم حماية البيئة:

يشير مفهوم حماية البيئة إلى: "مجموعة الجهود التي تتكامل مع بعضها من جانب المسؤولين والأهالي في مختلف الأعمار لمنع إلقاء المخلفات سواء البشرية أم الزراعية أم الكيميائية أم الصناعية أم الإشعاعية في مصادر المعيشة للإنسان وبقية الكائنات، كما تتضمن إشراك المسؤولين والمواطنين في صياغة سياسة بيئية وإقامة مشروعات بيئية والمساهمة في تكوين مناخ بيئي ملائم لحياة الإنسان". (عبدالجواد، 2013، ص 29). ركز هذا التعريف على المشاركة المجتمعية من قبل المسؤولين والمواطنين في العمل البيئي كسبيل لحماية البيئة.

وحماية البيئة كما يراها البعض هي: "مجموعة الإجراءات التنظيمية (التكنولوجية الاقتصادية، الإدارية، القانونية، البيوتكنولوجية ، التربوية و الدعائية) التي تكفل إمكانية حماية الطبيعة وتنظيم إستغلال ثروة الأرض وحمايتها من الضياع وإمكانية إصلاحها". (السامرائي، 2013، ص 44)

وحماية البيئة كذلك هي: "المحافظة على مكوناتها والإرتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلال من حدة التلوث". (المهدي، 2006، ص 6)

كما تعني حماية البيئة "المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته" (شارف، و رحمانى، 2017، ص 248)، حسب هذا التعريف فإن مفهوم حماية البيئة لا ينحصر في المحافظة عليها فقط بل يتجاوز ذلك إلى صيانتها كأسلوب علاجي لما قد يمسه من أضرار.

أما المشرع الكويتي فقد عرف حماية البيئة بأنها: "مجموعة السياسات والتدابير التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والنظم البيئية والإجراءات التي تكفل منع التلوث أو التخفيف من حدته أو مكافحته والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية والتنوع الحيوي وإعادة تأهيل المناطق التي تدهورت بسبب الممارسات الضارة وإقامة المحميات البرية والبحرية وتحديد مناطق عازلة حول مصادر التلوث الثابتة ومنع التصرفات الضارة أو المدمرة للبيئة وتشجيع أنماط السلوك الإيجابي". (القانون رقم 2014، 42)، تضمن هذا التعريف إقتراح بعض الحلول الناجعة لحماية البيئة منها دعم السلوك الإيجابي تجاه البيئة ومكوناتها.

وكذلك فإن حماية البيئة تشير إلى: "مجموعة السياسات والإجراءات والوسائل والأساليب التي تستهدف وقاية وصيانة البيئة من المشكلات والمخاطر البيئية (مثل: التلوث والتصحر وارتفاع درجات الحرارة وجفاف المسطحات المائية...) والمحافظة على مواردها وتوازنها وتنوعها وإستدامتها، والبيئة السليمة هي البيئة التي سلم ماؤها وهواؤها و تربتها من التلوث وحماية البيئة فلسفة واسعة وحركة إجتماعية ظهرت بشكل واسع إزاء المخاوف التي تتعرض لها بيئة كوكب الأرض، من تلوث وتغيرات مناخية خطيرة مثل: الإحتباس الحراري والتصحر وارتفاع درجة حرارة الجو". (أبو النصر ، و ياسمين، 2017، ص 96)، يرى هذا التعريف أن حماية البيئة تستهدف وقايتها من أي ضرر أو إنتهاك قد تتعرض له بالإضافة إلى صيانتها في حالة الإضرار بها وتدهورها وذلك من خلال إعتداد مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة لحماية البيئة ومواردها وضمان إستدامتها.

ويرى واصل محمد شحاتة أن حماية البيئة تعني: " تلك العملية التي بمقتضاها الحفاظ على مكونات البيئة، وإستغلال مواردها دون إفساد، كما تشمل حماية البيئة: صيانتها مما قد يواجهها من مشكلات حتى يمكن أن تستفيد منها الأجيال الحالية والقادمة" (واصل، 2012،

ص 672)، أشار شحاته كذلك في تعريفه إلى أن مفهوم حماية البيئة يتضمن ضرورة تحقيق الإستدامة البيئية التي تقوم على تلبية المتطلبات البيئية للأجيال الحاضرة والقادمة فلا بد من عدم الإكتفاء بحمايتها فقط بل العمل على علاجها وصيانتها.

ويقصد بحماية البيئة أيضا بأنها: "حماية الأحياء البرية والنظم والطبيعية، وإستغلالها بالشكل الذي يضمن إستمرارها في العمل وفق نظام طبيعي وعلى الإنسان أن يدرك أنه جزء لا يتجزأ من الغلاف الحيوي، وأنه غير قادر على التحرر من قوانين الطبيعة، وأنه شريك في ملكيتها مع غيره من الكائنات الحية، وللبيئة أخلاقيات كما للإنسان، وعليه لا بد وأن تسود هذه الأخلاقيات، والتي تفرض على الإنسان أن يستخدم التكنولوجيا الرفيعة بالبيئة، حيث يجب أن يسود مفهوم موارد العالم محدودة، والإنسان جزء من الطبيعة وليس أعلى منها، والإنتاج والإستهلاك لا بد وأن يوقعا الضرر بالبيئة" (الفريجات، 2008، ص 24)، أشار هذا التعريف إلى قيمة جوهرية وهي الأخلاقيات البيئية التي تستوجب على الأفراد والمجتمعات التعامل الرشيد مع الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة والإستغلال الأمثل لها حتى نحافظ عليها و لإستفادة الأجيال القادمة منها، كما أشار هذا التعريف إلى ضرورة إستخدام التكنولوجيا الرفيعة بالبيئة كوسيلة لحمايتها من مخاطر التطور التكنولوجي .

وحسب ما ورد فإن مجمل هذه التعريفات تركز على حماية البيئة في جانبها الطبيعي اعتمادا على إجراءات ووسائل وأساليب وجهود مختلفة بإعتبار أن الإنسان على إحتكاك دائم بالطبيعة التي يستفيد من مواردها والتي تؤثر فيه ويؤثر فيها، وأن أي خلل يمس بيئته الطبيعية ينعكس على حياته وصحته.

والتعريف الإجرائي الذي نقصده في هذه الدراسة لمفهوم حماية البيئة هو: صون البيئة والحفاظ على مواردها وحمايتها من مختلف المشكلات البيئية لتحقيق الإستدامة لها وذلك من خلال مجموعة الأنشطة والوسائل والجهود التي تعتمدها الجمعيات البيئية من أجل نشر الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع والحد من التأثير السلبي للإنسان على البيئة الطبيعية والحضرية، وتفعيل المشاركة المجتمعية نحو العمل التطوعي البيئي لضمان سلامة بيئة الفرد وصحته.

ثالثا: الدراسات السابقة:

للدراسات السابقة أهمية كبيرة في البحث العلمي، فلها دور مهم في شرح خلفية الموضوع المدروس من خلال ما توفره للباحث من معلومات عديدة وتوضح أمامه نقاط لم يكن على دراية بها من قبل، وما الذي سيضيفه إلى موضوعه ليجعله أكثر تميزا عن غيره من الموضوعات، ومن هنا فالدراسات التي سبق إجراؤها تشكل تراثا هاما ومصدرا غنيا لآبد من الإطلاع عليه قبل البدء في البحث، وفي مايلي سنعرض مجموعة من الدراسات التي رأينا أنها تتشابه مع موضوع بحثنا:

1 - الدراسات العربية:

- الدراسة الأولى: دراسة عامر بن صقر مصري الدوسري:

الموسومة ب: " دور الإعلام في حماية البيئة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الكليات الجامعية بوادي الدواسر فرع جامعة سلمان بن عبد العزيز بالخرج"، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للسنة الجامعية 2013. تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ماهو دور الإعلام في حماية البيئة في المملكة العربية السعودية.

وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي معتمدا على الإستبانة كأداة لجمع البيانات والتي تكونت من جزئين الجزء الأول يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد الدراسة، أما الجزء الثاني من الإستبانة فيتكون من ثلاثة محاور وهي: محور حول دور وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في حماية البيئة ويشتمل على (20) عبارة، ومحور المعوقات التي تحد من دور وسائل الإعلام في حماية البيئة ويشتمل على (16) عبارة، ومحور يتعلق بسبل مواجهة المعوقات التي تحد من دور وسائل الإعلام في حماية البيئة ويشتمل على (14) عبارة.

وتم إختيار عينة عشوائية بسيطة حجمها (362) طالب، وبعد التطبيق الميداني تم إستعادة (357) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالتالي:

- أفراد الدراسة موافقون على أن أبرز أدوار وسائل الإعلام في حماية البيئة تتمثل في: كشف التجاوزات والتعديات التي تقع على البيئة، وتلقين الأطفال السلوكيات البيئية السليمة عن طريق القصص والرسوم المتحركة، وتغطية المؤتمرات والندوات المحلية الخاصة بقضايا البيئة، وتقديم برامج توعية بيئية من منظور ديني، ومن يتعاون مع المدارس والجامعات في إعداد الحملات الإعلامية البيئية التوعوية، وتغطية المؤتمرات والندوات العربية والدولية الخاصة بقضايا البيئة، وتقديم أفلام وثائقية عن حماية البيئة.

- أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن أبرز المعوقات التي تحد من دور وسائل الإعلام في حماية البيئة تتمثل في: قلة دعم برامج التوعية البيئية وتشجيعها، إنخفاض الأجور التي يتم منحها عن الموضوعات المتعلقة بالبيئة، وعدم إلحاق الإعلاميين بدورات تدريبية متطورة في مجال البيئة، وبث البرامج البيئية في أوقات غير مناسبة مما يقلل من فرص مشاهدتها والإستفادة منها، والإفتقار إلى أرشيف تخصصي للمعلومات البيئية، والإقتصار على إبراز الجهود الإيجابية المتعلقة بحماية البيئة.

- أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن أبرز سبل مواجهة المعوقات التي تحد من دور وسائل الإعلام في الإسهام في حماية البيئة تتمثل في: ضرورة إيجاد إعلام بيئي متخصص، وإلزام وسائل الإعلام المحلية بإدراج برامج متخصصة بالبيئة بشكل مناسب ومستمر، والإعلان عن جائزة سنوية للإعلاميين البيئيين عن أفضل الأعمال البيئية لتشجيع الإعلاميين على المشاركة بفاعلية في هذا المجال، والإستفادة من التجارب الإعلامية العالمية في مجال حماية البيئة، وضرورة تعاون مراكز المعلومات البيئية لتزويد وسائل الإعلام المختلفة بالمعلومات الضرورية.

- الدراسة الثانية: دراسة واصل محمد شحاته:

الموسومة بـ: " الشباب الليبي و دوره في حماية البيئة - دراسة ميدانية على عينة من شباب مدينة طبرق"، دراسة منشورة في مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا - العدد 25، جزء 25، جانفي 2012.

تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة دور الشباب الليبي في حماية البيئة من التلوث وقد تم طرح عدة تساؤلات للإجابة عن هذه الإشكالية حول مدى وعي الشباب بمظاهر التلوث

البيئي وماهي أبرز مظاهر التلوث وأسبابه في مجتمع الدراسة وما رؤية المبحوثين لكيفية حماية البيئة من التلوث وما دور الشاب في حماية البيئة من التلوث وأبرز المعوقات التي تقف أمام مهامهم في أداء دورهم بالإضافة إلى أهم المقترحات لتفعيل دور الشباب في حماية البيئة من أخطار التلوث.

إستعانت الدراسة بأسلوبين منهجيين هما: الأسلوب الوصفي الذي يتضح في وصف طبيعة دور الشباب الليبي في حماية البيئة من أخطار التلوث وغير ذلك من القضايا التي تناولها الدراسة، كما إستخدمت الأسلوب الإحصائي في المعالجة الإحصائية للبيانات.

إعتمدت الدراسة على الإستبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وقد إشتمل الإستبيان على المحاور الآتية: (أولا) البيانات الأولية،(ثانيا) وعي الشباب بمظاهر التلوث البيئي، (ثالثا) الشباب ودوره في حماية البيئة، (رابعا) المعوقات التي تحد من دور الشباب في حماية البيئة، (خامسا) أهم المقترحات لتفعيل دور الشباب في حماية البيئة.

تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عمدية من شباب مدينة طبرق، وقد بلغ حجم العينة 100 مبحوث تم إختيارها ممثلة لمرحلة الشباب وهي فئة العمر 18 - 35 عاما و تتضمن الشباب الجامعي وغير الجامعي وتتضمن حالات الإناث.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أكد أفراد العينة أن عدم وجود الوعي البيئي أهم أسباب التلوث البيئي، أكدت الغالبية العظمى من أفراد العينة أن حماية البيئة تهمهم، وأن حمايتها مسؤولية مشتركة بين الأجهزة الرسمية.

- كشفت الدراسة الميدانية عن أن نسبة كبيرة من أفراد العينة لا يحضرون الندوات والمؤتمرات المتعلقة بقضايا البيئة، ولا يدخلون في حوارات ومناقشات بيئية مع الآخرين ولا يشاركون في الحملات التطوعية لحماية البيئة. كما كشفت الدراسة عن وجود بعض العادات السلوكية الجيدة لدى أفراد العينة كالقيام بمنع المواطنين من تلويث البيئة، وصيانة وتنظيف خزانات المياه، وعدم إلقاء القمامة، وعدم التدخين، والحد من إستخدام المبيدات الحشرية، وتشجير وتنظيف الشوارع وغير ذلك.

- أوضحت الدراسة الميدانية أن أهم المعوقات التي تحد من دور الشباب في حماية البيئة تتمثل في كثرة مشاكل الشباب، وعدم إدراك الشباب لدورهم في حماية البيئة، وغياب الدور الإعلامي عن التوعية بأهمية حماية البيئة وعدم تشجيع الأسرة، وعدم توافر برامج لتدريب الشباب على حماية البيئة وقلة تشجيع ودعم العمل التطوعي، واتضح كذلك من خلال الدراسة الميدانية أن مقترحات دور الشباب في حماية البيئة تتمثل في تشجيع الشباب على العمل التطوعي، وتأسيس جمعيات أهلية لحماية البيئة، وأن تعمل وسائل الإعلام على نشر الوعي بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الشباب في حماية البيئة، وإعداد كوادر شبابية متخصصة بمجالات حماية البيئة، وتوفير معسكرات لتوعية الشباب بأهمية حماية البيئة.

2 - الدراسات الجزائرية:

- الدراسة الثالثة: دراسة ميدني شايب ذراع:

الموسومة بـ : "دور المجتمع المدني في حماية البيئة (الجمعيات البيئية نموذجاً) دراسة ميدانية للجمعيات البيئية المحلية بمدينة بسكرة"، رسالة ماجستير تخصص علم الاجتماع البيئية بجامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2009/2008.

حدد الباحث إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ماهو دور المجتمع المدني في حماية البيئة؟

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة والتعرف على أهم المشاكل البيئية الموجودة في الجزائر ومحاولة علاجها عمليا بالإضافة إلى الكشف عن أهم العراقيل والمعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني.

وقد إعتد الباحث على المنهج الوصفي لتشخيص الواقع بيئيا وإجتماعيا وكذا تحليل مختلف الجوانب التي تتطوي عليه أدوار المجتمع المدني في حماية البيئة والمشاكل التي تعيق هذه الأدوار وبالتالي تفسير مختلف العوامل المرتبطة بموضوع الدراسة للوصول إلى النتائج المرجوة، مستعينا بمجموعة من أدوات جمع البيانات متمثلة في السجلات والوثائق، والمقابلة، وإستمارة المقابلة تضمنت أربع محاور أساسية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : هناك تضارب و بيون شاسع بين الدور الذي تضطلع به الجمعيات العاملة في الحقل البيئي وما تقدمه فعليا من مجهودات على أرض الميدان، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى عدة أسباب تمثلت في:

- أسباب تتعلق بالمواطن: والتي تلخصت في نقص الوعي البيئي في المجتمع وغياب ثقافة التطوع وهذا ما يبرر نقص التأطير البشري لهذه الجمعيات ما أدى إلى تهميش المواطن وقلة وضعف آليات الإتصال بينه وبين الجمعيات من جهة وبينه وبين الإدارة المحلية من جهة أخرى.

- أسباب تتعلق بعمل الجمعيات وتعود بصفة خاصة إلى ضعف وغياب التنسيق بين الجمعيات فيما بينها وذلك بسعي كل جمعية لتحقيق أهدافها الخاصة على حساب المصلحة العامة.

- أسباب تتعلق بعلاقة المجتمع المدني بالإدارة المحلية وتبرز بجلاء في غياب التنسيق بينهما وهو ما يبرر نقص التأطير المادي لهذه الجمعيات من جهة وعدم إشراكها في وضع وتنفيذ التشريعات والقوانين من جهة أخرى.

- الدراسة الرابعة: دراسة حمايدي عبد المالك:

الموسومة بـ: "الجماعات المحلية و إستراتيجية حماية البيئة - دراسة ميدانية بدائرتي زيغود يوسف وحامة بوزيان بولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير في علم إجتماع البيئة بجامعة منتوري قسنطينة للسنة الجامعية 2010 / 2011.

تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة مهمة الجماعات المحلية في حماية البيئة ومدى تطبيق الأهداف المرجوة من الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المحددة من خلال الإستراتيجية الخاصة لحماية البيئة على المستوى المحلي خاصة، سواء تعلق الأمر بالتطبيق الميداني للمعايير والإجراءات العملية والعلمية والقانونية، وإبراز وتوضيح أهمية ومكانة العوامل الإجتماعية في التخطيط الإستراتيجي لحماية البيئة المحلية من حيث وضع سياسة بيئية رشيدة، تأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإجتماعية، مع محاولة فهم جيد لواقع المجتمع المحلي و مؤسساته الغير رسمية وإشراكها والإعتماد عليها في تنمية العلاقات

الإجتماعية من خلال الجماعات الغير حكومية ومختلف التنظيمات، بالإضافة إلى توضيح مكانة الجماعات المحلية في عملية حماية البيئة مع إبراز وتبرير وجوب منح هذه الأخيرة إستقلالية أكثر للتفاعل مع مشكلات البيئة المحلية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإستخدام المنهج الوصفي كمنهج أساسي في الدراسة لجمع وتحليل المعلومات، بإستخدام تقنيات بحثية تمثلت في المقابلة والوثائق والإحصاءات الرسمية والملاحظة والإستمارة التي تضمنت 7 محاور.

واعتمدت الدراسة على عينة قصدية تم تقدير حجمها ب 43 مفردة متشكلة من جميع القطاعات العاملة على مستوى المكاتب البلدية للنظافة لكل من بلديات زيغود يوسف، بني حميدان، حامة بوزيان وديدوش مراد بالإضافة إلى لجان الدائرة لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن معوقات التجسيد الميداني للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة بركائزها الثلاثة على المستوى المحلي، تكمن في الجانب التشريعي والتنظيمات صعبة التطبيق ميدانيا صعوبة تتداخل فيها عدة عوامل منها صعوبة تحديد المخالفين، عدم رعية القوانين، التأخر في صدور المراسيم التنفيذية رداءة التشريعات والتداخل في عملية إعدادها وغياب التصور المبني على الواقع الإجتماعي، التضخم في إنتاج القوانين ويعد هذا عامل إجتماعي يتم إغفاله أثناء عملية وضع التشريعات واللوائح التنظيمية بحيث تكون هذه التشريعات فاقدة للفعالية اللازمة لحماية البيئة المحلية.

- أما بالنسبة للجانب الثاني والمتمثل في الجانب المؤسسي ممثلا في الجماعات المحلية، فعدم إهتمام المسؤولين المحليين بالمشكلات البيئية وإنعدام المتابعة المستمرة لهذه المشكلات والانتقاص من أهميتها كان سببا في حدوثها، فالمسؤول لا يتدخل إلا حين يتم إبلاغه من طرف الوصاية أو عن طريق مصالح الأمن والدرك، بالإضافة إلى غياب التصور العلمي في تحديد النقاط السوداء بالنسبة للبيئة المحلية، وجانب آخر متمثل في نقص المختصين في قضايا التوعية و التحسيس على مستوى اللجان المتخصصة أدى إلى خلل في الجانب

المؤسساتي بالتالي عدم تحقيق الأهداف المنشودة، ويعد هذا أيضا عاملا إجتماعيا تم إغفاله.

- أما الجانب الثالث والمتمثل في محاولة إشراك أفراد المجتمع المحلي في حماية البيئة المحلية التي تصطدم بمعوق أول وهو نقص الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المحلي من خلال ملاحظة أن أغلبية المشكلات البيئية ناجمة عن نقص الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وكذلك عدم القدرة على إستثارة المشاركة الإجتماعية لأفراد المجتمع المحلي من حيث نفور أفرادهم من التعامل مع الجهات المسؤولة من ناحية وكذا نفور هذه الأخيرة من التعامل مع هذه الفئات من ناحية أخرى ويعد هذا الشق الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة.

- الدراسة الخامسة: دراسة خليفة تركية:

الموسومة ب: "دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة - وزارة الموارد المائية والبيئة الجزائرية نموذجا"، أطروحة في علم الإجتماع البيئية بجامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2016 - 2017.

تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة دور وزارة الموارد المائية والبيئية كأهم المؤسسات الحكومية والعاملة بالحقل البيئي بالجزائر في حماية البيئة وحددت الباحثة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور وزارة الموارد المائية والبيئية كمؤسسة حكومية في حماية البيئة؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على مهام وزارة البيئة والموارد المائية مع بيان دورها في محاربة التلوث والمحافظة على الصحة العامة وتحسين المحيط في ظل القوانين والتنظيمات السارية، بالإضافة إلى معرفة فحوى الآليات والإستراتيجيات المنتهجة في ميدان حماية البيئة والمحافظة عليها وحصر أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه وزارة البيئة والموارد المائية في أداء مهامها وأدوارها والتي تثبط النشاطات الهادفة لحماية البيئة والمحافظة عليها وحصر أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه وزارة البيئة والموارد المائية في أداء مهامها وأدوارها والتي تثبط النشاطات الهادفة لحماية البيئة.

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتشخيص الواقع البيئي مستعينة بأدوات في جمع بيانات متعددة كأداة المقابلة التي أجريت مع مختلف المسؤولين عن حماية البيئة على مستوى وزارة البيئة والموارد المائية خاصة رؤساء المصالح بها، حيث تم الإطلاع على مضامين السجلات والوثائق والتقارير الرسمية والإحصاءات الرسمية لواقع البيئة بالبلاد والتي تم استقاؤها من المعنيين مباشرة، كما تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- تلعب وزارة البيئة والموارد المائية دورا هاما في صيانة البيئة وحمايتها من خلال تطبيق المبادئ التشريعية والقانونية، وأخرى تعتمد فيها على تنمية الحس والوعي البيئي للمواطن من خلال النشاطات المبرمجة لذلك إستنادا إلى بعض المؤسسات الأخرى على المستوى الوطني كالوزارات المختلفة ووسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون كل ومجال تدخله وأخرى على المستوى المحلي والتي يبرز فيها دور كل من مديرية البيئة والبلدية و بعض الجمعيات البيئية.

- تواجه وزارة البيئة والموارد المائية كغيرها من المؤسسات بعض المشاكل التي تحول دون إتمام الغايات والأهداف والتي تعددت وتنوعت بين مؤسسية وإدارية وسلوكية ناتجة عن نقص الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة لدى المواطنين.

- الدراسة السادسة : دراسة جميل فاطمة الزهراء :

الموسومة ب : دور المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية، دراسة حالة الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي البيئي بولاية عنابة، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع الصحة بجامعة باجي مختار عنابة، للسنة الجامعية 2017 - 2018.

تمحورت إشكالية الدراسة حول محاولة فحص طبيعة الدور الفعلي(وليس النظري) الذي يقوم به المجتمع المدني في الجزائر في مجال نشر الثقافة البيئية في المجتمع و ذلك في إطار بحث ميداني يطال الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي البيئي بولاية عنابة وحددت الباحثة إشكالية الدراسة في السؤالين التاليين:

- ما طبيعة الدور الفعلي (وليس النظري) الذي تقوم به الجمعيات الناشطة بالحقل الثقافي البيئي - من خلال نشاطاتها المتعددة - في مجال نشر الثقافة البيئية في المجتمع من وجهة نظر الأعضاء المبحوثين؟

- ماهي الصعوبات/ المعوقات الوظيفية التي تواجهها هذه الجمعيات في المجال المذكور ذاته، والتي تحول دون أدائها للدور المنوط بها؟

إعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة بوصفه منهجا يركز على الوصف الدقيق لكافة المتغيرات والعوامل التي تنطلق من داخل الحالة المدروسة ذاتها وتلك المؤثرة فيها، والتي لها علاقة وثيقة بها، وقد تم استخدام الأدوات البحثية التي رأت الباحثة أنها الأقدر والأنسب للحصول على البيانات الميدانية التي تخدم عملية التحليل في هذا البحث وتتمثل في الملاحظة العلمية كأداة رئيسية في عملية جمع البيانات وإنقاء المعلومات المناسبة، والمقابلة الحرة مع بعض المواطنين ممن تمكنت الباحثة الإتصال بهم في مجال الدراسة الميدانية وهو 65 مواطنا، بالإضافة إلى مقابلات حرة مع الأفراد ذات العلاقة بالجمعيات محل الدراسة (رئيس مصلحة دار البيئة، رؤساء الجمعيات البيئية)، كما إستعاننا بإستمارة المقابلة (المقابلة المقننة) والتي تضمنت 48 سؤالا مفتوحا ومغلقا.

وبحكم طبيعة الموضوع الذي تشغل عليه هذه الدراسة ومتطلباته فقد تم إجراء الدراسة الميدانية على خمس جمعيات تضم 47 عضو مبحوث موزعين على الجمعيات محل الدراسة كعينة بحثية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- غياب علائقية حقيقية منسجمة في مقوماتها ومعالمها، وتنسيق فعلي ممنهج وثيق ودائم بين الجمعيات الناشطة في مجال الحقل الثقافي البيئي (مجال الدراسة الميدانية) والمؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية الأخرى ذات التأثير القوي في حياة المجتمع.

- على الرغم من محاولات تنظيم الجمعيات (مجال الدراسة الميدانية) فعاليات تثقيفية توعوية أشار إليها الأعضاء المبحوثين و التي لايمكن من حيث المبدأ و الواقع بالطبع تجريدتها هي الأخرى من أية قيمة إضافية، وذلك في شكل مسابقات ثقافية منتظمة تتزامن مع مختلف المناسبات ذات العلاقة بالوضع البيئي المحلي والدولي (كالיום الوطني للشجرة 25 أكتوبر،

اليوم العالمي للمياه 22 مارس وغيرها) وكذا معارض وحملات تحسيسية وتقديم محاضرات وندوات تستهدف مختلف شرائح المجتمع وأفراده، فإنها هذه الأخيرة (الفعاليات التثقيفية التوعوية) ظلت بعيدة كأساليب تثقيفية عن تحقيق ما يروج من أهداف معلنة لها في تلقين هؤلاء قيم ومبادئ أساسية في التعامل مع البيئة الطبيعية وكذا في تزويدهم بالمعارف الضرورية حول الوضع البيئي الذي يعيشون فيه ويتحركون في إطاره، وتنمية اتجاهاتهم في الوقت نفسه نحو البيئة والمحافظة عليها.

- تكشف معطيات الواقع الميداني لهذه الدراسة، وبالضبط فيما يتعلق بطبيعة الصعوبات و المعوقات الوظيفية التي تواجهها الجمعيات(محل الدراسة الميدانية) في نشر الثقافة البيئية في المجتمع، وتحسين وتعزيز نوعية الحياة عبر إرساء الممارسات الجيدة للحكامة البيئية وذلك بناء على تصريحات كل الأعضاء المبحوثين عن وجود العديد من الصعوبات التي تحول دون أدائها للدور الفعال والمنتظر منها، وتتوزع هذه الصعوبات (من حيث الطبيعة) بين صعوبات مادية وأخرى غير مادية، فأما المادية تتمثل في: عدم وجود مقرات خاصة ودائمة وكافية لها، فضلا عن نقص الإعتمادات المالية المخصصة للجمعيات، إضافة إلى عدم توفر إمكانات سحب الوسائل التربوية المساعدة على نشر الثقافة البيئية في المجتمع (المجلات، المطويات، الكتيبات، الدلائل...) أما بالنسبة للصعوبات غير المادية فتتمثل أساسا في عدم توفر إرادة حقيقية لدى الهيئات الرسمية (السلطات المحلية) وإختلاف مؤسسات المجتمع الأخرى في التعاون والتجاوب مع المبادرات التي تقدمها الجمعيات من أجل نشر الثقافة البيئية، فضلا عن ضعف مستوى التأطير وعدم إستفادة المنخرطين في الجمعيات من تكوين خاص ، وكذا تدخل أطراف خارجية في تسيير شؤون الجمعيات وإعداد برامجها التثقيفية.

- مناقشة وتقييم:

أ - أوجه الإتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- هناك تقارب كبير بين دراسة (ميداني شايب ذراع) وبين دراستنا حيث تناولت هذه الدراسة المحورين الأساسيين للبحث وهما " المجتمع المدني و حماية البيئة "، وهذا ما يبدو من خلال التساؤل الرئيسي للدراسة السابقة الذي مفاده البحث عن دور المجتمع المدني في حماية البيئة، ويمتد هذا التقارب حتى على مستوى الأهداف فكلا من الدراستان تهدفان إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في الجمعيات البيئية الناشطة في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها.

- كما تهدف الدراسة الحالية إلى جمع مادة علمية إمبريقية مستقاة من ميدان البحث والإتصال المباشر مع مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في الجمعيات البيئية وجمع بيانات ميدانية، وهو ما تتفق فيه مع كل من دراسة (ميداني شايب ذراع) و دراسة (جميل فاطمة الزهراء).

- كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كل من (حمايدي عبد المالك) ودراسة (واصل محمد شحاته) ودراسة (عامر بن صقر مصري الدوسري) و(دراسة خليفة تركية) في إهتمامها بالجانب المتعلق بمعرفة واقع حماية البيئة وهو المسعى المشترك الذي تصبوا إلى معرفته كل من هذه الدراسات، حيث إهتمت دراسة حمايدي بمعرفة دور الجماعات المحلية وإستراتيجيتها الخاصة بحماية البيئة على المستوى المحلي، بينما تبحث دراسة (عامر بن صقر مصري الدوسري) عن دور وسائل الإعلام في حماية البيئة، أما دراسة (واصل محمد شحاته) إهتمت بدراسة الشباب الليبي ودوره في حماية البيئة، أما دراسة (خليفة تركية) حول دور المؤسسات الحكومية ممثلة في وزارة الموارد المائية والبيئة في حماية البيئة، كما تتفق هذه الدراسات مع دراستنا الحالية في إستخدامها للمنهج الوصفي.

ب - أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

على الرغم من الإستفادة الكبيرة التي قدمتها الدراسات السابقة لهذا البحث إلا أن كل دراسة تتناول زاوية معينة تميزها عن غيرها، ويمكن أن نحدد بعض نقاط الإختلاف مع الدراسات السابقة كمايلي:

- الإختلاف البارز مع الدراسات السابقة (العربية و الجزائرية) يكمن في المجال الجغرافي حيث أجريت في بيئات وطنية وعربية مختلفة عن بيئة الدراسة الحالية مثل دراسة (عامر بن صقر مصري الدوسري) التي أجريت في المملكة العربية السعودية و دراسة (واصل محمد شحاته) التي أجريت في دولة ليبيا، بالإضافة إلى إختلاف الفترة الزمنية التي سوف تتم فيها دراستنا كما أن كل من الدراستين تناولت أحد جوانب المهمة في المجتمع كدور الإعلام في حماية البيئة في دراسة مصري الدوسري و دور الشباب في حماية البيئة في دراسة محمد شحاته.

- كما تختلف مع دراسة (حمايدي عبد المالك) التي تبحث عن دور المؤسسات الحكومية في مجال حماية البيئة ممثلة في جماعات المجتمع المحلي، في حين تركز دراستنا الحالية على المؤسسات غير الحكومية ممثلة في الجمعيات البيئية، كأحد الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني ومعرفة دورها الفعلي في الحقل البيئي ككيان مساند ومساعد للمؤسسات الحكومية خصوصا في المجال البيئي.

- وتختلف دراسة (خليفة تركيبة) عن الدراسة الحالية في جانب دراستها للمؤسسة الحكومية ممثلة في وزارة المائية والبيئة الجزائرية كمتغير مستقل أما الدراسة الحالية فقد ركزت على المؤسسة غير الحكومية ممثلة في الجمعيات البيئية كمتغير مستقل وذلك للوقوف على دور كل منها في مجال البيئة .

- أما دراسة (جميل فاطمة الزهراء) إهتمت بدراسة دور المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية حيث ركزت في بحثها حول بعد واحد من أبعاد حماية البيئة وهو نشر الثقافة البيئية من قبل الجمعيات الناشطة في الحقل البيئي في حين تركز الدراسة الحالية على حماية البيئة بشكل أوسع وأعمق.

ج - جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة:

لقد إستفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في العديد من مراحل البحث وتوجيه مساره، حيث أن الإطلاع عليها وفر فرصة واسعة أمام الباحثة بالرجوع إلى الأطر النظرية، بالإضافة إلى التعرف على واقع مؤسسات المجتمع المدني و مقارنة نتائج الدراسة الحالية

بالنتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة عند مناقشة النتائج، ويمكن توضيح جوانب الاستفادة كما يلي:

- قدمت لنا دراسة (ميداني شايب ذراع) نظرة شاملة وعميقة حول موضوع الدراسة وساهمت كثيرا في إثراء الجانب المعرفي للدراسة وتدعيم خلفيتنا الفكرية حول موضوعنا خاصة من خلال النتائج التي توصلت إليها كما كانت هذه الدراسة بمثابة الموجه الرئيسي في بلورة الفرضية العامة للبحث.

- أما دراسة (حمايدي عبد المالك) و دراسة (عامر بن صقر مصري الدوسري) ودراسة (واصل محمد شحاته) فقد استفادة دراستنا الحالية منها في إثراء الإطار النظري خصوصا فيما يتعلق بجانب حماية البيئة كما ساعدت على ضبط الإشكالية وتساؤلاتها وساعدت على صياغة فروضها بالإضافة إلى مساهمتها في تحديد المعالجة المنهجية لها.

- أما دراسة (جميل فاطمة الزهراء) فقد ساعدت على ضبط وتحديد بعض المفاهيم الأساسية كما زودتنا أيضا بخلفية نظرية ساهمت في إثراء دراستنا والاستعانة بها لوضع تصور للإستمارة وكيفية بنائها، بالإضافة إلى إعتبارها دعامة نركز عليها في تحليل وتفسير بيانات الدراسة وكذلك صياغة النتائج ومناقشتها.

رابعا : المقاربة النظرية للدراسة:

يستلزم البحث العلمي من خلال مناهجه وتقنياته الإجابة عن التساؤلات والإشكاليات المطروحة حول مواضيع متعددة قد تتشابه أو تختلف مجالاتها، وهو ما يفرض على الباحث ضرورة الفهم وتحديد النظريات والمقاربات اللازمة التي تساهم في تحليل ظاهرة ما إنطلاقا من طبيعة هذه الأخيرة مما يعني أن هناك علاقة إرتباطية بين طبيعة الموضوع وإختيار المقاربة النظرية، فليست كل المقاربات مناسبة لكل المواضيع، فالمقاربة تتحدد نهائيا من خلال الفرضيات، حيث هذه الأخيرة توجهنا بدقة نحو المقاربة المناسبة، فضلا عن خصائص عينة الدراسة وميدانها.(بوحوش، وآخرون، 2019، ص 159)

وفي هذا الإطار يتم الأخذ في هذه الدراسة بالنظرية البنائية الوظيفية على إعتبار أنها تمثل - حسب تقدير الباحثة - المقاربة السوسيولوجية الأكثر إنسجاما وملائمة مع طبيعة موضوع الدراسة.

و من المتفق عليه في علم الاجتماع أن البنائية الوظيفية تركز على أن أي شيء سواء كان كائنا حيا أم إجتماعيا، و سواء كان فردا أم جماعة صغيرة، أم تنظيما إجتماعيا رسميا أو غير رسمي بأنه نظام أو نسق(system) يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، ولكل دور يؤديه حتى يكون النسق في حالة توازن وإستقرار، وإلا سيختل هذا التوازن، وفي ضوء دراستنا للمجتمع المدني في ظل هذه النظرية فإن هذا الأخير يعتبر نسقا إجتماعيا يسهم في بناء المجتمع الكلي، والحفاظ على حقوق الأفراد السياسية والإقتصاديةوالإجتماعية والثقافية.)
كوندة، 2019، ص 223

ويعتبر بارسونز أول من إستخدم مصطلح النسق الإجتماعي في الدراسات الإجتماعية إستخداما واسعا وذلك للإشارة إلى الظواهر الإجتماعية باعتبارها وحدات يرتبط أجزاؤها بعضها ببعض، والنسق الإجتماعي عند بارسونز هو شبكة من العلاقات بين الأفراد والجماعات فهو مجموعة من الفاعلين (أفراد - جماعات - تنظيمات) تنتظم بينها علاقات إجتماعية مستقرة. (حامد، 2012، ص 28)

ويستند المنظور الوظيفي كذلك على عدة مسلمات رئيسية مفادها: (رفاعي ، 2013، ص 84)

- أن لكل نسق إحتياجات أساسية لابد من الوفاء بها، وإلا فإن النسق سيفنى أو يتغير تغيرا جوهريا.

- لابد أن يكون النسق دائما في حالة توازن ولكي يتحقق هذا التوازن، فلا بد أن تؤدي أجزاؤه المختلفة إحتياجاته وإلا فإنه سيختل ويصبح في حالة عدم التوازن.

- كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفيا أي يسهم في تحقيق توازن النسق، وقد يكون معوقا وظيفيا أي يقلل من توازن النسق، وقد يكون غير وظيفي أي عديم القيمة بالنسبة للنسق.

- يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل.

كما يقول بارسونز إن أي نسق، وعلى أي مستوى يجب أي يفي بأربعة متطلبات إذا كان يريد البقاء في كل حالة فإن نسقا فرعيا متخصصا لابد أن يظهر للوفاء بكل مطلب

على حدى، وهذه المتطلبات الأربعة أو المستلزمات الوظيفية هي كما يلي:(كريب،1999،
ص69)

- * التكيف: إن كل نسق لابد أن يتكيف مع بيئته.
 - * تحقيق الهدف:لابد لكل نسق من أدوات يحرك بها مصادره كما يحقق أهدافه وبالتالي يصل إلى درجة الإشباع.
 - * التكامل: وكل نسق يجب أن يحافظ على التوائم والإنسجام بين مكوناته، ووضع طرق لدرء الإنحراف والتعامل معه، أي لابد له من المحافظة على وحدته وتماسكه.
 - * المحافظة على النمط: ويجب على كل نسق أن يحافظ بقدر الإمكان على حالة التوازن فيه.
- وإنطلاقا من مسلمات و تحليلات أصحاب هذا المنظور فإن المجتمع الجزائري مقسم إلى عدة أنساق إجتماعية تساند بعضها البعض وظيفيا، حيث يقوم كل نسق بوظيفته المنوطة به من أجل المحافظة على توازن المجتمع، وبالتالي فإن المجتمع المدني يعتبر أحد الأنساق المشكلة للمجتمع الكلي، وله دور أو عدة أدوار ووظائف يقوم بها تجاه هذا المجتمع، وبالنظر للمجتمع المدني كنسق إجتماعي مترابط ترابطا داخليا يؤدي كل جزء من أجزائه أو كل مكون من مكوناته وظيفة محددة تسد حاجة من حاجات النسق، فإن أي خلل أو تغيير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغيير في باقي أجزاء النسق، وهو ما يدل على التأثير والتفاعل المتبادل بين هذه الأجزاء، ويؤكد على وجود نوع من التكامل بينها في إطار النسق الذي يشملها ويساعد في الوقت ذاته على تثبيت النسق وإستقراره، بالإضافة إلى التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن للحفاظ على بقاءه وإستمرار مكوناته، في أداء وظائفها وأدوارها.
- وبناء على ذلك فإن الجمعيات البيئية تعد نسقا فرعيا ضمن النسق العام المتمثل في المجتمع المدني، بإعتبارها أحد مكوناته أو أجزائه حيث تضم مجموعة من الفاعلين الإجتماعيين الناشطين في هذا النسق الفرعي (التنظيم)، والذين تربطهم مجموعة من القيم والمعايير المشتركة داخله، كما يؤدون وظيفة معينة تخدم الهدف الأساسي وهي تلبية إحتياجات وحاجات المجتمع خصوصا من الناحية البيئية وذلك وفقا لمجموعة من القوانين التي تنظم وتسير عملهم التطوعي.

وعليه فإن المنظور البنائي الوظيفي هو منظور أساسي ومهم لفهم المساهمة الفعلية لجمعيات حماية البيئة كأحد التنظيمات الفاعلة في المجتمع المدني، وكمنظور ينسجم مع متطلبات هذه الدراسة تم الإستناد عليه في سيرورتها، لأنه من خلال هذه الدراسة سيتم التركيز بقدر كبير على الدور والتفاعلات التي تمارسها هذه الجمعيات في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها تحقيقا للتنمية المستدامة للمجتمع بالإضافة إلى الوقوف على الصعوبات التي تواجه نشاطها و التي تشكل عائقا أمام الأداء الفعال للدور المنوط بها هذا ما يؤثر على إستمراريتها وبقائها.

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أنه من الضروري على أي باحث التطرق لهذه الخطوات من أجل الحصول على معلومات واضحة ونتائج دقيقة، وبذلك تكون الدراسة أكثر قرباً من الواقع من خلال تحديد الإشكالية المراد دراستها وتسطير الأهداف التي يريد الباحث الوصول إليها، وتوضيح أهميتها وتحديد المفاهيم البارزة والمرتبطة بالظاهرة مع الإستعانة ببعض الدراسات السابقة من أجل إكتساب الخبرات ومواصلة السير على أفكارها وتطويرها بالإضافة المقاربة النظرية التي تم تبنيتها في هذا البحث وفق ما يتلائم مع موضوع الدراسة.

الفصل الثاني: مدخل للمجتمع المدني

والجمعيات البيئية

تمهيد

أولاً: المجتمع المدني - خلفية تاريخية ونظرية

1 . التيارات الفكرية للمجتمع المدني

2 . المجتمع المدني و أبرز خصائصه

ثانياً: مقومات عمل الجمعيات البيئية

1 . المراحل التاريخية لحركة الجمعيات في الجزائر

2 . الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات البيئية

3 . إجراءات تأسيس الجمعيات البيئية

4 . أهداف الجمعيات البيئية

5 . مصادر تمويل الجمعيات البيئية

6 . عوامل فشل الجمعيات البيئية

7 . آليات تفعيل دور الجمعيات البيئية

خلاصة الفصل

تمهيد

يشغل موضوع المجتمع المدني وعمل الجمعيات مساحة مهمة من الإهتمام على المستوى الدولي والمحلي، ذلك أنه يعتبر أحد الدعامات الأساسية للمجتمع وأهم محرك للمجتمع المدني، وتعد الجمعية أهم جهاز تنظيمي رسمي يمكن الإنسان المعاصر من العناية بمختلف القضايا التي تهم مجتمعه سواء من الناحية الإجتماعية أوالثقافية أوالإقتصادية أوالبيئية، وكونها مؤسسة فاعلة تشكل أحد الشروط الأساسية لبروز وتدعيم مجتمع مدني فعال ومسؤول يساهم في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

لذلك سيخصص هذا الفصل للجمعيات البيئية بإعتبارها موضوع الدراسة وأحد المكونات الهامة للمجتمع المدني، وذلك بدء بالإشارة إلى البدايات الأولى لمفهوم المجتمع المدني ومعرفة الإتجاهات النظرية والفلسفية التي أسست لهذا المفهوم و توضيح مكوناته وخصائصه ووظائفه ومن ثمة التطرق للحركة الجمعوية في الجزائر من خلال رصد تطورها عبر المراحل التاريخية للمجتمع ومن ثم توضيح الشروط والقواعد القانونية التي تنظم تأسيس وتسيير الجمعيات البيئية بالإضافة إلى إبراز مصادر تمويلها وما يعترضها من صعوبات بالإضافة إلى عوامل تفعيل نشاطها البيئي.

أولاً: المجتمع المدني - خلفية تاريخية ونظرية:

1 - التيارات الفكرية للمجتمع المدني:

1-1 - مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي:

عند تناولنا لمفهوم المجتمع المدني، فإننا سوف نتناوله لدى الفكر الغربي القديم(العصر الكلاسيكي) وهو الزمان المرجعي الذي تم فيه صياغة هذا المفهوم ويمثل هذه المرحلة من الفكر (المدرسة الكلاسيكية) ومفهوم المجتمع المدني لديهم وفقاً لصياغته الأولى هو (كل تجمع بشري خرج من حالته الطبيعية (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية، وهو يضم المجتمع والدولة معا لا تميز بينهما، وهو مجتمع الأحرار المستقلين الذي لا يعرف المراتب الإجتماعية ولا التدرج الإجتماعي، كما أن التركيب الداخلي لهذا المجتمع لا يعرف سيطرة أو تبعية والعلاقات داخله ليست علاقات بين قوى أو طبقات إجتماعية، ولكنها بين أفراد أحرار مستقلين ومتساويين.(الوكيل، 2009، ص12)

ومن أبرز منظري الفكر الكلاسيكي نجد توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو، آدم فرجسون

- المجتمع المدني عند توماس هوبز:

لقد تبلور المفهوم لأول مرة في صيغته الإصطلاحية السياسية في سياق نظرية التعاقد الإجتماعي بعد أن ظل إستعمال مفهومي مجتمع و مدني يرد في الفكر القديم بدلالات متعددة (كمال، 1996، ص 65)، و يعتبر هوبز عند البعض المؤسس الفعلي لنظرية العقد الإجتماعي حيث رفض نظريات الحق الإلهي، معتبرا السلطة إنعكاس لأصل دنيوي مجتمعي، فالمجتمع المدني أو المجتمع السياسي تكون في نظره نتيجة الخوف الذي أصاب الإنسان على مستوى حياته وممتلكاته، مما يجعله مضطرا إلى التعاقد مع الآخرين والتعامل معهم، حتى يضمن السلامة لحياته وممتلكاته، وهو بهذا يضع اللبنة الأولى لظهور المجتمع المدني الذي يكفل للأفراد والجماعات تحقيق الأمن والسلام، ولا يتم هذا عند هوبز إلا بالتعاقد بين الأفراد وبين السلطة السياسية المطلقة أو الحاكم المطلق الذي يمنحونه عبر فعل التنازل عن الحرية المطلقة في فعل ما يريد مقابل تحصيل الأمن والسلام، فغاية الإنسان في

المجتمع المدني هي البحث عن السلام والسعي إليه (الدريسي، 2019، ص33)، كما حدد هوبز المجتمع المدني بأنه المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد. (زرافة، 2014، ص 22)

والتعاقد عند هوبز يمثل تنازلا جماعيا كاملا تاما، وبطريقة إرادية كاملة من قبل جميع الأفراد، عن كافة حقوقهم الطبيعية، كطرف أول إلى طرف ثان هو الحاكم الذي تصبح سلطته مطلقة على نحو كامل، لا معنى ولا مجال للإعتراض عليها، لذلك أعتبر هوبز المنظر لسلطات الحاكم المطلق، فالتنازل الكامل عن جميع الحقوق، يؤدي إلى الخضوع التام المطلق و الإستسلام للحاكم المطلق.(القصيبي، 2008، ص43)

لقد إنتقد هوبز فكرة أرسطو في أن الإنسان إجتماعي بطبيعته، وقال إن الجماعة السياسية ليست ظاهرة طبيعية، كما تصورها أرسطو وإنما هي نتيجة لعقد تم بين الأفراد، أي أنها وليدة تعاقد إجتماعي بمقتضاه إنتقل الأفراد من الحياة الفطرية غير المنظمة إلى حياة إجتماعية منظمة هي حالة المجتمع المدني، وقال إن الإنسان ليس إجتماعيا، بل على العكس من ذلك هو أناني محب لذاته لا يعمل إلا مدفوعا بمصلحته الخاصة، لا يتصور هوبز إلا عقدا واحدا، ليس الحاكم طرفا فيه، وبموجه يتنازل الأفراد عن حقوقهم وحررياتهم لحاكم يختارونه لأنفسهم ومن هنا نرى مدى إتساع السلطات التي يقرها هوبز للحاكم، وكيف أنه لا يقيد بها أي قيد، فهوبز يرى أن الحاكم غير مقيد بأي قانون، لأنه هو الذي يضع القانون ويعدله ويلغيه حسب هواه وهو الذي يحدد معنى العدالة، أما القوانين العرفية فلا يعترف هوبز بقوة إلزامها إلا على أساس إرادة الحاكم، فهي تستمد قوتها من سكوت الحاكم الذي يدل على قبوله لها، ومن ذلك يظهر أن هوبز لم يكن من أنصار القانون الطبيعي ولا يعترف بغير القانون الوضعي الذي تطبقه السلطة.(مجنوب، 2007، ص ص 106 -

(107)

من الواضح أن هوبز لا يؤيد تغيير السلطة تقاديا لعدم وقوع الفوضى، بل أن الغاية من المجتمع المدني هي إحلال الأمن والسلام.

- المجتمع المدني عند جون لوك:

جون لوك أشهر الفلاسفة الإنجليز الذين قالوا بنظرية العقد الإجتماعي، والتي تقوم بالأساس على مبدأ الحرية، فالإنسان يمتلك الحرية عنده، وهو يولد بها ولا ينازعه أحد في حقه فيها، بيد أن الإنسان يتنازل طواعية للحاكم عن جزء من حريته مقابل ممارسة الدولة في حفظ الأمن ورعاية المصلحة العليا للشعب، وهذا التنازل عن جزء من الحرية هو تنازل مشروط، فبناء على العقد الإجتماعي الذي يتشكل في صورة دستور متفق عليه بين الحاكم والمحكومين، فإن شرعية الحاكم مستمدة من هذا العقد الإجتماعي، بما يعني أنه تسقط شرعية الحاكم إذا لم يكن العقد الإجتماعي موجودا، ولذا وجدناه يقول " فللشعب الحق في أن يخلع عنوة أية قوة تحاول أن تصرفه عما هو ضروري للمجتمع وتقوم عليه سلامة الشعب وبقاؤه، وثم فالمجتمع المدني عند جون لوك هو المجتمع الذي يستمد شرعيته من العقد الإجتماعي بين الشعب والسلطة، ومن ثم فهو الإطار التنظيمي المقابل للإطار التنظيمي للدولة، الذي يواجه الإستبداد، فالفوضى عند لوك ليست هي البديل الوحيد، للإستبداد، لأن الحكم الدستوري المقيد هو الذي يكفينا الفوضى والإستبداد معا، وهذا دليل على أن لوك عندما طرح فكرته عن العقد الإجتماعي وإنما كان يهدف بالأساس إلى مواجهة الإستبداد السياسي.(كيشانة، 2014، ص 34).

ويعد جون لوك من أوائل الفلاسفة الذين إهتموا بالمجتمع المدني وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وقد ظهر ذلك من خلال كتابه (رسالتان في الحكومة المدنية)، فقد كان إهتمام لوك الأساس هو السلطة، وذلك من خلال مفهوم العقد الإجتماعي موضحا السلطة المطلقة وحدودها وعلاقتها بالأغلبية وبالدستور والبرلمان محاولا التأكيد على المبدأ الكفيل بتأسيس المجتمع المدني وتنظيمه وتجديد العلاقة بين السلطات المختلفة فيه، إلا مبدأ إعتقاد الأكثرية، فأساس المجتمع المدني هو الموافقة من جانب غالبية الناس لتشكيل كيان سياسي واحد ومن هنا لا بد من ظهور مبدأ الأكثرية الذي يعد شرطا أساسيا لقيام العقد الإجتماعي وشرطا أساسيا لكل حكومة شرعية، بذلك يؤكد جون لوك الدلالة الليبرالية لشرعية السلطة السياسية.(إسماعيل، وعطية، 2014، ص 404)

ويقول جون لوك: وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني وتبرز رسالة جون لوك في الحكم المدني أن الغاية من إتحاد الناس في المجتمع المدني إضافة تحقيق الأمن والسلام، وهي المفاهيم الواضحة في فلسفة هوبز وهي المحافظة على أملاك الأفراد.(ناصر الشيخ، 2010، ص 19)

وطبقا لما طرحه عقد لوك الإجتماعي يمكن عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد الذي وقعته بتجاوزها وإعتدائها على حقوق المواطنين، وحياتهم وحياتهم دون وجه حق، وبهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبة السلطة بها وعزلها.(رستم، 2011 - 2012، ص 25)

كان توماس هوبز و جون لوك يؤمنان بالتعايش السلمي بين البشر من خلال العقود والمواثيق الإجتماعية، ولم يعتقد لوك و هوبز أن المجتمع المدني هو عالم منفصل عن الدولة، والمجتمع هو الذي أنشأ المؤسسات لحمايته، وبالتالي يمكنه تغييرها متى شاء، في هذا السياق رفض هوبز الفصل الصارم بين الدولة والمجتمع (Kastrati,2016,p65)، وبالتالي نجد أن لوك يؤيد فكرة تغيير السلطة السياسية التي يرفضها الشعب والتي لم تلبى له متطلباته التي إختارها من أجل تحقيقها.

- المجتمع المدني عند جان جاك روسو:

ثم يأتي روسو، فينظر نظرة مختلفة للمجتمع المدني حين يرى أن العقد الذي بموجبه تنشأ الدولة، هو في الحقيقة تنازل الأفراد، للمجموعة كلها، وهو تنازل للإرادة العامة المعبرة عن الجماعة، السلطة تصبح للجميع والسيادة ملك للشعب، ومن ثم فإن الحرية في إنصياح المرء للقانون الذي سنه لنفسه، إن تنظير روسو، حمل معه تطورا آخر لمفهوم المجتمع المدني، حيث جعل السيادة أساسا لنظريته في التعاقد الإجتماعي، والسيادة هي الشعب، الذي ظل يعيش على الهامش، روسو إذن يؤسس لشعب قائما بذاته، وإرادة عامة لا تتجزأ لهذا الشعب.(قنديل، 2008، ص 48)

يرى روسو أن الإجتماع البشري مؤسس على الحرية وقائم على التعاقد الذي يحفظ للإنسان حريته وإستقلاله ويحقق له المشاركة والإجتماع المدني كنتاج بشري، وأن تنازل

الإنسان عن حريته هو تنازل عن صفته وحقوقه الإنسانية وجاء في كتابه الشهير العقد الإجتماعي " لا سلطان إلا للشعب، فالعقد الإجتماعي أبرم بين الشعب، تنازل الأفراد عن حرياتهم الطبيعية غير المحدودة للشعب نفسه، على أن يتمتعوا بحريات مدنية منظمة، وعلى هذا الأساس يكون الشعب هو صاحب السلطة والسيادة في المجتمع، وقد أنابوا عنهم وكيلًا هو الحاكم ليعمل على تمتع الأفراد بهذه الحريات ولكن تظل السيادة للشعب، لذلك من حقهم عزل الحاكم إذا أخل بالتزاماته التعاقدية. (حامد، 2018، ص 27)

- المجتمع المدني عند آدم فرجسون:

يرجع الفضل بشكل مباشر في إنتشار إصطلاح المجتمع المدني إلى كتاب الفيلسوف الإسكتلندي التتويري آدم فرجسون " مقال في تاريخ المجتمع المدني" (An Essay on the history of civil society، 1767 الذي جاء كي يحدد المسيرة التاريخية للإنسانية في تحولها وإنتقالها من الأشكال الخشنة للحياة البربرية الهمجية إلى المجتمعات المتمدينة أو المتحضرة أو على حد تعبيره "المهذبة" حيث قال يوجد ثلاث مراحل للتطور الثقافي الإجتماعي على النحو التالي: المرحلة الأولى: هي المرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الإنسان وفق منطق الغريزة الحيوانية، المرحلة الثانية: هي المرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة حيث ظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة، المرحلة الثالثة: هي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت في الروابط الإجتماعية الراقية، و تحكمه الأخلاق، وتسود فيه نظم سياسية حرة غير مستبدة، لذا تمثل هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدين، ولا يعد المجتمع المدني لدى فرجسون ذلك المجال الحياتي المتميز والمنفصل عن الدولة، حيث يرى أن كليهما يجب أن يكونا شيئًا واحدًا متماثلًا، فالمجتمع المدني هو ذلك النمط من النظام السياسي الذي ينظم ذاته بواسطة الحكومة المنظمة وقواعد القانون والدفاعات العسكرية الحصينة كما كان في اليونان القديمة والجمهورية الرومانية، حيث شكلت هذه الأمثلة القديمة للمجتمع المدني - لدى فرجسون - نماذج مهمة ومثالية بالنظر إلى نقده للمجتمعات المدنية المعاصرة كما هو الحال في بريطانيا. (زعطوط، وضيف، 2018، ص 44)

لم يكن فرجسون راغبا في تأسيس المجتمع المدني على عقد، ورفض أن يتأمل في حال الفطرة (الطبيعية) السابقة على المجتمع والسابقة على السياسة، فمن البلاهة العودة إلى زمان كان فيه البشر من دون أوامر إجتماعية، لأنهم من دون هذه الروابط لم يكونوا بشرا، إن المشاعر العظيمة التي تؤسس طبيعة البشر الإجتماعية هي عواطف فطرية، والمجتمع المدني هو نمط الوجود البشري، فنحن ولدنا فيه وله، ولا يتصور أننا نستطيع العيش خارجه فتطورنا الخلقى ورفاهنا المادي يتحققان من خلال إرتباطنا الحميمي بالآخرين، وليس ثمة تناقض بين المصلحة الذاتية الفردية والرفاه الأخلاقي للمجتمع، يبدو إذا أن ما يجعل الإنسان سعيدا هو أن تكون نوازعه الأخلاقية ينبوع مشاغله، وأن يجعل من نفسه عضوا في مجتمع، فينبض قلبه بحماسة متوهجة لخير هذا المجتمع العام.(إهربيغ، 2008، ص186)

1 - 2 - المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:

- المجتمع المدني عند فريدريك هيغل:

ربما كان هيغل أول من إقترح عدم صوابية رؤية منظري العقد الإجتماعي منوها إلى عجز المجتمع المدني عن تنظيم ذاته وعدم قدرته على تحقيق العقل والحرية وحاجته للدولة بوصفها قوة خارجة عنه للقيام بذلك، منظرؤا العقد الإجتماعي كانوا مشغولين بتصور ما يجب أن يكون، فيما كان هيغل منهمكا في تصور ما هو موجود لأن ما هو موجود هو العقل.(أبو سيف، 2005، ص 30)

يرى هيغل أن المجتمع المدني «يمثل الفضاء الإجتماعي و الأخلاقي بين الأسرة والدولة» (Aboudihj,2020,p521)، أي هو البنى الوسيطة بين الفرد والدولة، وهذا يفترض تحقق الدولة أولا ليتسنى تحديد هذه المساحة ولما كانت العائلة متحققة والمجتمع المدني كما يراه هيغل هو ساحة لتصارع مصالح الأفراد و عليه فهو منظومة غير مستقرة وهو في ذلك بحاجة للدولة للتدخل لحل تناقضاته، فإن تحقق الدولة يسبق إفتراق وتحديد المجتمع المدني وهي شرط وجوده وتمايزه، وعليه يرى هيغل أن المجتمع المدني عبارة عن فسيفساء من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات التي ينظم علاقاتها المتبادلة القانون المدني المبني على التعاقد والذي لا تشكل الدولة طرفا مباشرا فيه خلافا للقانون الجنائي والدستوري.(أبو سيف، 2005، ص 31)

وبهذا " يرى هيجل أن المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، وأنه (المجتمع المدني) ليس شرطاً للحرية وإطاراً طبيعياً لها، وهو متكون من أفراد لا يرون سوى مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية، أي أن المجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الحاجة و الأنانية، وعلى هذا فهو بحاجة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، أي أن المجتمع لا يحتوي فقط العلاقات الاقتصادية وتشكيل الطبقات بل هو بنية آلية قضائية وإدارية وتعاونية، فهو ينشئ المجتمع المدني كحالة وسيطة بين العائلة من جهة، والدولة من جهة أخرى، لهذا السبب لا يتضمن مفهوم هيجل كل مؤسسات وعلاقات ما قبل الدولة (كالأسرة) كما هو حال المجتمع الطبيعي عند لوك بل مستوى العلاقات الاقتصادية بتنظيماتها الخارجية طبقاً لمبادئ الدولة الليبرالية، أي أنه يحتوي مجتمع البرجوازية ودولتها. (دعاء إبراهيم، 2015، ص 23)

ويذكر هيجل الإنسجام الذي تفرضه نظرية التعاقد بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكداً عجز هذا الأخير عن إقامة وتحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويقترح أن تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية، إن الدولة في نظر هيجل هي الجوهر والأصل، أما الأفراد والمجتمع والعواطف فهي توابع خاضعة لإرادة الدولة، صحيح أنه ينظر إلى المجتمع المدني بإعتباره يشكل واحداً من مستويات الدولة، أما المستوى الآخر فهو الأسرة، كما أنه يتحدث عن النقابة، ومعنى هذا أن المجتمع المدني في نظر هيجل هو مجال تقسيم العمل و إشباع الحاجات المادية، وهو في الوقت نفسه مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة، إنه يحمي الحق المطلق للفرد ويزيد من حاجات الناس ووسائل إشباعها، أما الدولة فهي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني. (عبد اللطيف، 1996، ص 67)

- المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي (1861 - 1937):

لقد إعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاءاً للتنافس الإيديولوجي، فإذا كان المجتمع السياسي حيزاً للسيطرة بواسطة القوة أو السلطة، فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الأيديولوجية، فبالنسبة لغرامشي هناك مجالان رئيسيان يضمنان إستقرار أو سيطرة البرجوازية ونظامها:

- المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة (أي السياسية)، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات ووسائل إعلام ومدارس وكنائس ... الخ، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام، هي الهيمنة الأيديولوجية والثقافية، ويعتبر المثقفون أداة هذه الهيمنة، ومن هنا إهتم غرامشي بإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي ألقى عليه في التحويل الاجتماعي، ومن ثم زج فكرة المثقف العضوي، إذ لا قيمة للمثقف عند غرامشي ولا ضمان لفاعليته إلا إذا كان عضويًا، أي إذا ارتبط بمشروع طبقة سياسي، كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية، إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملة لها، ومتمايضة عنها، فالمجتمع المدني و المجتمع السياسي(الدولة) يسيران جنبًا إلى جنب، ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية.(شاولس إخوان، 2014 - 2015، ص 47)

ويشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات غرامشي بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة، وهو ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزء من البنية التي يميز فيها بين المجتمع السياسي، ووظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه (عبداللطيف، 1996، ص 70)، والمعروف أن الهيمنة مفهوم محوري في آراء غرامشي حول دور المجتمع المدني، حيث يشير مفهوم الهيمنة إلى طريقة تنظيم القبول الاجتماعي، فالهيمنة إذا، ذات علاقة بالمجتمع المدني في حين أن السيطرة عائدة للدولة أي للمجتمع السياسي، وهكذا تبنى الهيمنة، كما يعاد إنتاجها ضمن شبكة من المؤسسات يسميها غرامشي (المجتمع المدني) تميزًا لها عن الجانب القمعي للدولة، المجتمع المدني إذا هو تلك التنظيمات ذات الطابع غير الحكومي، وهذه تنظيمات طوعية تفعل فعلها عن طريق الإقناع أي من خلال الأيديولوجية، وبخلاف هذه التنظيمات تشكل مؤسسات الدولة: إدارات، الجيش، الشرطة، القضاء، ما يسمى بالمجتمع السياسي، الذي يفعل عن طريق القهر. (جغيم، و بولكعبات، 2015، ص 524)

ولم يرتبط المجتمع المدني بأحد مثل ارتباطه بالمنظر الإيطالي أنطونيو جرامشي في النصف الأول من القرن العشرين، والسؤال الرئيسي الذي شغل غرامشي هو لماذا نجحت

الثورة الشيوعية في روسيا وفشلت في المجتمعات الغربية؟ حيث أرجع غرامشي السبب في هذا إلى ثقافة المجتمع المدني المهيمنة على المجتمعات الغربية الرأسمالية، فالمجتمعات الرأسمالية محاطة ومحمية بمؤسسات المجتمع المدني التي تدافع عن الثقافة الرأسمالية وتجذبها بين الناس في هذه المجتمعات، ويعد غرامشي عدة مؤسسات للمجتمع المدني مثل المدارس والكنائس و الأحزاب والإتحادات والصحافة والنقابات ... الخ، وعلى الرغم أن غرامشي يميل إلى أهمية الثقافة وليس الإقتصاد على عكس ماركس إلا أنه لم ينظر إلى المجتمع المدني ك مجال لنمو الأخلاق الديمقراطية والحريات العامة وإنما اعتبر غرامشي المجتمع المدني ساحة للصراع الطبقي ولكن بأساليب ثقافية، لذلك خص غرامشي المثقفين بدور مهم في صراع الطبقات الثقافي من جهة أخرى لم يعط غرامشي للمجتمع أي حق ذاتي في شكل حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وحرية تكوين الجمعيات وحرية المنظمة إلا أن المنظمات غير الحكومية الدولية تستفيد من توظيف جديد لمصطلحات غرامشي في تحقيق عدالة عالمية. (الشيباني، 2018، ص 142)

غرامشي يرى أن وظيفة المجتمع هي الهيمنة عن طريق الثقافة والايديولوجيا، أما وظيفة المجتمع السياسي فهي السيطرة والإكراه.

- المجتمع المدني عند كارل ماركس:

أما بالنسبة لماركس (Marx) فقد إستعمل هذا المفهوم لأول مرة سنة 1843 في مؤلفات الشباب، و ذلك بمعنى قريب من المعنى الذي إستعمله به هيجل، وذلك راجع لتأثر ماركس الشديد في هذه الفترة بهذا الفيلسوف (مجنوب، 2007، ص 116) ، وقدم ماركس تعريفه للمجتمع على أنه " حلبة التنافس الواسعة للمصالح الإقتصادية البرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي، انه فضاء الصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة "، إذا أن الدولة (الرأسمالية) لدى ماركس ليست بأي حال من الأحوال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، وليست هي واقع الفكرة الأخلاقية كما يقول هيجل لكنها نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره.(الصوراني، 2004، ص 40)

وعليه فالمجتمع المدني عند ماركس هو أوسع وأشمل من الدولة، فهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع الطبقي في المجتمع المدني وعلاقات القوة التي تسود بين الطبقات تتحدد علاقاته بالدولة ، فإذا تمكنت طبقة معينة أو قسم منها من فرض إرادتها على باقي الطبقات الأخرى، فإن الدولة تصبح مجرد تابع للطبقة المسيطرة فإن الدولة تظل في مواجهة المجتمع المدني بل وتتصب نفسها قوة فوقه.(بوطيب، 2014 - 2015، ص 26)

1 - 3 - مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي:

على مستوى الوطن العربي، فهناك من يرى أن ما عرفته الدولة الإسلامية منذ ظهورها من مؤسسات كالديوانين هو شكل من أشكال المجتمع المدني، فمفهوم المجتمع ليس بدخيل عن الحضارة الإسلامية ، فالدولة والمجتمع والحكومة وفقا لتشريع الإسلام مثلت المجتمع المدني ، وأثبتت الممارسات وجود مجتمع مدني حتى إن لم يتم إستعماله كلفظ أو تعبير، كما أن تصور ابن خلدون للمجتمع المدني في القرن الرابع عشر كان مستوحى من الواقع آنذاك (طوائف الصناع ، التجار ووجود ممثل للتجار تشتترط فيه جملة من الشروط لدوره المهم كمنسق بين الوالي والقاضي والطوائف، بالإضافة لظهور مؤسسات كدار الإفتاء و الحبسة وظهور النقابات في العهد العثماني...) وهو ذات التصور الذي يحاول الغرب أن يصل إليه بفصل المجتمع المدني عن الدولة، ويعد ظهور العديد من الجمعيات - ذات الصفة الإجتماعية وأحيانا أقرب إلى السياسة - في الدول العربية خلال القرن التاسع عشر شكلا أولا لمؤسسات المجتمع المدني، و قد أخذت بالتوسع والإنتشار لتشهد أواسط القرن العشرين تطورا ملحوظا في إنشاء العديد من المؤسسات المجتمعية خاصة بعد الإفتتاح الفكري والثقافي الذي عرفه العالم العربي.(آيت عبد المالك، 2019، ص 183)

ويشير العديد من المفكرين إلى أن المفهوم جديد على الفكر العربي رغم أنه لم يرد باسم المجتمع المدني، حيث ظهر بمسميات مختلفة، ومقياس ذلك أن يوضع بتسمية أي كيان أو مجموعة كيانات في مقابل أو مواجهة الدولة وسلطتها، وهو ما يتجلى مثلا في فكر إبنخلدون في سياق حديثه عن الفصل بين العمران البشري والسياسة المدنية والسياسة الشرعية، وكذلك في طروحات وقضايا فكر النهضة العربية الحديثة عند رفاة الطهطاوي،

وخير الدين التونسي، وبدرجة أقل في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمان الكواكبي... وغيرهم ممن إهتم بقضايا التحديث والتقدم والنهضة والحكم، إضافة إلى الإهتمام ببنى المؤسسات والهيئات الإجتماعية التي تتمتع باستقلالية نسبية عن الدولة، ومن دون ذكر صريح لمصطلح المجتمع المدني، مما يعني أن المفهوم كان ماثلا في الذهن، أما المصطلح فهو جديد لم يتم إستخدامه قبل السبعينات من القرن الماضي.(شائوش إخوان، 2014 - 2015، ص 70)

ومفهوم المجتمع المدني إرتسم لدى النخبة المثقفة العربية أمثال محمد عابد الجابري وعزمي بشارة فتحديدهم لمفهوم المجتمع المدني يثير الكثير من الإشكالات الإبستمولوجية، بسبب الخصوصيات الثقافية والسياسية للمجتمعات العربية، غير أن التحديد الذي حدده به غرامشي و الذي إستعمله لتحليل دور الحركات الشيوعية في البلدان التي تنتمي إلى النماذج الديموقراطية هو الذي وظف في الأدبيات العربية، لكن دون فهم وتحديد وتحليل مكوناته وأشكال تعبير المجتمع به عن ذاته إلى جانب من يعتبر أن المجتمع المدني العربي يعيش أزمة ناشئة عن هيمنة الدولة والحاكم على المجتمع بتهميش مؤسساته وجمعياته، وبالرغم من التحديات فقد حظي بالعديد من الدراسات والتعريفات المتباينة شكلا ومضمونا من جهة والمتشابهة و المتداخلة فيما بينها من جهة ثانية، وفي هذا الصدد يحدد عزمي بشارة الذي يعد أحد المنظرين والدارسين لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، عبر مجموعة من الدراسات التي تناولت التأصيل، التدقيق، التأريخ لهذا المفهوم أبرزها المجتمع المدني دراسة نقدية، والتي قارب من خلالها صيرورة المجتمع المدني الممكنة عربيا، مركزا في ذلك على بعدين أساسيين هما: البعد الأول مرتبط بالخير العام، والبعد الثاني بالديمقراطية، وبذلك يحصر المجتمع المدني في الوقت الراهن في المؤسسات والجمعيات والإتحادات خارج نطاق الدولة والإقتصاد، وهو في آخر تجلياته المؤسسات المجتمعية بشكلها المعاصر (بوست، 2018، ص 25).

ورغم الإختلاف بين الباحثين والكتاب حول تعريف المجتمع المدني إلا أن المفكر العربي محمد عابد الجابري إعتبر أن هناك بديهية وواقعة أساسية لا يمكن أن تكون موضوع خلاف، وهي أن المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي

تلك التي ينشؤها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذا مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلون فيها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي/ القروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتما إليها مندمجا فيها لا يستطيع الإنسحاب منها.(بن مرزوق و ملاح، 2018، ص 143)

2 - المجتمع المدني و أبرز خصائصه:

2 - 1 - مكونات المجتمع المدني:

نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، وبشكل عام، كثيرة هي المصطلحات التي ترد في الأدبيات والتي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، المؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية، ومؤسسات العمل التطوعي، ولذلك فإن المنظمات غير الحكومية ليست محل إتفاق حتى في الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الإقتصادالإجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسمونها الألمان الجمعيات والإتحادات وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة، وتسميها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات التطوعية الخاصة، وفي معظم دول إفريقيا يطلق عليها منظمات التنمية التطوعية.(ملاوي، 2008، ص 07)

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الكتابات حول المجتمع المدني قد إهتمت بمكوناته وتشكيلاته التي يضمها، إلا أنه لا زال هناك إختلافات كبيرة حول دخول الأسرة والعشيرة ضمن فواعل المجتمع المدني، وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب السياسية والنقابات ووسائل والإعلام، فأغلب الدارسين للمجتمع المدني يستعدون فكرة الأسرة والقبيلة والعشيرة ضمن فواعل المجتمع المدني، إلا أن هناك رأي آخر يرى بإمكانية إدراج الأسرة والقبيلة والعشيرة ضمن مؤسسات المجتمع المدني وفقا للجوانب الأخلاقية و السلوكية للمفهوم، فالعبرة وفق وجهة نظرهم ليست بوجود منظمات أو مؤسسات أو هيئات متعددة من ناحية الكم، بغض النظر إذا كانت لاتعبر عن جوهر المجتمع المدني من الناحية الكيفية، أي من خلال ضبط

تصرفات الأفراد والتزامهم بقيم ومبادئ الحوار والتسامح السلمي وقبول التعدد والإختلافات، ونبذ التعصب والعنف، وهذه جملة الشروط والصفات الأخلاقية تعد السمات الحقيقية للمجتمع المدني وبذلك فالمجتمع المدني يعد أكثر رقيا وتقدما من باقي التنظيمات الإجتماعية الأخرى السابقة له، والتي تقوم على الروابط الأولية في الطبيعة الموروثة بغض النظر عن الإختلافات في الشكل، فقد تصبح مكونا من مكونات المجتمع المدني، إلا أن هذا الرأي مستهجن وغير معقول. (بوطيب، 2014 - 2015، ص 39)

ولقد إتفق أغلب الباحثين على أن النقابات والجمعيات الثقافية والحقوقية والأحزاب السياسية تشكل أهم مقومات المجتمع المدني، وإذا كان إنتماء النقابات و الجمعيات المختلفة إلى المجتمع المدني لا يثير أي نقاش ولا إعتراض، فإن إعتبار الأحزاب السياسية - أحد مكونات المجتمع المدني - على العكس من ذلك يثير الكثير من الأسئلة (الوكيل، 2009، ص 33)، فقد أثارت فكرة الأحزاب السياسية في كونها أحد مكونات المجتمع المدني جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم إعتبر الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي، ويرجع السبب في إقصاء هؤلاء الأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني إلى كونها تسعى إلى السلطة (كوندة، 2019، ص 224).

وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تختلف عن المؤسسات والأحزاب السياسية التي تسيطر - أو تسعى للسيطرة - على السلطة، نظرا لأنها تستهدف رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة على تلك المصالح، والعمل على إصلاح الدولة وكذلك مساعدتها في التنمية، ومن هنا فإن هذا الرأي يرى أنه لا يجب إدخال الأحزاب السياسية ضمن التنظيمات المكونة للمجتمع المدني، ذلك أن السياسة حسب تعريف ماكس فيبر هي مجموع الجهود التي يقوم بها الفرد أو الجماعات المنظمة من أجل المشاركة في السلطة أو التأثير على توزيعها، سواء بين مجموعة من الدول، أو بين مجموعة من الفقراء داخل دولة واحدة، إن كان رجل يمارس السياسة يطمح في السلطة، إما لأنه يعتبرها وسيلة من أجل تحقيق غايات معينة مثالية أم أنانية، أو لأنه يرغب في السلطة لنفسه، من أجل الإستمتاع بالشعور بالفخر الذي يتولد عن ذلك، ومن خلال هذا التعريف يتضح الفرق الواضح بين

الأحزاب السياسية وبين مكونات المجتمع المدني، ذلك أن كل الأحزاب السياسية تعمل على الوصول إلى السلطة وإحتكار العنف البدني الشرعي، وهي تقوم بكل الأعمال والتدابير التي تراها مناسبة لتحقيق ذلك، وعلى رأسها المشاركة في الإنتخابات والعمل على إحراز أعلى قدر ممكن من أصوات الناخبين من أجل الوصول إلى السلطة ومن ثم فإن الوصول إلى السلطة السياسية هو هدف في حد ذاته بالنسبة للكثير من الأحزاب ، وهذا ما يفسر إقدام الأحزاب على تغيير مواقفها والتراجع عن بعض مبادئها من أجل إستمالة الناخبين وبالتالي الوصول إلى السلطة، لذلك تصنف الأحزاب السياسية في إطار ما تم تسميته بالمجتمع السياسي. (الوكيل، 2015، ص 59)

غير أنه على النقيض من ذلك ثمة من يعتبر المكون الحزبي من بنية المجتمع المدني، لدوره المحوري والفعال في إنعاش الكثير من جوانب الحياة الإجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الأنشطة وتقديم مختلف الإنجازات والمساهمات، كما تقوم الأحزاب بدور كبير وواسع لنشر الوعي السياسي والإجتماعي باعتبارها مدرسة مفتوحة لتعليم المواطن وتوير الرأي العام، وتشكيله بما يحقق التفاعل المطلوب لإشتراك الشعب في إتخاذ القرارات الصحيحة لحل المسائل التي تهمة.(مخانشة،2015، ص 557)

أما فيما يخص النقابات العمالية والإتحادات المهنية فهي تعد من أبرز التنظيمات العاملة في فضاء المجتمع المدني لكونها تشكل قاعدة شعبية لا يستهان بها في أغلب الدول، حيث أثبتت تأثيرها الكبير على الأوساط الشعبية، إذ قادت هذه التنظيمات العديد من الحركات الإصلاحية ضد الأنظمة الإستبدادية والدكتاتورية وصلت لحد إسقاطها مثلما حدث مع نقابة تضامن في بولندا والتي تزعمت الإحتجاجات على الحزب الشيوعي في أواخر 1989، وعلى الرغم من أن النقابات لا تهدف للوصول إلى الحكم بالأساس، إلا أنها تحافظ على مكتسبات عالم الشغل من تحسن لظروف العمال الإجتماعية و المهنية وغيرها، فقد شكلت الحركة النقابية نواة مركزية للمجتمع المدني بإعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة، وتساهم التنظيمات النقابية والمهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال الوقوف في وجه محاولات التفتيت الطائفي والديني والعنصري والإثني وغيرها من محاولات التقييم التي تهدد كيان الدولة وكيانها السياسي (بوحامد، 2020، ص ص 188 - 189)،

فضلا عن المساهمة في نشر مبادئ التنمية المستدامة بإتجاه مجالات جديدة، وتشكل معاهدة 1992 للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة لصالح أهداف التنمية والبيئة مرحلة هامة وأصبح لهذه الحركة وزن لإيجاد مكونات المجتمع المدني، وهي تلعب دائما دورا متزايدا في إدانة المشاكل البيئية، وإلإنضمام إلى البرامج الوطنية والدولية. (علواني، 2017، ص 598) كم تقوم فكرة الإتحادات المهنية على أساس أن كل مهنة معينة يستطيع أصحابها أن يكونوا إتحادا، يدافع عنهم ويقدم العديد من الخدمات لهم، والإتحادات المهنية تقوم بالأساس على الإرادة الحرة التطوعية، حيث ينظم للإتحادات مجموعة من أصحاب المنه الواحدة بهدف تقديم خدمات تطوعية لزملائهم في المهنة بحرية وإرادة واعية مستنيرة، كما أنهم يجمعهم تحقيق المصلحة العامة المستنيرة والواعية، ومجلس إدارة الإتحاد يجري إختياره في إنتخابات حرة نزيهة، من الأعضاء الذين ينتمون له، ويتشكل المجلس من رئيس ومجموعة من الأعضاء الذين أتى بهم الإنتخاب الحر، بما يعنى أنه تعبير حر عن المجتمع المدني، وما يضمه من مؤسسات. (كيشانة، 2017، ص 91)

أما الجمعيات تعتبر مكونا رئيسيا وهاما في المجتمع المدني، بل وتحتل مركز القلب فيه، نظرا لعدة أسباب منها: أنها أكثر التنظيمات المدنية جماهيرية، و كثرة عددها وإنتشارها في جميع المناطق، وإتساع رقعة المستفيدين منها، وسهولة شروط العضوية للإنتماء لها (العزازي، 2008، ص 11)، فهي تشكل بصفة عامة ثقلا كبيرا في المجتمع المدني في أغلب الدول وذلك نظرا لتنوع مجالات تخصصها وإهتماماتها، وكذا تغطيتها لأغلب الجوانب المتعلقة بحياة الأفراد في المجتمع سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية، بالإضافة لتحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة ذات الطابع المهني، الإجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي والرياضي (بوحامد، 2020، ص 189)، وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح إجتماعية معينة مثل: الأطفال، والشباب، والشيوخ، والمرأة والمعوقين والمرضى، المساجين... الخ، وهناك جمعيات تتوجه بأهداف وبأنشطة للمجتمع ككل، وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها. (مخانشة، 2015، ص 557)

2 - 2 - خصائص المجتمع المدني:

تعدالخصائص التي يتسم بها المجتمع المدني بمثابة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور والرقي الذي وصلت إليه مؤسسات المجتمع المدني كما يمكن إعتبارها مقياس لمدى فاعليته، و من أهم هذه الخصائص نذكر:

- **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها، وثمة أنواع للتكيف هي: (الوكيل، 2015، ص 62)

- ✓ **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن.
 - ✓ **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما إزدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا وإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى، إزدادت درجة مؤسسيها، ومثل ذلك يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الإقتصادي والإجتماعي، فسرعة التحول الإجتماعي تقود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمتها المتميزة.
 - ✓ **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.
- يتطلب على مؤسسات المجتمع المدني التكيف مع البيئة التي تحيط بها لمواكبة التغيرات والمستجدات التي تحدث في عالم اليوم مع ضرورة تأمين مختلف الوسائل المادية والمعنوية اللازمة لبقائها وإستمرارها.

- **الإستقلالية:** بمعنى أن لا تكون تشكيلات المجتمع المدني خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر (كربوسة، 2014، ص 157)، وتعني هنا أن لا تخضع مؤسسات المجتمع المدني لأي شكل من أشكال التبعية والهيمنة من الخارج أو

الداخل والمتمثلة بفرض آراء وسياسات وإملاءات وبرامج وخطط الجهة المهيمنة، الأمر الذي يؤثر سلبا في مستقبلها وفشلها حتما لأنها لا تتسجم مع طموحات الجماهير ومطالبها في الإستقلالية، وقد تلجأ البعض من هذه المؤسسات إلى عدم إستخدام مبدأ الشفافية في التعامل مع المواطنين لتجاوز هذا العنصر الأساسي مما يؤدي إلى عدم ثقتهم بها وفشلها في الأجل المتوسط والبعيد (غداقي، و غضبان، 2018، ص 297)، لكن ينبغي إتخاذ الحذر عند الحديث عن هذه الإستقلالية، فالإستقلالية هنا ليست الانفصال التام عن مؤسسات الدولة، بل تتجسد في إيجاد حيز معين داخل إطار الدولة لتمارس هذه التكوينات أدوار معينة، بمعنى أن لا تكون هذه التكوينات تابعة أو إمتداد للدولة. (زياني، 2003، ص 77)

وترتبط عملية نمو أي سلطة مدنية بقدرة هذه السلطة في المحافظة على الحد الأدنى من الإستقلال الذي يتيح لها أن تقيم رهانات خاصة تتأسس عليها علاقاتها الإجتماعية وتحقق لها الحد الأدنى من المحافظة على كيانها وإستمراريتها وتتجسد هذه الإستقلالية في أبعادها: (حامد، 2018، ص ص 23-24)

✓ **القانونية:** وتتمثل في القواعد الدستورية والقانونية التي تحكم وتنظم نشاطها وتوفر لها الضمانات الكافية التي تحميها من تعسف السلطات الحاكمة، ويمثل هذا الجانب القانوني أهم العوائق التي يعاني منها المجتمع المدني العربي عموما نتيجة لما يسمى بالاستبداد القانوني أو الحداثي، وكذلك في عدم تجسيد أحكام القانون " ديمقراطية الواجهة " فلو تصفحنا الدساتير والقوانين في الدول العربية لوجدناها غالبا ما تنص على: حرية التعبير، السيادة للشعب، حرية إنشاء الجمعيات، إستقلالية القضاء إلا أن الواقع لا يعبر عن ذلك، نظرا لغياب سيادة القانون.

✓ **الإستقلال التنظيمي والإداري:** ويشير إلى مدى إستقلال تنظيمات المجتمع المدني في إدارة شؤونها وإتخاذ قراراتها، واختيار قياداتها بعيدا عن تدخل الدولة وتوجيهها وممارسة الضغوط عليها.

✓ **الإستقلال المالي:** ويتجسد ذلك في قدرة التنظيم على الإعتماد على موارده الذاتية في تمويل نشاطاته وكذلك في تحديد مصادر التمويل الخارجية، إذ يعتبر التأسيس الإقتصادي أهم عناصر الإستقلالية.

إن من أهم مبادئ المجتمع المدني، أن يتمتع بالإستقلالية المرتبطة بالبيئة الخاصة به، والتي تطبق في النواحي المالية، والإدارية، وغيرهم بالإعتماد على مجموعة من القيم، والمعايير، والرؤى، والمهام التي تسعى إلى تحديد طبيعة هذه الإستقلالية، والوسائل الخاصة به، وطريقة تطبيقها داخل المجتمع المدني، إن المجتمع المدني هو مجال مستقل للحركة متروك للمواطنين يتمتعون في ظلهم بالحرية في تنظيم حياتهم بعيدا عن تحكم الدولة أو سيطرتها، وأنه يشتمل على منظمات مستقلة مفتوحة أمام المواطنين للإندماج إليها بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن رأي مشترك بوسائل سلمية تقوم على إحترام حق الأفراد والجماعات الأخرى في أن تفعل نفس الشيء، فالتأسيس يقوم على الحرية والإستقلالوالإختيار الإرادي للفرد، والنشاط يقوم على التطوع والعمل العام والأهداف هي مصالح أو قضايا أو حقوق مشتركة.(بن علي، خليل ، 2018، ص 95)

- **التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح، و المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والإختلاف، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون و التنافس على حساب الصراع، أعتبر مؤشرا على حيوية هذا المجتمع.(سلاطنية، و حميدي، 2017، ص 95)

- **الطوعية:** وهو ما يميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الإجتماعية المفروضة تحت أي إعتبار، فهي تؤسس بمحض الإرادة الحرة للأفراد والإنظام إليها يكون طوعية بشروط صريحة أو ضمنية تتعلق بالسن أو التعليم أو المهنة وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين تنظيمات المجتمع المدني والجماعات الإرثية التي ينتمي إليها الفرد استنادا إلى أسس موروثية تقوم على معايير قرابية كالأسرة، العشيرة والقبيلة أو معايير عرقية كالسلالة والعنصر، أو معايير دينية كالمذهب والطائفة.(ريموش، 2013، ص 167)

يأتي هذا المفهوم من كلمة التطوع أو الطوعية، ليدل ذلك على أن هذه التنظيمات بكل ما تحمله من أهداف وقيم إنما جاءت بناءا فقط على رغبة أصحابها المشتركة وذلك بكامل حرياتهم و إرادتهم في القيام بتلك النشاطات، بعيدا كل البعد عن أي شكل من أشكال الضغط الخارجي، بما في ذلك إمكانية أنها قد تكون فرضت من طرف جهة معينة أو تنفيذ

لأوامر الجهة الحاكمة أو حتى ذووا النفوذ وعادة ما يكون ذلك ناتجا عن إحساس أولئك الأفراد بغريزة إنتمائهم لذات المجتمع حيث يتأثرون سلبا وإيجابا بكل أحداثه، الأمر الذي يولد لديهم الإحساس بالمسؤولية تجاهه وبالتالي الرغبة في خلق طريقة فعالة، يسهمون من خلالها في الدفاع عنه بعيدا عن أي ضغوطات سياسية أو خلافها، خدمة للصالح العام والتوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق نتائج إيجابية بعد تحيين العمل المشترك وعودته بالفائدة على المجتمع ككل.(غزالة، 2018، ص 260)

فمنظمات المجتمع المدني ينظر إليها كأنها أبنية إجتماعية وبسيطة تقف بين الأفراد و السوق و الإدارة الحكومية، وتعمل على خلق بيئة منظمة للعمل الإنساني غير الربحي، متطوعين وليست تحت ضغط أي إدارة حكومية وتؤمن الخدمات وفق إستراتيجية عمل تلقائي تطوعي.(صالح، 2015، ص 106)

يعد التطوع أهم خاصية من خصائص المجتمع المدني الفاعل، كما يعد من متطلبات الحياة المعاصرة التي إتسمت بالتطور والتغير في مختلف المجالات ذلك أن التطوع يعزز من قيم التعاون والتكامل بين أفراد المجتمع.

- **التعدد:** ويقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل تنظيمات المجتمع المدني، أو بعبارة أخرى تعدد هيئاتها التنظيمية وإمتدادها وانتشارها الجغرافي داخل المجتمع الذي تمارس أنشطتها من خلاله، فكلما إزدادت الهيئات الفرعية لمؤسسات المجتمع المدني، وبقدر ما تنتسج دوائرها الشعبية، وحركات المجتمع المدني وبالرغم من كثرة عددها في الوطن العربي إلا أنها بسيطة البنية هذا من جهة، ومن جهة ثانية إنعدام انتشارها وتركز جل مؤسسات المجتمع المدني في العواصم والحوضر.(بوطيب، 2014- 2015 ب، ص 50)

2 - 3 - وظائف المجتمع المدني:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الإجتماعية، البيئة .. إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشؤون هذه المنظمات في مجتمعاتهم إنطلاقاً من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية، فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة. (كاس ، 2013، ص 172)

ويمكن تحديد الوظائف الهامة للمجتمع المدني في عدة نقاط كما يلي:

● إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع إحترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الإحترام والتسامح و التعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الإلتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم هي في مجملها قيم الديمقراطية، من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الإختلاف و التنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الإعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الإعتقاد الديني والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضاً في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم و تدريبهم عليها عملياً من خلال الممارسة اليومية. (مظلوم، 2013، ص 8)

يعد مفهوم الديمقراطية مفهوماً جوهرياً ضمن إنشغالات مؤسسات المجتمع المدني، حيث يساهم هذا الأخير في إرساء دعائم الممارسة الديمقراطية من خلال تأكيده على عدة قيم المواطنة - العدالة و المساواة - التطوع والمبادرة.

• الوساطة والتوفيق:

تعد مؤسسات المجتمع المدني بمثابة همزة الوصل بين الحكام والمحكومين، إذا تقوم بتوفير قنوات الإتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة وتمثل فائدة مؤسسات المجتمع المدني هنا في قيامها بعملية تلقي طلبات ورغبات المواطنين، وتنسيقها وتبويبها وإبلاغها للحكومة، الأمر الذي يسهم في تحقيق التوازن الإجتماعي(عبد المجيد، 2015، ص 39)، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة، هذه الوظيفة كما رأينا تعنى أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للإضطراباتوالإحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.(كاس، 2013، ص 175)

• ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو إنسحابها:

مع قدوم الثمانينات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الإنتشار هي إنسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصا في مجالات النشاط الإقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية العمل بالإلتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من إشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الإستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئا ثقيلًا عليها لا تستطيع تحمله، وعندما بدأت الدولة في الإنسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ والإ تعرض المجتمع للإنهيار خصوصا حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع إحتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها وإلى جانب الأزمة الإقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها تجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والإحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية، ولنا في وطننا العربي أمثلة عديدة في فلسطين و لبنان والكويت أثبتت تجارب الإحتلال والحرب القاسية مدى أهمية المجتمع المدني وإمكانية أن ينهض بدور بديل للحكومة ويمر بالمجتمع

من أزمة بسلام دون أن يهتز إحساس المواطنين بالإنتماء بعدما غابت الدولة من أمام أعينهم(شاوش إخوان، 2014 - 2015، ص ص 78 - 79)، وبالتالي فإن المجتمع

المدني موجود في علاقة تكملية مع الدولة (Bratton, 1994, p09)

لقد أدى ضعف وجود الدولة وعدم قدرتها على أداء أدوارها ووظائفها إلى بروز المجتمع المدني بمختلف مؤسساته كبديل ليساهم في شغل الفراغ الذي أحدثه غياب الدولة أو عجزها عن أداء الدور المنوط بها في أي جانب من جوانب الحياة ، وهنا تظهر أهمية المجتمع المدني ككيان مساند ومساعد للدولة ومخفف عنها أعباء الإدارة والتسيير .

• نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الجمهور والدفاع عنها:

يتمثل دور المجتمع المدني في تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وكيفية الحصول عليها بالطرق السلمية، كما يجب على تنظيمات المجتمع المدني المبادرة بالحماية والدفاع عن حقوق المواطنين والإستجابة لحاجاتهم وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والأمن والعيش بكرامة والحق في معاملة متساوية أمام القانون، والحوار والنقاش العام حول القضايا العامة المختلفة، فالمجتمع المدني هو المحامي والمدافع عن المجتمع ضد كل ما قد يهدد بطريقة أو بأخرى الحريات والحقوق الإنسانية (بلخير، 2017، ص18)، فمؤسسات المجتمع المدني تعد بمثابة الملجأ أو الحوض الذي يلجأ إليه الأفراد والجماعات في مواجهة أجهزة الحكومة، حيث أنها تمارس هذا الدفاع من خلال تشجيعها لحرية التعبير عن الرأي وحرية التجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات والمنظمات أو الإنضمام إليها.(سلاطنية، و حميدي، 2017، ص ص 258 - 259)

• خدمة الصالح العام:

وهو الهدف الرئيسي الذي لأجله تنشأ وتتأسس هيئات المجتمع المدني، إذ يجب أن تجعل كل خدماتها لفائدة المجتمع وإن لم تكن لكله، فلا يجب أن يقل عن فئة معينة تستهدفها هذه المنظمات من حيث تقديم مختلف الخدمات الإنسانية والاجتماعية، تخدمها في جانب معين أو عدة جوانب، كما توجد العديد من الحالات التي بإمكان المجتمع المدني أن يعنى بها، سيما إذا كان المجتمع يعيش حالة عدم توازن أيا كان نوعه، فبإمكانه أن يعمل مثلا على رعاية أشخاص معاقين أو معوزين أو أن يهتم بالطفولة سواء المسعفة أو الجانحة

ويحميها من كل الأخطار الإجتماعية التي قد يكون لها إنعكاسات سلبية في كبرهم وبالأخص في مرحلة مراهقتهم وشبابهم، أن يحارب الأمية ويعمل على نشر العلم داخل أوساط معينة كتلك الأوساط الريفية المعروفة بعدم تبنيتها لفكرة التعليم وينشر الإهتمام بقضايا المرأة ويحميها من العنف بمختلف أشكاله وحتى التهميش وأيضاً المحافظة على القوة الشبابية من خلال متابعة تطلعات الشباب ومساعدتهم قدر الإمكان من تحقيق آمالهم خاصة من خلال خلق مناصب شغل لهم حتى يكونوا هم أيضاً عناصر فاعلة في المجتمع، أيضاً العمل على النهوض بالثقافات الشعبية والفنون وتوسيع الجهود في المحافظة على الهوية الوطنية وترسيخ مقوماتها. (غزالية، 2018، ص 261)

● التنشئة الإجتماعية والسياسية:

وهي وظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس أعضاء جمعياته ومنظماته، وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والإستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والإهتمام والتحمس لشؤون العامة، بما يتجاوز الإهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة وإنظام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية، وينمي فيه الشعور الوطني الجماعي الذي يستمد منه هوية مستقلة محددة، وميلا نحو المشاركة العامة والانتماء، واستعدادا للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة (بلخير، 2017، ص 18)، فالفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الإستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير على معارضته بشكل سلمي فهذه العملية التدريبية تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش والوعي بأهمية المشاركة في التنمية والتضامن و التعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة.(فرحات، و عون، 2018، ص 71)

ويقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الإجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هما الإعتماد المتبادل بين الجميع والثقة، وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الإجتماعي اللازم للتعاون الفاعل.(صوفي عثمان، و عرفان، 2014، ص 75)

● التنمية الشاملة:

صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الإستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير، فمنذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو " التنمية بالمشاركة " (كاس، 2013، 176)، فالمجتمع المدني يعمل على إحداث التنمية وبعثها من حيث حرية التحرك الإجتماعي للأفراد والجماعات وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية والمشاركة الإجتماعية والسياسية وحرية المبادرة وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع، فمشاركة المجتمع المدني في التنمية تمكنه من صياغة نمط الحياة المجتمعي من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية في وضع الأهداف وتحديد دوره في إنجاز المهمة عندما يكون أفراد المجتمع مقتنعين بها ومشاركين في صياغتها ومدافعين عنها في مواجهة كل ما يعترض سبل تحقيقها من عقبات، وهنا تبدأ الحاجة القوية إلى وجود مثل هذه المؤسسات التي تقوم بتوعية الجماهير بأهمية التنمية وذلك بتنفيذ معظم البرامج بالتعاون مع المؤسسات الحكومية لتقدم بذلك نموذجاً رائداً يعمل على توفير الخدمات ذات الأولوية بدءاً بآلية صنع القرار وصولاً إلى التنفيذ والتقييم. (العايش، و بوسالمي، 2016، ص 14)

وقد إتسع دور هذه المؤسسات، وأصبح دورها تنموي يغطي جميع نواحي الحياة من صحة وتعليم وثقافة ومحاربة الفقر، وحقوق الإنسان وزراعة، كما أن لهذه المؤسسات نصيب في تفعيل دور الشباب والمرأة والطفل إذ تمكنهم من أخذ دورهم الريادي في تنمية وتطوير مجتمع مدني قادر على أن يصمد أمام التحديات الداخلية والخارجية و على أن يشق طريقه ما بين الأمم الأخرى بما لديه من قدرات بشرية هائلة قادرة على أن تساهم في بناء وتطور المجتمع المحلي، كما يعد العمل على الإرتقاء بالقطاع الصحي وخلق توعية صحية إحدى أهم الأنشطة الرئيسية التي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتعزيزها، والسعي لتوفيرها من أجل خلق إنسان صحي قادر على المشاركة الفعالة في تعزيز عملية التنمية بشكل عام. (الجبوري، 2018، ص 43)

يقع على عاتق المجتمع المدني وظائف متعددة تشمل جميع النواحي المرتبطة بالحياة المجتمعية بما فيها الإسهام الفعال في التنمية، وفي هذه الدراسة نركز ونهتم بجانب محدد

وهو المجال البيئي أي البحث في النشاط البيئي للمجتمع المدني بالضبط جمعياته البيئية ودورها في حماية البيئة من مختلف الإنتهاكات التي تتعرض لها، وذلك بإستخدام مختلف الإمكانات والوسائل لخدمة المجتمع بشكل عام والبيئة بشكل خاص.

ثانيا: مقومات عمل الجمعيات البيئية.

1 - المراحل التاريخية لحركة الجمعيات في الجزائر:

إن مصطلح الحركة الجموعية الذي عادة ما يستخدم بكثرة في بلدان المغرب العربي مستمد من مفهوم الجمعية نفسه وتدل لفظة الحركة على الجهود والمساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من أجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية بواسطة التعبئة الشاملة والمشاركة الواسعة والإختيارية في برامجها وأنشطتها دون إنتظار تدخل الدولة، مع ممارسة أشكال من الضغط السلمي عليها لتوفير الإمكانات البشرية والمادية لحماية مصالحها ومصالح المجتمع ككل، وينبغي للحكم على حيوية وقوة الحركة الجموعية تفاعل أنشطة الجمعيات وتنسيقها في إطار حيز من التنافس والحرية لتحقيق أهدافها المشتركة، فالحكم على الحركة الجموعية لا يكون بناء على عدد الجمعيات وإنما على نوعيتها وإستجابتها لمطالب المجتمع.(شليغم، و تومي، 2015، ص 08)

وبما أن هذه الدراسة تتمحور حول الجمعيات البيئية كأحد مؤسسات المجتمع المدني، سيتم تحديد مراحل الظهور التي مرت بها في الجزائر بثلاثة مراحل:

1.1 - حركة الجمعيات إبان الإستعمار:

تبلور الإطار القانوني للجمعيات مع صدور القانون الفرنسي لعام 1901 والذي كان بدوره نتاجا لتطور طويل لمفهوم الخدمة الإجتماعية، ليحدد كيفيات إنشاء الجمعيات وتسييرها، و نشطت حركة إنشاء الجمعيات في الجزائر إبان فترة الإستعمار مع مطلع الثلاثينيات وساهمت بفعالية في بناء الشخصية الوطنية والمحافظة على مقوماتها ولعبت العديد من الشخصيات الوطنية كالأمير خالد والشيخ عبد الحميد ابن باديس وكذا مطالبة العديد من الأحزاب الوطنية بضرورة الإعتراف بحرية التجمع، وتم إنشاء العديد من الجمعيات بين مختلف فئات المجتمع التي كانت توجد بينهم علاقات مهنية أو مؤسساتية

مثل جمعيات التلاميذ القدامى للمدراس أو جمعيات المعلمين، والجمعيات الرياضية الإسلامية والجمعيات الخيرية، وتحولت معظم هذه الجمعيات إلى سند سياسي وإيديولوجي وعسكري لجبهة التحرير الوطني.(وناس، 2007 أ ، ص 16)

ومن أمثلة الجمعيات التي ظهرت في هذه المرحلة نذكر: (عزري، و بن زروق، 2017، ص 229).

- الجمعية الراشدية: والتي تم تأسيسها سنة 1894 من طرف شباب جزائري خريج المدارس الفرنسية في الجزائر.

- الجمعية التوفيقية: أنشأت عام 1908 ثم أعادت النخبة تأسيسها عام 1911 و إستطاعت هذه الجمعية أن تستقطب عددا كبيرا من الأعضاء حوالي 200 عضو خلال سنة واحدة، ترأسها الدكتور ابن التهامي وهي جمعية ثقافية.

- جمعية العلماء المسلمين: تأسست في (1931) وتبنت إستراتيجية لمواجهة الإستعمار الفرنسي قائمة على الإصلاح الديني والثقافي والإعتماد على جانب التربية والتعليم، وواصلت الجمعيات نموها بإضطراد إلى غاية إنطلاق ثورة التحرير حيث حل أغلبها من طرف السلطات الإستعمارية أو إنضوت تحت لواء جبهة التحرير الوطني، ومع إنطلاق ثورة التحرير أصبحت جبهة التحرير الوطني هي التي تشجع أفراد الشعب الجزائري على تكوين الجمعيات مثل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، وجمعيات رياضية وشبابية ونسوية، والجمعيات المهنية مثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين على يد النقابي عيسات إيدر سنة 1956 بعد أن انفصلت عن نقابة العمال الفرنسيين وجمعية التجار الحرفيين.

وهكذا يمكن القول أن الحركة الجمعوية في الفترة الإستعمارية إقتصر دورها على بعض المجالات (المهنية، الرياضية، الثقافية، الخيرية) حيث عمل الإستعمار على تهميشها ومحاصرتها، ولذلك فإن نموذج الدولة الإستعمارية بمختلف ممارساتها القمعية أوجد العداء بين المواطن الجزائري والدولة الفرنسية، مما نتج عنه شرخا في علاقة المجتمع المدني بالدولة، فبرزت بذلك الحركة التحررية والمتمثلة في (حزب الشعب الجزائري) و(حركة إنتصار الحريات الديمقراطية) و (حزب جبهة التحرير الوطني) و بعض الجمعيات الوطنية

الإسلامية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي إنصب إهتمامها على قضايا التعليم، وتكريس الهوية الثقافية الإسلامية المخالفة للمجتمع الفرنسي. (قريد، 2010، ص 147)

1 - 2 - مرحلة ما بعد الإستقلال:

بعد الإستقلال إستقرت فلسفة السلطة السياسية في الجزائر على قدرة إقامة دولة قوية ذات نظام مركزي للتخطيط، ما أمد السلطة الإدارية بصلاحيات تقديرية واسعة ومبهما، مما أدى إلى تعطيل الديمقراطية التي تعتبر أساسا للحرية ولأي عمل جمعي، مما نجم عنه إنسحاب المجتمع المدني وإنتكاس الحركة الجمعوية طيلة هذه الفترة، خلافا لما كان عليه الحال في فترة النضال السياسي في المرحلة الإستعمارية حيث تكبلت الجمعيات النضال السياسي الذي سار بعد هذا جنبا إلى جنب مع الكفاح المسلح إلى نيل الإستقلال، وما عمق هذه الإنتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة، أولهما تتمثل في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، وثانيها على مستوى تمثيل المصالح الإجتماعية والإقتصادية المشروعة في إطار إتحادات مهنية وإجتماعية والتي خضع تطورها إلى حزب جبهة التحرير الوطني. (غزلاني، 2013، ص 3)

إذ عرف المجتمع تراجع وإقصاء وتهميش في فترة الأحادية الحزبية، بالمحاصرة والحظر وتضييق الخناق على نشاطه من خلال التشريعات التي صدرت بين (1962 - 1989) حيث حولت التعليم الوزارية الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ مارس 1964، للإدارة صلاحيات مراقبة إنشاء الجمعيات وعملها، وإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، كما صدر الأمر رقم 79 - 71 المتعلق بإنشاء الجمعيات والذي ألغى العمل بقانون 1901 الفرنسي، و أخضع المجال الجمعي إلى شروط إعتاد صارمة ومعيقة، ثم عدل هذا الأمر الصادر في 03 ديسمبر 1971، بالأمر الصادر في 7 جوان 1972 والذي يرخص بتأسيس جمعيات ثقافية أو رياضية أو فنية أو دينية، وأخضع إنشاء الجمعية إلى ضرورة حصولها على إعتاد من ثلاث جهات (وزارة قطاع النشاط المعني، وزارة الداخلية والوالي) وهو ما نصت عليه المادة 2 من هذا الأمر، بعدها وبتاريخ 21 جوان 1987، صدر القانون رقم 15 - 87 الذي ألغى الأمر رقم: 79 - 71.

(بوزيان، 2015، ص 85)

أدى هذا القانون إلى الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأية جمعية إلا أن هذا الوجود مشروط بإجراءات الإعتماد من طرف السلطات العمومية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بصلاحيات تخولها رفض إعتماد الجمعيات التي لا ترغب في ظهورها على الساحة لكن ورغم النقائص التي يمكن ملاحظتها حول هذا القانون فإنه أدى فعلا إلى خلق ديناميكية جديدة في العمل الجمعي، حيث تأسست عدة جمعيات وطنية أو محلية في مختلف الميادين (مهنية، نسائية، ثقافية، إجتماعية، حقوق الإنسان، دينية). (بوسنة، 2002، ص 134)

1-3. مرحلة التعددية:

بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي يطلق عليها بعض الباحثين تسمية ثورة الشباب والمهمشين والتي جاءت نتيجة لفشل سياسات التنمية والتي أدت إلى تغييرات سياسية وإصلاحات إقتصادية تجسدت عمليا في دستور 1989 الذي فتح المجال أمام التعددية الحزبية، وحرية التجمع والتنظيم وحرية التعبير، (حجاج، و بوعزة، 2017، ص 506) حيث عرفت الحركة الجموعية في الجزائر تطورا كبيرا، خاصة بعد الإنفتاح السياسي والإقتصادي الذي أقره دستور 1989، الذي سمح بإنشاء الجمعيات وإعتبارها حرية أساسية، لتعرف الجزائر بعدها حركية على مستوى تأسيس الجمعيات في شتى الميادين. (عوام، 2018، ص 439)

حيث جاء دستور 1989 الذي دشن مرحلة جديدة في تاريخ البلاد هي مرحلة التعددية السياسية والإنفتاح الديمقراطي، وأنهى مرحلة نظام الحزب الواحد وسمح بحرية التعبير والتظاهر وحرية الصحافة ... الخ، ورفع الكثير من القيود التي كانت مفروضة على تنظيمات المجتمع المدني، مما أدخلها في ديناميكية وزخم جمعي لم يسبق لهما مثيلا من قبل، فسميت هذه المرحلة بالإنفجار الجموعي نظرا للعدد الكبير للجمعيات وتنوع أنشطتها خاصة مع تبنى نظام إقتصاد السوق. (غربي، 2019، ص 261)

و تزامن ظهور منظمات وجمعيات حماية البيئة مع المسار الديمقراطي الذي تبنته الجزائر بصدور دستور 1989 والذي عكس بشكل صريح وجدي دعم وترقية العمل الجموعي داخل المجتمع، غير أن البوادر الأولى لهذه الجمعيات كانت قبل 1989 التي تعتبر مرحلة فارقة في الجزائر كونها أسست للتحويل الديمقراطي وحرية التعبير والتجمع

وإنشاء الجمعيات، فلقد ظهرت للوجود جمعية (Aspwit) لولاية تلمسان سنة 1977، وهي أقدم جمعية لحماية البيئة في الجزائر هدفها الرئيسي كان محاربة التعمير الفوضوي ومنع إنشاء مركبات صناعية بالقرب من الأراضي الفلاحية، كما عرفت النصوص القانونية في هذه الفترة بجمعيات حماية البيئة ولكن في أطر ضيقة ومنها قانون البيئة الصادر سنة 1989 الذي أجاز إنشاء الجمعيات للمساهمة في حماية البيئة. (بن عثمان، 2017، ص 242 - 243)

إن أهم ما يميز العمل الجمعي من الناحية القانونية هو صدور القانون رقم: 90 - 31 بتاريخ 4 ديسمبر 1990 المنظم والمسير للجمعيات والذي يعتبر خطوة هامة ووثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعي حيث كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات، و رفع العراقيل البيروقراطية والإدارية وتبسط إجراءات التأسيس وهو ما ترجم في الواقع بالانتشار الهائل للجمعيات كما نوعا وبشيء من الشمولية من حيث النوع والانتشار الجغرافي.(بن يحي، و طعام ، 2015، ص 205)

وفتح هذا القانون المجال للجمعيات ذات النشاط غير السياسي وهذا بهدف ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني الإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي، بشرط أن تحدد هدفها بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له ومنه تأسست العديد من الجمعيات البيئية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة.(حمايدي، 2017، ص 204)

وقد عرفت الجزائر لا حقا إصلاحات كبيرة حول الحياة الجمعوية، من خلال تعديل الدستور سنة 1996 والذي جاء بالمواد التالية: المادة 33: حق الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون، والمادة 41: حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمون للمواطن، والمادة 43: حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجيع الدولة إزدهار الحركة الجمعوية يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات، ويعتبر الإنفتاح الجزائري على الحركات الجمعوية والمجتمع المدني بشكل عام تجسيدا فعليا لمظاهر الديمقراطية التي أصبحت تنتهجها الجزائر بعد اعتمادها على التعددية الحزبية من جهة ومن جهة أخرى الحاجة التي تطلبها المجتمع آنذاك للنظر في

العديد من الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية التي غفلت عنها الدولة لسبب أو لآخر. (غزالة، 2018، ص 268)

وتشير الإحصائيات أن عدد الجمعيات تطور من (30 ألف) جمعية سنة 1992 إلى (48 ألف) جمعية سنة 1997، ثم إلى (53 ألف) جمعية سنة 2000 لينتقل إلى أكثر من 75 ألف جمعية سنة 2001، ليصل عدد الجمعيات المعتمدة في الجزائر سنة 2012 حوالي (100 ألف) جمعية بين وطنية ومحلية، وأحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية (93654) جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على المستويين الوطني والمحلي، حسب عملية جرد أعلنت نتائجها في 12 جانفي 2012، من بينها 92627 جمعية محلية و 1027 جمعية وطنية، نصف هذه الجمعيات أوقفت نشاطها أو لا تنشط ولا نسمع بها، وقد سجلت وزارة الداخلية توزع هذه الجمعيات حسب القطاعات كالتالي: 20137 جمعية أحياء، وهي الجمعيات التي تمثل النسبة الغالبة في ميدان الحركات الجمعوية، حيث أنها تمثل 74,21 بالمائة، تليها الجمعيات الدينية بـ 15304 جمعية دينية، وجمعيات الرياضة والتربية والشباب بـ 15019، إضافة إلى 14891 جمعية لأولياء التلاميذ والباقي كلها جمعيات مهنية، وجمعيات الفن والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وجمعيات المعوقين وذوي الإحتياجات الخاصة، وجمعيات المستهلكين، والشباب والأطفال، وقدماء التلاميذ والطلبة إضافة إلى جمعيات الصحة والطب والتضامن والجمعيات الخيرية، والنسوية والمتقاعدين والعجزة، وجمعيات السياحة والترقية، وتتمركز الأغلبية الساحقة من الجمعيات بالجزائر العاصمة والمدن الكبرى. ونشير إلى أن هذه الإحصائيات تبقى تقريبية فقط وذلك نتيجة صعوبة التأكد من حقيقة وجود بعض الجمعيات وما إذا كانت لاتزال تنشط أم أنها متوقفة أو أنها لم تعد موجودة إطلاقا حيث أن الكثير منها تعمل في المناسبات فقط ولا تقوم بتجديد عقد جمعيتها العامة. (حجاج، و بوعزة، 2017، ص ص 506 - 507)

ولقد إستمر العمل بالقانون 90 - 31 المتعلق بالجمعيات إلى غاية وقوع ما سمي بالتعبير المجازي أحداث (الربيع العربي) في شكل حركات إحتجاجية كبيرة وإنطلقت في بعض البلدان العربية، ومن ضمنها المجاورة (تونس مثلا)، خلال أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011 للمطالبة بالإصلاح الشامل (السياسي والإقتصادي والإجتماعي)، حيث راح

النظام السياسي الجزائري يحاول إستيعاب الأوضاع الخارجية والداخلية والتعامل معها بكيفية أو بأخرى في محاولة منه لإمتصاص أي إحتقان مجتمعي، وفي هذا السياق أقدم على إجراء تعديلات معينة تخص مجموعة من القوانين، ومن بينها القانون المشار إليه سابقا 90 - 31 المتعلق بالجمعيات، حيث عوضه بالقانون رقم 12 - 06 المؤرخ في 12 - 01 - 2012، وضمن هذا الأخير إضافات لم تعهد في السابق، كالتوسيع من مجال نشاط الجمعيات ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي (جميل، 2017- 2018، ص 194)، هذا وقد إنطوى كل قانون على خصوصيات ومعطيات نابعة من الظروف التي كانت سائدة خلال فترة صدوره، الأمر الذي يؤكد أن النشاط الجمعي في الجزائر ساير مختلف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع الجزائري، الأمر الذي أثر بشكل أو بآخر على مسيرة مختلف الجمعيات. (عوارم، 2018، ص 439)

والمتتبع للمراحل التاريخية لحركة الجمعيات في الجزائر يجد أن جذورها إمتدت من الفترة الإستعمارية حيث نشأة جمعيات ذات طابع علمي وطابع ديني وطابع نقابي ساهمت في الحفاظ على الهوية الجزائرية وغرس الروح الوطنية وتماسكها لمواجهة الإستعمار، لكنها إرتبطت أكثر أكثر بمرحلة التعددية التي عرفت فيها نمو وتوسعا لتشمل الطابع الإجتماعي والطابع الإنساني.

2 - الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات البيئية:

تعتبر الشروط التي تضعها الدولة لتأسيس الجمعيات عن هامش المجال أو الحرية التي تمنحها للأفراد للتشكل داخل تنظيمات، وبالتالي معرفة مدى إرتباط هذه الجمعيات بالسلطة، حيث تضع كل دولة شروطا معينة لتأسيس الجمعيات تتناسب مع طبيعة نظام الحكم، ويتعلق الأمر مثلا بالحد الأدنى من الأشخاص الذي يمكن معه تأسيس الجمعية والشروط الواجب توفرها في هؤلاء الأشخاص المؤسسين والظروف التي ينبغي توفيرها وكذا أهداف هذه التنظيمات، فبالنسبة للجزائر ينص الدستور على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات، والإجتماع، مضمونة للمواطن، ويعود في مادة ثانية لينص أن حق إنشاء

الجمعيات مضمون، ويحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات.(بن مالك ، 2018 ، ص 245)

حيث أوجد المشرع جملة من الشروط التي يجب أن تتوفر لدى الأشخاص الذين يرغبون في تأسيس جمعية أيا كان نشاطها بما في ذلك الجمعيات البيئية، بالإضافة للشروط المتعلقة بالقانون الأساسي للجمعيات ويمكن توضيح هذه الشروط في مايلي:

2 - 1 - الشروط القانونية المتعلقة بالأعضاء المؤسسين للجمعية البيئية:

تجدر الإشارة إلى أن الجمعيات البيئية كغيرها من الجمعيات الأخرى تخضع إلى القواعد العامة إلا ما أستثني بنص قانوني، حيث أقر المشرع مجموعة من الشروط والإجراءات بالنسبة للأشخاص الطبيعية لتأسيس الجمعية وبدونها لا يعتبر التجمع قانوني وهي بلوغ سن 18 فما فوق، تمتعهم بالجنسية الجزائرية وبكافة الحقوق المدنية والسياسية، وعدم تعرضهم لأي حكم قضائي بجناية أو جنحة من الممكن أن تتنافى مع نشاط الجمعية ولم يرد إعتبارهم بالنسبة للأعضاء المؤسسين، وما يلاحظ بالنسبة لشرط الجنسية أن المشرع لم يحدد نوعها إن كانت مكتسبة أو أصلية.(شتيح، و بن عبد الله، 2019، ص 658)

أما الشرط الرابع أن لا يكون الأعضاء المسيرين غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى والنشاط الذي تهدف الجمعية إلى الوصول إليه أو لم يسترد اعتباره بعد أمام باقي المنخرطين في الجمعية فالمشرع لم يشرط أن يكون غير متابعين قضايا بجناية أو جنحة تتعلق بنفس نشاط الجمعية هذا بالنسبة للشروط الواجب توفرها في الأعضاء المؤسسين للجمعية. (بوطيب، 2014 ب، ص 257)

2 - 2 - الشروط المتعلقة بالقانون الأساسي للجمعيات البيئية:

يعد القانون الأساسي بمثابة دستور الجمعية الذي تدير عليه، لذلك أولاه المشرع أهمية خاصة حينما إشتراط أن تتم المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة التأسيسية، مع مراعاة أن تتأسس هذه الأخيرة بطريقة ديمقراطية، حيث أوجب توافر كل شروط صحة العقد في القانون الأساسي للجمعية.(رحموني، 2015، ص 122)

وقد تضمنت المادة 27 من القانون 12 - 06 المتعلق بالجمعيات الشروط التي يجب أن تتضمنها القوانين الأساسية للجمعيات وهي كالتالي: (القانون رقم 06/12، 2012)

- هدف الجمعية و تسميتها ومقرها.
- نمط التنظيم ومجال الإختصاص الإقليمي.
- حقوق وواجبات الأعضاء.
- شروط وكيفيات إنخراط الأعضاء وإنسحابهم وشطبهم وإقصائهم.
- الشروط المرتبطة بحق تصويت الأعضاء.
- قواعد وكيفيات تعيين المندوبين في الجمعيات العامة.
- دور الجمعية العامة والهيئات التنفيذية ونمط سيرها.
- طريقة إنتخاب وتجديد الهيئات التنفيذية وكذا مدة عهدهم.
- قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في إتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات التنفيذية.
- قواعد وإجراءات دراسة تقارير النشاط والمصادقة عليها وكذا رقابة حسابات الجمعية والمصادقة عليها.
- القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية.
- قواعد وإجراءات أيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية.
- جرد أملاك الجمعية من قبل محضر قضائي في حالة نزاع قضائي.

2 - 3 - الشروط الموضوعية لتأسيس الجمعيات البيئية:

تتمثل الشروط الموضوعية الواجب توافرها عند تأسيس الجمعيات البيئية في أن لا تهدف الجمعية إلى تحقيق الربح، وأن لا يخالف هدفها ونظامها الأساسي النظام العام أو الأداب العامة أو القوانين والتنظيمات المعمول بها (بركات، 2017، ص 193)، كما يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لجمعيات حماية البيئة الحد الذي نص عليه القانون والذي قدره ب: 10 أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية، 15 عضو بالنسبة للجمعيات الولائية منبثقين عن بلديتين على الأقل، 21 عضو بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات منبثقين عن 3 ولايات على الأقل، 25 عضو بالنسبة للجمعيات الوطنية منبثقين عن 12 ولاية على الأقل. (ثابت، 2016، ص 62)

يخضع تأسيس الجمعية مهما كان مجال نشاطها بما فيها الجمعيات البيئية إلى جملة من الشروط الواجب الإلتزام بها، لأن الإخلال بأحد هذه الشروط يشكل عائقا أمام إنشاء الجمعية.

3 - إجراءات تأسيس الجمعيات البيئية:

3 - 1 - إنعقاد الجمعية العامة التأسيسية:

تمثل الجمعية العامة الهيئة العليا للجمعية كما تقتضي المادة 25 من القانون 12 - 06 التي تنص على أنه: " توفر الجمعية على جمعية عامة وهي الهيئة العليا ... "، والتي تشمل كل أعضاء الجمعية كما تنص عليه المادة 26 من نفس القانون: " تتشكل الجمعية العامة من جميع أعضائها الذين تتوفر فيهم شروط التصويت المحددة في القانون الأساسي للجمعية". (مدبر، 2018، ص156)

وخلال إنعقادها يتم التعبير عن الإرادة المشتركة، وبكل حرية وفي إطار التشريع المعمول به وذلك بإحترام الشروط القانونية سواء فيما يخص الأشخاص وعددهم، والقواعد المتعلقة بإجتماع عمومي، وتقوم الجمعية التأسيسية بدراسة مشروع القانون الأساسي الذي أعده المؤسسون، وتجري المداولات ثم المصادقة عليه وفقا للنصاب المحدد فيه، ويتم تعيين مسؤولي هيئاتها القيادية، المتمثلة أساسا في مكتب الجمعية. (بوصفصاف، 2011، ص 117)

3 - 2 - إيداع التصريح بالتأسيس وتسليم وصل التسجيل:

بتوافر الشروط المتعلقة بالمؤسسين والشروط الموضوعية بتحديد أهداف الجمعية وإعداد القانون الأساسي لها يجب إيداع (ملف تصريح التأسيس) الذي يتضمن قائمة الأعضاء المؤسسين للجمعية وأعضاء الهيئات القيادية وتوقيعاتهم وحالاتهم المدنية ووظائفهم وعناوين مساكنهم، نسختان مطابقتان للأصل من القانون الأساسي للجمعية. (ثابت، 2016، ص 62)

يودع التصريح بالتأسيس لدى الهيئة المختصة وهي المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية، والولاية بالنسبة للجمعيات الولائية، والوزارة المكلفة بالداخلية بالنسبة

للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات، يتولى هذه العملية الهيئة التنفيذية للجمعية ممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا، لم يحدد القانون شكل التصريح، فهل هو نموذج مقدم مسبقا أو طلب خطي يمضيه رئيس الجمعية؟ غير أنه تحدث في المادة 12 عن طلب تسجيل الجمعية ضمن ملف التصريح، وبالرجوع للملف المطلوب من طرف وزارة الداخلية لتأسيس الجمعية يظهر بأنه يشترط إيداع طلب تسجيل الجمعية ممضي ويوجه للجهة المختصة ولم يتحدث عن التصريح، مما يبين نظرة الإدارة وواقع تعاملها مع حرية تأسيس الجمعيات، إذ تعتبر هذه الأخيرة أن التصريح هو طلب تسجيل يودع لدى مصالحها وعليها التحقق منه، ثم لها أن تقبل أو ترفض التسجيل وهو مفهوم مخالف تماما بجوهر التصريح. (بوشامي، 2018، ص 261)

كما يرفق التصريح التأسيسي طبقا للمادة 12 من القانون 12 - 06 بملف يتكون من: (القانون رقم 06/12، 2012)

- طلب تسجيل الجمعية موقعا من قبل رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا.
- قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين والهيئات التنفيذية وحالتهم المدنية ووظائفهم وعناوين إقامتهم وتوقيعاتهم.
- المستخرج رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية لكل عضو من الأعضاء المؤسسين.
- نسختان (2) مطابقتان للأصل من القانون الأساسي.
- محضر الجمعية العامة التأسيسية محرر من قبل محضر قضائي.
- الوثائق الثبوتية لعنوان المقر.

وفي نفس السياق أوجبت المادة 08 من القانون 12 - 06 الإدارة المعنية بتسليم وصل إيداع للممثل القانوني للجمعية مباشرة بعد تدقيق حضوري للوثائق، يمنح للإدارة إبتداء من تاريخ إيداع التصريح في أجل أقصى لإجراء دراسة مطابقة لأحكام القانون وفقا لمايلي: ثلاثون (30) يوما بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي فيما يخص الجمعيات البلدية، أربعون يوما (40) بالنسبة للولاية فيما يخص الجمعيات الولائية، خمسة وأربعون (45) يوما للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات ما بين الولايات، 60 يوم للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات الوطنية. (زغو، 2016، ص144)

4 - أهداف الجمعيات البيئية:

- تختلف أهداف الجمعيات البيئية من بلد لآخر ومن جمعية لأخرى وبإختلاف مجالات البيئة وتشعبها ، وبشكل عام نجد أن معظم الجمعيات البيئية تشترك في أهداف محددة وهي كالتالي : (العقاب، و شريط، 2016، ص ص 247 - 248)
- ★ ترسيخ فكرة ومبدأ المواطنة البيئية عن طريق ترشيد سلوك المواطن للحفاظ على المصادر البيئية، بشكل رسمي ومسح فكرة الإستغلال من أذهان سلوك المواطن وتصوره .
 - ★ إنماء الوعي البيئي لدى المواطن لأنه كلما كان الوعي البيئي لدى المواطن مرتفع كلما إنعكس ذلك إيجابيا على سلوكه تجاه البيئة.
 - ★ خلق الإهتمام والوعي الجماهيري بشؤون البيئة وحماية الموارد الطبيعية وتوعية المواطنين بالأخطار التي يمكن أن تنجم عن الملوثات البيئية وهدر الموارد.
 - ★ التنسيق والتعاون مع مختلف الوزارات والجهات المعنية ذات الصلة بالشأن البيئي ومع الجمعيات البيئية غير الحكومية في مجال تبادل الخبرات والقيام بالنشاطات المشتركة والتشبيك في مجال حماية البيئة.
 - ★ الإعداد للقيام بالمنديات والندوات وإلقاء المحاضرات ونشر البحوث وإصدار النشرات البيئية الدورية المتعلقة بأهداف الجمعية حصرا بالإستعانة بالخبراء المحليين المتخصصين بشؤون البيئة.
 - ★ التعاون مع الوزارات المعنية لتنفيذ ووضع سياسات بيئية لحماية الموارد الطبيعية لخدمة التنمية المستدامة.
 - ★ التعاون والتنسيق مع الإعلام المرئي والمقروء والمسموع لتنظيم حملات ترمي إلى التوعية البيئية، والتصدي لأخطار هدر وتدهور البيئة، ومكافحة الفقر الناجم عنهما بالتعاون مع الجهات المحلية والعربية والدولية المختصة.
 - ★ ترسيخ مبدأ المشاركة الفعلية لحماية البيئة والخروج من منطق الشعارات إلى منطق المراقبة والتنفيذ، مع القيام بإجراءات ردعية عبر مؤسسات رسمية إذا تطلب الأمر ذلك. (عوارم، 2018، ص 442)

5 - مصادر تمويل الجمعيات البيئية :

1.5 - إشتراك أعضاء الجمعيات:

يقصد بها المبالغ التي يقوم المنتسبون للجمعية بدفعها سنويا، وهي تشكل مصدر أساسي من مصادر الجمعية (برادي، 2018، ص 306)، والجدير بالذكر أن الإنخراط في الجمعية يكسب الشخص صفة العضوية في الجمعية، وذلك يقتضي الإلتزام بقانونها الأساسي وأنظمتها الداخلية، وفي الغالب تلزم الجمعيات أعضاءها بدفع مبالغ مالية محددة بعنوان الإشتراك في الجمعية، وقد ينص المشرع على وجوب دفع إشتراكات الإنخراط، كما يمكن تحديد مستويات للإشتراكات بحسب مستويات الأعضاء (عاديين، مؤسسين، شرفيين)، و إن كان الأصل في الإشتراك أنه ليس له طابع إلزامي، حيث أن القاعدة الأساسية، فيما تعلق بالعضوية أنها مجانية مع إلتزام العضو بالمشاركة في نشاطات الجمعية، وفي كل الأحوال فإن للجمعية الحرية المطلقة في تحديد قيمة الإشتراك ومدته إذ لا يوجد نص يضع الحد الأدنى أو الأقصى الواجب الإلتزام به تجاه الجمعية، إلا أن العدالة تقتضي بأن لا يكون مبالغا في تقدير قيمته، بل ينبغي أن يتناسب مع أهداف وإحتياجات الجمعيات وقدرة أعضائها على الوفاء به.(رحموني،2014 - 2015، ص ص 144 - 145)

5 - 2 - العائدات المرتبطة بنشاطها:

تتمثل العائدات المرتبطة بأنشطة الجمعيات البيئية الناتجة عن بيع المجلات و النشريات، وتقديم الخبرات والدراسات في المجالات الفنية والدقيقة، كأن يتعلق الأمر بدراسات ميدانية حول التلوث أو حماية الحيوان والنبات، ويظهر هذا الشكل بصورة خاصة في الجمعيات التي تحوز كفاءات علمية وتقنية فائقة، في مجال تخصصها، فهنا يمكن لأفراد الجمعية تقديم الدراسات أو الإستشارات البيئية إلى السلطة الإدارية مقابل مبالغ مالية تسمح بتغطية نفقات هذه الدراسات ومواصلة نشاط البحث العلمي في هذا المجال، ولكن بشرط أن لا يكون المبلغ المطالب به يفوق بكثير نفقات الدراسات، لأن الجمعيات لا تهدف إلى تحقيق الربح وحتى لا تتحول إلى شركات تجارية تتهرب من رفع الضرائب.(بركات،2017، ص 196)

5 - 3 - الهبات والوصايا:

التي يمكن أن تحصل عليها الجمعية من قبل بعض الأشخاص، التجار أو المؤسسات، وقد تكون هذه الهبات نقدية أو عينية (تجهيزات، أو مواد مختلفة، مقر)، غير أنه من الممكن أن تكون هذه الهبات مشروطة، وهنا يمنع القانون الجزائري مثلا تلقي هذا النوع من المساعدات المشروطة، إلا إذا كانت هذه الشروط لا تتعارض مع أهداف الجمعية و قوانينها، كما يمنع كذلك تلقي الإعانات من الأحزاب والجمعيات السياسية مهما كان شكلها (بن مالك، 2018، ص249)، ويجب الإشارة إلى أن القانون رقم 12 - 06 نص على منع الجمعيات من قبول أي موارد مالية من أي تنظيمات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية تتأشد نفس الأهداف في ظل إحترام القيم و الثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. (شتيح، و بن عبد الله، 2019، ص 660)

5 - 4 - إعانات الدولة والجماعات المحلية:

نظرا لمحدودية الموارد الناجمة عن إشتراكات الأعضاء والعائدات المرتبطة بنشاطها، والهبات والوصايا، فإن نشاط الجمعيات عموما والجمعيات البيئية خصوصا يتوقف على دعم السلطات العامة لتحقيق أهدافها، وتحصل الجمعيات على إعانات من الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، والتي يتم تغذيتها من مساهمات الولايات والبلديات بنسبة 7% من ناتج الضرائب المباشرة المحلية في الولايات والبلديات، وتدفع هذه المساهمة سنويا إلى صندوق الولاية لترقية مبادرات الشباب، إلا أن الجمعيات البيئية تعاني صعوبة الحصول على إعانة من الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، بسبب عدم إشارة نصوصه الخاصة بتمويل نشاط جمعيات حماية البيئة، إذ حددت مدونة النفقات التي أوردته التعليمات الوزارية المشتركة أحد عشر وجها من أوجه النشاطات المعنية بإعانة الصندوق، والتي ليست من بينها النشاطات التي تقوم بها الجمعيات البيئية. (وناس، 2006 - 2007 ب، 147)

من المعلوم أن موضوع تمويل العديد من الجمعيات في الجزائر وخاصة البيئية منها يعتمد على مصدرين للتمويل حتى تتمكن من تحقيق أهدافها وتنفيذ مشروعاتها وتأدية خدماتها، ويتمثل المصدر الأول في المصدر الذاتي (الداخلي) الذي يتعلق بإشتراكات

الأعضاء والعائدات المرتبطة بنشاطها، والمصدر الثاني هو المصدر الحكومي (الخارجي) والذي يتعلق بإعانات الدولة والجمعيات المحلية وكذلك الهبات والوصايا.

6 - عوامل فشل الجمعيات البيئية:

تعاني جمعيات حماية البيئة من بعض القصور عند قيامها بوظيفتها وينحصر جانب من هذا القصور في خصوصية النظام القانوني الذي يحكم عمل هذه الجمعيات، وكذا فيما يتعلق بمدى مساعدة شركاء المجتمع الآخرين من سلطة إدارية ومواطنين في إنجاح دورها وأخيرا من خلال مستوى الأداء والتنظيم الذي تتمتع وتتصف به هذه الجمعيات (شوقي، 2021، ص 67)، وبالتالي فإن فشل وعدم فاعلية الدور الذي تضطلع به الجمعيات البيئية رهين بعدة عوامل أهمها:

6 - 1 - ضعف ومحدودية الجانب المالي للجمعيات:

لقد أوضح المشرع الجزائري المصادر المشروعة لتمويل الجمعيات في المادة 29 من قانون الجمعيات رقم 12 - 06 والتي حددها في إشتراكات أعضائها و المداخل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها، الهبات النقدية والعينية والوصايا، مداخل جمع التبرعات، الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية (قانون رقم 12 / 06، 2012)، وبما أن مساهمة الأعضاء والعائدات المرتبطة بنشاط الجمعوية والتبرعات المقدمة لها محدودة جدا، وأن عائداتها تتوقف على ما تقدمه السلطات العمومية وعلى رأسها البلدية والولاية من دعم مالي، وهذا الأخير غير كاف لتمويل نشاطات الجمعوية، وبما أن الكثير من البلديات تعاني من صعوبات مالية خانقة خاصة بعد تطبيق سياسة التقشف، لهذا يمكن للدولة الرفع من قيمة الرسوم والضرائب المتعلقة بالأضرار البيئية، وإستغلال قيمة هاته الرسوم في تمويل الأنشطة والمشاريع التي لها علاقة بحماية البيئة التي تقوم بها الجماعات المحلية أو الجمعيات المحلية للبيئة. (بهاء، و حاحة، 2019، ص 62)

6 - 2 - التعقيدات الإدارية والبيروقراطية:

من أبرز التحديات التي تواجه الجمعيات البيئية في القيام بنشاطاتها البيئية على المستوى المحلي هو صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات البيئية إذ أنه لا يمكن

تصور تحرك جمعية بدون قاعدة بيانية، وبالرغم من أن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03 - 10 يمنح هذا الحق للجمعيات البيئية، لكن على أرض الواقع نجد خلاف ذلك. (لعروسي، و أهناي، 2019، ص 332)

6 - 3 . نقص التكوين والتخطيط:

تعاني الجمعيات البيئية مشاكل عديدة تعرقل من السير الحسن والفعال لنشاطها، فبغض النظر عن نقص الإمكانيات والموارد المالية الممولة لها، تعاني من مشاكل ذات نوع تخطيطي تنسيقي فيما بينها، من خلال ضعف الرغبة التطوعية، فضلا عن نقص التأهيل لدى المنخرطين فيها وهو ما يؤثر سلبا على أداءها الوظيفي، فنجاح أي تنظيم بغض النظر عن طبيعته القانونية يعتمد بالدرجة الأولى على درجة التنظيم والتخطيط للأهداف المرغوب والمزمع التوصل إليها فضلا عن تنسيق وإنسجام الأعضاء المكونة له وزرع روح الرغبة والمثابرة في نفس كل منهم لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع (بركات، 2017، ص 205)، كما أن تشعب وتنوع ميادين حماية البيئة يقتضي وجود أشخاص مؤهلين ومتخصصين على مستوى هذه الجمعيات نظرا للإلتزامات التي أصبحت مفروضة عليها بضرورة تقديم مساهمات متخصصة ودقيقة سواء أثناء مشاركتها في عضوية بعض الهيئات العمومية أو ذات طابع صناعي تجاري، أو على مستوى الدراسات التي يفترض القيام بها كالمشاركة في تقييم مشاريع دراسة التأثير، أو التحقيق العمومي الذي يسبق إنشاء المنشآت الخطرة التي تهدد البيئة على وجه التحديد، الأمر الذي يستدعي ضرورة إعتناء الجمعيات البيئية بتكوينها وتأطيرها وطريقة عملها أيضا، هذه الأخيرة التي يجب أن تتأقلم مع المتطلبات البيئية الجديدة وعدم الإكتفاء بالتنديد بالإعتداءات التي تطال البيئة في المناسبات والأعياد الخاصة فقط، ولن يتجسد ذلك إلا عن طريق معرفة وفهم الوسائل القانونية المتاحة لتحقيق الأهداف البيئية المسطرة وحسن التخطيط المستقبلي لسيرها. (ثابت، 2016، ص

(71)

6 - 4 . ضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى:

يؤدي الطابع المتنوع والمتشعب لموضوعات حماية البيئة إلى إيجاد تقاطعات كبيرة بين نشاطات الجمعيات البيئية إلا أن هذه التقاطعات تتعامل معها الكثير من الجمعيات بطريقة

خاطئة، إذ تسود نظرة مجزئة للعناصر البيئية، بينما يقتضي التدخل لحماية مختلف العناصر البيئية تنسيق بين مختلف هذه الجمعيات، مثلا عندما تختص جمعية ما في حماية الغابات، فإنها ونتيجة لخبراتها في هذا المجال تتقاطع مع اختصاصات جمعيات بيئية أخرى عديدة كالجمعيات التي تتناول موضوع حماية النباتات أو التي تتناول موضوع حماية الحيوانات أو الصيد أو مكافحة التصحر أو الإنجراف. (شيخ، 2013، ص 212)

كما أن العلاقة التنسيقية والتعاونية لا يجب أن تنحصر بين الجمعيات البيئية فقط بل يجب البحث عن تقاطعات بين الجمعيات البيئية وجمعيات أولياء التلاميذ أو الجمعيات الثقافية أو الجمعيات الدينية، وتبقى هذه العلاقات التنسيقية والتعاونية تخضع لإجتهاد أعضاء الجمعيات في إيجاد شركاء من جمعيات تنشط في مجال البيئة أو غيرها، وبهذه الطريقة تستطيع الجمعيات البيئية أن تستفيد من الطاقات المالية والبشرية وخبرات هذه الجمعيات من أجل تحقيق أهدافها وتطوير أساليب عملها. (قاسمي، و مصباحي، 2016، ص 115)

كما لا ينبغي أن تتوقف عملية التنسيق بين الجمعيات في صورتها المعزولة، بل يجب أن تتعداها إلى الإطار التنسيقي المؤسسي في إطار فيدراليات إذ يعتبر الفقه أن التجمع الفيدرالي للجمعيات يهدف إلى تعميم الممارسات والتجارب الإجتماعية الناجحة، وتجميع الموارد والطاقات والقيادات لإنجاز المشاريع الكبرى التي تتجاوز إمكانيات الجمعية الواحدة، وتفعيل تمثيل الجمعيات لدى السلطات العامة والتشاور معها. (شيخ، 2013، ص 212)

6 - 5 - ضعف الميول التطوعي في الجمعيات البيئية:

تتأسس تنظيمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها وأهدافها بناء على الرغبة المشتركة لأصحابها وإنطلاقا من إرادتهم الحرة في النضال وممارسة الأنشطة المسطر إنجازها بعيدا عن أي ضغط أو تأثير خارجي، وتتبع الرغبة في تكوين هيئات المجتمع المدني عادة من شعور الأفراد بانتمائهم للمجتمع الذي يعيشون فيه وبكونهم معنيين بما يحدث له ووعيا بالمسؤولية إتجاهه وبأهمية الإنخراط في قضاياها، فالتطوع لتأسيس الجمعيات سلوك مدني ينبع من ذات الفرد ومن ثقافته وحضارته، لا يهدف من خلاله الفرد إلى تحقيق الربح وإنما بلوغ الأهداف التي سطرته الجمعية وإنجاز المشاريع المرغوب تحقيقها داخل المجتمع، وعليه فإن كان العمل الجمعي يقوم على مبدأ التطوع الذي مفاده إنخراط الفرد في الممارسة

الجمعية بكل تلقائية فإن الواقع المعاش يكشف عن ضعف نسبة المشاركة الجمعية في المجال البيئي ونقص ملحوظ في توجه النشاط الجمعي نحو حماية البيئة فالعامل الحقيقي لتطور النضال الجمعي يعتمد على تنمية الوعي البيئي في المجتمع. (دعموش، 2016، ص ص 153 - 154)

7 - آليات تفعيل دور الجمعيات البيئية:

يتطلب ترسيخ العمل الجمعي وتفعيل دوره من خلال مشاركته في صياغة السياسات العامة بصفة عامة وسياسات حماية البيئة خاصة لذلك نضع مجموعة من النقاط لغرض دفع حركيتها وتوسيع نطاق دورها التشاركي إلى جانب كل من الحكومة والقطاع الخاص ومن بين الآليات التي من شأنها تفعيل عمل الجمعيات البيئية مايلي: (لعروسي، و أهناي، 2019، ص 334)

- تبني توجه تنموي شامل والذي يتعلق بمواجهة تحديات التنمية التي تعتبر المقوم الأساسي للمجتمع وتحول الجمعيات من مجرد أداة تعمل كمسكن للمشكلات إلى آلية مؤسسية تعمل على المبادرة بالقرارات المدعمة للحفاظ على البيئة وحماية المحيط من خلال التشارك مع الحكومة والقطاع الخاص بما يسمى الحوكمة البيئية.
- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهياة لدور الجمعيات البيئية ، ويتم تحقيق ذلك بوجود ركيزتين هما: الديمقراطية والمواطنة من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية ضمن هيكله وبنية العلاقات بين أهم كيانين هما: الدولة والمجتمع المدني في إطار التنسيق والتعاون الذي يزيد من القدرة المطلوبة للعمل الجمعي، وبوجود منظومة قانونية قوية من شأنه أن يخلق دولة قانون ومؤسسات تحمي نفسها وتنظم العلاقة بينهما بعيدا عن الصراع والمواجهة.
- تنشئة الأبناء تنشئة إجتماعية سليمة، وذلك من خلال قيام كل من الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام بدور منسق ومتكامل الجوانب في غرس قيم التضحية والإيثار ودور العمل الجماعي في نفوس الناشئة منذ مرحلة الطفولة، كما يتضمن هذا أيضا مسؤولية وسائل الإعلام المختلفة لتؤدي دورا أكبر في دعوة المواطنين إلى العمل التطوعي، والتعريف بمختلف

أشكال النشاطات التطوعية التي تقوم بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية. (صوفي عثمان، وعرفان، 2014، ص 81)

وهناك آليات مرتبطة بأعضاء الجمعية ولها تأثير على نجاح عمل الجمعية: (ساهي، و بكاي، 2018، ص 547)

■ القيادة الناجحة في العمل الجماعي لها تأثير بالغ على الأعضاء في العمل الجماعي لذلك فإن كان رئيس الجمعية متمسكا بالأسس الأخلاقية بعيدا عن المصلحة الشخصية، فإن هذا ينعكس على سلوكيات الأعضاء من خلال حرصه على التوجيه وبيان الصح من الخطأ ويعمل الإلتزام الخلقى لدى رئيس الجمعية إلى الرفع من فعالية الأداء الجماعي وبلوغ الأهداف وفق الخطط المعدة سلفا، لأن الأعضاء في العمل الجماعي يرون فيه المرجع والمثال لهم وهنا نقول إذا صلح خلق الرئيس صلح معه المرؤوسين وإذا مرض أخلاقيا فإن العدوى تنتقل إلى الأعضاء.

■ الإختيار الحسن للأفراد من ناحية العضوية كمرحلة أولية إلى التدرج في المناصب العليا، إن الإختيار الحسن يعطي لنا طاقات وكفاءات تتمتع بخلق إنساني راقى يعود بالضرورة على الأعضاء الآخرين داخل العمل الجماعي وفي كثير من الأحيان يتعدى هذا الحيز إلى مجال واسع عبر المنابر الإعلامية والفضاءات التي تستغلها الجمعيات في نشر رسائلها.

وهناك آليات أخرى تتعلق بقدرة الجمعية على التنظيم والتواصل: (الصافي، 2020، ص 207)

■ قيام القائمين على جمعيات حماية البيئة بالتواصل الحقيقي فيما بينهم من أجل تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب المعلوماتية والبيئية وطنيا ودوليا، بل والتكفل فيما بينها لتكوين كيانات كبيرة تمكنها فعليا من التأثير الإيجابي الحقيقي في حماية البيئة.

■ قيام جمعيات حماية البيئة بالإهتمام بجذب عنصر المتخصصين في مجال البيئة والإستعانة بهم لتقديم حلول علمية لها يمكن تطبيقها لحل مختلف الإشكاليات البيئية.

■ تركز فاعلية جمعيات حماية البيئة على القدرة على التخطيط المحكم والتنظيم والإنضباط وهو ما نراه في المنظمات المشابهة لها في دول العالم المتقدم التي بلغت مستوى من التنظيم والكفاءة جعل جانب من الفقه ينعته بمسمى "هيئات شبه عامة".

يبقى نجاح الجمعيات البيئية أو فشلها مرهون بإرادتها الفعلية للمشاركة في حماية البيئة والحفاظ عليها والتزامها بالقوانين التي وضعت لأجلها، والسعي لتحقيق الرسالة الفعلية للعمل الجمعي البيئي وأهدافه.

خلاصة الفصل

وخلاصة لما جاء في هذا الفصل يمكن القول أن الجمعيات البيئية تعد أحد أهم المكونات الفاعلة في المجتمع المدني والشريك الأساسي للحكومة في تحمل المسؤولية وتحقيق التنمية وقد أولي المشرع الجزائري العناية بها من خلال وضعه لترسانة من القوانين لتنظيم تسييرها وتعزيز دورها خصوصا في ظل التدهور البيئي المتنامي وما خلفه من أضرار على جميع مكونات البيئة، غير أن تفعيل هذا الدور هو مسؤولية مشتركة بين الأطراف الفاعلة في المجتمع بداية من الهيئات الوصية إلى المؤسسات الإقتصادية إلى المواطنين العاديين وذلك بهدف المساهمة في تدعيم عمل هذه الجمعيات حتى نحيا في بيئة سليمة ومستدامة.

الفصل الثالث:

أساسيات حول حماية البيئة

تمهيد

أولاً: علاقة الإنسان بالبيئة

- 1 . مراحل تطور علاقة الإنسان بالبيئة
 - 2 . المدارس النظرية المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة
- ثانياً: البيئة: مكوناتها . مشكلاتها

1 . مكونات البيئة

2 . عوامل ظهور المشكلات البيئية

3 . أنواع المشكلات البيئية

ثالثاً: حماية البيئة والتنمية المستدامة

رابعاً: الجهود الدولية والوطنية لحماية البيئة

- 1 . إهتمام المجتمع المدني الدولي بحماية البيئة
- 2 . المؤتمرات والمواثيق الدولية المتعلقة بالبيئة
- 3 . آليات حماية البيئة في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد

أصبحت البيئة من أهم القضايا الراهنة نظرا لما تعانيه من مشكلات متزايدة التعقيد والتشابك نتيجة سلوكيات الأفراد التي ساهمت في الإخلال بالتوازن الطبيعي وإستنزاف الثروات الطبيعية خاصة مع التزايد السكاني والنمو الحضري غير المخطط، الأمر الذي أصبحت فيه الحاجة ملحة لحمايتها و التصدي للمشكلات التي تعاني منها ، بإعتبار أن البيئة تعد هدفا مشتركا بين مختلف دول العالم. وتحقيقا لهذا الهدف سعت معظم هذه الدول إلى عقد مؤتمرات للبحث في معظم الإشكالات المتعلقة بالبيئة، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الشروط والأحكام الدولية في هذا الشأن ووضع خطط وتشريعات لحماية البيئة والمحافظة عليها، وتعد الجزائر من بين الدول التي حاولت خلق منظومة قانونية تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي في المجال البيئي، وسنحاول في هذا الفصل الإلمام ببعض الجوانب المرتبطة بالبيئة فيما يتعلق بمراحل علاقة الإنسان ببيئته والمدارس المفسرة لهذه العلاقة وإبراز مكوناتها، بالإضافة إلى الإشارة إلى أهم المشكلات التي تعاني منها وصولا إلى إبراز الإهتمام الدولي والوطني بقضية حماية البيئة.

أولاً: علاقة الإنسان بالبيئة:

1 - مراحل تطور علاقة الإنسان بالبيئة:

تتجلى أهمية البيئة في كون الإنسان ذو علاقة وطيدة ببيئته، وتتحدد تلك العلاقة ضمن ما يسمى بلعبة البقاء، حيث يعتمد الإنسان على تغيير البيئة بشكل يساعد على إزدهار حياته، وتقوم البيئة بحماية نفسها بما منحها الله عز وجل من القدرة على تنظيم نفسها، ومعالجة ما يطرأ عليها من اضطرابات، إن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة قديمة بقدر ما هي وثيقة، وإن كان شكل هذه العلاقة يختلف من عصر لآخر، بل ومن مجتمع لآخر، تبعا لمدى تقدم المجتمع أو تأخره وأنماط الحياة السائدة في هذه المجتمعات (واصل، 2012، ص 673)، ويبين الفحص التاريخي للعلاقة بين الإنسان والبيئة أن إستغلال موارد البيئة بطريقة أو بأخرى بهدف إشباع الحاجات الأساسية ثم الكمالية كان السلوك الدائم الذي يأخذ مظاهره وصور كانت في البداية أكثر تناغما مع البيئة. (إبراهيمي، 2014، ص 50) وقد تجسدت هذه العلاقة في عدة مراحل مرت بها حياة الإنسان في بيئته:

1.1 - مرحلة الصيد:

تعتبر هذه أول مرحلة مارس فيها الإنسان النشاط الإقتصادي بطريقة بدائية وبسيطة، فقد قنع بما تجود به الطبيعة، فقام بقطف الثمار وجذور النباتات والقواقع والحشرات لسد حاجاته الغذائية، وقام كذلك بصيد الأسماك، والحيوانات البرية..، وبالتالي فإن سلوكه في هذه المرحلة كان سلوكا فطريا، تميز بالتفاعل الإيجابي مع البيئة الطبيعية حيث عمل على إستغلالها بطريقة عقلانية وفق ما تقتضيهما إحتياجاته. (قريد، 2013، ص 86)

ويمكن القول أن الإنسان في بداية هذه المرحلة قد عاش كغيره من الكائنات الحية و لم يؤثر في التوازن البيئي في منطقتة، لذا فقد كانت العوامل المؤثرة في البيئة هي عوامل الطبيعة مثل الزحف الجليدي والبراكين وصواعق البرق وغيرها من المؤثرات الطبيعية، ثم إكتسب الإنسان الخبرة في تحسين ظروف حياته تدريجيا، ويتضح مما سبق بأن الإنسان المطارد للحيوانات وجامع الثمار أخذ يؤثر في بيئته بزيادة معرفته وتقدمه، غير أن الأعداد الصغيرة لهذه الجماعات جعلت التأثير البيئي السلبي بسيطا جدا بحيث يمكن إهماله. (مزاهرة، و الشوابكة، 2010، ص 25)

تمثل هذه المرحلة أولى مراحل حياة الإنسان والتي كانت تتميز بالبساطة، حيث إعتد الإنسان في عيشه وغذائه وملبسه على صيد الحيوانات وفروها، مستخدما وسائل بدائية لا تحدث ضررا بالبيئة ومكوناتها بالإضافة إلى أنه كان يقات من قطف الثمار، وكان إنسان هذه المرحلة دائم الترحال بحثا عن مصادر العيش.

1 - 2 - مرحلة الرعي:

إنتقل الإنسان إلى هذه المرحلة عقب مرحلة الصيد، فبعد أن تمكن الإنسان من إستئناس الحيوانات والإعتناء بها، ومارس الإنسان في هذه المرحلة بعض الصناعات الخفيفة مثل غزل الصوف ونسجه، وإتسعت حضارته، وأصبح يلبس المنسوجات الصوفية بدلا من جلود الحيوانات، وتتميز هذه المرحلة بالتنقل، فكانت الجماعة تنتقل وراء المرعى، حيث تعيش على المراعي الطبيعية وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوانات نتيجة الرعي المنتظم وإستئناس الحيوان (بن غضبان، 2018، ص 90)، وهي مرحلة أكثر تقدما من سابقتها، وتميزت المجتمعات الإنسانية خلالها بالإيجابية، حيث بدأ الناس يشاركون بجهدهم وفكرهم في إبتكار طرق أحسن لإستغلال أمثل للحيوانات والطبيعة. (حاتم عبد المنعم، 2015، ص 23)

1 - 3 - مرحلة الزراعة:

تعود إلى قبل 10 - 12 آلاف عام ولغاية بدء الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، ففي بدايتها عرف الإنسان الزراعة وبدأ بالإستقرار ويمكن إعتبارها المرحلة التي بدأ فيها التأثير السلبي للإنسان على البيئة إذ بدأ بحرق الغابات لأغراض الزراعة والرعي. (الصيرفي، 2013، ص 35)

إذ اتخذ الإنسان من الزراعة سبيلا ليضمن لنفسه وحيواناته المستأنسة إحتياجاتها الغذائية، وفي هذه المرحلة إهتم بدراسة الأحوال الطبيعية والظواهر البيئية، كما صاحبت هذه المرحلة تحولات حضارية وإجتماعية قادته إلى مرحلة الزراعة والإستقرار، ووجد الإنسان نفسه في هذه المرحلة الإستقرارية مضطرا إلى إستكمال سيادته على الأحوال البيئية، ليضمن لزراعته الإزدهار ولثروته الحيوانية التتمية ومواصلة الحياة، وتعد هذه المرحلة هي مرحلة الزراعة والإستقرار إذ قام الإنسان بإستغلال مياه الأنهار في الزراعة، كما توسع به عن

طريق إنشاء السدود والقنوات، وطور أساليب الزراعة والحرث والري والحصاد، فبدأت التغيرات البيئية تأخذ شكلها على الأرض، وبدأت النفايات الطبيعية المرتبطة بالنشاط البشري في الظهور حيث استطاعت الدورات الطبيعية إستيعابها. (الكبيسي، 2019، ص 134)

إستطاع الإنسان في هذه المرحلة محاكاة الطبيعة حيث إعتد على النشاط الزراعي وإستغلال قدراته البدنية في هذا المجال وتطوير أساليبه في الحرث والزراعة والري، وقد كان تأثيره محدود على البيئة.

1 - 4 - مرحلة الصناعة:

وهي مرتبطة بشكل خاص بالثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا الغربية، إذ إستطاع الإنسان بإستخدام التكنولوجيا الحديثة تمويل الموارد الطبيعية إلى سلع، وخدمات مختلفة وصاحب ذلك بالطبع مواد ونفايات غريبة عن النظم البيئية الطبيعية كالغازات الصناعية والمبيدات الكيميائية، والألياف الصناعية والبلاستيك وغيرها من المواد التي لم تكن ضمن مكوناتها الأساسية، وقد عجزت الدورات الطبيعية عن إستيعاب هذه المواد الدخيلة فظهرت مشاكل بيئية خطيرة أخذت تأثيراتها السلبية تمتد إلى العناصر البيئية الحية وغير الحية، وظهرت مشكلات التلوث بمختلف أنواعها مثل ثقب الأوزون، ومشكلة التصحر، وتعرية وتحمض التربة، وإستنزاف العناصر البيئية، وما زال العالم يعيش في هذه المرحلة، ونتيجة لخطورة المشكلات البيئية التي يعاني منها العالم في الوقت الحاضر، فإن هذه المرحلة تتطلب تضامناً الجهود العالمية لمواجهتها، والحد من أثارها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. (أبو رية، 2008، ص 74)

تمتد هذه المرحلة من منتصف القرن الثامن عشر ولغاية منتصف القرن العشرين، حيث بدأ الإنسان في إستخدام الآلات لأغراض شتى، وبدأ بحرق الوقود الأحفوري لتسيير وسائل النقل المختلفة مثل السفن والقطارات و السيارات والطائرات، وخلال هذه المرحلة أدى التصنيع إلى هجرة السكان من الأرياف إلى المدن التي بدأت تكبر بحيث تجاوز بعض منها المليون من البشر (الكبيسي، 2019، ص ص 134-135)، والإنتقال إلى التصنيع فقد صاحبه كثير من المظاهر السلبية، لما كان من تأثيرات على البيئة من قوة التكنولوجيا، وظهرت مشكلات بيئية فيها دمار للبيئة وإستنزاف لها وظهور العديد من الأمراض التي لم

تكن من قبل بسبب الإختلالات البيئية، ولقد إتسمت هذه المرحلة بإنفجار ديمغرافي وتكنولوجي معرفي، ومظاهر الإختلال البيئي بسبب جشع الدول الصناعية الكبرى، حتى بلغ حد الإحتباس الحراري الذي يمثل هاجسا عالميا في السنوات الأخيرة. (إبراهيمي، 2014، ص 53)

تميزت هذه المرحلة بظهور الآثار السلبية للنشاط الإنساني في البيئة مشكلة مخاطر بيئية تهدد سلامة الإنسان وصحته ومحيطه خاصة منها التلوث البيئي.

2 - المدارس النظرية المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة:

2.1 - المدرسة الحتمية:

ويطلق عليها كذلك المدرسة البيئية، لأنها تعطي الطبيعة الوزن الأكبر في مجال العلاقة بين البيئة من ناحية والمجتمع والإنسان من ناحية أخرى، و تنظر للإنسان بإعتباره كائنا سلبيًا تجاه قوى الطبيعة، ويقوم الفكر الحتمي على مفهوم أساسي يتمثل في أن الإنسان يتواجد في بيئة تؤثر فيه تأثيرا أكيدا، ومن الضروري أن يتكيف معها ويعيش في حدود إمكانياتها معتبرة أن المنظومة البيئية هي العامل الوحيد في نشأة وتشكل الثقافة والنظم الإجتماعية، وأن الإختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية مردها، إلى الإختلافات المتباينة في ظروف البيئة والجغرافيا. (حامد، 2014، ص 69)

ومن رواد هذه المدرسة هيبوقراط (420 ق. م) الذي أكد على أن هناك فروق بين سكان الجبال وسكان السهول، حيث لاحظ أن سكان الجبال يمتازون بطول القامة وقوة البنية والشجاعة في حين أن سكان السهول الجافة وشبه الجافة هم على النقيض من ذلك، وقد أشار أرسطو(384 - 322 ق. م) في كتابه السياسة إلى وجود علاقة إرتباطية بين المناخ وطبائع الشعوب، وبين آثار البيئة على سلوك الناس ممثلا بالفرق بين سكان أوروبا وآسيا (بوترعة، 2019، ص 53)، وأعطى صورة على سكان الأقطار الأوروبية بكونهم شجعان ولكن ينقصهم التفكير السليم، وهم أكثر حرية من غيرهم، عكس سكان آسيا فهم حكماء مهرة ولكن ينقصهم الحماس فيرضون بحياة الذل والهوان، وبالنسبة للإغريق في تلك الفترة كانوا يتوسطون أوروبا وآسيا فاجتمعت فيهم الصفات الحسنة لكلا الجنسين، أما أفلاطون وإنطلاقا من كتابه (القوانين) فقد تطرق إلى عنصر الماء وما يعتره من تلوث بسبب الإنسان، هذا

التلوث بدوره يؤدي حتما إلى أمراض عديدة تصيب الإنسان، فوجب حماية الماء بواسطة قانون يحمي العنصر البيئي من جهة والعنصر البشري من جهة أخرى، وقد ظهرت عدة قوانين بيئية على هذه الشاكلة في ذلك العصر. (هماش، 2017، ص 183)

وقد إختص **إبن خلدون** في تفسير علاقة الإنسان ببيئته أثر المناخ في طبائع الشعوب وتأثير الهواء على ألوان البشر وضرب مثلا على ذلك بشعوب السودان والذي وصفهم بالخفة والطيش وكثرة الطرب والسبب في ذلك الحرارة التي تجعلهم أسرع فرحا وسرورا وأكثر انبساطا، كما تحدث **إبن خلدون** عن الأقاليم الجغرافية وتأثيرها في حياة الإنسان حيث يرى أن هناك سبعة أقاليم تتميز الأقاليم من الثالث والرابع والخامس بالإعتدال الذي يميز طبائع سكنها أيضا وألوانها أما الأقاليم غير المعتدلة تلك التي تقع في الأول والثاني والسادس والسابع فسكانها متوحشون غير مستأنسين. (السروجي، 2014، ص 42)

ولم يكن الفكر الحتمي مبلورا كنظرية أو فلسفة واضحة المعالم حتى منتصف القرن التاسع عشر عندما أعلن **فردريك راتزل** الألماني الجنسية (1844 - 1904) مبدأ الحتمية في علاقة الإنسان مع بيئته وقد برزت هذه الآراء بشكل واضح في كتابه الذي صدر عام 1982 بعنوان (جغرافيا الأجناس) ويقوم الفكر الحتمي أو البيئي عند راتزل على أساس واضح هو أن الإنسان يعيش في بيئة تؤثر فيه كثيرا، وعليه أن يتكيف مع بيئته، ويعيش على ما تجود به من مواردها، وقد كان لنظرية النشوء والإرتقاء لداروين بالغ الأثر في فكر راتزل فالإنسان في رأيه كالنبات والحيوان من نتاج البيئة ، وهو في نشاطه وتطوره محكوم بها. (حاتم عبد المنعم، 2015، ص 129)

وتعتبر **إلين سميل** من أهم تلاميذ راتزل، حيث أكدت على أن الإنسان إبن الطبيعة وأنها هي التي تطعمه وتحسن إليه وأشارت سميل إلى أثر المناخ في أخلاق الشعوب، وذكرت أن الشعوب الشمالية في أوروبا نشيطة وجادة تحكم العقل لا العاطفة، أكثر حرصا وإتزاناً في سلوكها، بينما سكان البحر المتوسط مرحون، مستهترون، عاطفيون، خياليون. (بوترعة، 2019، ص 56)

أما **فكتور كوزن** فيقول أعطيني خريطة لدولة ما ومعلومات وافية عن موقعها ومناخها ومظاهرها الطبيعية الأخرى ومواردها وإمكاناتها الطبيعية، و بإمكانني في ضوء ذلك أن

أحدد لك أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه الدولة، وأي دور يمكن أن تمثله هذه الدولة في التاريخ، وليس هذا قائماً على الصدفة، بل هو قائم على أساس الضرورة التي تحتمها البيئة. (العجلان، 2008، ص 11)

ولكن الملاحظ على هذه النظرية أنها تتجاهل دور الإرادة الإنسانية وتجعل الإنسان بمثابة دمية تحركه البيئة كيفما تشاء وهذا أمر تعوزه الدقة والصواب فالإرادة الإنسانية لا يمكن تجاهلها على إختلاف الحقب الزمنية التي عاشها الإنسان على الرغم من بساطتها، فالفلسفة الحتمية تجعل الإنسان مسلوب الإرادة أمام قوى الطبيعية بل عاجزاً عن مواجهتها. (عارف، 2007، ص 103)

تظهر هذه المدرسة أن الإنسان ماهو إلا وليد بيئة تتحكم في سلوكه وتسيره وتحدد منطلقات حياته وطريقة معيشتة وباعتبار أن البيئة تقدم له مصادر الحياة من غذاء وكساء وملبس وغيرها من متطلبات الحياة فالإنسان ملزم بالتألقم معها.

2 - 2 - المدرسة الإمكانية (الإختيارية):

نتيجة الإنتقادات الموجهة لمدرسة الحتمية البيئية، ومبالغتها في تفسير العلاقة بين البيئة و الإنسان، وتغليبها للطبيعة على القدرة الإنسانية وما أوتي هذا الكائن من قوة وعقل، ظهرت مدرسة موازية سميت بالمدرسة الإختيارية أو الإمكانية، مخالفة بأفكار روادها ما ذهبت إليه المدرسة الحتمية، محاولة تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة بنظرة مخالفة ومنطقية. (هماش، 2017، ص 186)

يرى أصحاب هذه المدرسة أن الإنسان غير خاضع تماماً لمؤثرات البيئة الطبيعية فهو بما حباه الله من قدرات وإمكانيات مكنته من أن يتحكم في هذه المؤثرات البيئية، فهذه المدرسة ترى بحرية الإنسان في الإختيار، فالبيئة لا تحتوي على ضروريات أو حتميات، وإنما تقدم للإنسان عدداً من الإختيارات ويختار الإنسان بمحض إرادته ما يتلائم مع قدراته وأهدافه وطموحاته وتقاليده فما من بيئة لم تمتد لها يد الإنسان بالتعديل أو التغيير أو التحوير فالإنسان قوة إيجابية فعالة في التعامل مع مقدرات هذه البيئة وتهيئتها وتطويرها لمشيئته ورغباته، وعلى ذلك فليس هناك حتمية مطلقة صارمة بل هناك إمكانية مرنة. (بوترعة، 2019، ص 58)

رائد هذه المدرسة هو **لوسيان ديفيغر** إذا يرى أن للبيئة إمكانيات عديدة يتوقف إستغلالها على حرية الإختيار الإنساني وما يتناسب وطموحاته وقدراته، فالبيئة لا تحتوي على ضروريات أو حتميات، وإنما على إمكانيات وإحتمالات، والإنسان هو الحكم في إختيار ما يلائمه في هذه الإمكانيات كما أن الإنسان هو الذي يسيطر على البيئة ويخضعها لمتطلباته وحاجاته، ويتم تعديلها وفق مشيئته. (حاجم الهيتي، 2016، ص 16)

والذي تطورت أفكاره بعد ذلك وبشكل كبير عن طريق **فيدال دي لا بلاش** (Vidal de lablache) من خلال مؤلفه عن أسس الجغرافية البشرية (Principal Humaine Geography) سنة 1922، والذي أشار فيه إلى مقدرة الإنسان وإمكانيته الكبيرة في تغير المحيط البيئي الذي وجد فيه وفقا لما يحقق رغباته ويضمن له ظروف حياة أفضل، وهو الأمر الذي يؤكد الواقع العملي من خلال مختلف المظاهر العمرانية والمادية التي أنشأها الإنسان ضمن محيطه البيئي كالمدين والبنائيات والمنازل المختلفة، ليشهد الإتجاه الإمكانى المزيد من المناصرين والمنظرين لأفكاره من أمثال **جيمس برون** و**كارل ساور** في بريطانيا، والذان إتفقا على تقسيم عناصر البيئة إلى **مظهرين**: الأول **طبيعي** ويشمل الموارد والعناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها، والثاني **بشري** أو **حضاري** ويشمل مختلف العناصر التي أنشأها الإنسان كالمدين والعمارة والطرق وغيرها من المظاهر التي أدت إلى ظهور النظم الإجتماعية المعاصرة كالدول والوحدات السياسية المختلفة. (بركات، 2013 - 2014، ص 82)

بالتالي فهذا المدخل يقدم فكريا مغايرا لمدخل الحتمية البيئية حيث يؤكد على أن كل شيء ممكن، كما يؤكد على إيجابية الإنسان وإملاكه الإرادة والقوة والإمكانية المرنة لإتخاذ القرارات المؤثرة في كل مجالات حياته وفي بيئته أيضا مهما كانت الظروف البيئية وهو قادر على التغلب عليها من خلال المعرفة والمهارات والتكنولوجيا والمال، فلم تعد البيئة مظهرا طبيعيا بل أيضا مظهرا حضاريا وإنسانيا في نفس الوقت، والإ لتشابهت الأنشطة الإنسانية في البيئات المتشابهة وغاب عنها الإبداع البشري، على العكس من علاقة الإنسان بالبيئة، فهناك رأي مضاو للحتمية يرى أن (الإنسان هو المسيطر على البيئة)، فالإنسان هنا مسيطر على الطبيعة وليس مجرد مخلوق سلبي ينصاع لسلطان البيئة الطبيعية فلا

يستطيع تغييرها لصالحه، فالإنسان بما حباه الله من فكر وإدراك وقدرات يستطيع أن يحول المظاهر البيئية لصالحه فيطوع عوامل البيئة لاحتياجاته و إختياراته وإرادته في اتخاذ القرارات التي تفيده وليس الخضوع لحتمية البيئة. (هادي حسين، 2019، ص 30)

وتنادي هذه المدرسة بعكس ما تراه النظرية الحتمية البيئية، حيث تؤكد على سيطرة الإنسان وقدراته على التحكم والتسيير للبيئة المحيطة به ، فقد إستطاع التغلب على الطبيعة بقسوتها وتمكن من تسخير مكوناتها لتحقيق أهدافه وتلبية حاجاته، إلا أنه لم يسيطر سيطرة كاملة على الطبيعة إذا نجد هناك ظواهر طبيعية تفوق قدرته العقلية بالرغم مما توصل إليه من تطور علمي وتكنولوجي و هذا ما يؤخذ على هذه النظرية بالإضافة إلى كونها بالغت في تعظيم دور الإنسان في البيئة وإمكانية السيطرة عليها ما أدى لاختلال التوازن البيئي وظهور مشكلات بيئية عديدة.

2 - 3 - المدرسة الإحتمالية (التوافقية):

توفق هذه المدرسة بين آراء المدرستين المتصارعتين، ولذلك فهي متميزة، ومع ذلك فهي لا تؤمن بالحتم المطلق أو المكانية المطلقة، وإنما تؤمن بأن الإحتمالات قائمة في بعض البيئات ولكن يتعاضم الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان وقدراته المحدودة (حتمية) وفي بيئات أخرى يتعاضم دور الإنسان المتطور في مواجهة تحديات ومعوقات البيئة (إمكانية) وأساس هذه النظرية أن البيئات الطبيعية ليست ذات تأثير واحد في كل البيئات الطبيعية المتشابهة وذلك لأنه هناك شعوبا مختلفة في كثير من العادات والتقاليد رغم تشابه الظروف التاريخية والحضارية أو لغيرها من الأسباب. (سالم، 2015 - 2016، ص 69)

واعتمد أنصار هذا المنظور في تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة على تصنيف نوعية البيئة ونوعية الإنسان بإستعمال مقياس لنوعية كل منهما، حيث يتفاعل الإثنان معا ليشكلا جوهر العلاقة بين الإنسان والبيئة، حيث توزع طرفا العلاقة على محورين: (هادي حسين، 2019، ص 34)

الأول: محور البيئة.

بيئة صعبة X - بيئة سهلة X .

فالبينة الصعبة تحتاج إلى مجهود كبير من جانب الإنسان للتكيف معها، بينما الطرف الآخر المتمثل في البيئة السهلة فهي تستجيب لأقل مجهود، وتقع بين طرفي هاتين البيئتين بيئات أخرى متفاوتة في درجة الصعوبة فكلما إتجهنا ناحية اليمين يتعاظم دور البيئة وكلما إتجهنا شمالا يقل.

الثاني: محور الإنسان حيث يتدرج سلوكه المنبثق من ثقافته وتكوينه من:

إنسان إيجابي X - إنسان سلبي X.

فالإنسان الإيجابي هو الذي يتفاعل مع البيئة بشكل كبير لتحقيق طموحاته وإشباع إحتياجاته، أما الإنسان السلبي فهو إنسان محدود القدرات والمهارات ودوره محدود بالمقارنة بالإنسان الإيجابي وتقع بين هذه الطرفين مجموعات بشرية مختلفة في المهارات والقدرات وفي التأثير على البيئة، ومن ثم فإن هذه النظرية أكثر واقعية لأنها توضح أشكالاً مختلفة للعلاقة بين الإنسان وبيئته دون أن تميز أحد أطراف هذه العلاقة على غيره، وتتمثل هذه العلاقة في التنوع الذي يتضح على النحو التالي:

- بيئة صعبة + إنسان سلبي = حتمية بيئية.

- بيئة سهلة + إنسان سلبي = إمكانية.

- بيئة صعبة + إنسان إيجابي = توافقية.

- بيئة سهلة + إنسان سلبي = توافقية.

ومن ثمة فهي مدرسة تراعي واقع العلاقة بين الإنسان والمجتمع من ناحية والبيئة من ناحية أخرى، وفقاً لطبيعة البيئة وما توفره للإنسان من ثروات وكذا بالنظر إلى القدرة التي يمتلكها الفرد في التعامل مع هذه البيئة أو الإستجابة لتحدياتها، كما عبر عن ذلك أرنولد توينبي (Arnold toynpe) الذي يرى أن البيئة الجغرافية ليست العامل الوحيد في نشوء الحضارات فالبيئة عامل مساعد للنشوء الحضاري بشرط وجود الحافز الأساسي لدى الإنسان، وهذا ما يسميه نظرية التحدي والإستجابة وقد صاغ أربعة إستجابات للعلاقة بين البيئة والإنسان وهي: (حامد، 2014، ص 72)

- إستجابة سلبية: ويكون فيها الإنسان متخلفاً لا يستطيع أن يطوع البيئة، ويتميز نشاطه في الجمع والصيد البدائي.

- إستجابة التأقلم: يحاول الإنسان أن يتأقلم جزئياً مع ظروف بيئته الطبيعية عن طريق حرفة الرعي والزراعة البدائية.

- إستجابة إيجابية: وفيها يحاول الإنسان أن يتغلب على معوقات بيئته و تحدياتها للوفاء باحتياجاته.

- إستجابة إبداعية: وفيها لا يكتفي الإنسان بمجرد التأقلم والتقليد بل يبدع وابتكر ليتفوق على الطبيعة، ويتمثل ذلك في العلوم والتقنيات التي هي إبتكار وإبداع بشري.

وتعتبر هذه المدرسة و إنطلاقاً من تسميتها قد وفقت إلى حد كبير في تفسير العلاقة القائمة بين البيئة والإنسان، فهي لم تغلب الطبيعة على الإنسان وتقصيه إقصاء تاماً، ولم ترجح كفة الإنسان على الطبيعة، بل حاولت التوفيق بين الرأيين، وتفسير العلاقة بين البيئة والإنسان بصورة متوازنة، وهي تقترب من الواقعية في تصورهما لثنائية البيئة والإنسان وتشكيل المجتمعات، و إنطلاقاً من هذه الفكرة فإن تفاعل الإنسان مع الطبيعة ليس بالضرورة خاضع لحتمية مطلقة، أو إمكانية مطلقة، بل يتحدد وفقاً لمدى صعوبة البيئة من جهة وقدرة الإنسان على التكيف والتعايش من جهة اخرى، بمعنى تبادل الأدوار بين البيئة والإنسان.(هماش، 2017، ص 189)

تأخذ هذه المدرسة محل الوسط بين المدرستين الحتمية والإمكانية، حيث تقر بدور الإنسان في تغيير مظاهر البيئة وتعديلها بما يناسبه وفي الوقت ذاته الخضوع لتأثير عناصر البيئة ومكوناتها.

2 - 4 - مدرسة التفاعل:

ترى أن هناك تأثير متبادل بين البيئة ومكوناتها فالكائن الحي لا يتأثر بكل ما يحيط به من ظواهر كالحرارة والضوء فحسب بل أن البيئة هي الأخرى تتأثر بالكائن الحي بفعل التأثيرات المرتدة الخارجية التي تسرى في البيئة، فالبيئة تؤثر في الكائنات الحية وهذه الأخيرة بدورها تؤثر في بيئتها، وتؤكد هذه المدرسة على وجود علاقات تفاعلية متبادلة بين الإنسان وبيئته من خلال الواقع الذي يشير إلى أن الإنسان يشبع حاجاته عن طريق تحويل بعض أجزاء وعناصر المنظومة البيئية إلى مصادر ثروة تزيد من درجة إشباعه لحاجاته ويحاول في نفس الوقت جاهداً لإكتشاف الجديد لمعالجة العناصر المتوفرة في هذا المحيط

(مساعدية، 2019 - 2020، ص 49)، بتقنيات جديدة لإستخدامها، وتقدم النظرية التفاعلية معطيات تساعد على فهم العلاقة بين البيئة والصحة والمرض فالتفاعل بين المنظومات الثلاث يؤثر بشكل أو بآخر في العوامل المهيئة للصحة أو المسببة للمرض. (أحمد رشوان، 2006، ص 95)

ثانيا: مكونات البيئة ومشكلاتها:

1 - مكونات البيئة:

تمثل البيئة بإطارها الشامل نظاما كبير الحجم، كثير التعقيد، ترتبط مكوناته بتأثيرات عكسية، تأخذ صورة لولب من التفاعلات الإرتدادية ، التي تشكل في مجموعها وحدة متكاملة تتميز بالإستمرار والإتزان، ويؤكد المختصون بأنه ليس هناك من إختلاف كبير بين الباحثين فيما يتعلق بمكونات البيئة من حيث المضمون وإن اختلفت المفردات، أو إختلف عدد هذه المكونات، لذلك فإن مؤتمر ستوكهولم عام 1972 أكد على أن البيئة هي كل شئ يحيط بالإنسان، ومن خلال هذا المفهوم الشامل الواسع للبيئة يمكن تقسيم البيئة التي يعيش فيها الإنسان مؤثرا ومتأثرا إلى قسمين مميزين، وهما كالتالي: (الخطيب، 2015، ص 23)

- **البيئة الطبيعية:** هي جميع العناصر التي تكون الأرض وتؤثر فيها، فهي التكوين الطبيعي للأرض وما تحتويه في باطنها أو على سطحها من معادن وصخور فاعلة أو خاملة، ومن مياه جوفية أو سطحية وما ينمو فيها أو بواسطتها من حياة بشرية و حيوانية ونباتية ومن الطبقات الغازية المسماة بالقشرة الفضائية التي تغلفها من أجل صيانتها وحمايتها وجعلها قادرة على تجديد طاقاتها و حيويتها. (الشيخلي، 2009، ص 3)

- **البيئة البشرية أو الحضارية:** وتشمل الإنسان وإنجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية وأسرته ومجتمعه، وتعد البيئة الإنسانية جزء من البيئة الطبيعية، وعناصر البيئة الحضارية للإنسان تحدد في جانبين هما: الجانب المادي: وهو كل ما إستطاع الإنسان ان يصنعه كالمسكن والملبس ووسائل النقل والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية، الجانب الغير مادي: فيشمل عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته وكل ما تتطوي عليه نفس الإنسان من قيم وآداب وعلوم تلقائية كانت أم مكتسبة (العياصرة، 2012، ص 25) ، وتقسم البيئة البشرية أو الحضارية إلى نوعين:

❖ **البيئة الإجتماعية:** ويقصد بها ذلك الجزء من البيئة البشرية التي تتكون من الأفراد والجماعات في تفاعلهم، وكذلك التوقعات الإجتماعية وأنماط التنظيم الإجتماعي، وجميع مظاهر المجتمع الأخرى. (حامد، 2014، ص 59)، وتشمل النظم والقواعد والقوانين واللوائح والعادات والتقاليد والقيم والمعايير والأعراف أو العلاقات الإجتماعية واللغة والدين والأوضاع الإقتصادية والنظم السياسية والتعليم والفنون والآداب والظروف الصحية وجميع عوامل البيئة مترابطة مع بعضها البعض ومؤثرة في الإنسان وتتاثر به (عيسوي، 1997، ص 15)، والبيئة الإجتماعية هي سبب معظم المشكلات البيئية حيث أن مشكلات البيئة في مجملها هي مشكلات سلوك إنساني، فمن الإنسان تبدأ المشكلات البيئية غالباً، ومن الإنسان تبدأ الحلول، ومن هنا فالبيئة الإجتماعية ليست مجرد جزء من مفهوم البيئة الشامل فقط، بل هي الجزء الأساسي والمؤثر على قضايا البيئة سواء بشكل إيجابي أو سلبي. (حاتم عبد المنعم، 2016، ص 12)

❖ **البيئة الثقافية:** ويعنى بها الوسط الذي خلقه الإنسان لنفسه لما فيه من منتجات مادية وغير مادية، وفي محاولته الدائمة للسيطرة على بيئته الطبيعية، وخلق الظروف الملائمة لوجوده و إستمراره فيها، ويعدل ويبدل، تسمى البيئة الثقافية للإنسان، وهي خاصة بالإنسان وحده وعليه فإن البيئة الثقافية تتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة للسلوك المكتسب عن طريق الرموز، الذي يتكون في مجتمع معين من علوم ومعتقدات وفنون وقوانين وعادات وغير ذلك. (أبو زهيري، 2015، ص 21)

وهناك تصنيف آخر للبيئة يتكون من أربع مكونات هي: (أبو زهيري، 2015، ص

ص 23 - 24)

- **الطبيعة:** تمثل الأرض وما عليها من ماء وما حولها من هواء وما ينمو عليها من نبات وما تحتضنه من حيوانات وجدت بشكل طبيعي، وتمثل الطبيعة والموارد المتاحة للإنسان للحصول على حاجاته الأساسية من غذاء وكساء ودواء ومأوى ومواد مختلفة.
- **السكان:** وهم مجموع الأفراد القاطنين على الأرض في عصر ما، والسكان هم المكون المؤثر في المكان الطبيعي للبيئة من أجل حياة مريحة تليق بكرامة الحياة البشرية.

- **التنظيم الإجتماعي:** ويقصد به الأنشطة التي يمارسها السكان في علاقتهم مع الوسط المحيط بهم والذي يحتوي أوجه حياتهم ومعيشتهم بكل ما فيها من نظم وتنظيمات للعلاقات وإشباع للحاجات ومعايشة المشكلات .
 - **التكنولوجيا:** ويقصد بها مختلف أنواع التقنيات التي إستحدثها الإنسان والتي مكنته من إستثمار موارد البيئة لتلبية حاجاته وتطلعاته.
- وهناك تصنيف آخر لمكونات البيئة لا يختلف كثيرا عن التصنيف الأول ويرى أن للبيئة شقين: طبيعي ومشيد: (راتب سلامة، 2010، ص ص 23 - 24)
- **البيئة الطبيعية:** وتتألف من الأرض وما عليها وما حولها من الماء والهواء، وما ينمو عليها من النباتات وضروب الحيوان وغيرها نموا ووجودا طبيعيا سابقا على تدخل الإنسان وتأثيره المقصود وغير المقصود في البيئة، كما يقع ضمن نطاق البيئة الطبيعية التربة والمعادن، ومصادر الطاقة والأحياء (بما فيها الإنسان) بكافة صورها، وهذه جميعا تمثل الموارد التي أتاحها الله للإنسان ليحصل منها على مقومات حياته.
 - **البيئة المشيدة:** وتتألف من المكونات التي أنشأها ساكنوا البيئة الطبيعية (الناس)، وتشمل كل المباني والتجهيزات والمزارع والمشاريع الصناعية والطرق والمواصلات والمطارات والموانئ، إضافة إلى مختلف أشكال النظم الإجتماعية من عادات وتقاليد و أعراف وأنماط سلوكية وثقافية ومعتقدات تنظم العلاقة بين الناس.
- إن البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد هي كل متكامل، إطارها الكرة الأرضية ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة، والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع مكوناتها بما في ذلك أقرانه من البشر كان له مما لاشك فيه المساهمة في تعدد المشكلات البيئية وتناقض الموارد ودراستها من الأمور التي تشغل العالم، خاصة بعد اكتشاف الدول الصناعية أن الدمار البيئي الذي يحدث في أي مكان على سطح هذا الكوكب الأرضي يؤثر بطريق أو بآخر على نوعية الحياة في العالم كله، وقد جرى عقد ندوات ومؤتمرات عديدة لمعالجة المشكلات البيئية المتزايدة في العالم. (زعباط، و مرغيت، 2015، ص3)

وعلى الرغم من إختلاف وجهات النظر في تصنيف مكونات البيئة فإن جميع هذه المكونات تستوجب الحماية من الإنتهاكات التي قد تتعرض لها نتيجة السلوك البشري السلبي، وتعد حمايتها مسؤولية مجتمعية لا تقتصر على فرد أو جهة معينة.

2 - عوامل ظهور المشكلات البيئية :

المشكلة البيئية هي كل تغير كمي أو كفي يطرأ على العناصر البيئية ويسبب إهدارها واستنزافا لمواردها ويكون له أثر سلبي على صحة الإنسان ومصالحه الإقتصادية ويؤثر على حق الأجيال الحالية والمستقبلية في التمتع ببيئة خالية من الأمراض ولا تعاني من مشكلات، وأيضا هي تعبير عن انتشار أنماط سلوكية ضارة في المجتمع، وتتعارض مع ما يجب أن يكون عليه الواقع المجتمعي ولها أسباب متداخلة أدت لظهورها وانتشارها وتسعى الجماعات الإجتماعية إلى الحد من آثارها الضارة. (رشوان البص، 2018، ص 28)

ويؤكد العديد من الباحثين، أن جذور المشكلات التي تعاني منها بيئتنا في الوقت الحاضر، إنما ترجع إلى عهد بعيد، بل أنها منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض، بعدما شرع بمزاولة مختلف النشاطات بالإعتماد على موارد بيئته الطبيعية إعتقادا رئيسا، علما أن الأضرار التي أحدثها الإنسان في البيئة في ذلك الحين لم تكن ذات أثر بليغ، لكون البيئة كانت قادرة آنذاك على تعديل نفسها، لأن عملية الهدم لم تكن بالسرعة الحالية، إذ أخذ الإنسان يستخدم بشكل متزايد الآلة والتكنولوجيا، مما كانت له عواقب وخيمة على البيئة حتى غدت المشكلات الناجمة عن ذلك مشكلات عسيرة على الحل تهدد النظام البيئي برمته سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل. (شكري، 2019، ص 85)

ولقد تعمقت المشاكل البيئية على كوكبنا مع التطور الحضاري والإقتصادي، فقد أفرزت كل حقبة حضارية ومرحلة تنموية مشاكل بيئية أوسع وأكثر تنوعا وخطورة من سابقتها حتى وصل التدهور البيئي ذروته مع أنماط الإنتاج والإستهلاك غير المستدامة حاليا، فالإنسان عموما يستقر وينجذب نحو المناطق ذات الموارد الجيدة التي يمكن إستغلالها لأجل خيره وخير الأجيال اللاحقة، وأن الإستغلال غير العقلاني والجور في إستخدام هذه الموارد الجيدة يؤثر سلبا على البيئة وينهكها، كما وأن زيادة السكان في منطقة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وهذه بدورها تقود إلى الضغط على

الموارد المتاحة ويسبب تدهورا في البيئة المحيطة، كذلك فإن نمو السكان يزيد من الحاجة إلى استخدام قوة عمل إضافية وتوفير فرص عمل والتي بدورها تخلق ضغطا جديدا على الموارد الطبيعية إضافة إلى ذلك فإن زيادة السكان تعمق مشاكل الصرف الصحي وتأمين مياه صالحة للشرب وزيادة التلوث الصناعي والتلوث الناجم عن النقل. (راضي خنفر، 2016، ص 44)

وبالإضافة إلى ما سبق فإن بروز المشكلات البيئية وتفاقمها يعزى كذلك إلى مجموعة من العوامل الأخرى على خلاف زيادة السكان ويمكن تعدادها في النقاط التالية: (بوسالم، 2014، ص 257)

- نقص المعرفة عن البيئة: وهو الأمر الذي يترتب عليه صعوبة إيجاد الحلول الملائمة لها، نتيجة لعدم وضوح العلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة.

- الإستغلال غير الرشيد للتكنولوجيا في البيئة: مما يعمل على إستنزاف المزيد من الموارد الطبيعية المستخدمة في الصناعة، إضافة إلى ما ينتج عن عمليات التصنيع من تلوث للماء والهواء والتربة والغذاء والضوضاء.

- إختلال القيم والاتجاهات: تعتبر لب المشاكل البيئية، لأن إختلال القيم والاتجاهات إنعكاس لمشكلات البيئة كما أن القيم والاتجاهات تكتسب الصفة الإجتماعية من سلوك الناس تجاه بيئتهم، ويحكم على هذه القيم بالسلب والإيجاب من نتائج علاقة الإنسان بالبيئة.

- إختلال البيئة الإجتماعية: وتعني ممارسات الإنسان المتعلقة بالتنمية الإقتصادية دون مراعاة لإمكانيات البيئة والتي تنعكس على السلوك الإجتماعي والإقتصادي والسياسي إتجاهها.

- التقدم الصناعي: وما نتج عنه من إنتاج مواد عديدة وغريبة عن البيئة لا تتحلل بسرعة، وإتباع أساليب الزراعة المكثفة والتوسع في إستعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات.

3 - أنواع المشكلات البيئية:

إن جهل الإنسان بمفهوم بيئته وقلة إدراكه الواعي لحقيقة موقعه منها، ودوره فيها ومفهومه الأخلاقي الخاطئ للعلاقة التي تربطه بها، إضافة إلى التطور العلمي والتقني الذي أدى به إلى الإستخدام غير الراشد للموارد البيئية من إستنزاف ودمار وإتلاف، كون

المشكلات البيئية التي يواجهها عالم اليوم (مراد، و قبيلة، د. ت، ص 6)، أصبحت من التحديات البيئية التي تهدد حياة الأجيال الحاضرة والقادمة على اختلاف خطورتها ودرجة إنتشارها ، و يمكن أن نحصر أهم هذه المشكلات في التي نعايشها بأكثر حدة و تشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة، وهي كالاتي:

1.3 - مشكلة التلوث البيئي وأصنافه:

تعد قضية التلوث البيئي من الموضوعات المهمة التي تثير الإهتمام في العصر الحالي حيث تصنف هذه الظاهرة ضمن الجرائم البيئية وتتجسد خطورتها في العديد من المؤشرات التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الإنسان وتعرضه للخطر (Sebaa,2021,p19)، والتلوث هو إدخال مواد أو طاقة بواسطة الإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر إلى البيئة بحيث يترتب عليها آثار ضارة من شأنها أن تهدد الصحة الإنسانية أو تضر بالموارد الحية أو بالنظم البيئية أو تنال من قيم التمتع بالبيئة أو تعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة لها. (عدنان الفيل، 2013، ص 21)

ولم تشهد البيئة في أية حقبة من عمرها قدرا من التلوث مثل القدر الذي أصابها خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فقد لوث الإنسان التربة والمياه والهواء وطبقات الجو العليا فلوث التربة بما فيها من سموم إما كمخصبات وأسمدة أو كمبيدات أو كنفائات لصناعات عديدة ولوث المياه بمخلفات المجاري والصناعة وكمثال وحيد نذكر الأطنان من مساحيق الغسيل التي تنتهي إلى الأنهار والبحار وترجع خطورة هذه الموارد إلى أن أغلبها يحتوي على الكبريت والفسفور وقدرتها الكبيرة على التحلل كيميائيا وبيولوجيا وتؤثر تأثيرا سيئا على مياه الأنهار والبحار، كما لوث الإنسان الهواء بعوادم السيارات والمصانع مما رفع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو ولوثه بغازات أخرى سامة مثل اكاسيد الكبريت والنيتروجين الناتجة عن إحتراق الوقود. (عباسي، 2004، ص ص 17 - 18)

فالببئات - بأنماطها المختلفة - تتعرض لظاهرة التلوث التي ترجع في الجزء الأعظم منها إلى أنشطة الإنسان المختلفة، وتدخله في تغيير وإضطراب النظم البيئية بسائر مكوناتها الحية وغير الحية، لذلك أصبحت مواجهة هذه الظاهرة واجبا إنسانيا يتحتم القيام به على كافة المستويات (الفرد، و المنشأة، و الدولة، و المجتمع الدولي) ولهذه المواجهة أعباء

إقتصادية تتمثل في تكلفة مواجهة التلوث الذي يحد من رفاهية الفرد والمجتمع، لما يلحقه بهما من أضرار، وما يترتب من أعباء. (الدجاوي، 2018، ص 93)

ونجد أن الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من مشكلة التلوث، وفي هذا الصدد أشار مركز الدراسات والبحث إلى أن أسباب التلوث ترجع في الأساس للتدفقات الهوائية الملوثة التي تتسبب بها حركة المرور وإنبعاثات المصانع وكذا إحراق النفايات الصلبة في المناطق القريبة من النسيج العمراني، ويعتبر مشكل تلوث المياه أحد أهم صور التلوث التي تعرفها الجزائر ففي ساحل العاصمة لوحدها تم إحصاء حوالي 25 نقطة تفريغ للمياه القذرة، هذه النفايات أغلبها من نواتج المصانع والمركبات الصناعية والوحدات السكنية. (بن تركية، 2017، ص 52)

ويصنف التلوث البيئي من حيث أنواعه إلى عدة تصنيفات كمايلي:

- **التلوث البيئي من حيث مصدره:** يأخذ التلوث البيئي شكلين من حيث المصدر الذي ينشأ منه: (النويران، 2017، ص 132)

- **التلوث الطبيعي:** وهو التلوث الناتج عن العمليات غير الصناعية في الطبيعة، خارج إرادة البشر مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير والنشاط الإشعاعي الطبيعي.
- **التلوث البشري:** وهو التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والزراعية والعمرانية التي يقوم بها البشر على سطح الأرض، كما أن هناك تقسيمات أخرى للتلوث حسب خطورته وشموليته، وفي هذا الصدد يقسم التلوث إلى ثلاث درجات، تلوث مقبول وهو التلوث الذي لا يؤثر على توازن النظام البيئي، وتلوث خطر وهو التلوث الذي يتعدى الحد الطبيعي، ويؤثر على العناصر البيئية الطبيعية والبشرية، والتلوث المدمر.

- **التلوث البيئي حسب درجة خطورته:** يقسم تلوث البيئة حسب خطورته إلى ثلاثة أنواع وهي كالتالي: (كاتوت، 2009، ص 54)

- **التلوث غير الخطر:** هو التلوث المنتشر فوق سطح الكرة الأرضية ولا يخلو أي مكان فيها منه كليا، ويمكن أن نطلق عليه التلوث المقبول الذي يستطيع أن يتعايش معه الشخص بدون أن يتعرض للضرر أو المخاطر كما أنه لا يخل بالتوازن البيئي وفي الحركة التوافقية بين عناصر هذا التوازن.

- **التلوث الخطر:** وهو التلوث الذي يظهر له آثار سلبية تؤثر على الإنسان وعلى البيئة التي يعيش فيها ويمكن أن نطلق عليه (التلوث الحرج) وخاصة فيما يرتبط بالنشاط الصناعي بكافة أشكاله، وخطورته تكمن في ضرورة إتخاذ الإجراءات الوقائية السريعة التي تحمي الإنسان من وجود خطر حقيقي يهدد حياته ولا يصلح تجاهله، فالإنسان هنا غير مسموح له التعايش مع هذا التلوث مثل النوع السابق من التلوث غير الخطر.
- **التلوث المدمر:** هو التلوث الذي يحدث فيه إنهيار للبيئة وللإنسان معا ويقضي على أشكال التوازن البيئي، أي أنه يدمر بدون إعطاء أي فرصة للإنسان - حتى مجرد التفكير في تقديم حلول - للتدخل و نجده أيضا متصل بالتطور التكنولوجي الذي يظن الإنسان انه يبدع فيه يوما بعد يوم من النشاطات الإشعاعية والنووية .
- **التلوث البيئي من حيث نطاقه الجغرافي:** وينقسم التلوث وفق هذا المعيار إلى :
(علواني، 2016 - 2017، ص 32)
- **تلوث محلي:** ويقصد به التلوث الذي لا تتعدى آثاره الحيز الإقليمي لمكان مصدره وينحصر تأثيره على منطقة معينة أو إقليم أو مكان محدد دون أن تمتد آثاره خارج هذا الإطار، ويكون مصدر هذا التلوث فعل الإنسان، وقد يكون مصدره الطبيعة عندما تتور البراكين او تهب العواصف.
- **تلوث بعيد المدى:** عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) هذا التلوث بأنه تلوث عمدي أو غير عمدي يكون مصدره أو أصله العضوي خاضعا أو موجودا كليا أو جزئيا في منطقة تخضع للإختصاص الوطني لدولة، وتكون له آثاره في منطقة خاضعة للإختصاص الوطني لدولة، وتكون له آثاره في منطقة خاضعة للإختصاص الوطني لدولة أخرى، أهم ما يميز التلوث بعيد المدى أنه ينتقل من الدولة التي يحدث في إقليمها إلى دولة أخرى كإنتقال السحب المحملة بالإشعاعات النووية إلى أوروبا وإلى دول الخليج من أكرانيا، ولما كانت البيئة الإنسانية واحدة و الإلتزام بحمايتها كل لا يتجزأ فقد حرصت الإتفاقيات الدولية على وضع نظام قانوني لمكافحة هذا التلوث بما وجب الإلتزام بالتعاون بين الدول لمنع حدوث هذا التلوث أو الحد منه ما أمكن.

- التلوث البيئي من حيث النظر إلى طبيعته: يقسم التلوث بالنظر إلى طبيعته أو بالنظر إلى نوع المادة الملوثة إلى:

- **التلوث الإشعاعي:** ويشمل هذا التلوث تسرب مواد مشعة إلى أحد مكونات البيئة من ماء وهواء وتربة وتنقسم المواد المشعة إلى قسمين: إشعاعات ذات طبيعة موجبة (كهرومغناطيسية) ومن أنواعها أشعة جاما وأشعة إكس ولهذا النوع من المواد المشعة قدرة على إختراق أنسجة الجسم أو مواد أخرى لمسافة بعيدة وإشعاعات ذات طبيعة جسمية كأشعة ألفا ولهذا النوع من المواد المشعة قدرة أقل على إختراق جسم الإنسان من النوع الأول لكنها تؤثر على صحة الإنسان والحيوان، ويعد التلوث الإشعاعي أخطر أنواع التلوث لأنه لا يرى ولا يشم ولا يحس ويتسلل الإشعاع إلى جسم الإنسان ببسر وسهولة دون أية مقاومة ودونما دلالة على وجوده ومن غير أن يترك أثرا في بادئ الأمر ولكن عند دخولها إلى جسم الإنسان تصيبه أضرارا بالغة قد تؤدي بحياته. (دايخ، 2013، ص 173)، حيث أن الضرر البيئي الإشعاعي له سلم مكون من سبع درجات لقياس نسبة خطورته على البيئة والإنسان والذي يعرف بمقياس (Aynes) لترتيب الكوارث النووية التي تتصاعد من حالتها الطبيعية التي لا يوجد فيها الضرر البيئي الإشعاعي لتصل إلى درجة الحالة التي يكون فيها الضرر البيئي الإشعاعي في ذروته، مما يجعل الحادث كارثة كبيرة مثل حادثة " تشيرنوبيل" وحادث " فوكوشيما". (Benzaid, & Debih,2021,p95).
- **التلوث الكيميائي:** وهو ناتج عن إستخدام الأسمدة الزراعية والمخصبات الكيماوية كالأسمدة الأزوتية (النيتروجينية) و الفوسفاتية، فضلا عن إستخدام المبيدات الحشرية للقضاء على الآفات الزراعية دون دراسة أو تنظيم ودون مراعاة لشروط الحماية، حيث يؤدي الإفراط في إستخدام المخصبات الكيماوية والأسمدة الزراعية إلى تراكم كميات كبيرة من النترات في أوراق وجذور النبات مما يتسبب في تغير لون ورائحة وطعم الخضراوات والفواكه وبنقل هذه المركبات الكيميائية الضارة إلى جسم الإنسان يتعرض للإصابة بالأمراض الخطيرة كسرطان البلعوم والمثانة وكذلك إصابة الأطفال بفقر الدم، كما يتسبب إستخدام المبيدات الحشرية للقضاء على الآفات في قتل البكتيريا التي تتخلل التربة اللازمة لخصوبتها، فضلا عن تلوث النبات بالمركبات الكيميائية الضارة. (عدنان الفيل، 2013، ص 47)

- **التلوث البايولوجي:** ويقصد به كل تلوث ينتج من نشاط الكائنات الحية المجهرية في أثناء تخميرها للمواد العضوية، وهذه الكائنات تتكاثر بسرعة فتستهلك الأوكسجين وتحول المكان إلى وسط خانق أو أنها تفقد الخلايا مناعتها وتصاب بالفايروسات والجراثيم، وينجم أيضا عن الرواسب الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الزراعية أو المنزلية أو بسبب النفايات الناتجة عن الصناعات التي تعالج مواد عضوية أو ما شابهها. (**حاجم الهيتي، 2016، ص 25**)

- التلوث البيئي حسب الوسط البيئي الذي يمتد فيه:

- **تلوث الهواء:** يعد التلوث الهوائي من أهم جرائم البيئة في الوقت الراهن، وقد إمتد هذا التلوث الخطير ليشمل جميع عناصر البيئة، كما أثر بشكل مباشر على جميع الكائنات الحية، ويمكن تعريف التلوث الهوائي بأنه عبارة عن غازات ناتجة من الصناعات المختلفة وتكرير البترول وصهر المعادن، تسبب في حدوث تلوث للهواء الجوي، يؤدي إلى إصابة الإنسان والنبات والحيوان بالعديد من الأضرار الصحية والإقتصادية المختلفة ، فيتلوث الهواء بغاز ثنائي أكسيد الكربون وثنائي أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون وعوادم السيارات، كما يتلوث الهواء بالشوائب ومركبات الكلور وفلوروكربون وبالمطر الحمضي وبواسطة الكوارث الطبيعية مثل العواصف والبراكين. (**رجب هاشم، 2006، ص 47**)
- **تلوث التربة:** المراد بالتربة الطبقة الموجودة على سطح الأرض، وتعرف عملية تلوث التربة بأنها تغيير خصائص التربة الطبيعية والكيميائية والبيولوجية عن طريق إضافة مواد إليها أو نزع مواد منها، وأهم المشاكل البيئية التي تؤثر في التربة: التصحر، إرتفاع الملوحة، إنجراف التربة، بناء المصانع والبيوت، شق الطرق، وتعرض التربة إلى ملوثات متعددة مصدرها أنشطة الإنسان ومن أبرزها: الأسمدة و المخصبات، المبيدات، العناصر الثقيلة، تملح التربة وسوء إدارة التربة والتوسع العمراني. (**عبد الكافي، 2007، ص 52**)
- **التلوث المائي:** ينتج بسبب الأنشطة التي يقوم بها الإنسان في المسطحات المائية ومن أخطر أنواع التلوث تسرب النفط إلى البحار مما يؤدي الكائنات البحرية، ويؤدي إلى نفوقها وهلاكها (**بالخير، 2017، ص 16**)، وتعاني البيئة المائية في الجزائر من أضرار ومخاطر التلوث خاصة المنقولة عبر المياه والتي تنتقل لجسم الإنسان والتي نجدها في شبه إرتفاع

دائم، وتمثل الحمى التيفية العدو الأكثر إنتشارا بين (44 %) إلى (47%) من مجموع التصريحات بالأمراض المنقولة عبر المياه ويرجع سببها تلوث مجاري المياه والينابيع بتدفق المياه القذرة وعدم تطابق شبكات توصيل المياه العذبة وعدم كفاءتها وغياب مخططات شبكات توصيل المياه العذبة، مما يؤدي لصعوبة في تحديد مكان العدوى أو التلوث، كذلك الري بالمياه القذرة وإنعدام مسيري محطات التصفية و التطهير، بالإضافة لنقص محطات التصفية والتطهير، بالإضافة لنقص شروط النظافة، ولم تسلم السواحل الجزائرية من التلوث نتيجة لإلقاء المياه القذرة من المناطق العمومية والصناعية بإتجاه البحار بصفة مباشرة أو غير مباشرة دون معالجة، ويساهم نقل المحروقات بالقرب من الشواطئ الجزائرية، في فقدان حوالي 10 آلاف طن منها في البحر، وما ينجر عن ذلك من أخطار (يوسف، 2011 - 2012، ص 55)، حيث أن كمية النفط المنقولة عبر البحر تصل إلى (66%) من مجموع الناتج النفطي في العالم ، منها(35%) تمر عبر البحر الأبيض المتوسط وتقدر كمية النفط التي تمر بالموانئ الجزائرية 100 مليون سنويا، دون أن ننسى المنشآت البترولية المقامة على عرض السواحل والتي تمثل المنطقتين الصناعيتين لأرزيو وسكيدة أهمها، حيث تقذف يوميا الأطنان من المخلفات والرواسب في عرض البحر دون معالجتها، إضافة للتسربات الناجمة عن الآبار البحرية للبتروك والغاز، وتهدد مياه الصرف الحضري والصناعي جل السواحل الجزائرية وخاصة خليج الجزائر، وهران، سكيدة ، عنابة، الغزوات و مستغانم (كحلي، 2018، ص 262)، كما أدى عدم المعالجة المنهجية للمخلفات الصناعية السائلة إلى تراكم النفايات في البيئة الطبيعية، لا سيما التأثير على منسوب المياه الجوفية الموجودة في المنطقة الشمالية من الوطن حيث توجد المجمعات الصناعية (Abdoun,1999,P 60)

يعد التلوث البيئي من أكثر المشكلات البيئية إنتشارا وتشعبا وإتساعا من حيث التأثير فهو يشمل البلدان النامية والمتقدمة ولا يعرف حدودا جغرافية معينة ويحدث نتيجة لأسباب طبيعية أو صناعية تؤثر بشكل أو بآخر على الكائنات الحية ككل، وعادة ما تكون أسبابه الرئيسية نشاط الإنسان ويكون أول من يتأثر بالتلوث.

3 - 2 - مشكلة إستنزاف موارد البيئة:

بالنسبة لمشكلة إستنزاف موارد البيئة، فقد تفاقمت نتيجة صراع الإنسان المحموم لتوفير متطلبات العيش ومواجهة النمو السكاني الانفجاري، ولذا فقد بدأ الإنسان الضغط على موارد البيئة الدائمة والمتجددة وغير المتجددة بشكل إستنزافي، أفنى بعضها وقلل من العمر الإفتراضي لبعضها الآخر، و أوشك الكثير منها على النضوب، إن مشكلة إستنزاف الإنسان لموارد البيئة قد أصبحت مشكلة تنهك البيئة، وتفتت عضدها، وتسرع في تدهورها. (راتب سلامة، 2010 ، ص 268)

ويقصد باستنزاف الموارد البيئية تقليل قيمة المورد أو إختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة والغذاء ولا تكمن خطورة إستنزاف المورد فقط عند حد إختفائه أو التقليل من قيمته فقط وإنما الأخطر من ذلك تأثير الإستنزاف على توازن النظام البيئي والذي ينتج عنه أخطار بالغة الخطورة فقد يتعدى أثره إلى موارد أخرى ومن هنا تتسع دائرة المشكلة وتتداخل محليا وعالميا، وفي هذا الإطار الجزائر تزخر بموارد كالبتترول والغاز الصخري والفحم والحديد والفوسفات والغابات والمياه الجوفية والتي تعتمد عليها بشكل كبير في عملية التنمية، و من خلال إستغلالها لهذه الموارد من شأنه أن يؤدي إلى إستنزافها ومنه كان لابد من بسط الحماية القانونية اللازمة لهذه الموارد وهذا لحمايتها من خطر الإستنزاف. (بن تركية، 2017، ص ص 51 - 52)

وتنقسم الموارد من حيث إستمرار عطائها إلى مجموعتين أساسيتين هما: (الفرحان،

ولطفي عبد الله، و سمحة، 2008، ص 10)

★ **موارد متجددة:** أو موارد جارية، وهي الموارد التي يخشى عليها من خطر النفاذ ومعظمها موارد بيولوجية، وهي إن كانت موارد متجددة ويمكن المحافظة عليها، إلا أنه بات يخشى عليها أيضا من خطر الإتلاف والتدمير من خلال التلوث والإفراط في إستغلالها وهدمها، وتتضمن هذه الموارد الشمس والهواء والمياه والنباتات الطبيعية والحيوانات والتربة.

★ **موارد غير متجددة:** أو الموارد ذات المخزون المحدود، وهي التي تتعرض لقانون النفاذ لأن ما يستغل ويستهلك منها لا يمكن تعويضه أو يصبح تعويضه عملية صعبة جدا، وبطبيعة

جدا، وتتضمن المعادن المختلفة والطاقة المخزونة في باطن الأرض مثل الفحم والبتروول والغاز الطبيعي.

وبالحديث عن تدهور قاعدة الموارد الطبيعية و استمرار إستنزافها لدعم أنماط الإنتاج و الإستهلاك الحالية فإن هذا يزيد من نضوب الموارد الطبيعية، خاصة الموارد غير القابلة للتجدد حيث تؤدي إلى الحد من حجم الرأسمال الطبيعي الذي ترثه الأجيال القادمة، مما يعرض صحتها وقدرتها على إشباع حاجياتها الأساسية للخطر ومن ثمة إعاقة تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية التي تعتمد على الموارد الطبيعية غير المتجددة بشكل أساسي في إحداث عملية التنمية وهذا ما يتطلب ترشيد إستخدامها ومحاولة تخفيف الضغط عليها بإيجاد بدائل أخرى يمكن الإعتماد عليها في المجال التنموي.

3 - 3 - مشكلة التصحر:

من المشكلات البيئية الملحة في عالمنا المعاصر مشكلة التصحر، ويعد التصحر كارثة طبيعية تمتد آثارها لتصبح كارثة إجتماعية تهدد المجتمعات البشرية ويعبر التصحر عن درجة معينة من الخلل في التوازن بين العناصر المختلفة المكونة للنظم الايكولوجية وتدهور خصائصها الحيوية وانخفاض الإنتاجية لهذه النظم بحيث تصبح غير قادرة على توفير متطلبات الحياة الضرورية للكائنات الحية، ومنها الإنسان والحيوان، والتصحر هو تكثيف أو تعميق للظروف الجافة من خلال حدوث تدهور في الطاقة البيولوجية للبيئة بما يقلل من قدرتها على إعالة إستخدامات الأرض الريفية (الزراعة - الرعي - الغابات) بشكل طبيعي. (أحمد رشوان، 2006، ص 35)

والتصحر كما هو معروف، هو تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة والمناطق الجافة نتيجة عوامل عدة من بينها تغير المناخ والأنشطة البشرية، لذلك فإن المختصين يعرفون التصحر بدقة (بأنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء في المناطق الجافة أو شبه الجافة ويتمثل في فقدان الغطاء النباتي لسطح الأرض بفعل عوامل مناخية كالتعرية الريحية أو بفعل الإنسان)، أي أن التصحر يحدث تغيرا سلبيا في خصائص البيئة بحيث يخلق ظروفًا تجعلها أقرب إلى البيئة الصحراوية، والتي تمتاز بعدة مظاهر

أهمها: إنحسار الغطاء النباتي، نشاط الكثبان الرملية الثابتة، إنجراف التربة، تملح التربة ونقص خصوبتها، زيادة كمية الغبار العالق في الهواء. (حوامدة، 2014، ص 133)

ومظاهر التصحر تتولد من جملة الأسباب الطبيعية والبشرية ومن أبرزها: زيادة نمو السكان في المناطق الجافة والتي تقود إلى زيادة إستنزاف الموارد البيئية أو الإفراط في قطع أشجار الغابات لأغراض الطاقة والتجارة والتوسع العمراني لأغراض الإستيطان، فضلا عن العوامل الطبيعية وتتمثل في إرتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم، وتغير توزيع الأمطار مما يهدد المناطق الجافة بالتصحر بفعل عمليات التعرية وزحف الرمال، وتجري ظاهرة التصحر على نطاق عالمي لتغير (70%) من جملة الأراضي اليابسة وتبلغ 3.6 بليون هكتار، أي ربع مساحة سطح الأرض وتكسب هذه الظاهرة أهمية في عالم الجنوب، ففي كل عام يكف 21 مليون هكتار عن تقديم أي مردود إقتصادي (إنتاج الغذاء، أو إنتاج المحاصيل التجارية أو إنتاج اللحوم) بسبب انتشار التصحر الذي يهدد العالم بأن يخسر قرابة خمس التربة السطحية من الأراضي الصالحة للزراعة وخمس غابات المطر الإستوائية ونحو عشرة آلاف نوع من الأجناس الثابتة والحيوانية، و هناك 110 بلد في العالم تتعرض أراضيها الجافة لخطر التصحر، ويواجه أكثر من 135 مليون شخص خطر النزوح عن أراضيهم، وتقدر الكلفة الناجمة عن التصحر بـ 42 مليار دولار أميركي سنويا. (الركابي، 2020، ص 68)

إن التصحر يهدد الأمن الغذائي في الجزائر، حيث خسرت الجزائر أكثر من 70 ألف هكتار من الأراضي الزراعية والرعية منذ العام 2008، بفعل التصحر وعزوف السكان عن إستصلاح الأراضي، رقم جعل الحكومة تدق ناقوس الخطر من خلال إجراءات عاجلة، أبرزها رفع الغلاف المالي المخصص لقطاع الزراعة من 200 مليار دينار جزائري (2.3 مليار دولار) الى 300 مليار دينار جزائري (305 مليار دولار) في المخطط الخماسي الجديد 2015 - 2019 مع التركيز على المساحات المروية، وتشبيد السدود والتشجير، وتدعيم وسائل اقتصاد المياه، هذا التحرك جاء إستجابة لتحذيرات أطلقها خبراء جمعيات ناشطة في المجال، وازدادت حدة المخاوف أمام الزحف المستمر للرمال في إتجاه المناطق الشمالية، وهذا ما أثبتته دراسة أعدتها المديرية العامة للغابات خلصت إلى أن التصحر يهدد

مساحات شاسعة في المناطق السهبية تقدر بنحو 32 مليون هكتار موزعة عبر 23 ولاية تعتبر وسطا حساسا ذات توازن بيئي هش، وذلك راجع إلى طبيعة مناخ البحر الأبيض المتوسط الحار صيفا وشبه الجاف شتاء، إضافة إلى الإستغلال غير العقلاني للأراضي الزراعية، وعدم حمايتها ومحدودية القدرات الطبيعية في هذه المناطق التي يعتمد سكانها غالبا على تربية المواشي كنشاط إقتصادي وحيد، لكن هذا النشاط قد تراجع بعد تسجيل عجز كبير في إنتاج الأعلاف، ووصل حدود (75%) مع تراجع المساحات الرعوية بسبب التصحر وزحف الرمال. (الأبرش، 2016 - 2017، ص 114)

3 - 4 - مشكلة تدهور الغطاء النباتي:

يتعرض الغطاء النباتي في الكرة الأرضية للتدهور الذي يعمل على التقليل من المساحة الخضراء، وذلك بالقضاء على الغابات والمراعي، حيث أن الأشجار والغابات التي تغطي الأرض أخذت في التلاشي خاصة في العالم الثالث، وذلك نتيجة الإحتطاب والصناعات الخشبية، إضافة إلى تلوث الهواء والأنشطة الصناعية التي أدت إلى تكوين الأمطار الحامضية التي أثرت على الغابات في أوروبا، وذلك كله ناتج عن سوء إستخدام الإنسان للمصادر والثروات البيئية، وكذلك نتيجة للنشاط الصناعي، وما ينتج عنه من تلوث هوائي أو كيميائي أو إشعاعي يضاف إلى ذلك أن الحرائق تلعب دورا كبيرا في القضاء على الغابات. (شحاتة ، و عوض، 2016، ص 34)

يعاني الغطاء النباتي في الجزائر من نقص وتدهور مستمر فالغابات في الجزائر، والتي تتميز بقلّة المساحة التي تشغلها وبتوزيعها غير المتوازن عبر المناطق، ذلك أن المساحة الغابية لا تشغل سوى (1.4%) من مجموع المساحة تأخذ منها المنطقة التالية نسبة (61.5 %) مقابل (36.5%) لمنطقة الهضاب العليا، و (2%) للجنوب، ومن بين أسباب نقص الغطاء النباتي في الجزائر نجد ان الظروف المناخية المميزة للجغرافيا الجزائرية قد ساهمت في تقليص المساحات الغابية في الجزائر، والتي أصبح معدل التوزيع فيها لا يتعدى 0.10 هكتار للساكن، ومن المقدر أن يقل هذا المعدل ليصل إلى 0.07 هكتار للساكن مع مطلع عام 2010، فالغابات في الجزائر لا تتعدى مساحتها 3.4 مليون هكتار، منها 2 مليون هكتار عبارة عن أدغال، وتعاني من تدهور آلي خصوصا في شريط القل وولايات

تلمسان والمدية و تبسة وباتنة والمسيلة، وفي المنطقة التلية الشرقية عموما التي تعاني من التدهور بسبب عدم حمايتها من التصحر وهذا ما يتطلب عمليات إعادة تشجير فورية بشرط أن يكون الإنسجام واضح بين إدارة البرامج التنموية من جهة وإدارة حماية البيئة من جهة ثانية، وبناء على خطة واضحة ومحددة المعالم والأهداف من جهة ثالثة على أن لا تكون خاضعة للسياسات الإرتجالية والحلول الظرفية أو الترفيعية. (مهري، 2019، ص ص 60 - 61)

تعاني الجزائر أزمة حقيقية تهدد بفقدان أكثر من نصف ثروتها النباتية، حيث يعاني الغطاء النباتي في الجزائر من نقص وتدهور مستمر سواء على مستوى الغابات أو المراعي أو الفضاءات العمومية الخضراء، نتيجة الإستغلال غير العقلاني للمساحات الخضراء والزحف العمراني على حسابها والرعي الجائر وتقطيع الأشجار و حرائق الغابات التي تحدث سنويا وتقضي على مساحات كبيرة من الأشجار التي يصعب تأهيلها.

ثالثا: حماية البيئة والتنمية المستدامة:

لقد بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أهمية البعد البيئي في التخطيط للتنمية، وبالنظر إلى مفهوم التنمية الذي يعني الإدارة الجيدة لكافة موارد البيئة والمحافظة عليها، وإستثمارها إلى أقصى حد ممكن دون تدميرها أو القضاء عليها، فإن البيئة (تصبح هنا) ليست وسيلة لتحقيق التنمية، بل غاية في حد ذاتها، ولكي تكون تنمية ناجحة، لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة، هذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط البيئة هي التنمية المستدامة، وبطريقة أو بأخرى فإن العلاقة بين البيئة والتنمية هي علاقة تكاملية، ولكي تتحقق التنمية المستدامة يجب أن يتحقق التوازن بين البيئة والتنمية، بحيث تستخدم عناصر البيئة ومواردها الطبيعية بطريقة عقلانية تلبي إحتياجات الحاضر دون أن تضر بمتطلبات المستقبل. (قريد، 2013، ص ص 73 - 74).

ونظرا لأهمية البيئة في أدبيات التنمية المستدامة بإعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها كونها تشكل الأرضية والأساس التي تقوم عليه كان من الضروري بيان مفهوم التنمية المستدامة، والذي مقتضاه أنه يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند إساءة إستخدامها ولاشك أن هذا يهدد

بعدم إستمرارية التنمية في المستقبل فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق التقدم الإقتصادي والاجتماعي المنشود، وإذا إستنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة. (حسونة، 2012 - 2013، ص 38)

وتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة مفادها أن الإهتمام بالبيئة هو أساس التنمية الإقتصادية، حيث أن الموارد الطبيعية الموجودة من تربة ومعادن و غابات و زراعات وبحار وأنهار.. هي أساس نشاط تنموي زراعي أو صناعي و لتحقيق النمو الإقتصادي والاجتماعي يجب المحافظة على منظومة الموارد البيئية، أي ضرورة التوفيق بين متطلبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية الإقتصادية بتحقيق التنمية دون المساس بالموارد الطبيعية عن طريق مراعاة البعد البيئي عند إعداد السياسات الإقتصادية التنموية، وقد أشار مؤتمر استوكهولم 1972 إلى هذه العلاقة بين البيئة والتنمية الإقتصادية والاجتماعية وأكد المبدأ الرابع من إعلان ريو (1992) على ضرورة إعتبار حماية البيئة جزء من التنمية المستدامة وعدم النظر إليها بصفة مستقلة منفردة (بيزات، 2016، ص12)، حيث جعل حماية البيئة من أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، و صدر عنه صك غير ملزم يتمثل في جدول أعمال القرن 21، يتضمن مجموعة من المبادئ والأهداف الغرض منها هو تحسيس العالم بالمشاكل التي يواجهها وتحضيره لمواجهة التحديات القادمة، إذ أن التنمية المنشودة تتطلب من جميع دول العالم التخطيط لتحقيق التنمية مع المحافظة على البيئة من خلال إستعمال التكنولوجيا الصديقة للبيئة وإعادة معالجة النفايات وتدويرها بالإضافة إلى التقليل من إستهلاك الطاقة والعمل على الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. (سليمان، 2015 - 2016، ص 25)

ويشكل موضوع التقليل من إستهلاك الطاقة من أهم العوامل التي تضمن إستدامة الموارد الطبيعية بشكل يحقق التوازن بين إحتياجات الأجيال، وتساهم كذلك في خفض نسب التدهور البيئي الذي ينعكس سلبا على البيئة وصحة الإنسان، بالإضافة إلى ترشيد إستهلاك الطاقة تبرز مشكلة أخرى تتمثل في أن نسبة سكان العالم في إزدياد مستمر ما يعني الحاجة إلى توفير المزيد من الطاقة لتلبية إحتياجاتهم، والإحتياجات الموجودة حاليا قد لا تكفي لسد الطلبات المتزايدة، ما يعني أن معادلة خلق التوازن بين الطلب المتزايد على الطاقة

والإحتياجات المتوفرة مهددة إن لم تتوفر البدائل، ومن هذا المنطلق يتضح أن نسبة إستهلاك الطاقة على المستوى العالمي في إزدياد مستمر كالبترول والغاز والكهرباء والفحم وهي مصادر للطاقة قديمة يؤدي الإعتقاد عليها إلى بروز مشاكل وآثار سلبية على البيئة وصحة الإنسان مثل التلوث والإحتباس الحراري (سليمانى، 2015 - 2016، ص ص 96 - 97)، فتزايد إستخدام الطاقة الأحفورية (الفحم، النفط، الغاز السائل) والتي تمثل نسبة إستخدام تقدر بـ 80% من الإستهلاك العالمي في الوقت الحالي، تسبب في مشاكل بيئية عديدة أثرت على توازن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي، حيث يعد توازنه هذا من أهم عوامل الحياة على الأرض، لقد كان الإعتقاد الرئيسي في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، يقوم على إستهلاك الوقود الأحفوري ولازال هذا الإعتقاد قائماً. (حسونة، 2012 - 2013، ص 38)

أمام هذه التحديات ولغرض تحقيق تنمية تتوافق مع مقتضيات حماية البيئة لابد من العمل على توفير طاقة جديدة ومتجددة تكفي الإحتياجات المختلفة لسكان العالم، وتحقيق هدف العيش في بيئة سليمة خالية من كافة التأثيرات السلبية، ما يوفر على دول العالم التكاليف الباهضة التي كانت تستعمل لمعالجة هذه التأثيرات، كما يجب على الدول رفع الدعم على مشتقات الطاقة التي تساهم في تدهور البيئة وفرض ضرائب على المنشآت التي لا تلتزم بمعايير السلامة البيئية، مع تحفيز المؤسسات والشركات الصناعية لإستخدام التكنولوجيا التي تحافظ على البيئة وكذا الإكثار من إستخدام مصادر الطاقة المتجددة. (سليمانى، 2015 - 2016، ص 97)

فمنذ عام 1987 وصدور تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بدأ مفهوم التنمية المستدامة يأخذ أبعاداً تتضمن الإدارة الواعية للمصادر الطبيعية المتوفرة لتوفر إحتياجات الأجيال القادمة وإعادة تأهيل البيئة المتدهورة ومحاولة تغيير نوعية النمو الإقتصادي ومعالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان الأساسية على نحو يحقق التوازن بين النمو الإقتصادي ومتطلبات حماية البيئة بتطوير سبل الإنتاج وإستخدام التكنولوجيا الرفيعة بالبيئة. (ديار حسن، 2015، ص 16)

ويتطلب نجاح التنمية المستدامة بيئياً حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع وإجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية ووجود قانون بيئي رادع والعمل على إنشاء مؤسسات معنية بشؤون البيئة ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب وضرورة إدماج مفهوم التثقيف البيئي ضمن المناهج الدراسية ويحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد هي الأبعاد: الإقتصادية - البشرية - البيئية - التكنولوجية - وهناك إرتباط وثيق بين هذه الأبعاد المختلفة والإجراءات التي تتخذ من إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر والإستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من إنبعاث الغازات ومن إستخدام الموارد من حيث الوحدة والنتاج ، والتحسين التكنولوجي أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة. (جلال، 2017، ص 235)

لذا كان لابد من الأخذ بعين الإعتبار والإهتمام عند إقامة مشروعات تنموية، عدم الإعتداء أو التفریط في المحيط الحيوي للإنسان المتمثل في البيئة المحيطة به، فإذا ما أريد لنشاط الإنسان، أي جهد التنمية، أن يحقق هدف التنمية المتواصلة أو المستدامة" وهو الوفاء بطلبات الحاضر من دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وقدرتها على توفير إحتياجاتها"، فإن عليه أن يلتزم بشروط ثلاثة هي:

- ✓ ترشيد إستخدام الموارد غير المتجددة، وهذا أمر واضح ومبدأ إقتصادي عقلاني لا يحتاج إلى شرح أو تبرير، فرصيدنا منها محدود وأحيانا غير معروف، وحسن إستخدامه واجب.
- ✓ عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة" نباتية أو حيوانية، أرضية أو مائية" على تجديد نفسها، حتى لا تندثر وتغنى إلى غير رجعة" ومن أمثلة ذلك الرعى الجائر والصيد الجائر.
- ✓ عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على "هضم" المخلفات التي نقذف بها فيه، حتى لا يتلوث تلوثا يضر بالإنسان والحيوان على حد سواء. (الدسوقي عطية، 2009، ص 164)

وقد عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للبلاد في شتى المجالات على وضع آفاق ومشاريع مستقبلية لتلبية إحتياجات الجيل الحاضر، وضمان متطلبات الجيل القادم، وذلك من خلال وضع مشاريع طويلة الأجل من بينها مشروع تهيئة إقليم الجزائر، ومشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير، ومشروع الطاقة المتجددة، فمنها مشاريع

- منجزة وأخرى في طور الإنجاز ولتحقيق هذه المشاريع والإنجازات، وضعت الجزائر عدة توصيات في سبيل تحقيق هذه التنمية من بينها:
- إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك في الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.
 - الاعتماد على أدوات الإقتصاد البيئي في إدارة الإقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الإقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية.
 - مواجهة التحديات البيئية الحضرية مثل نوعية الهواء في المناطق الحضرية، وإدارة النفايات المنزلية والصناعية.
 - التقليل من أنماط الإستهلاك المفرط، وتطوير أساليب إنتاج نظيفة ورفيعة بالبيئة بحيث تقلص من النفايات.
 - تحديث طرق وإدارة الموارد الطبيعية بحيث تركز على حقوق المجتمعات والقطاعات المختلفة في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية.
 - ضرورة المصادقة على الإتفاقيات البيئية التي تم إتمامها. (عمارة، 2017، ص ص 517)

البيئة والتنمية هما وجهان لعملة واحدة وكل منهما يكمل الآخر فلا يمكن تحقيق الأمن البيئي إلا من خلال تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية لأن تحقيق الأمن البيئي والتنمية يتم من خلال تضافر مجموعة الجهود المبذولة من قبل الدولة والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم الإجتماعي والتأمين ضد المخاطر، ولقد أصبحت الدراسات البيئية مجالاً مهماً من مجالات دراسات التنمية لدرجة أنه أصبح من الضروري أن يدرس أي مشروع تنموي من ناحية أثره على البيئة دراسة مستفيضة ولم يأت الإهتمام بالأثر البيئي عفويا بل نتيجة لتطورات بيئية أثبتت أن النشاطات التنموية والإقتصادية الأخرى التي يقوم بها الإنسان لها بالغ الأثر على البيئة وتركيبها، وأنه من الضروري أن تتم كل النشاطات بطريقة تحافظ على التوازن البيئي وعلى إبقاء عناصر البيئة سليمة وخالية من الملوثات التي تغير من أشكالها أو تجعلها سامة وملوثة. (أيسر خليل، 2015، ص ص 58 - 59)

تعد العلاقة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة علاقة وطيدة ووثيقة كون البيئة تشكل خزان الموارد البيئية والثروات الطبيعية التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة بمختلف أشكالها، كما أن البيئة السليمة تخلق جوا نظيفا خالي من الأمراض أو الملوثات التي تهدد وجوده الحالي وفي المستقبل، لذا فإن الإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدهور النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية والتسريع بنفاذ بعضها خاصة الطاقات غير المتجددة كالبتترول والغاز، وقد أصبح ضروريا لمواجهة هذا التدهور والحفاظ على إستمرار إشباع حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية ومراعات إمكانيات وقدرات البيئة، و أن تُدرج الاعتبارات البيئية المتضمنة حمايتها وتعزيزها ضمن الجهود الموجهة للتنمية المستدامة ومخططاتها وبرامجها، فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة تعمل على التصدي لأي نشاط ضار يمس عناصر البيئة ومكوناتها، ووجوب خلق توازن بين حتمية حماية البيئة من الأخطار والمشكلات التي تهددها وبين حق المجتمعات في تحقيق التنمية من خلال إستغلال موارد البيئة المتاحة دون المساس بالبعد البيئي كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

رابعا: الجهود الدولية والوطنية لحماية البيئة.

1- إهتمام المجتمع المدني الدولي بحماية البيئة:

لقد شهدت العقود القليلة الماضية إهتماما عالميا ومحليا بدور المجتمع المدني في قضايا حماية البيئة، ونشر الوعي البيئي، وحماية حقوق الإنسان، ونشر ثقافة العمل التطوعي. (مهري، 2019، ص 184)، ويمكن ذكر أهم مكونات المجتمع المدني الدولي ذات الإهتمام البارز بقضايا البيئة كمايلي:

1. 1 - المنظمات الدولية غير الحكومية:

- الصندوق العالمي لحماية الطبيعة:

أنشئ الصندوق العالمي لحماية الطبيعة رسميا في شهر سبتمبر 1961 وأعتبر كهيئة خاصة في ظل القانون السويسري، ويعد من المنظمات غير الحكومية المعروفة في كافة أنحاء العالم، وذلك بفضل شعاره " الباندا الكبير " الذي هو من الحيوانات النادرة، ومن أهداف الصندوق جمع وتسيير وتقديم دعم مالي للحفاظ على البيئة الطبيعية، الماء، التربة، الهواء،

الموارد الطبيعية الأخرى على المستوى العالمي، كما يساهم في إيجاد التوعية بالمخاطر التي تستهدف البيئة. (شعشوع، 2013 - 2014، ص 343)

- منظمة أصدقاء الأرض:

هي شبكة عالمية لمنظمات بيئية من 77 دولة تأسست عام 1969، تعتبر شبكة أصدقاء الأرض العالمية أكبر شبكة بيئية تعمل على المشاكل البيئية الحالية والعاجلة. على خلاف معظم المنظمات الدولية الغير حكومية فإن أصدقاء الأرض العالمية هي ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى حيث هي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية للشبكة مكتب رئيسي صغير في أمستردام يؤمن الدعم للشبكة وحملاتها البيئية، وتعمل الشبكة على القضايا البيئية والإجتماعية الملحة في عصرنا، وتستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء المحليين، والمجتمعات والسكان المحليين من أجل وضع برامج دولية مستدامة وتحقيق العدالة الإجتماعية العالمية، من خلال برنامج العدالة والطاقة وتكافح الشبكة من أجل العدالة للمجتمعات المتضررة من جراء تغير المناخ، ووضع حد لإزالة الغابات. (بلباي، 2013، ص 144 - 145)

- منظمة السلام الأخضر:

تأسست (غرينبيس) في عام 1971، عندما أبحر فريق صغير من الناشطين من مدينة فانكوفر (كندا) إلى جزيرة أمشيتكا (ألاسكا)، كان الهدف من الرحلة الاعتراض على التجارب النووية التي تقوم بها الحكومة الأمريكية على الجزيرة التي تزخر بالكائنات الحية النادرة والمهددة بالانقراض، حيث تم إعتراض القارب قبل وصوله إلى الهدف المنشود، إلا أن الضجة الإعلامية التي أحدثها التحرك دفعت بالحكومة الأمريكية إلى تعليق برنامجها النووي في أمشيتكا في نفس العام وسرعان ما أعلنت الجزيرة محمية للطيور، وتسمى غرينبيس (بالإنجليزية)، وتعرف في اللغة العربية بأربعة مرادفات: (غرينبيس، جرينبيس، جرين بيس، جماعة السلام الاخضر)، وهي منظمة عالمية مستقلة تعنى بشؤون البيئة، وتنظم الحملات البيئية في المجالات التالية: الدفاع عن البحار والمحيطات، حماية الغابات، معارضة التكنولوجيا النووية، إيقاف التغير المناخي، معارضة أشكال الملوثات، تشجيع التجارة المستدامة، بالإضافة إلى معارضة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، كذلك تعمل

المنظمة على تغيير السياسات الحكومية والصناعية التي تهدد العالم الطبيعي (موسعي، 2017، ص 37)، واعتمدت في ذلك على مجموعة من الأساليب والوسائل تهدف من خلالها إلى التأثير في الرأي العام والضغط على صناع القرار والهيئات الرسمية، ففي سنة 2010 قامت منظمة السلام الأخضر ما بين جانفي إلى أفريل من نفس السنة بحجز قطار مملوء بالنفايات النووية الفرنسية الموجهة إلى روسيا عبر السفن، وفي نفس الوقت قامت بتعليق منشور وأعلام في مدخل المصنع كتب عليها "روسيا ليست قمامة" هذا الموقف حرك الرأي العام الروسي ليعبر عن ذلك بمجموعة كبيرة من الإحتجاجات، ومن أجل الوصول إلى قرار عملت سفن المنظمة على عرقلة هذا العمل، كما وضعت عارضة على الأنترنت ممضية من طرف مواطنين موجهة إلى وزير الطاقة الفرنسي، وفي أواخر ماي أتخذ قرار بالتخلي عن نقل هذه النفايات النووية. (نامر، و فرحاتي، 2021، ص 480)

وتتمثل أهم الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها في: (عبد الكريم، 2013، ص 37)

- سد كل الروافد التي تصب في النفايات السامة في الموانئ والأنهار ومنع تفرغ براميل النفايات والمخلفات النووية السامة في البحر وكذا منع التجارب النووية في البحار والمحيطات.

- معارضة إستعمال الملوثات والعمل على تشجيع التجارة المستدامة.

- العمل على تغيير السياسات الحكومية إتجاه قضايا البيئة التي تهدد العالم.

- السعي لإيجاد الحلول للمشاكل البيئية والترويج لها والسعي لتحفيز الحوار البناء حول الشؤون البيئية.

- معارضة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون وإيقاف التغير المناخي.

1 - 2 - الأحزاب الخضراء:

تجدر الإشارة أيضا إلى ظهور التشكيلات السياسية المطالبة ليس فقط بالدفاع عن البيئة لكن أيضا بتطبيق السياسات العمومية المستلهمة من التنمية المستدامة، ولقد تم إنشاؤها أولا في الدول الأوروبية تؤول حاليا إلى التواجد والإنتشار في دول الجنوب وتعمل على نشر الوعي بالمشاكل والتجنيد لصالح المحافظة على البيئة، وعلى غرار المنظمات غير الحكومية، فإن أغلبية أحزاب الخضر إنتقلت من إدانة النظام الرأسمالي إلى مواقف أكثر

إصلاحية، فقد أبدى البعض منها موافقته أن يكون ممثلاً في الحكومة وتدعو أحزاب الخضر إلى سياسة إيكولوجية من أجل الحفاظ على البيئة وزرع الأشجار والعناية بكل ما هو طبيعي كما أنها تدعو للعدالة الاجتماعية والمساواة بين الأجناس وإحترام التعددية الثقافية وحل المشكلات بالحوار والإبتعاد عن العنف. (علواني، 2017، ص 597)

ويعتبر حزب تسمانيا المتحد بأستراليا هو أول الأحزاب الخضراء بالمعنى الدقيق لكلمة حزب، وتأسس في 23 مارس 1972، وحصل على 3.9% من إجمالي أصوات الناخبين بأستراليا في أول إنتخابات يخوضها، وحزب القيم في نيوزيلاندا عام 1972، ثم تأسس حزب الخضر السويدي عام 1981 والذي تأسس عقب إثارة موضوع إستخدام الطاقة النووي للأغراض السلمية، حيث حاول الخضر تقليص هذا الإستخدام وجعله في الحد الأدنى، لما له من تأثير وأضرار سلبية على البيئة، حاز الحزب على 6.9 % من إجمالي الأصوات في الإنتخابات التشريعية العامة عام 2014 بإجمالي 4 مقاعد، وفي ألمانيا نشأة حركة تحت مسمى الحركة الخضراء عام 1980 مكونة من مجموعات من أنصار المحافظة على البيئة ومناهضة الأسلحة النووية في ألمانيا، وتهدف هذه الحركة إلى حماية الطبيعة والتنسيق بينهما وبين الحياة البشرية، ثم نتج عن هذه الحركة مجموعة ضغط مهمة بشؤون البيئة تسمى نفسها التحالف 90 حزب الخضر الألماني عام 1993. (الصافي، 2020، ص 211)

2 - المؤتمرات والمواثيق الدولية المتعلقة بقضايا البيئة:

أصبحت البيئة ومشكلاتها حديث الساعة وشغل العلماء على مستوى العالم، وذلك لأن مستقبل الإنسان أصبح مهدداً لأن أي تلوث أو تدهور بيئي لن يقف أثره في المكان الذي ظهر فيه بل سيمتد إلى مناطق أخرى، وما ذلك إلا لأن نعيش على أرض واحدة والحقيقة أن هذه المشكلات نشأت بفعل الإنسان نفسه وهذا الذي دفع الكاتب الصحفي (هاملتون) إلى القول: إذا كانت القنبلة الهيدروجينية أكثر اختراعات الإنسان قوة وإحداثاً للدمار، فإن هناك الكثير من التأثيرات التي يحدثها في البيئة أكثر لطفاً في مظهرها ولكنها ليست أقل ضرراً، ولعل أهمها تلوث الهواء والماء و الكميات الهائلة من العوادم الصلبة المتخلفة عن إنتشار أنماط الإنتاج على نطاق واسع، والإستهلاك الكبير في أرجاء العالم لذا تداعت المجتمعات

والشعوب والدول لمحاولة حل المشكلات التي تواجه البيئة، فنظمت المؤتمرات للبحث في شؤون البيئة التي ساهم فيها الكثير من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية والحكومية و غير الحكومية. (الجوارنة، 2010، ص 55)

وقد تجلّى الإهتمام الدولي بالمجال البيئي في المجهودات المبذولة من أجل حماية البيئة والدفاع عنها والحد من تلوثها، ويمكن رصد مظاهر هذا الإهتمام من خلال عقد العديد من المؤتمرات الدولية المختلفة و المواثيق المعنية بهذا الشأن والتي شكلت فضاءات مكنت من خلالها مناقشة المشاكل البيئية ومحاولة إيجاد حلول ناجعة لها، ويتضح ذلك في الآتي:

2 - 1 - مؤتمر ستوكهولم (1972) :

مع تزايد حجم المشكلات البيئية نتج إهتمام عالمي متزايد بالبيئة ومشكلاتها، تمثل في عقد المؤتمر الدولي الأول عن البيئة في (ستوكهولم بالسويد في الفترة 5 - 16 جوان 1972) تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية"، والذي عرف أيضا باسم " مؤتمر ستوكهولم"، ولقد تناول هذا المؤتمر العلاقة بين التنمية والبيئة، وأعلن أن حماية وتحسين البيئة البشرية قضية رئيسية تؤثر على التنمية الإقتصادية وعلى سائر أحوال البشر في أنحاء العالم، فلإنسان الحق في بيئة ذات نوعية جيدة تسمح له بالعيش بكرامة وعافية وخير، وهو - أي الإنسان - في ذات الوقت يتحمل مسؤولية كبرى لحماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية. (الزنغلي، 2013، ص 187)

وقد حضره ممثلو 113 دولة، إضافة لمجموعات من ممثلي المنظمات غير الحكومية في دول الشمال الذين حضروا المناقشات وكان التركيز الأساسي في موضوعاته على: (علي إبراهيم، و أبوراضي، 2004، ص ص 317 - 318)

- التلوث في الماء والهواء على مستوى البيئات الصغيرة (المحلية).

- مشكلات النمو الحضري.

- كيفية المحافظة على البيئات وصيانتها.

- الوقوف في وجه أخطار القوى النووية.

- الحاجة لحماية الثدييات البحرية.

إتهمت الدول النامية الدول المتقدمة بمحاولة إبطاء معدلات النمو الإقتصادي في الجنوب، بحجة التحكم في تلويث الإنسان للبيئة وكانت أهم نتائج المؤتمر تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي (U.N.Environment Program) المعروف إختصارا بـ (UNEP) الذي يعد مظهرا للإهتمام العالمي بالبيئة وتقنين أوضاع المنظمات البيئية والسياسات البيئية على مستوى الدول.

ولقد تمثلت أهداف المؤتمر في تنبيه الشعوب والحكومات إلى أن الأنشطة الإنسانية تهدد بإضرار البيئة الطبيعية، وتخلق مخاطر جسيمة تمس الرفاهية الإنسانية بل الحياة البشرية نفسها، وكذلك بحث سبل تشجيع وترقية قيام الحكومات والمنظمات الدولية بما ينبغي لحماية البيئة وتحسينها، ويعتبر مؤتمر استكهولم أول مؤتمر دولي من نوعه يتعلق بإعلان مفهوم البيئة بأسلوب علمي وبخطة عملية ومنهجية في نفس الوقت، وقد صدر عن هذا المؤتمر في ختام أعماله إعلان حول البيئة الإنسانية (Declaration of HumanEnvironment)، متضمنا أول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة، وكيفية التعامل معها، والمسؤولية عما يصيبها من أضرار. (أبو العطا، 2009، ص 96 - 97)

وقد أكدت مبادئ مؤتمر استكهولم عام 1972 على أن الدول مسؤولة عن كفالة أن لا تؤدي الأنشطة التي تدخل في إختصاصها أو تخضع لرقابتها إلى الإضرار ببيئة الدول الأخرى أو بيئة المناطق فيما وراء حدود الإختصاص الوطني، ولا يعفيها من ذلك تمسكها بحقها في السيادة على إقليمها، وذلك الحق الذي تطور مفهومه الضيق ليطامشى مع تطورات عصر البيئة، وقد تبنت هذا الإعلان 113 دولة، وقد كان من بين هذه المبادئ أنه للإنسان حق أساس في الحرية والمساواة، كما له الحق في أن يعيش في بيئة ذات نوعية تسمح له بالعيش في كرامة ورفاهية، وكذا ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية، وذلك بواسطة التخطيط والإدارة اليقضة، وأن على الإنسان مسؤولية خاصة في المحافظة على الأشكال المختلفة للحياة الحيوانية والنباتية وبيئتها لمصالح الأجيال القادمة، وهذا بالإضافة إلى مسؤولية الدول عن ضمان عدم إلحاق أنشطتها أضرارا في الدول الأخرى، وعليها أن تتعاون من أجل الوصول إلى قواعد قانونية دولية لتنظيم كيفية مواجهة التلوث

وغيره من الأضرار المهددة للبيئة الإنسانية. (بشير، و سبيطة، 2013، ص ص 54 - 55)

يعتبر مؤتمر إستكهولم أول مؤتمر دولي من نوعه تشكل منعطفا تاريخيا في إيجاد إهتمام دولي مشترك بالقضايا البيئية نتيجة لتفاقم المشاكل البيئية عالميا، حيث دعا إلى السعي لإيجاد سياسات عالمية لحماية البيئة وقد كان بمثابة بوابة لإنعقاد مؤتمرات أخرى.

2 - 2 - مؤتمر نيروبي (1982):

يتمثل المؤتمر في الإجتماع المنعقد في نيروبي عاصمة (كينيا) في الفترة من 10 - 17 ماي 1982، من طرف الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل تكثيف الجهود على المستوى العالمي، الإقليمي، الوطني لحماية البيئة والنهوض بها، وحددت بنود هذا الإجتماع الذي أطلق عليه وصف (إعلان نيروبي) أهم المشاكل البيئية، وكيفية معالجتها، والإجراءات الواجب إتخاذها، وأكد هذا الإجتماع على أهمية دور القانون الدولي البيئي لإيجاد الحلول للمشاكل البيئية التي تتجاوز الحدود الوطنية لكل دولة، ويعد إعلان نيروبي خطوة هامة في تطوير القانون الدولي البيئي، و بحثه على حماية البيئة والمحافظة عليها، بشكل جماعي أو فردي لضمان إنتقال البيئة بمواردها الطبيعية إلى الأجيال المقبلة في حالة تكفل للجميع الحياة أو العيش في ظل الكرامة الإنسانية. (شعشوع، 2013 - 2014، ص 97)

وتبنى إعلان نيروبي مساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعلميا ومعالجة التصحر والجفاف وتشجيع الزراعة ومكافحة الفقر وتحسين أوضاع البيئة، وطالب المؤتمر الدول الكبرى الحد من النفقات العسكرية الهائلة وتحويلها إلى القطاع المدني والمساهمة بمساعدة الدول النامية، كما طالب بضرورة التعاون والتنسيق على المستوى الدولي والإقليمي على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف على السواء في سبيل حماية الحقوق الطبيعية والمدنية للإنسان والحفاظ على البيئة. (علواني، 2016 - 2017، ص 87)

وعلى الرغم من مسعى هذا المؤتمر لحماية البيئة وتأكيد على ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول من أجل حماية البيئة عالميا إلا أن قراراته لم تكن بتلك الأهمية المرجوة.

2 - 3 - الميثاق العالمي للطبيعة (1982):

تبنّت الجمعية العامة الميثاق العالمي للطبيعة وذلك في 28 أكتوبر 1982 والذي ينطوي على 24 مبدأ من أهمها مبدأ المحافظة على البيئة من التلوث بسبب الحرب والأعمال العدائية الأخرى وأن هذه المبادئ للمحافظة على البيئة سوف يلتزم بها جميع الأطراف على ظهر المعمورة برا وبحرا وجوا وأنه ينبغي المحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة والتوصيات الهامة التي صدرت عن مؤتمر استكهولم عام 1972 والذي أصبح يمثل بداية الطريق أو فتحا لباب المحافظة على البيئة. (بدر الدين، 2006، ص 59)

✓ ويحتوي الميثاق على ثلاثة أجزاء كل منها إهتم بجانب معين وهي كالتالي: (عبد العال، 2015، ص 89 - 90)

يتضمن الجزء الأول من الميثاق مجموعة من المبادئ التي ينبغي مراعاتها، وهي:

- ✓ ضرورة إحترام الطبيعة وعدم تعطيل عملياتها الأساسية .
- ✓ ضرورة خضوع جميع المناطق البرية والبحرية لمبادئ الحفظ، مع توفير حماية خاصة للمناطق الفريدة ولعينات تمثل جميع النظم البيئية.
- ✓ صيانة الطبيعة من التدهور الناجم عن الحرب أو الأنشطة العدائية الأخرى.
- ويحدد الجزء الثاني المهام التي يتحمل بها الإنسان والدولة والمنظمات الدولية، وهي:
- ✓ عدم إهدار الموارد الطبيعية، وألا تستغل الموارد الحية إستغلالا يفوق قدرتها على التجدد.
- ✓ السيطرة على الأنشطة التي تلحق بها أضرارا لا يمكن علاجها.
- ✓ تجنب تصريف المواد الملوثة في النظم الطبيعية، وإتخاذ التدابير الوقائية لمنع تصريف الفضلات المشعة أو السامة.

لقد حدد الجزء الثالث من الميثاق كيفية تنفيذ المهام سالفه الذكر، وذلك من خلال الوسائل التالية:

- ✓ ترجمة مبادئ الميثاق في قوانين وممارسات كل دولة لنشر المعرفة المتعلقة بالطبيعة، وخاصة تدريس حفظ الطبيعة كجزء من التعليم العام.
- ✓ توفير الأموال والبرامج والهيكل الإداري لتحقيق أهداف حفظ الطبيعة.

✓ تعاون الدول والمنظمات الدولية والأفراد والجماعات والمؤسسات في مهمة حفظ الطبيعة من خلال الأنشطة المشتركة، ووضع المعايير للمنتجات والعمليات التي يمكن أن تضر بالطبيعة.

يهدف الميثاق العالمي إلى توجيهه وتقويم أي تحرك بشري من شأنه التأثير على الطبيعة باعتبار الجنس البشري يشكل جزءا من الطبيعة وعلى هذا الأساس لابد أن يدرك الإنسان ضرورة الحفاظ على إستقرار الطبيعة وحفظ الموارد الطبيعية.

2 - 4 - مؤتمر قمة الأرض للبيئة والتنمية ريو دي جانيرو (1992):

بعد عشرين عاما من إنعقاد المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول الوسط الإنساني في استوكهولم سنة 1972 قررت الأمم المتحدة أن تدعو لإنعقاد مؤتمر دولي حول البيئة والتنمية، يتفق مع اليوم العالمي للبيئة في 5 جوان 1992، وقد شمل هذا المؤتمر الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، حضور اجتماع قمة لـ 178 وفدا، بينهم 117 رئيس دولة و حكومة، وأيا كانت أحكامنا على نتائج هذا المؤتمر، إلا أن البيئة أصبحت منذ ذلك التاريخ محط إهتمام العالم، وبندا مهما من بنود السياسة الدولية، بعد أن إكتفى مؤتمر إستوكهولم سنة 1972 بـ (تنمية ضmann الأوساط الدبلوماسية لضرورة حماية نظام البيئة والأراضي). (زاقود، 2012، 237)

وتبنى مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 فكرة التنمية المستدامة (المتواصلة) وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين وأصبحت الفكرة نحو الحديث في كامل المجتمع وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهودهم التنموي، كما تبنت قمة الأرض جملة من التوصيات التي سميت بأجندة القرن 21، رسمت بموجبها إستراتيجيات شاملة لمواجهة أهم التحديات التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين مع بيان أهم التدابير العملية لتحقيق التنمية المستدامة، وبموجبها أقرت بوجود علاقة قوية بين البيئة والتنمية. (كافي، 2013، ص 77)

وأجندة القرن 21 هي خطة عمل غير ملزمة من الناحية القانونية وتشمل موضوعات عديدة من معالجة الصرف الصحي إلى التصحر، وتعتبر أول محاولة جدية للتوفيق بين الإتجاهات المتضاربة للتنمية المستدامة والنمو الإقتصادي، فقد جمعت الأجندة في 40

فصلا ما بين النمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية وحماية البيئة بإعتبارها الأعمدة الرئيسية للتنمية المستدامة، ووضعت الأجندة التوجهات التي ترشد الحكومات والمجتمعات للتعامل مع كل شيء، ومن حقوق المرأة وتحقيق العدالة في ملكية الأرض، وحتى التعريفات الجمركية، ومعالجة النفايات الخطرة والإستخدام المستدام للغابات والحقول والبحار. (محارب، 2006، ص 39)

وكانت أهم الموضوعات التي تناولها المؤتمر هي: (بدر الدين، 2006، ص 64)

- ✓ حماية الغلاف الجوي " تغيير المناخ - إرتفاع درجة حرارة الأرض - إستنفاد طبقة الأوزون - تلوث الهواء العابر للحدود".
 - ✓ حماية موارد الأرض "مكافحة إزالة الغابات - فقد التربة - التصحر والجفاف".
 - ✓ حماية التنوع الحيوي.
 - ✓ حماية موارد المياه العذبة.
 - ✓ حماية البحار و المحيطات والمناطق الساحلية وترشيد إستخدام مواردها الحية.
 - ✓ الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية والنفايات الخطرة.
 - ✓ منع الإتجار غير المشروع في النفايات الخطرة والسامة.
 - ✓ تحسين نوعية الحياة وصحة الإنسان والقضاء على الفقر وتدهور البيئة.
- كما حدد عدة مجالات ذات الأولوية التي ينبغي أن يركز عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة أهمها: (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريودي جانيرو، 1992، ص490)

- ★ تنسيق وتعزيز الأبحاث العلمية ذات الصلة بهدف توفير أساس موحد لعملية صنع القرار .
- ★ توزيع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة على الحكومات وعلى أجهزة وبرامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.
- ★ زيادة الوعي العام والإجراءات المتخذة في مجال حماية البيئة عن طريق التعاون مع عامة الجمهور والكيانات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية الدولية.

★ زيادة تطوير وتعزيز إستعمال تقييمات الأثر البيئي على اوسع نطاق ممكن، بما في ذلك الأنشطة التي تجري برعاية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وفيما يتصل بكل مشروع أو نشاط إقتصادي إنمائي هام .

★ تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئياً، بما في ذلك الجوانب القانونية، وتوفير التدريب.

★ تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، ودعم المبادرات والبرامج ذات الصلة الرامية غلى حماية البيئة، بما في ذلك القيام بدور مساهم وتنسيق رئيسي في الآليات الإقليمية في مجال البيئة المحددة لأغراض متابعة اعمال المؤتمر.

★ تقديم الدعم إلى الحكومات، بناء على الطلب وإلى الوكالات والأجهزة الإنمائية في إدماج الجوانب البيئية في سياساتها وبرامجها الإنمائية، ولا سيما عن طريق تقديم المشورة بشأن الجوانب البيئية والتقنية والجوانب المتعلقة بالسياسة العامة أثناء صياغة البرامج وتنفيذها.

وقد إختتم المؤتمر أعماله بتوقيع ثلاث إتفاقيات وقع عليها أكثر من 150 دولة

وهي: (مشان، 2011 - 2012، ص24)

- الإتفاقية الأولى: وتتعلق بالتنوع الحيوي وهي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالإنقراض.

- الإتفاقية الثانية: إتفاقية مناخ الأرض وتتعلق بالتغيرات المناخية ومكافحة إرتفاع درجات الحرارة عن طريق الحد من إنبعاث الغازات المسببة لها.

- الإتفاقية الثالثة: معاهدة الغابات والمساحات الخضراء.

بالرغم من أن مؤتمر (ريو) زاد الوعي بالقضايا البيئية، وتم تحقيق تقدم في مجالات معينة، مثل طاقة الرياح والزراعة العضوية، فإن النتائج الملموسة كانت قليلة جداً، ويعود أحد أسباب ذلك، إلى أن الوثائق التي صدرت عن المؤتمرات كانت غير ملزمة وهياً ذلك لكثير من الدول الفرصة للظهور للعالم، بأنها جادة في إتخاذ مواقف إيجابية إزاء المشاكل البيئية والإنمائية، إلا أن الحقيقة أغلب هذه الدول لم تنفذ إلتزاماتها. (الجابري، 2012، ص 59)

2 - 5 - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (2002):

عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا خلال الفترة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ، 2002، ص 97)، لقد جاءت هذه القمة بعد عشر سنوات مضت عن قمة الأرض الأولى حول التنمية بربو دي جانيرو سنة 1992، ولذلك يجوز تسمية هذه القمة بقمة الأرض الثانية حول البيئة والتنمية المستدامة، ويسعى هذا المؤتمر إلى أن تعيد البلدان النظر في أنماط إستهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالنمو الإقتصادي المسؤول بيئياً، وأن تعمل معا على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخبرات و التكنولوجيا والموارد.(الأبرش، 2016 - 2017، ص 210)

وفي ضوء هذه الخلفية شكل هذا المؤتمر (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ)، الذي شارك فيه 2600 شخص ممثلين للحكومات والسلطات المحلية و المنظمات غير الحكومية، فرصة أخرى لإجراء تقييم لتنفيذ جدول أعمال القرن 21 المنبثق عن طرائق عملية فعالة لمعالجة القضايا العالقة التي تتعلق بالقضاء على الفقر و التلوث والتصحر وإزالة الغابات وإهدار الثروة السمكية ومصادر المياه والتغير المناخي، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية لصالح المشروع التنموي الإقتصادي و الإجتماعي، والصحة والتنمية المستدامة، والتنمية المستدامة لإفريقيا والدول النامية الجزرية الصغيرة بما يتطلب ذلك من وسائل تنفيذ ووضع إطار مؤسسي لها في كل دولة.(جميل، 2017 - 2018، ص 112)

ونج عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ وثيقتان أساسيتان وهما:(موسعي، 2017، ص 168)

- الوثيقة الأولى: تتعلق بخطة التنفيذ وتسمى مشروع خطة التنفيذ التي تمثل برنامج عمل للسنوات العشر القادمة، وذلك لتنفيذ أجندة القرن الحادي والعشرين.
- الوثيقة الثانية: وهي الوثيقة الدستورية وتتعلق بمشروع الإعلان السياسي الذي وقعه قادة الدول المشاركون في المؤتمر والتزموا من خلاله بتنفيذ ما تم التوصل إليه في الوثيقة الأولى،

وكذلك تضمن عدة إلتزامات بشأن التنمية المستدامة وقد نوقش في المؤتمر مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول النامية والمتقدمة وتطبيق المبدأ الوقائي.

وكذلك تحقق على صعيد المؤتمر إجتماع لأعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم للبحث عن تطوير القانون الدولي للبيئة، وتم التوصل إلى مبادئ جوهانسبورغ لدور القانون والتنمية المستدامة.

وفيما يخص موقف الجزائر من خلال هذا المؤتمر، تمثل في تأكيد تكريس سياسة بيئية تناسب الموقف الجزائري مع التدرج الدولي في بلورة ووضوح السياسة الدولية لحماية البيئة عبر ثلاث نقاط (عناصر) أساسية: (محسن، و بن علال، و تي، 2018، ص 19)

- إخراج موضوع حماية البيئة من محيطه الداخلي إلى المجال الدولي.
- بلورت سياسة دولية واضحة للتدخل لحماية البيئة بواسطة الآليات الإقتصادية.
- تفعيل آليات التدخل الدولي من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة.

2 - 6 - مؤتمر باريس تغير المناخ (2015):

إنعقد بالعاصمة الفرنسية باريس بين 30 نوفمبر و 11 ديسمبر 2015، في دورته الواحد والعشرين بين الأطراف، عدد المشاركين 195 وفد للدول منهم 158 رئيس دولة وحكومة هذا ما جعله أهم إجتماع بعد إجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن أبرز النقاط التي عالجه المؤتمر هي: (عكروم، 2017، ص 74)

- الحد من إرتفاع الحرارة "أدنى بكثير من درجتين مؤويتين"، ومراجعة التعهدات الإلزامية كل خمس سنوات وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب .
- تعهد المجتمع الدولي بحصر إرتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائه" دون درجتين مؤويتين " وبمتابعة الجهود لوقف إرتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية، هذا ما يفرض تقليصا شديدا لإنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري بإتخاذ إجراءات للحد من إستهلاك الطاقة والإستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات، وتؤكد الدراسات أن الدول الواقعة على الجزر والمهددة بإرتفاع مستوى البحر أنها ستصبح في خطر إذا تجاوز إرتفاع حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية وأيضا من أهم إجراءات الإتفاق هو وضع آلية مراجعة كل

خمس سنوات للتعهدات الوطنية وستجري أول مراجعة إجبارية عام 2025، كما دعت مجموعة الخبراء الدوليين في المناخ إلى إعداد تقرير خاص عام 2018 حول سبل التوصل إلى 1.5 درجة مئوية أن المجتمع الدولي ينتظر من الدول المتقدمة أن تكون في الطليعة في مستوى اعتماد أهداف خفض الانبعاثات في حين يتعين على الدول النامية مواصلة تحسين جهودها في التصدي للإحتباس الحراري في حدود قدراتها الوطنية.

كان الهدف من هذا المؤتمر هو الوصول إلى اعتماد بروتوكول يخلف بروتوكول كيوتو أو أداة أو صك قانوني آخر نتيجة يتفق عليها ذات قوة قانونية، وقد تم في الأخير اعتماد إتفاق باريس لتغير المناخ، وجاء الإتفاق بعد أكثر من سنة من المناقشات المعقدة حول المناخ، خصوصا بعد فشل مؤتمر كوبنهاجن سنة 2009، ولكي ينجح قادة الدول في التوصل إلى مثل هذه المعاهدة المصيرية الخاصة بالمناخ إستنفذت فرنسا كل طاقتها من أجل الوصول إلى إتفاق عالمي ملزم يهدف إلى إنقاذ الأرض، حيث قادت مفاوضات ماراثونية أثمرت عن إعلان هذا الإتفاق العالمي بعد التغلب على الخلافات بين دول الشمال والجنوب، وحتى بين الدول الصناعية الكبرى الأوروبية والأمريكية، وهو الأمر الذي جعل بان كي مون يقول: إن "التاريخ يصنع اليوم في فرنسا" واصفا إتفاق باريس بإنجاز للبشر والمصلحة العامة وأنه بمنزلة وثيقة تأمين صحي لكوكب الأرض، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مؤتمر باريس عد تاريخيا بكافة المقاييس، فمع المشاركة التاريخية لزعماء الدول ورؤساء الحكومات نحو 153 رئيس دولة وحكومة أصبح هذا المؤتمر أهم التظاهرات الدبلوماسية التي تنظم خارج إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. (بريشي، 2017 - 2018، ص 135)

3 - آليات حماية البيئة في الجزائر:

3.1 - الآليات القانونية لحماية البيئة:

لقد ظهر أول إهتمام صريح من الدولة الجزائرية بالمجال البيئي من خلال إستحداث المجلس الوطني للبيئة في جويلية 1974، بمقتضى المرسوم 74 / 156 وبدأ المجال التشريعي البيئي في الجزائر بصدور أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 (مقلاتي، 2018، ص 243)، والذي كان يعتبر بمثابة القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية و

التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة، فلقد حدد هذا القانون الأهداف الأساسية التي ترمي إليها

حماية البيئة وهي: (خليفة، 2016 - 2017، ص 156)

- حماية الموارد الطبيعية.

- إنقضاء كل شكل من أشكال التلوث.

- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

فضلا عن ذلك يرتكز هذا القانون على المبادئ التالية:

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة في التخطيط الوطني.

- تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الإقتصادي ومتطلبات حماية البيئة.

- تحديد شروط إدراج المشاريع في البيئة.

يتجلى بوضوح إهتمام الدولة والمشرع الجزائري بمسألة البيئة وضرورة حمايتها والمحافظة عليها من صدور القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، هذا القانون لم يأتي من فراغ بقدر ما كان ثمرة مشاركة الدولة الجزائرية في العديد من المناسبات البيئية العالمية منها ندوة استوكهولم وقمة الجزائر لدول عدم الإنحياز، إضافة إلى مصادقة الجزائر على عدة معاهدات وإتفاقيات في مجال البيئة وحمايتها لعل أهمها إتفاقية ريودي جانيرو والمنعقدة بالبرازيل والذي يعرف بقمة الأرض، الذي يعتبر أكبر تجمع دولي عالمي من أجل إيجاد حلول لمشكلات البيئة، هذا المؤتمر كان بمثابة نقطة التحول الحاسمة في السياسة البيئية الدولية العالمية بصفة عامة والوطنية الجزائرية بصفة خاصة، و خير دليل على النهضة البيئية التي أتم بها هذا القانون احتواءه على العديد من المبادئ والأهداف التي تجسد حماية أفضل للبيئة بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة ومبادئها. (بوترعة، 2019، ص 114)

ويعتبر القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 / 07 / 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أهم قانون يحدد القواعد العامة لحماية البيئة (محسن، و بن علال، و تي، 2018، ص 24)، والتي تجسد الجانب الوقائي وهو قانون جديد صدر تماشيا مع المعطيات الجديدة التي عرفها العالم، وتتمثل هذه المبادئ في: (مسعودي، و بن قفة، 2019، ص 187 - 188)

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: من خلال هذا المبدأ يمنع إلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي.

- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: ومن خلال هذا المبدأ فإنه يمنع إلحاق الضرر بكل الموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض.

- مبدأ الإستبدال: من خلال هذا المبدأ يمكن إستبدال عمل أو نشاط مضر بالبيئة بأي عمل أو نشاط آخر يكون أقل خطرا عليها حتى لو كان مكلفا.

- مبدأ الإدماج: الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.

- مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: ويكون ذلك بإستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة إقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

- مبدأ الحيطة: الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير إتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقائية من خطر الأضرار الجسيمة المصرة بالبيئة ويكون ذلك بتكلفة إقتصادية مقبولة.

- مبدأ الملوث الدافع: الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.

- مبدأ الإعلام والمشاركة: الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند إتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

إن هذه المبادئ تكتسي من الشمولية ما يجعلها جديرة بحماية البيئة وصونها، إذا وجدت الآليات المناسبة لتطبيقها على أرض الواقع، إن مبدأ الإستبدال مثلا يعطي صورة واضحة على أخذ البيئة بعين الإعتبار في خيارات التنمية، حيث أن الإعتماد على دراسة التقييم البيئي يتبين من خلالها أحسن البدائل ملائمة للبيئة واختيارها لتنفيذ المشروع ، حتى وإن كانت تزيد من تكلفة المشروع اقتصاديا، وهو دليل على إدماج البعد البيئي في المشاريع الإقتصادية، وإعتماد مبدأ التنمية المستدامة، بالرغم من أخذ كل جوانب الحيطة والوقاية، إلا

أنه في حالات كثيرة لا يمكن تجنب أضرار التلوث مهما كانت درجته، والتي من أجلها أكد القانون أن الملوث يدفع مقابل التلوث حتى يمكن إصلاح الضرر الناتج عن تلويثه، والذي يمول التدابير الوقائية التي ترمي إلى إرجاع البيئة إلى حالتها الأصلية بإزالة التلوث، أو إقامة أنشطة مكافحة للتلوث. (الأبرش، 2016 - 2017، ص 149)

لقد حدد المشرع الجزائري جملة من الآليات القانونية الوقائية من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها وتتمثل فيما يلي:

نظام التراخيص الإدارية كوسيلة وقائية لحماية البيئة: الترخيص هو "الإذن الصادر من الإدارة المختصة بممارسة نشاط معين و لا يجوز ممارسته بغير هذا الإذن، وتقوم الإدارة بمنح الترخيص إذا توافرت الشروط اللازمة التي يحددها القانون لمنحه" (مدين، 2015، ص 81)، فكل عمل يؤثر في البيئة يخضعه المشرع لترخيص، ويخضع إجراء تسليم الرخصة لإجراء التحقيق العمومي عندما يشترطه القانون أو التنظيم كمجال المنشآت المصنفة و لا يعني إيداع الملف، تسليم الرخصة بصفة مباشرة بل تتمتع الإدارة بالسلطة التقديرية في التسليم أو عدمه، وعلى الرغم من هذه القواعد فإنه يمكن للسلطة الإدارية في حالات محددة وبصفة مؤقتة أن ترخص إستغلال منشأة أو قيام بنشاط له أثر على البيئة، وقد يصدر الترخيص من السلطات المركزية في حالة إقامة مشاريع ذات أهمية من حيث التأثير على البيئة أو يصدر من السلطات المحلية كالوالياً أو رئيس البلدية، ويتعرض كل من يباشر النشاط محل الترخيص بغير الحصول عليه لمختلف أنواع الجزاءات القانونية الإدارية والجزائية. (المهدي، و بعاكية، 2020، ص 105)

و توجد العديد من الصور التي يطبق من خلالها نظام الترخيص في قانون حماية البيئة نذكر منها الآتي:

- رخصة البناء:

هناك علاقة كبيرة لنظام البناء والتعمير بتلوث البيئة، فهو لا يستهدف حماية البيئة وحدها وإنما يستهدف كذلك حماية الأمن العام للأفراد والمجتمع، وذلك عن طريق التأكد من مطابقة المباني والمنشآت للأصول الفنية الصحيحة والقواعد السليمة في البناء والتعمير حتى لا يشكل خطراً على أمنهم وسلامتهم، وبالرجوع إلى القوانين المنظمة للعمران في الجزائر

خاصة المرسوم التنفيذي رقم 15 - 19 الذي يحدد كيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، عبر عنها على أنها قرار إداري تصدره جهات مختصة ومحددة قانونا في شخص الرئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي أو الوزير المكلف بالتعمير، كل في حدود ونطاق إختصاصه، إلا أن هذا القانون لم يقدم تعريفا دقيقا لرخصة البناء مما يحتم علينا الرجوع إلى الفقه من أجل إيجاد تعريف دقيق لها، فمنهم من يعرفها على أنها: الرخصة التي تمنحها السلطة الإدارية المختصة لإقامة بناء جديد قائم قبل تنفيذ أعمال البناء، وتعرف أيضا بأنها: عبارة عن قرار إداري تصدره جهة مختصة بتنظيم المباني تأذن فيه بإجراء معين يتعلق بالمبنى الذي تصدره، أما التعريف الراجح من بين هذه التعاريف هو: أن رخصة البناء هي قرار إداري صادر عن سلطة مختصة قانونا تمنح بمقتضاه الحق للشخص (طبيعيا أو معنويا) بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعد العمران. (رابحي، و بومسلة، 2020، ص 99).

- رخصة إستغلال المنشآت المصنفة :

المنشآت المصنفة هي: "تلك المنشآت التي تعتبر مصادر ثابتة للتلوث وتشكل خطورة على البيئة" (عيسي، 2018، ص 13)، وقد عرفها المشرع الجزائري في المادة 18 من القانون 03 - 10 على أنها: "المصانع والورشات والمشاعل ومقالع الحجارة والمناجم، وبصفة عامة المنشآت التي يستعملها أو يملكها كل شخص طبيعي أو معنوي، عمومي أو خاص، والتي قد تتسبب في أخطار على الصحة العمومية والنظافة والأمن والفلاحة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم والمناطق السياحية، أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار" (القانون رقم 03 - 10، 2003).

أما رخصة إستغلال المنشأة المصنفة فقد عرفت في المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي 06 - 198 على أنها: "وثيقة إدارية تثبت أن المنشأة المصنفة المعنية تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية البيئة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما". (المرسوم التنفيذي رقم 06 - 198، 2006)

وللحصول على رخصة إستغلال المنشأة المصنفة، وجب المرور بعدة مراحل وإجراءات قانونية لخصتها المادة 06 من المرسوم التنفيذي 06 - 198 في مرحلتين أساسيتين، وهما

المرحلة الأولى لإيداع الطلب والمرحلة النهائية لتسليم الرخصة فبالنسبة لأول مرحلة عملاً بأحكام القانون وبعد إيداع ملف طلب رخصة الإستغلال، تتم دراسته من طرف اللجنة، ويتعين على طالب الرخصة أن يودع دراسته أو موجز التأثير على البيئة لدى الوالي المختص إقليمياً في 14 نسخة ونسختين رقميتين مؤشر عليهما من طرف مكتب الدراسات، وتقوم بعدها المصالح المكلفة بالبيئة إقليمياً بفحص محتوى دراسة أو موجز التأثير، بتكليف من الوالي في أجل لا يتجاوز شهراً واحداً إبتداءً من تاريخ تبليغ الطلب. (بن عامر، و محمد الصالح، ص 183)

إن الترخيص الإداري بإستغلال منشأة مصنفة يتميز بخصوصيات تجعله يحقق توازن متطلبات التنمية الإقتصادية التي تفرض فتح المجال لحرية النشاط الخاص الصناعي والتجاري والزراعي من أجل تدعيم التنمية، وبين ضرورة حماية البيئة الطبيعية التي أضحت مصلحة عامة، وحقاً سامياً ليس فقط للأجيال الحالية بل كذلك المستقبلية، وذلك راجع لكون الترخيص الإداري لا يمنع ممارسة النشاط الذي يمكن أن يشكل خطورة على البيئة، ولكن يفرض على ممارسته بعض القيود التقنية والفنية التي تقلل من حدة الأضرار التي يترتبها النشاط، بفرض تدابير وإجراءات وقائية وأخرى علاجية وإصلاحية تتماشى وخصوصية كل نشاط ودرجة الأخطار الناتجة عن ممارسته، وتزيد أهمية الترخيص كوسيلة لحماية البيئة نتيجة للحماية الجنائية المقترنة به، حيث رصد المشرع الجزائري عقوبات جزائية تدور بين الحبس والغرامة لكل من إستعمل منشأة دون الحصول على ترخيص، أو بالمخالفة للاشتراطات المفروضة عليه بموجبه. (مدين، 2015، ص 94)

- رخصة الصيد: لقد إشتراط القانون حيازة لرخصة الصيد لإجازته أن يكون منخرطاً في جمعية للصيادين وحائزاً لوثيقة تأمين سارية المفعول، ولقد حدد القانون أن الوالي هو من يسلم هذه الرخصة أو ينوب عنه رئيس الدائرة التي يقع فيه مقر إقامة صاحب الطلب ويظهر الدور الفعال لهذه الرخصة من أنها تضبط عملية الصيد والمحافظة على الثروة الحيوانية. (شرطي، 2020، ص 33)

يعتبر نظام التراخيص أهم إجراء إداري لما يحققه من حماية مسبقة قبل وقوع الضرر، فمن خلاله تحدد الهيئة المختصة شروط وتدابير الرقابة التي يستوجب على صاحب النشاط العمل بها.

للنظام الإلزام: يعني الإلزام في المجال البيئي إجبار الأفراد والمنشآت بالقيام بعمل إيجابي أو القيام بأعمال معينة تستهدف حماية البيئة ومنع الإضرار بها أو تلويثها، وإلتزام المتسبب في الضرر البيئي بإعادة الحال إلى ماكانت عليه قبل وقوع الضرر، فقد أُلزم قانون 03-10 ربان السفينة التي تحمل بضائع خطيرة أو سامة أو ملوثة وتعبير المياه الجزائرية أن يبلغ عن كل حادث ملاحى يقع في مركبه، ومن شأنه أن يهدد بتلويث الوسط البحري والسواحل الوطنية. (ونوقي، 2020، ص 286)

ومن تطبيقات الإلزام في حماية البيئة:

- **في مجال حماية الهواء والجو:** عندما يكون الإنبعاث الملوث للجو يشكل تهديدا للأشخاص والبيئة أو الأملاك، يلزم المتسببين فيه بإتخاذ التدابير الضرورية لإزالته أو تقليصه، وفي نفس الوقت يلزم أصحاب الوحدات الصناعية، إتخاذ كل التدابير اللازمة للتقليل أو الكف عن إستغلال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأوزون. (المهدي ، و بعافية، 2020، ص 111)

- **في مجال حماية المياه والأوساط المائية:** إن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة قد شدد في إلزامه لأصحاب المنشآت الصناعية التي تقوم بصب النفايات أن تكون مطابقة للتنظيم المعمول به. (شراطي، 2020، ص 36)

- **في مجال التقليل من إنتاج النفايات والحد منها:** تضمن القانون 01/19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها العديد من صور الإلزام في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها حيث أُلزم كل منتج للنفايات أو حائز لها بإتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن، لاسيما من خلال إعتماد وإستعمال تقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاجا للنفايات، والإمتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للإنحلال البيولوجي وكذا المواد التي تشكل خطرا على الإنسان لاسيما عند صناعة مواد التغليف، كما أُلزم المشرع كل منتج للنفايات أو حائز لها بضمان أو بالعمل على ضمان تثمين النفايات

الناجمة عن المواد التي يستوردها أو يسوقها وعن المنتجات التي يصنعها، وفي حالة عدم مقدره منتج النفايات أو الحائز لها على تفادي إنتاج أو تجميع نفاياته، فإنه يلزم بضمان أو بالعمل على ضمان إزالة هذه النفايات على حسابه الخاص بطريقة عقلانية بيئياً. (بوعق، 2018، ص 508)

❖ **نظام الحظر كوسيلة وقائية لحماية البيئة:** ويقصد به تلك الوسيلة التي تلجأ إليها سلطات الضبط الإداري من أجل منع وإتيان بعض التصرفات بالنظر للخطورة التي تنجم عن ممارستها، ولكي يكون أسلوب الحظر قانونياً لا بد أن يكون نهائياً ومطلقاً وألا تتعسف جهة الإدارة فيه إلى درجة المساس بحقوق الأفراد وحياتهم الأساسية، وإلا يتحول إلى عمل غير مشروع فيصبح مجرد إعتداء مادي أو عمل من أعمال الغضب كما يسميه رجال القانون الإداري، فكثيراً ما يلجأ القانون في حمايته للبيئة إلى حظر الإتيان ببعض التصرفات التي يقدر خطورتها وضررها على البيئة وقد يكون هذا الحظر مطلقاً أو نسبياً. (بلويس، 2018، ص 245)

❖ **الحظر المطلق:** يتمثل هذا الجزء في أن يمنع بشكل مطلق لا إستثناء فيه ولا ترخيص معه، ممارسة أفعال معينة لما لها من آثار مضرّة بالبيئة أو تشويه طابع المجال المحمي نظراً للميزات الخاصة بهذه المناطق والحماية القانونية التي أفردتها بها المشرع الجزائري كذلك أكد قانون البيئة على منع المساس بالثروة الحيوانية والنباتية بأساليب من شأنها أن تؤدي إلى إحداث أضرار بالأوساط الخاصة بها أو تغييرها أو تدهورها. (بن مصطفى، 2018، ص 49)

❖ **الحظر النسبي:** يقصد به منع القيام بأعمال أو نشاطات معينة تعد خطراً على البيئة، ويرفع الحظر بمجرد الحصول على تراخيص من طرف السلطات الإدارية المختصة، وفقاً للشروط المحددة في قانون حماية البيئة ومن أمثلة الحظر النسبي: إشتراط الترخيص يسلمه الوزير المكلف بالبيئة، في عمليات الشحن وتحميل المواد والنفايات الموجهة للغمر في البحر، وترخيص عند حاجة مرور مصالح الأمن والإسعاف ومصالح تنظيف الشواطئ وصيانتها. (المهدي، و بعافية، 2020، ص 111).

وهذا يعني أن إجراء الحظر النسبي لا يهدف إلى تشييط النشاط التنموي وإنما يستهدف تنظيم النشاط بشكل لا يؤدي إلى الإضرار بالبيئة ومواردها وعند مقارنة هذا الأسلوب مع الحظر المطلق نجد أن الأخير حظر مطلق نهائي ودائم لا إستثناء بشأنه.

للنظام دراسة التأثير: يقصد "بنظام دراسة التأثير إتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضررة بالبيئة وكذلك قبل القيام بأي مشروع أو نشاط"(العطراوي، 2020، ص 391)

وتعتبر دراسة التأثير على البيئة أداة وقائية تدخل في إطار سياسة حماية البيئة ويتضمن ثلاثة عناصر، أولها مراقبة الحالة البيئية، إصلاح الأضرار الناجمة عن الأنشطة التي يقوم بها الإنسان - عنصر علاجي - ، الوقاية من الأضرار المستقبلية - عنصر وقائي - والهدف الرئيسي منها هو الحد من التدهور البيئي الناتج عن الأنشطة البشرية، وحسب المادة 15 من القانون 03 - 10 تشترط هذه الدراسة على المشاريع التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة، وقد إعتمدت الجزائر هذه الوسيلة الوقائية من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة لبلادنا وهذه ميزة وليست تكلفة إضافية، إذ تمكن الأهمية العلمية في تحقيق القدر اللازم من الرقابة والمتابعة البيئية المتواصلة على المشروعات التنموية، كما يضمن عدم إنحرافها عن المتطلبات البيئية، ويمكن أصحاب القرار من إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، الصحيحة والناجعة وإقتراح البدائل المناسبة لتفادي الأضرار والآثار السلبية للمشاريع على البيئة، منذ بداية إعداد خطط المشاريع إلى تنفيذها وإصلاحها وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد إلتزمت دوليا بتطبيق دراسة التأثير على البيئة من خلال ما تم إعتماده في مؤتمر ريو دي جانيرو من خلال جدول أعمال الأمم المتحدة 21 الذي ينص في العديد من فصوله على أهمية دراسة التأثير على البيئة للحد من التدهور البيئي. (قدودو، 2016، ص 92)

يعد نظام دراسة التأثير على البيئة أحد أهم الوسائل والآليات القانونية المستحدثة لوقاية البيئة والتي تدخل ضمن إطار سياسة حماية البيئة، والهدف الرئيسي من دراسة التأثير هو التقييم البيئي للحد من تدهور البيئة الناتج عن التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية.

3 - 2 - الجباية البيئية كألية لحماية البيئة:

لقد أدرجت الجزائر حماية البيئة كمطلب أساسي للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان، وبالتالي سعت إلى صياغة أهم التشريعات التي تساهم في حماية البيئة من أشكال التلوث، ومن ضمن ذلك التشريعات الجبائية البيئية التي أصبحت من ضمن عناصر مدونة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر، والمتمثلة في الرسوم والغرامات والإتاوات الردعية المفروضة على المتسببين في إحداث التلوث بكل أشكاله (سواء كانوا أفراد أو مؤسسات) لغرض تأهيلهم لإحترام البيئة من أشكال التلوث. (حيمران ، 2015، ص 305)

فالجباية البيئية " تعتبر أحد الأساليب الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، فهي مصممة لاستعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز إقتصادية للأشخاص والمؤسسات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئياً، فيتم الإقتطاع الجبائي البيئي على الأنشطة التي لها آثار سلبية على البيئة". (شاهد، و دفرور، 2016، ص 95)

وتسعى الجباية البيئية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: (واعر، 2020، ص 359)

- ✓ المساهمة في الحد من التلوث من خلال السياسات والإجراءات العقابية التي تتضمنها الجباية البيئية.
- ✓ ضمان بيئة صحية حسب ما نصت عليه التشريعات والإتفاقيات الدولية.
- ✓ ردع المخالفين أمام قلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.
- ✓ غرس الثقافة البيئية لدى الأفراد والجماعات والدعوة نحو عدم تخزين النفايات خاصة الصناعية منها.
- ✓ المساهمة في رفع الإيرادات التي يمكن إعتماها في تحسين البيئة وتحفيز الآخرين للقيام بذلك.

ويمكن القول أن الجباية البيئية تلك الضرائب والرسوم التي تفرض على الأفراد الملوثين للبيئة بهدف مكافحة التلوث وحماية البيئة والمحافظة عليها وتنقسم الجباية البيئية إلى قسمين

النظام الجبائي التحفيزي والنظام الجبائي الردعي (بودرجه، و لخشين، 2019، ص 47)،
وهما كالتالي:

*** النظام الجبائي التحفيزي:**

الواقع أن النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم، وإنما يوجد فيه الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أكبر أثر في إعتقاد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، بينما التحفيز والإعفاء قد يقابله الإستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة، علما أن الإعفاء والتحفيز قد يأخذن الأشكال التالية: (عسول، و عوايجية، و طاهري، 2019، ص 399)

- **الإعفاء الدائم:** وهذا من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الإقتصادية المختلفة وهذا للتمييز بين النشاطات الإقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.
- **الإعفاء المؤقت:** والذي يكون لمدة محدودة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، وهذا لتحفيزها وتعويضها عن إكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة.
- **الحوافز الجبائية:** كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك بغية تحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ما قد يساعد في توسيع دائرة النشاطات الإقتصادية التي لا تضر بالبيئة .

فالحوافز والإعفاءات الضريبية تهدف إلى إعتقاد صناعات ونشاطات صديقة للبيئة، وكذلك إعتقاد تكنولوجيات وتقنيات نظيفة و يساعدها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أقل تكلفة من السلع التي تنتجها مؤسسات تستخدم تكنولوجيا ملوثة للبيئة، كما أن تقرير بعض الإعفاءات الضريبية على المنشآت التي تستخدم تكنولوجيا صديقة للبيئة يشجع بقية المنشآت على إحلال التكنولوجيا الملوثة للبيئة بأخرى حديثة صديقة للبيئة. (الدلاجوي، 2018، ص 126)

*** النظام الجبائي الردعي:** وتتمثل في الضرائب والرسوم التالية:

- الضريبة البيئية:

تعرف الضريبة بوجه عام بأنها: إقتطاع نقدي جبري من الأفراد مساهمة في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى المنافع التي تعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية وغيرها، ونظرا لكون حماية البيئة تتدرج ضمن الأعباء العامة فإنه يمكن تعريف الضريبة البيئية بأنها: إقتطاع إجباري يدفعه الممول جبرا بهدف حماية البيئة (حروشي، 2021، ص ص 183 - 184)، و من أهم أشكالها نجد: (واعر، 2020، ص 359)

★ **الضريبة على المنتجات:** وهي ضريبة تفرض على الوحدات الإنتاجية التي تتسبب في تلويث البيئة، وينتج عنها أضرار إجتماعية، تهدف هذه الضريبة إلى تقليل مستوى التلوث إلى مستويات مقبولة إجتماعيا، لا تحدث أضرارا بالبيئة ولا بالإنسان.

★ **ضريبة النفايات أو الإنبعاثات الملوثة:** تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الإقتصادية، وعليه فهي تستهدف الآثار السلبية الناجمة عن المشاريع الملوثة للبيئة.

- الرسوم البيئية:

تعرف بأنها حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء إستخدام البيئة، ونقصد بالإستخدام كل نشاط يغير المحيط، ويعتبر التلوث نشاطا يغير سلبا البيئة، وتفرض الرسوم البيئية بهدف تغطية مجموع تكاليف التسيير للنفايات الحضرية تدريجيا والمبلغ الحقيقي للرسم يحدد وفق مبدأ الملوث الدافع وهذا حسب الكمية المرمية لكن في الحقيقة التقدير يتم جزافيا من طرف المصالح المختصة حيث يحدد مبلغ الرسم بناء على معطيات تتعلق أساسا بتحديد مبلغ يساعد في القضاء على الآثار المترتبة على ذلك لإعادة رسكلة النفايات الموجودة في المزابل وأماكن التفريغ، إن المبالغ المدفوعة تعتبر بمثابة إستثمارات توجه لإعادة التصحيح البيئي ومحاولة الوصول إلى الحالة الأولى، بيئة نظيفة وهذه الإستثمارات في الحقيقة لا تكفي فيقع العبء على الدولة لتغطيتها فتكاليفها قد قدرت بأكثر من 21 مليار خلال 10 سنوات القادمة (بوذريع، 2017، ص 100)، وتختلف الضريبة مع الرسم من حيث إلزامية الدفع دون مقابل مباشر يعود على دافعها، بينما يعتمد فرض الرسم على إرتباطه بتقديم خدمة أي نظير خدمة معينة قدمتها له الدولة.

إن مبدأ الجباية البيئية يرتكز إلى قاعدة أساسية مفادها أن الذي يحدث أكثر ضررا بيئيا (تلوثي) هو من يدفع ضرائب أكثر، وذلك كعقوبة على تدمير البيئة من خلال اعتماد تكنولوجيا عدوة للبيئة، وعليه كلما كانت الضرائب أكبر كلما أحس الملوثون بأثرها، ما قد يجعلهم يغيرون استراتيجياتهم الصناعية أو الإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة، والتي عادة ما تكون غالية، لكن في المقابل يوجد تلك الحوافز الجبائية التي ذكرناها والتي من شأنها أن تخفف عنهم وطأة التكاليف الباهضة التي يتحملونها بغية إكتساب تلك التكنولوجيا غير الملوثة، ثم أن الإعفاء كلما كان لمدة أطول كلما اضمحلت تكلفة إكتساب تلك التكنولوجيا مع مرور الزمن. (كافي، 2013، ص ص 360 - 361)

تعتبر الجباية البيئية بشقيها التحفيزي والردعي آلية إقتصادية مهمة للحد من أخطار التلوث وردع الملوثين من خلال فرض الضرائب والرسوم ، فضلا عن التحفيزات البيئية التي تقدمها وذلك لتشجيع المشروعات الصديقة للبيئة وكبح الإستثمار في القطاعات الملوثة،

3 - 3 - التربية البيئية كآلية لحماية البيئة:

أمام التدهور الذي بلغ حدا كبيرا من التعقيد من جهة، وزيادة إنشغالات البيئة في العالم من جهة أخرى، أصبحت الجزائر التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العالم، تدرك اليوم وأكثر من أي وقت مضى ضرورة إعادة النظر في قضية البيئة على المستوى المحلي والدولي، ومنه بذلت جهودا كبيرة خلال الحقبة الأخيرة من أجل تحقيق تكفل فعلي بمسألة حماية البيئة، وكذا تدعيم أفضل لقاعدتها المؤسساتية والقانونية غير أن التكفل لا يعتمد على الوسائل القانونية المؤسساتية المالية فحسب، إنما أيضا على برنامج تربية بيئية. (بلاش، و جرد، 2015، ص 110)

حيث تشكل التربية البيئية أحد الحلول التي إستندت إليها الدولة من أجل التخفيف من حدة المشاكل البيئية، نظرا للدور الذي تلعبه في إكساب الفرد الثقافة البيئية، وبالتالي الوعي البيئي الذي يجعل الفرد فعالا ومسؤولا تجاه بيئته، ويرجع الإهتمام بالتربية البيئية في الوسط التعليمي في الجزائر إلى نص الميثاق الوطني الذي ألح على هذا النوع من التربية في الطور الإبتدائي والإكمالي وخاصة من خلال برامج المدرسة الأساسية، فلقد ركزت في

مناهجها على إتاحة الفرصة للتلميذ للإتصال المباشر بالوسط الطبيعي ودراسته، وقد تم إدراج التربية البيئية ضمن المواد التالية: دراسة الوسط، التربية الإسلامية، اللغة العربية، الجغرافيا، التربية السياسية، كما أن الإصلاح التربوي في التعليم الثانوي قد خصص حيزا مهما للتربية البيئية وذلك بتوحيد عدة أنشطة تربوية في المواد التالية: اللغات، العلوم، الجغرافيا، التاريخ والفيزياء، ولقد تم التوقيع على مشروع التربية البيئية في الوسط المدرسي سنة 2002، بين وزارة البيئة ووزارة التربية الوطنية، هذا المشروع الذي يعطي بعدا بيئيا في البرامج التربوية والتعليمية و ذلك باحترافية متخصصة، ويتم ذلك من خلال تضمين المفاهيم البيئية في العملية التربوية وهذا من أجل تكوين ثقافة بيئية لدى الطفل وفي المجتمع الجزائري ككل، ويأتي ذلك كمطلب أساسي تفرضه التنمية المستدامة في الجزائر ويرتبط هذا المشروع بجميع المستويات التعليمية. (سبتي، 2014، ص 774)

ولأجل إنجاح هذا المشروع تم الإعتماد على عدة وسائل وأدوات بيداغوجية لدعم هذه العملية والتي تتمثل في: (مساعدية، 2019 - 2020، ص ص 185 - 186)

- دليل المربي: وهو عبارة عن مرجع ودليل خاص بالمعلمين والمربين، ويشتمل على جميع مراحل التعليم ويتضمن المناهج والطرق البيداغوجية المرتبطة بالتربية لمساعدة المعلمين، وإعطاء فاعلية أكثر في تقديم الدروس المرتبطة بها، ويتضمن أربعة فصول:

● الفصل الأول: هو عبارة عن جزء مدخلي يتم فيه تلخيص المفاهيم والتحديات والرهانات المتعلقة بالتربية البيئية.

● الفصل الثاني: يصف الوضع الراهن، والمنهجية المتبعة في المناهج الحالية.

● الفصل الثالث: يشير إلى المسعى الواجب إتباعه.

● الفصل الرابع: تم فيه وضع مذكرات تقنية محورية متعلقة بالماء والنفايات والحرائق.

- الحقيبة البيداغوجية للنادي الأخضر: وهي ضرورية لتنمية مشاريع الأعمال التربوية حول البيئة في المؤسسات التعليمية، وتحتوي هذه الحقيبة على: دليل منشط النادي الأخضر، بطاقات بيداغوجية للمعلم أو الأستاذ، الميثاق المدرسي البيئي، كتاب للمنخرط، وتتمركز الأنشطة المقترحة على مستوى النادي الأخضر للمرحلة الابتدائية حول المقاربات الحسية والجسدية والترفيهية، وحول الإعجاب والإكتشاف، أما تلك التي قدمت في المرحلة المتوسطة

فهي تساعد على العمل الجماعي المثمن، يتعلم التلاميذ كيفية التكفل بذاتهم وتسييرها بأنفسهم، فهم قادرون على إنشاء صحيفة، والقيام بالتحقيقات وتنظيم المعارض، أما بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي، فالتلميذ يتبوأ مكانته كمواطن ويتعلم كيف يواجه مسؤولية حركاته وسلوكياته يوميا، فهو يستعد لإختيار مهنته. (بن عربية، 2018 - 2019، ص ص 78 - 79)

- كراس التلميذ: وهو بمثابة تكملة للعتاد ثم تصويرها من أجل أن تساعد على إمتلاك المعارف بفضل منهجية متحكم فيها كما تساعد التلميذ بفضل وضوحها على تقييم نفسه من خلال أنشطة متعددة. (مساعدية، 2020، ص 186)

يعد مشروع إدماج التربية البيئية ضمن المؤسسات التربوية سواء من خلال خلق أندية بيئية داخلها أو من خلال إعداد مقررات دراسية خاصة خطوة هامة قامت بها الدولة الجزائرية بهدف إعداد جيل واعي بيئيا بضرورة المحافظة البيئة وأهمية حمايتها.

خلاصة الفصل

وقد تبين من خلال هذا الفصل أن الإنسان ساهم بشكل مباشر في إختلال التوازن البيئي لإستنزاف الثروات والإفراط في إستعمال المصادر الملوثة وغيرها من السلوكات الضارة بالبيئة، وعلى الرغم من أن هذا الأخير يعد سلوكه السبب الرئيسي في تراجع البيئة وتدهورها، فقد بادر إلى إتخاذ عدة أساليب والتدابير اللازمة في محاولة منه لحماية البيئة وتحسينها سواء على المستوى العالمي بعقد المؤتمرات الدولية لمعالجة القضايا والمشكلات البيئية المستعصية أو على المستوى الوطني بوضع آليات قانونية وإقتصادية وتربوية كمحاولة لإحتواء الوضع البيئي.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية لدراسة الميدانية

تمهيد

أولاً: مجالات الدراسة

1 . المجال المكاني

2 . المجال الزمني

3 . المجال البشري

ثانياً: منهج وأدوات الدراسة

1 . منهج الدراسة

2 . أدوات جمع البيانات

2 . 1 - السجلات والوثائق الرسمية

2 . 2 - الملاحظة

2 . 3 - المقابلة

2 - 3 - 1 - المقابلة الحرة

2 - 3 - 2 - المقابلة المقننة

رابعاً: عينة الدراسة

1 . كيفية إختيار عينة الدراسة

2 . خصائص أفراد العينة

خلاصة الفصل

تمهيد

من الضروري في أي دراسة ميدانية أن يتخذ الباحث جملة من الإجراءات المنهجية التي يرى بأنها ضرورية في دراسته، والتي تساعد على الفهم والتحليل، فالبحث العلمي يحتاج إلى الربط بين ماهو نظري وبين ماهو ميداني على إعتبار أن الإطار الميداني هو المحك الذي يختبر فيه ما تم التطرق إليه في الجانب النظري ، إذ أنه يمثل محطة أساسية في البحوث والدراسات السوسولوجية من أجل الوصول إلى حقائق علمية وموضوعية عن الظاهرة موضوع الدراسة للإجابة عن تساؤلات البحث، ولهذا سنتعرض في هذا الفصل للمراحل و الخطوات المنهجية للدراسة الميدانية، بدء بتحديد مجالات الدراسة (المكانية – الزمانية – البشرية)، وطبيعة المنهج المستخدم في الدراسة، و الأدوات المعتمدة في جمع البيانات بالإضافة إلى تحديد نوع وحجم العينة المختارة.

أولاً: مجالات الدراسة:

1 – المجال المكاني:

يتمثل المجال المكاني لأي دراسة في البعد أو الإطار الذي يحدد نطاق الدراسة وموضعها، فهو المكان الذي يحتوي على مجتمع البحث أو الجزء الذي ستم فيه الدراسة الميدانية تحديداً، وتماشياً مع طبيعة موضوع الدراسة فقد أجريت الدراسة الميدانية في الفضاء الجغرافي العام الذي تنشط فيه الجمعيات البيئية بولاية تبسة، بما يمكن من المعرفة الدقيقة للمكان من حيث حدوده الجغرافية ومميزاته الطبيعية ليتسنى لأي باحث آخر معرفته.

وبالرجوع لموقع ولاية تبسة نجد أنها من الولايات الحدودية الشرقية، تتربع على مساحة قدرها 13878 كلم مربع، (17%) منها أراض زراعية، (58%) أراض سهبية، و (13%) أراض غير صالحة للزراعة، و(9.5%) أراض غابية وقد بلغ عدد سكانها حسب إحصاءات 2010 حوالي 750.000 نسمة متوزعين على 12 دائرة و28 بلدية، بكثافة سكانية تقدر بـ: 57.35 ن/كلم²، وتضاريس المنطقة الشمالية أغلبها جبلية ذات طبيعة رعوية كالجرف والدكان والحوض الواقعة على الهضاب العليا وأخرى ذات طابع صحراوي مثل سلسلة الجبل الأبيض (عيساوي، 2018، ص 90)، أما السهول فتتمثل في سهل المرجة الذي يبلغ متوسط إرتفاعه عن سطح البحر 850 متر تحده سلسلة من الجبال الشاهقة من كل النواحي مانحة إياه شكل قرن من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي. (فاضل، 2017 – 2018، ص4)

ويمكن توضيح الدوائر والبلديات المكونة للولاية وفق التقسيم الإداري لولاية تبسة لسنة 2019.

جدول رقم (01): التقسيم الإداري لولاية تبسة لسنة 2019.

البلدية	الدائرة	المقاطعة الإدارية	الولاية
تبسة	تبسة	تبسة	تبسة
الكويف، بكارية، بولحاف الدير	الكويف		
بئر مقدم، الحمامات، قريقر	بئر مقدم		
مرسط، بئر الذهب	مرسط		
الماء الأبيض، الحويجات	الماء الأبيض		
أم علي، صفصاف الوسرى	أم علي		
بئر العاتر، العقلة المألحة	بئر العاتر	بئر العاتر	
نقرين، فركان	نقرين		
الشرية، تليجان	الشرية	الشرية	
العقلة، بجن، المزرعة، سطح فنتيس	العقلة		
ونزة، المريج، عين الزرقاء	ونزة	ونزة	
العوينات، بوخضرة	العوينات		

المصدر: (تومي، و علقمة، 2020، ص 194)

2 – المجال الزمني:

يمثل المجال الزمني الفترة الزمنية أو الحقبة التي تم فيها إجراء الدراسة الميدانية وجمع البيانات الميدانية التي يحتاجها الباحث، وقد تم ذلك على ثلاث فترات:

2 – 1 – الفترة الأولى: (من 05 أوت 2020 إلى 02 ديسمبر 2020):

وهي فترة إستكشاف وإستطلاع أولي، وتعتبر أطول فترة زمنية في الدراسة الميدانية، حيث تم خلالها القيام بزيارات إستطلاعية لمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تبسة (مكتب الجمعيات) و مديرية البيئة للتزود بالمعطيات الأساسية حول الجمعيات المتواجدة على مستوى الولاية على إختلاف مجالاتها وقد تم التركيز على المعطيات المتعلقة بالجمعيات البيئية التي تنشط في الولاية (من حيث عددها، مواقعها...)، وبالإعتماد على هذه المعطيات تم القيام بزيارات أولية إستطلاعية لهذه الجمعيات محل الدراسة الميدانية

وذلك في محاولة للتعرف على القائمين عليها وعلى أعضائها للترؤد بالمعطيات الأساسية الأولية فيما يخص النشأة، الأهداف المرجوة، أهم النشاطات المنجزة، بالإضافة إلى القيام بزيارات إستطلاعية لبعض الهيئات الرسمية ذات العلاقة بالنشاط البيئي بالولاية مثل: بلدية تبسة، ودار البيئية.

2 – 2 – الفترة الثانية: (من 05 ديسمبر 2020 إلى 30 جانفي 2021):

وهي الفترة التي تم فيها إعداد دليل المقابلة حسب ما يخدم الموضوع وذلك بفضل المزاوجة بين القراءات ذات الصلة بالموضوع ومراجعة وتدقيق المعلومات المتعلقة بالجمعيات البيئية (محل الدراسة الميدانية) فضلا عن التأكد من صدق البناء والمحتوى للإستمارة من خلال عرضها على المحكمين وتجربتها على بعض الأعضاء حيث تم حذف بعض الأسئلة وتعديل وتبسيط صياغة البعض الآخر كونها شكلت غموضا بالنسبة للكثير من المبحوثين من أعضاء الجمعية، وقد ساهم تجريب الإستمارة في جعل محتواها أكثر وضوحا وإستيعابا لدى المبحوثين.

2 – 3 – الفترة الثالثة: (من 01 فيفري 2021 إلى 10 ماي 2021)

وهي الفترة التي تم فيها جمع البيانات من المبحوثين (أعضاء الجمعيات البيئية محل الدراسة) وذلك من خلال ملء دليل المقابلة كأداة أساسية في هذا النوع من البحوث العلمية، ومباشرة تبويبها وتحليلها ومناقشتها في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة.

3 – المجال البشري:

يتمثل المجال البشري لهذه الدراسة الميدانية في الجمعيات البيئية بإعتبارها أحد التنظيمات المشكلة للمجتمع المدني بولاية تبسة، وهو ما يمثل الفضاء البحثي البشري الذي ستؤخذ منه عينة الدراسة والتي تتمثل في الأعضاء المؤسسين (الدائمين) من كل جمعية.

والجدير بالذكر أن الجمعيات المعتمدة حسب الإحصائيات الرسمية المتوفرة لسنة 2020 قد بلغ 1704 جمعية ناشطة في مختلف المجالات على مستوى ولاية تبسة والتي تصنف حسب نطاق نشاطها إلى:

- جمعيات وطنية: وهي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى الوطن ولها مكاتب فرعية منتشرة عبر ولايات الوطن.
 - جمعيات ولائية: تمارس نشاطها على مستوى الولاية ككل.
 - جمعيات محلية: تمارس نشاطها في نطاق محدود على مستوى البلدية.
- أما عن الجمعيات البيئية المعتمدة على مستوى تراب الولاية فقد بلغ عددها 10 جمعيات، حيث تحصلنا على قائمة من أسماء الجمعيات البيئية مسجلة على مستوى مديرية التنظيم والشؤون العامة (مكتب الجمعيات والانتخابات) إلا أننا لم نتمكن من الاستفادة منها لأن الجمعيات التي تضمنتها لا يوجد لها أي أثر في الميدان، أما عن قائمة الجمعيات البيئية المسجلة على مستوى مديرية البيئة والموضحة في الجدول رقم(02) هي التي مكنتنا من الوصول إلى الجمعيات البيئية الناشطة على مستوى الولاية وذلك لوجود نوع من التنسيق والتواصل بينها وبين مديرية البيئة، وبالتالي تم الإعتماد عليها أكثر في هذه الدراسة.

جدول رقم(02): يوضح الجمعيات البيئية المتواجدة بولاية تبسة

إسم الجمعية	تاريخ التأسيس	تصنيفها	مقرها
الجمعية الوطنية لترقية ثقافة البيئة والطاقات المتجددة وحمائتها	2020/09/08	وطنية	ولاية تبسة
جمعية أحباب تبسة لحماية البيئة	2012/06/19	بلدية	بلدية تبسة
جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار	2015/02/23	بلدية	بلدية تبسة
الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين	2016/10/20	بلدية	بلدية نقرين
جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة	2016/01/04	بلدية	بلدية الشريعة
جمعية النهوض بقرية عين الزقيق العقلة المالحه	2015/04/26	بلدية	بلدية المالحه العقلة
الجمعية الوطنية لترقية الريف بئر العاتر	1995 /06/06	وطنية	تبسة
جمعية الشروق لحماية البيئة والمواطن الونزة	2010/10/05	بلدية	بلدية ونزة
جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية	2020 /08/18	بلدية	بلدية بئر العاتر
الجمعية الثقافية مينارف للمحافظة على الآثار والعناية بالبيئة	1996/02/26	ولائية	تبسة

المصدر: مديرية البيئة لولاية تبسة (مكتب التحسيس والإعلام والتربية البيئية)

ونظرا لصعوبة الإتصال بكل الجمعيات البيئية فقد إقتصرت عينة الدراسة على الجمعيات البيئية البلدية ذات النشاط الفعلي على مستوى ولاية تبسة، إذا تعذر علينا العثور على مقرات بعض الجمعيات وإن وجدت فهي مقرات مغلقة على الدوام وهناك جمعيات موجودة فقط على الورق ولا وجود لها في الميدان، هذا بالإضافة إلى أن بعض

الجمعيات لم تبد أي تجاوب أو تعاون معنا ولم تمكننا من معرفة البيانات اللازمة والصحيحة للدراسة فيما يتعلق بالمعلومات التي تخص الجمعية وهذا ما قلص من حجم العينة، لأن الدراسة إقتصرت على الجمعيات التي أبدت قبولها للتعاون معنا وتمكيننا من البيانات المستهدفة، وبالتالي تحدد عددها في 6 جمعيات بعدد إجمالي من الأعضاء المؤسسين يقدر بـ 60 عضو.

ثانياً – منهج وأدوات الدراسة:

1 – منهج الدراسة:

تتعدد طرق ومناهج البحث حسب إختلاف المواضيع والظواهر المدروسة، فلكل منها خصائص معينة تجعلها تصلح لدراسة ما ولا تصلح لدراسة ظاهرة أخرى، لذا فإن إختيار المنهج السليم والأنسب يعتبر أساس إنجاز البحث الموضوعي، لأن المنهج " يمثل الطريقة العلمية التي ينتهجها أي دارس أو باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجة مشكلة معينة وفق خطوات محددة من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة والتحليل".(رحالي، 2012، ص 37)

ويرتبط تحديد الأسلوب أو المنهج العلمي الذي يستخدمه ويطبقه الباحث لدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة بموضوع ومحتوى الظاهرة المدروسة، بمعنى أن مناهج وأساليب البحث العلمي تختلف بإختلاف الظواهر والمشكلات المدروسة وما يصلح منها لدراسة ظاهرة معينة قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى نظراً لإختلاف الظواهر المدروسة في خصائصها وموضوعاتها.(عليان، 2001، ص35)

ويعد المنهج الوصفي أحد مناهج البحث العلمي الذي يدرس الظواهر الطبيعية والإجتماعية والسياسية الراهنة دراسة كيفية توضح خصائص هذه الظاهرة، ودراسة كمية توضح حجمها وتغيراتها ودرجات إرتباطها مع الظواهر الأخرى، والمنهج الوصفي يهتم بتحديد دقيق للأنشطة والأشياء والعمليات والأشخاص كما هي في الوقت الحاضر ويحدد العلاقات بين الظواهر والممارسات التي تبدو في عملية نمو، ويهدف هذا المنهج إلى تحديد أوصاف دقيقة للأنشطة والأشياء والعمليات والأشخاص والمشكلات والظواهر في وضعها الذي هي عليه، وإبراز جوانب معينة فيها وتحديد العلاقات التي توجد بينها، أو

تحديد الصورة التي يجب أن تكون عليها هذه الظواهر في ظل معايير محددة مع تقديم توصيات أو إقتراحات من شأنها تعديل الواقع للوصول إلى ما يجب أن تكون عليه هذه الظواهر. (العمراني، 2012، ص 103)

وإنطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها للكشف عن دور الجمعيات البيئية في حماية البيئة بولاية تبسة والوقوف على الصعوبات التي تعيق هذا الدور، وفي ضوء الأسئلة التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، تم اعتماد المنهج الوصفي بإعتباره المنهج الملائم لموضوع البحث الذي يساهم في التعرف على الظاهرة محل الدراسة من خلال ما يوفره من بيانات عن واقع الجمعيات البيئية، ووضعها في إطارها الصحيح وتبسيط الضوء على مختلف أبعادها وبالتالي تفسير مختلف العوامل المرتبطة بموضوع الدراسة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

2 – أدوات جمع البيانات:

إذا كانت أدوات البحث العلمي متعددة ومتنوعة، فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة محل الدراسة العلمية هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز وإتمام بحثه (رحالي ، 2012 ، ص 71)، وتبعاً للمنهج المعتمد في البحث (المنهج الوصفي) وكذا لطبيعة الموضوع وخصوصيته ونوع المادة أو البيانات المراد الحصول عليها من الميدان، إستعانت الباحثة بمجموعة من الأدوات البحثية التي تخدم الدراسة وتسهل الحصول على البيانات الميدانية وتتمثل فيمايلي:

2-1 – السجلات والوثائق الرسمية:

هي إحدى الأدوات المهمة في جمع البيانات وقد تمكنت الباحثة من الإطلاع على العديد من الوثائق والسجلات التي تم التحصل عليها من مديرية التنظيم والشؤون العامة(مكتب الجمعيات)، ومديرية البيئة وقد تم التزود منها بالمعلومات التي تخص الإحصاءات والمعطيات حول الجمعيات البيئية الناشطة ميدانياً في حماية البيئة في ولاية تبسة، كما تم الإطلاع على بعض الوثائق الخاصة بالجمعيات البيئية والمتضمنة على معلومات تخص تاريخ نشأتها وأهدافها ونشاطها، كما تم الإستعانة في هذه الدراسة

بمجموعة من الوثائق المتمثلة في الجرائد الرسمية والقوانين المتعلقة بتنظيم وسير الجمعيات والمتعلقة كذلك بالبيئة وذلك بهدف إثراء هذه الدراسة.

2 - 2 - الملاحظة:

تعد الملاحظة أداة من أدوات جمع المعطيات والمعلومات، حيث تسمح بالحصول على الكثير من البيانات، وهي توجيه الحواس للمشاهدة والمراقبة لسلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل ذلك السلوك وخصائصه. (بوحوش، وآخرون، 2019، ص 68)

وتعد الملاحظة إحدى وسائل جمع المعلومات المتعلقة بسلوكيات الفرد الفعلية ومواقفه وإتجاهاته ومشاعره وتعطي الملاحظة معلومات لا يمكن الحصول عليها أحيانا باستخدام الطرق الأخرى لجمع المعلومات (الإستبانة - المقابلة). (عليان، و غنيم، 2000، ص 112)

وبما أن الملاحظة العلمية هي: "ملاحظة مقصودة ومخططة، وليست ملاحظة عابرة وعرضية، تهدف إلى الوصول إلى بيانات ومعلومات تتعلق بموضوع الدراسة". (أبو سمرة، و الطيطي، 2020، ص 98) فقد تم الإعتماد عليها في هذه الدراسة الوصفية كأداة رئيسية في عملية جمع البيانات و استقصاء الحقائق وتشخيص وفحص الميدان الذي تجرى فيه الدراسة بدء من المرحلة الإستطلاعية، حيث ساهمت الملاحظة في معرفة الواقع البيئي ورصد المشكلات البيئية المحلية والوقوف على الدور الفعلي الذي يقوم به المجتمع المدني من خلال الجمعيات البيئية لحماية البيئة والحفاظ عليها ومعرفة الصعوبات التي تواجه العمل الجماعي في المجال البيئي، فضلا على أن الملاحظة تعد أول أداة مكنتنا من إثارة التساؤلات المبنية على قراءة الواقع البيئي في الولاية، وصياغة أسئلة المقابلات على ضوء ما تم رصده من الوقائع المشاهدة، ومن خلال الحضور المباشر والميداني مع بعض الجمعيات أثناء الإعداد والقيام بالحملات التحسيسية أو الخرجات والمحاضرات ذات الصلة بالوضع البيئي.

2 - 3 - المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها: "حوار لفظي وجها لوجه بين باحث قائم بالملاحظة وبين شخص أو مجموعة أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين من أجل تحقيق

أهداف الدراسة". (الزيباري، 2011، ص 136)، وهي كذلك: "مجموعة من الأسئلة والإستفسارات والإيضاحات التي تتطلب الإجابة عليها والتعقيب عليها وجها لوجه، بين الباحث والأشخاص المعنيين بالبحث أو عينة ممثلة لهم". (قندلجي، 1999، ص 168) كما أن المقابلة تعد "إحدى أدوات جمع المعلومات والبيانات عن طريق لقاء بين الباحث والمبحوث، وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع المعطيات المتعلقة بموضوع البحث والتي لا يمكن جمعها عن طريق الإستمارة أو الملاحظة أو الوثائق والسجلات الإدارية والتقارير والإحصائيات الرسمية أو أداة أخرى من أدوات البحث، وتجري المقابلة في شكل حوار (حديث) مع المبحوث في موضوع البحث، ويشترط أن يكون الحوار مبوبا منظما محددًا للمحاور ومسيرا من طرف الباحث، كما يفضل أن يقوم الباحث بتسجيل ملاحظات المبحوث وآرائه حول موضوع البحث". (زرواتي، 2016، ص 243)

وقد تم الإعتماد على نوعين من المقابلة وفق ما يخدم أهداف الدراسة وهما:

2 - 3 - 1 - المقابلة الحرة:

تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها، أجرت الباحثة مقابلات حرة مع بعض الأطراف ذات العلاقة بنشاط الجمعيات البيئية (محل الدراسة الميدانية) ، وكذا بعض المهتمين بحماية المحيط البيئي وتنميته، وهذا من أجل الحصول على بيانات ومعلومات تساهم في عملية التحليل و التفسير، حيث تم في هذا الإطار القيام بمقابلات حرة مع كل من:

— رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية تبسة، من أجل الحصول على بيانات كمية و كيفية عن واقع عمل الجمعيات على مستوى الولاية أي الفضاء العام للدراسة الميدانية، لاسيما ما تعلق بالمعلومات الخاصة بالجمعيات الناشطة في الحقل البيئي و عناوين مقراتها للتواصل مع أعضائها.

— مقابلة رئيس مكتب التحسيس والإعلام والتربية البيئية بمديرية البيئة لولاية تبسة ، من أجل تقصي الواقع البيئي بالولاية ومعرفة المشكلات البيئية التي تعاني منها، بالإضافة إلى تأكيد المعلومات المتحصل عليها فيما يخص الجمعيات البيئية التي لها نشاط فعلي وتنسيق

مع المديرية، بالإضافة للإستفسار عن المستجدات من الأعمال البيئية في الولاية ومعرفة الإستراتيجية المنتهجة للمديرية في مجال تأطير العمل الجمعي.

— مقابلة مدير دار البيئة لولاية تبسة الذي منحنا عدة توجيهات قيمة.

— مقابلة رئيس مكتب الجمعيات لبلدية تبسة للوقوف على مدى تواصلهم ودرابتهم بنشاط الجمعيات البيئية .

— مقابلات حرة مع مسؤولي الجمعيات البيئية، وذلك للتعرف الأولي على الأعضاء المؤسسين للجمعيات مجال الدراسة الميدانية ومناقشة الوضع الكلي، بما في ذلك معرفة مهتهم خارج إطار النشاط بالجمعية وبعض البيانات الشخصية، حيث تم إجراء مقابلة مع رئيس جمعية أحباب تبسة، ومقابلة مع رئيس جمعية النهوض بقرية عين الزقيق العقلة المالحة، ومقابلة رئيس الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة و الآثار بنقرين، ومقابلة رئيس جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة ، بالإضافة إلى مقابلة رئيس جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة.

2 - 3 - 2 – المقابلة المقننة:

لقد تم الإعتماد في جمع البيانات الميدانية على أداة رئيسية وهي المقابلة المقننة (دليل المقابلة) والتي حددت فيها الباحثة المحاور التي تهدف إلى جمع المعلومات عنها في الدراسة، وتتفق هذه الأداة في إجراءاتها مع المنهج الأساسي المتبع في هذا البحث، ومع طبيعة البيانات المستهدفة و خصائص مفردات الدراسة (القائمون على العمل الجمعي من رؤساء وأعضاء الجمعيات البيئية الذين شملتهم الدراسة)، وقد تم الإعتماد النهائي لهذه الأداة تبعا للمراحل التالية:

— مرحلة البناء (التصميم): تم بناء دليل المقابلة في صورة مبدئية وفقا لفرضيات الدراسة وإستنادا لما تم إستفادته من الجانب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة وقد تم الإعتماد على مجموعة من الأسئلة (المغلقة – المفتوحة) والتي أبدى الأستاذ المشرف حولها عدة ملاحظات وتوجيهات شملت الشكل والمضمون.

— مرحلة التحكيم (قياس صدق المحتوى): بغرض التأكد من صدق محتوى أداة الدراسة تم عرض دليل المقابلة الذي تم تصميمه في صورته الأولية على مجموعة من

الأساتذة المحكمين والمتخصصين في المجال للنظر فيها، والتأكد من صدقه وصلاحه و قد ذكرت أسماؤهم في الملحق رقم (01)، ، وفي ضوء آراء المحكمين حول مناسبة الفقرات المكونة لدليل المقابلة ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها ومدى وضوح صياغتها اللغوية ومناسبة كل عبارة مع المحور الذي تنتمي له، تم تعديل عدد من الأسئلة وإعادة صياغتها بوضوح بناءً على توجيهاتهم القيمة، وبما يتوافق مع أهداف الدراسة.

– مرحلة التجريب: قامت الباحثة بالنزول إلى الميدان وتجريب دليل المقابلة من خلال عرضه على فئة محدودة من المبحوثين قدرت بـ: (10 أفراد) وهي مماثلة في خواصها مع فئة المبحوثين الأصلية التي سيجرى عليها البحث العلمي ، وذلك للتأكد من سلامة المحتوى والبناء والوقوف على مدى وضوح الأسئلة وفهم المبحوثين وإستجابتهم لها وعدم تناقضها، حيث تم الكشف عن جوانب النقص فيها وإضافة ما يجب إضافته وحذف ما يمكن حذفه منها، والتبسيط في الأسئلة الغامضة قدر المستطاع حتى تكون أكثر وضوحاً وفهماً وخلوا من أي تأويلات مختلفة لدى المبحوثين، ومن ثم تجنب ذلك في الطرح النهائي لدليل المقابلة.

وقد تمت صياغة دليل المقابلة في شكله النهائي لتطبيقه، بعد تعديله للمرة الثانية إنطلاقاً من إجابات فئة المبحوثين التي تم تجريب دليل المقابلة عليها، ووفقاً لآرائهم وملاحظاتهم وكذا لرؤية الباحث والهدف المنشود من الدراسة، وقد تضمن 41 سؤالاً مقسماً على خمس محاور أساسية كما هي موضحة في الملحق رقم (02)، ويمكن عرضها فيمايلي:

- * **المحور الأول:** تضمن 06 أسئلة تتعلق بالبيانات الأولية، وذلك لوصف العينة ومعرفة سماتها وخصائصها حيث شملت: الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة خارج إطار النشاط بالجمعية، المهنة ضمن إطار الجمعية، وكذلك الأقدمية في النشاط بالجمعية.
- * **المحور الثاني:** تضمن 08 أسئلة حول الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات البيئية لنشر الوعي البيئي، والهدف منه التعرف على المجالات التي تشملها هذه الأنشطة للجمعيات ومدى مساهمتها في نشر الوعي البيئي.

* المحور الثالث: تضمن 12 سؤال حول الآليات التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية لمواجهة المشكلات البيئية، والهدف منه معرفة الآليات الوقائية والعلاجية التي تستخدمها الجمعية لمواجهة المشكلات البيئية.

* المحور الرابع: تضمن 09 أسئلة حول مساهمة جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة.

* المحور الخامس: تضمن 06 أسئلة حول الصعوبات التي تواجه الجمعية عند القيام بدورها في حماية البيئة، الهدف منه معرفة الصعوبات السياسية والسوسيوثقافية والمادية التي تعيق عمل الجمعيات في مجال حماية البيئة.

— قياس ثبات دليل المقابلة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول رقم (03): يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات دليل المقابلة

ثبات المحور	عدد الفقرات	المحاور
0.87	08	الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات البيئية لنشر الوعي البيئي
0.89	12	الآليات التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية لمواجهة المشكلات البيئية
0.87	09	مساهمة جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة
0.87	06	الصعوبات التي تواجه الجمعيات البيئية عند القيام بدورها في حماية البيئة
0.88	35	الثبات العام

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (spss)

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات بطريقة الإتساق الداخلي حسب معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Chronbach) لمحاور الأداة ككل، وقد بلغ معامل ثباتها (0.88) وهو معامل ثبات عال يفي بأغراض الدراسة.

– مرحلة التطبيق: بعد الإنتهاء من تصميم وإختبار دليل المقابلة تم الإتصال بعينة الدراسة وإجراء المقابلة النهائية وتوضيح ما بها من غموض في الأسئلة للمبحوثين.

رابعا: عينة الدراسة:

1 – كيفية إختيار العينة:

إنطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة المتمحور حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة من خلال دراسة الجمعيات البيئية بولاية تبسة، وذلك بالإعتماد على الجمعيات الناشطة في المجال البيئي، والبالغ عددها (10) جمعيات حسب الإحصائيات المقدمة لنا من طرف الجهات الرسمية، حيث إقتصرت الدراسة على الجمعيات التي تتناسب مع معطيات البحث وظروفه والتي تمكنا من زيارتها والتواصل معها وعددها (06) وأستبعدت الجمعيات الأخرى التي منها ما تعذر علينا الإتصال بمسؤوليها ومنها من لم نجد لها مقرات وعناوينها غير حقيقية إذ توجد على الورق فقط.

وبالتالي فإن الجمعيات التي عنيت بالإختيار تمثلت في الجمعيات البيئية المحلية (البلدية) ذات النشاط الفعلي، والتي تتواجد على مستوى عدة بلديات متفرقة في الولاية، وقد تمثل العاملين الأساسيين في إختيار أسلوب العينة المناسب في:

★ وجود نشاط ميداني بارز لهذه الجمعيات المحلية (البلدية)، وهذا ما يمكننا من تزويد البحث بمعلومات حقيقية حول واقع الجمعيات البيئية، بالإضافة إلى أن نشاطها وشهرتها سهلت من العثور عليها نسبيا.

★ إمكانية التواصل مع مسؤولي وممثلي هذه الجمعيات لإجراء الدراسة الميدانية وذلك لتوفر بعضها على مقرات خاصة وتوفر المعلومات والوسائل الإتصالية التي مكنتنا من الوصول إليهم، حيث أنه في ظل غياب مقرات ثابتة وعناوين حقيقية لمعظم الجمعيات الأخرى فإنه من الصعب العثور عليها.

ويتضح مما سبق أن العينة الأنسب لطبيعة الدراسة و أهدافها هي العينة القصدية والتي " يتم إختيارها لغرض معين أو قصد معين، كونها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها الباحث، وينتقي الباحث الأفراد الذين هم من بين مفردات العينة على أساس عمدي (قصدى)، طبقا لما يراه من سمات تتوافر في هذه المفردات بما يخدم أهداف الدراسة" (العسكري، 2004، ص 59)، ومن هنا تم الإعتماد على هذا النوع من العينات غير الإحتمالية في إختيار الجمعيات البيئية وفي إختيار مفردات البحث.

والجدير بالذكر أنه من خلال الدراسة الميدانية الإستطلاعية والنزول إلى الميدان إتضح لنا جليا أن هناك جمعيات محل الدراسة ذات طابع بيئي بحث وجمعيات أخرى ذات طابع مزدوج، إجتماعي بيئي أو ثقافي بيئي أو خيرى بيئي ولها نشاط بارز في المجال البيئي لا يمكن تجاهله، ونظرا لصعوبة الإتصال بجميع مفردات مجتمع البحث من منخرطين لعدم إمكانية التحديد الدقيق لعدددهم وعدم تردددهم المنتظم على مقرات الجمعيات، إستوجب علينا في هذا الإطار التركيز على مفردات مجتمع البحث المتاح والتي تمارس مسؤوليات تنظيمية دائمة ضمن الجمعيات الست (06) (محل الدراسة الميدانية) والتي تجعلها تتردد باستمرار على المكاتب لمتابعة النشاطات المحلية فضلا عن إطلاعها على مختلف النشاطات التي تبرمجها الجمعيات في المجال البيئي، وكونها الأكثر دراية بظروف الجمعية ومختلف تعاملاتها، وبالتالي تم إستجواب الأعضاء المؤسسين (الدائمين) من كل جمعية والمحدد عددهم بعشرة أعضاء بالنسبة للجمعية البلدية وذلك وفقا للقانون رقم 06-12 المتعلق بالجمعيات، ليصبح العدد الكلي للأعضاء المبحوثين(60)عضوا.

والجدول التالي يوضح المعلومات الخاصة بهاته الجمعيات البيئية:

جدول رقم (04): يوضح الجمعيات البيئية التي شملتها الدراسة.

عدد المنخرطين	المقر	الجمعية
غير محدد	بلدية تبسة	جمعية أحباب البيئة تبسة
غير محدد	بلدية تبسة	جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار
غير محدد	بلدية نقرين	جمعية إحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة نقرين
غير محدد	حي 19 جوان بلدية بئر العاتر	جمعية التحدي بئر العاتر
غير محدد	بلدية العقلة المألحة	جمعية النهوض بقرية عين الزقيق العقلة المألحة
غير محدد	مقابل الحديقة العمومية وسط بلدية الشريعة	جمعية جسور الإجتماعية الشريعة

المصدر: مديرية البيئة لولاية تبسة

ويمكن التعريف أكثر بالجمعيات البيئية محل الدراسة من خلال المعلومات التالية:

– جمعية أحباب البيئة تبسة: هي جمعية بيئية محلية (بلدية) تنشط على مستوى بلدية تبسة، تأسست في 19 جوان 2012، سميت سابقا بجمعية أحباب تبسة للنهوض بالبيئة قبل التسمية الحالية، تهدف إلى حماية مدينة تبسة العريقة وإعطاء قيمة مضافة لروح التطوع والعمل الجماعي، بالإضافة إلى أنها تسعى لتحقيق عدة أهداف أخرى أهمها:

* العمل على نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية للمحافظة على البيئة بتبسة.

* التعاون وعقد شراكات مع المؤسسات الحكومية التي تعنى بالبيئة.

- * القيام بحملات توعوية حول نظافة المحيط العمراني وحماية البيئة من خلال وسائل الإعلام.
- * المساهمة في النشاطات المحلية والوطنية المتعلقة بحماية البيئة.
- * المساهمة في عقد اللقاءات والندوات وورشات العمل التي تستهدف معالجة المشاكل البيئية.
- وقد قامت بعدة نشاطات منها: حملات تحسيسية وحملات تشجير، إقامة معارض حول رسكلة الكرتون والبلاستيك، المشاركة في برامج مديرية البيئة.
- جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار: هي جمعية بيئية محلية (بلدية) تنشط على مستوى بلدية تبسة، تأسست في 23 فيفري 2015، ومن أهداف هذه الجمعية:
- * التوعية والتحسيس بأهمية البيئة و المحافظة عليها وحماية المواقع الأثرية.
- * المساهمة في الحفاظ على المحيط البيئي وحماية المواقع الأثرية.
- * التنسيق مع الجمعيات والهيئات الوطنية والدولية في مجال البيئة والآثار.
- * التنظيم والمشاركة في التظاهرات والملتقيات الوطنية والدولية.
- * القيام بأعمال تطوع وتحسيس وتربصات وخرجات في مجال البيئة والآثار.
- * التعريف بأهمية البيئة والآثار بإعداد معارض ومطويات ووثائق.
- وقد قامت بعدة نشاطات نذكر منها: حملات تحسيسية موجهة لتجار الجملة والخضر والفواكه تتعلق بتوقيت ومكان رمي القمامة، المشاركة في البرامج التحسيسية والأيام العالمية التي تنظمها مديرية البيئة.
- جمعية إحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار: هي جمعية محلية (بلدية) ذات طابع ثقافي سياحي بيئي ، تنشط على مستوى بلدية نقرين، تأسست في 20 أكتوبر 2016، ومن أهداف الجمعية:
- * ترميم البلدة القديمة.
- * الإعتناء بالتراث والآثار ودعم الصناعات التقليدية في المنطقة.
- * إقامة ندوات علمية وتاريخية حول تاريخ وتراث المنطقة.
- * إستقبال الوفود السياحية.

- * المحافظة على البيئة وحماية النخيل ودعم عمليات التشجير ونظافة المحيط.
- * السعي لتأسيس متحف يحتوي على آثار وتراث المنطقة..
- وقد قامت بعدة نشاطات من بينها: إحياء الأيام الثقافية والبيئية ، ترميم البلاد القديمة في نقرين، تأسيس متحف.
- جمعية التحدي بئر العاتر خيرية – بيئية: هي جمعية محلية (بلدية) ذات طابع خيرى بيئي، تنشط على مستوى بلدية بئر العاتر، تأسست في 18 أوت 2020، ومن أهم أهدافها المرتبطة أساسا بالبيئة والتشجير نذكر منها:
- * العمل على غرس روح التطوع لدى النشء.
- * العمل على المحافظة على البيئة والمحيط.
- * العمل على تحقيق أكبر مساحات للتشجير.
- * العمل على تكوين حزام أخضر للمدينة.
- * العمل على المساهمة في تنظيم الندوات والأيام الدراسية.
- * المساهمة في إيجاد حلول للتلوث البيئي الذي تعيشه المدينة.
- * المساهمة في خلق مساحات خضراء كمتنفس لسكان المدينة.
- * المساهمة في مختلف الأنشطة التربوية والثقافية والسياحية والرياضية التي تساهم في إثراء معارف الشباب وتغرس بينهم حب المثابرة وتحبي فيهم نزعة التطوع ونظافة المحيط.
- وقد قامت بعدة نشاطات على مستوى المدينة أهمها التركيز على حملات التشجير وسقي الأشجار و تزيين المحيط.
- جمعية النهوض بقرية عين الزريق العقلة المالحة: هي جمعية محلية (بلدية) ذات طابع إجتماعي بيئي، تنشط على مستوى بلدية العقلة المالحة، تأسست في 26 أفريل 2015، ومن أهدافها مايلي:
- * بث روح الوعي والتصرف الحضاري بين سكان القرية.
- * المحافظة على الأملاك العمومية والمكاسب المخصصة لسكان القرية.
- * المحافظة على البيئة ونظافة المحيط.

- * التكفل بالإنشغالات الإجتماعية لسكان القرية.
 - * القيام ببعض النشاطات الثقافية لفائدة سكان القرية.
- وقد قامت بعدة أنشطة من بينها: القيام بغرس ما يفوق 160 شجيرة، والمشاركة في نظافة القرية أسبوعيا، المشاركة في تعقيم المحيط في ظل جائحة كورونا.
- جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة: هي جمعية محلية (بلدية) ذات طابع إجتماعي خيري ولها نشاط كثيف في المجال البيئي، تأسست في 04 جانفي 2016، ومن أهم أهداف الجمعية:
- * الحفاظ على البيئة والإعتناء بمحيط المدينة بتنظيم حملات التشجير والتوعية وحملات تنظيف الأحياء وتزيينها بمشاركة سكانها.
 - * ترقية الحس البيئي والجمالي للمواطن بالتوعية والحث على نظافة الشوارع عن طريق إستعمال سلات للنفايات المنزلية مثلا وإحترام أماكن إخراجها.
 - * القيام بنشاطات تخص التلاميذ والطفولة عموما لتطوير ثقافتهم الصحية والوقائية وسلامتهم في المحيط والمدارس، وتنظيم مسابقات علمية وأدبية لفائدتهم بالتنسيق مع المؤسسات التربوية.
 - * تسعى الجمعية بما أتيح لها من خبرة أعضائها لإيجاد حلول لمشاكل المدينة بالتعاون مع البلدية والمصالح التقنية وأن تكون همزة وصل ناجعة بين المواطن والإدارة.
- وقد قامت بعدة نشاطات من بينها: القيام بحملة توزيع سلال مهملات بلاستيكية للحفاظ على نظافة المدينة تحت شعار: أرصفة نظيفة، غرس 1200 شجرة صرول بالطريق الإجتبابي المحول تبسة/ خنشلة، وغرس 200 شجرة صرول الشمعة بطريق خنشلة، كما قامت بحملة تشجير كبرى سنة 2017 والتي غرس خلالها 5000 شجرة.

2 — خصائص مفردات العينة:

شكلت البيانات الشخصية في الدراسة منطلق في فهم وتفسير المتغيرات الأخرى المرتبطة بالجمعيات البيئية وحماية البيئة، فهذه البيانات تمكن من تحديد خصائص وسمات مجتمع البحث من حيث تركيبها وأبعادها الإجتماعية، ويمكن عرض الخصائص العامة

للأعضاء المبحوثين من خلال المحور الأول من إستمارة المقابلة المتعلق بالبيانات العامة
للأعضاء المبحوثين كالاتي:

جدول رقم (05): يوضح عدد أعضاء الجمعيات البيئية وتوزيعهم حسب الجنس.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بنر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		الجمعيات البيئية فئات الجنس	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	ذكر
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	انثى
100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 01)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع المبحوثين يساوي (60) مبحوثا أي 10 أعضاء لكل جمعية، وهو العدد الذي يقتضيه تشكيل الجمعية البلدية وفق ما ورد في المادة 06 من القانون 12-06، أما من حيث الجنس فإن الفئة الأكثر تكرارا هي فئة الذكور وذلك بـ (60 تكرار بما نسبته 100%) في حين لم يتم تسجيل أي نسبة للإناث. إنطلاقا من إستقراء معطيات الجدول التي توضح إنعدام مشاركة الأنثى أو عزوفها عن العمل التطوعي خصوصا في مجال حماية البيئة، يبدو أن المرأة على العموم تميل إلى المشاركة في الجمعيات النسوية التي تهتم بإنشغالها وتنمية قدراتها على غرار أن فرص مشاركة الذكور في عمل جمعيات غالبا ما تكون متاحة أكثر من فرص مشاركة الإناث بحكم توسع مجالات أعمال الذكور، كما أن طبيعة النشاط الميداني للجمعيات البيئية تفرض ضرورة الخروج والتواجد الدائم في الميدان كحملات حماية البيئة وغيرها من النشاطات الميدانية مما تجعل المرأة أكثر بعدا على هذا النوع من الأنشطة في ظل إرتباطها بعدة إلتزامات عائلية، بالإضافة إلى ما سبق فقد أثبتت دراسة "حسن فخري إبراهيم أقطم" حول "معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطوعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة نابلس"، أن أهم المعوقات

الإجتماعية والثقافية التي تحول دون مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية هو غياب التشجيع من قبل الأسرة لمشاركة المرأة في العمل التطوعي، وإنخفاض الوعي الأسري لمفهوم التطوع، نتيجة غياب التنشئة الإجتماعية من قبل الأهل وعدم غرس قيم الإنتماء من قبل الأسرة للمشاركة في العمل التطوعي، نتيجة عدم إهتمام وسائل الإعلام بتوجيه المرأة وتوعيتها بأهمية المشاركة في العمل التطوعي، فضلا عن التدخل الأسري من قبل الأهل والأزواج والنظرة السلبية من قبل المجتمع المحيط بالمنزل (الجيران والأقارب)، وهذا ناتج عن نظرة المجتمع الدونية لوجود بعض المفاهيم الخاطئة حول خروج ومشاركة المرأة في العمل خارج المنزل وكذلك لوجود السلطة الذكورية والمتمثلة في التدخل الأسري من قبل الأهل والزوج في منع المرأة من المشاركة في الأعمال التطوعية، والخوف من الإختلاط بين الجنسين. (إبراهيم أقطم، 2013 – 2014، ص 102)

جدول رقم (06): يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب الفئة العمرية

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بينية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		الفئة العمرية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
10	6	00	0	00	0	3.33	2	00	0	00	0	6.66	4	أقل من 30 سنة
35	21	00	0	00	0	10	6	11.67	7	3.33	2	10	6	من 30 - 39 سنة
45	27	15	9	15	9	3.33	2	3.33	2	8.33	5	00	0	من 40 - 49 سنة
10	6	1.66	1	1.66	1	00	0	1.66	1	5	3	00	0	50 سنة فاكثر
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 02)

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع الأعضاء المبحوثين حسب الفئة العمرية، أن أغلب الأعضاء المبحوثين ينتمون للفئة العمرية (من 40 إلى 49 سنة) بنسبة (45%) أي (بما يمثل 27 مبحوث)، حيث تتركز هذه الفئة العمرية بشكل أكبر عند كل من "جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة والآثار" بنسبة (8.33%) أي (ما يمثل 5 أعضاء من بين 10 أعضاء) و "جمعية النهوض بقرية عين الزريق العقلة المألحة" و "جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة" بنسبة متشابهة تقدر بـ: (15%) (أي ما يمثل 9 مبحوثين من بين 10 أعضاء) في كل جمعية، ويلبها في المرتبة الثانية الأعضاء المبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (من 30 إلى 39 سنة) بنسبة (35%) أي (بما يمثل 21 مبحوث) وتتركز هذه الفئة العمرية بشكل أكبر عند كل من "جمعية أحباب البيئة تبسة" بنسبة (10%) أي (ما يمثل 6 مبحوثين من بين 10 أعضاء)، و "الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار نقرين" بنسبة (11.66%) أي (ما يمثل 7 مبحوثين من بين 10 أعضاء)، و "جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية" بنسبة (10%) أي (ما يمثل 6 مبحوثين من بين 10 أعضاء) ، ويلبها في المرتبة الثالثة الأعضاء المبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (أقل من 30 سنة فأكثر) والفئة العمرية (من 50 سنة فأكثر) بنفس النسبة التي تقدر بـ (10%) بما يمثل 6 مبحوثين.

وعليه من خلال إستقراء معطيات هذا الجدول نجد أن معظم الأعضاء المبحوثين تتراوح أعمارهم بين (30 سنة إلى 49 سنة)، وهي مرحلة عمرية عادة ما يكون فيها الأفراد أكثر نضجا وحنكة وقدرة على التسيير بالإضافة إلى كونهم أكثر مسؤولية وإستعدادا للمشاركة في الأعمال التطوعية نتيجة إستعابهم لمختلف المسائل والمشاكل المتعلقة بالمجتمع عموما والبيئة خصوصا، أما فيما يخص عزوف فئة الشباب الأقل من 30 سنة يمكن إرجاع ذلك إلى إنشغالهم بالدراسة أو البحث عن فرص للعمل فضلا عن أن عدم إعطاء عمل الجمعيات أولوية ضمن إهتماماتهم كونه لا يعود بالمنفعة عليهم، وقد كشفت دراسة واصل محمد شحاته حول: "الشباب الليبي ودوره في حماية البيئة – دراسة ميدانية على عينة من شباب مدينة طبرق" من الفئة العمرية (18 – 35 عام) سنة 2012

أن أهم المعوقات التي تحد من دور الشباب في حماية البيئة تتمثل في كثرة مشاكل الشباب و عدم إدراك الشباب لدورهم في حماية البيئة وغياب الدور الإعلامي عن التوعية بأهمية حماية البيئة وعدم تشجيع الأسرة، وعدم توافر برامج لتدريب الشباب على حماية البيئة وقلّة تشجيع ودعم العمل التطوعي.

جدول رقم (07): يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بينية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		الجمعيات البيئية	المستوى التعليمي
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
10	6	00	0	6.66	4	00	0	1.66	1	1.66	1	00	0	متوسط
48.33	29	8.33	5	8.33	5	10	6	11.67	7	8.33	5	1.66	1	ثانوي
41.66	25	8.33	5	1.66	1	6.66	4	3.33	2	6.66	4	15	9	جامعي
%100	60	100	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:03)

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع الأعضاء المبحوثين حسب المستوى التعليمي أن غالبية الأعضاء المبحوثين لديهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة (48.33%) أي (ما يمثل 29 مبحوث من بين 60 عضو)، ويليها في المرتبة الثانية الأعضاء المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة (41.67%) أي (ما يمثل 25 مبحوث) ، ويتركز هذا المستوى بشكل أكبر عند " جمعية أحباب البيئة تبسة " وذلك بنسبة (15%) أي (ما يمثل 9 مبحوثين من بين 10 أعضاء) و "جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة " بنسبة(8.33%) أي (ما يمثل 5 مبحوثين من بين 10 أعضاء)

ويليها أخير الأعضاء المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط بنسبة (10%) أي (ما يمثل 6 مبحوثين من بين 60 عضو).

من خلال إستقراء المعطيات السابقة نلاحظ أن معظم الأعضاء المبحوثين لديهم مستوى تعليمي يتوزع بين الثانوي والجامعي وهو ما يشكل مؤشرا إيجابيا من حيث أن التعليم يعد متغيرا مهما في تحديد درجة الوعي بأهمية العمل التطوعي و المشاركة الفعالة التي تعكس مدى إحساس الفرد وإنتمائه للمجتمع وهذا ما يظهر في تشكيل بنية الجمعيات المحلية، كما أن إرتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى زيادة شعور الأعضاء المبحوثين بالمسؤولية إتجاه مجتمهم وبيئتهم التي يعيشون فيها كونهم يتمتعون بالنضج العلمي الذي يمكنهم من إدراك و فهم القضايا البيئية المعقدة ، بالإضافة إلى كونهم مؤهلين أكثر لتسيير نشاطات الجمعية في مجال حماية البيئة.

جدول رقم(08): يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المهنة خارج إطار الجمعية

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زفيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بينية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		الجمعيات البيئية المهنة خارج إطار الجمعية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
16.66	10	00	0	5	3	5	3	00	0	00	0	6.66	4	بطل
46.66	28	6.66	4	00	0	5	3	11.66	7	15	9	8.33	5	موظف إداري
5	3	1.66	1	00	0	1.66	1	00	0	00	0	1.66	1	قطاع الصحة
15	9	3.33	2	00	0	5	3	5	3	1.66	1	00	0	أعمال حرة
16.67	10	5	3	11.66	7	00	0	00	0	00	0	00	0	متقاعد
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:04)

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع الأعضاء المبحوثين حسب المهنة خارج إطار الجمعية، أن الأعضاء المبحوثين يعملون كموظفين إداريين بنسبة غالبية

تقدر بـ (46.66%) أي (ما يمثل 28 مبحوث من بين 60 عضو)، بحيث تتركز هذه النسبة عند "جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار" بنسبة (15%) أي (ما يمثل 9 مبحوثين من بين 10 أعضاء) و "الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار نقرين" بنسبة (11.66%) أي (ما يمثل 7 مبحوثين من بين 10 أعضاء) و "جمعية أحباب البيئة تبسة" بنسبة (8.33%) أي (ما يمثل 5 مبحوثين من بين 10 أعضاء).

ويليها في المرتبة الثانية الأعضاء المبحوثين البطالين بنسبة (16.66%) أي (ما يمثل 10 مبحوثين من بين 60 عضو)، والمتقاعدين بنفس النسبة (16.66%) أي (ما يمثل 10 مبحوثين، من بين 60 عضو) بحيث تتركز أكبر نسبة من المتقاعدين عند "جمعية النهوض بقرية عين الزفيق العقلة المألحة" وذلك بنسبة (11.66%) أي (ما يمثل 7 مبحوثين من بين 10 أعضاء).

و تليها في المرتبة الرابعة الذين يمارسون أعمال حرة بنسبة (15%) أي (ما يمثل 9 مبحوثين ، أما نسبة (5%) أي (ما يمثل 3 مبحوثين من 60 عضو) يعملون في قطاع الصحة.

من خلال إستقراء المعطيات السابقة يبدو أن أغلب الأعضاء المبحوثين في الجمعيات البيئية يشغلون مناصب إدارية مختلفة بالقطاع العمومي (مدراء – رؤساء مصالح إدارية – أعوان إدارة)، حيث أن خبرتهم السابقة والمكتسبة من المجال الإداري تجعل منهم عناصر مؤهلة تمتلك من القدرات الكافية التي تؤهلها للتسيير والتنظيم والتدبير للوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها، فضلا عن وجود نسبة معتبرة من المنخرطين في العمل الجمعياتي من مختلف فئات المجتمع منهم البطالين والمتقاعدين وأصحاب الأعمال الحرة والبعض من قطاع الصحة وهذا ما يعكس وجود تنوع في المؤهلات كل وفق مجاله ، حيث يساعد تجميع هذه المؤهلات وإئتلاف الجهود على النهوض بمسألة حماية البيئة.

جدول رقم(09): يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المسؤوليات التنظيمية
المسندة إليهم ضمن إطار الجمعية

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بنر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقريين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		الجمعيات البيئية المسؤوليات التنظيمية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
10	6	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	رئيس
10	6	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	نائب الرئيس
10	6	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	كاتب عام
10	6	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	مساعد كاتب عام
10	6	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	امين مالية
10	6	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	1.66	1	مساعد امين مالية
40	24	40	4	6.66	4	6.66	4	6.66	4	6.66	4	6.66	4	عضو مساعد
%100	60	100	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 05)

يتضح من خلال إستقراء معطيات الجدول أعلاه أن الأعضاء المبحوثين (مفردات العينة) الذين تم إختيارهم هم المسؤولون المؤسسين أو الدائمين في الجمعيات البيئية، وبالتالي الذين لهم مسؤولية مباشرة ودراية كافية بالواقع البيئي، وقد حدد عددهم في المادة 06 من القانون رقم 12 – 06 المتعلق بالجمعيات بـ: (10) أعضاء بالنسبة للجمعيات المحلية (البلدية)، حيث أن أسماء الأعضاء المؤسسين مدونة ضمن القانون الأساسي لكل جمعية مع المعلومات الخاصة بكل عضو، إذ تضم كل جمعية من الجمعيات البيئية محل الدراسة (10) أعضاء تسند إليهم مسؤوليات تنظيمية محددة كمايلي: رئيس الجمعية – نائب رئيس الجمعية – الكاتب العام – نائب الكاتب العام – أمين المالية – نائب أمين

المالية – وأعضاء مؤسسين مكلفين بمهمة ووظيفة معينة ضمن الجمعية وتختلف وظائفهم باختلاف طبيعة وأهداف كل جمعية وعددهم (04) أعضاء.

وبالتالي فإن الجمعية كنسق تضم مجموعة من الفاعلين بحيث يؤدي كل فاعل منهم وظيفة معينة ضمنه إذ يكون كل جزء من أجزاء هذا النسق وظيفياً، وتتكامل وظائف هذه الأجزاء خدمة للهدف الأساسي وهو تلبية إحتياجات المجتمع خصوصاً من الناحية البيئية.

جدول رقم (10): يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب أقدمية النشاط في الجمعية

البيئية

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بدر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		الجمعيات البيئية الأقدمية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
38.33	23	00	0	5	3	16.66	10	00	0	00	0	16.66	10	أقل من 5 سنوات
61.67	37	16.66	10	11.66	7	00	0	16.66	10	16.66	10	00	0	من 5 – 9 سنوات
00	0	00	0	00	0	00	0	00	00	00	0	00	0	من 10 – 14 سنة
00	0	00	0	00	0	00	0	00	00	00	0	00	0	من 15 سنة فأكثر
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:06)

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتعلق بتوزيع الأعضاء المبحوثين حسب أقدمية نشاطهم بالجمعية البيئية، أن الأعضاء المبحوثين تتراوح أقدمية نشاطهم في الجمعية (من 5 إلى 9 سنوات) بنسبة غالبة تقدر بـ (61.67%) أي ما يمثل 37 مبحوث من بين (60 عضو)، وقد تركزت هذه النسبة عند كل من "جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار" و"الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة والآثار نقرين" و "جمعية النهوض بقرية عين الزقيق العقلة المالحة" و"جمعية جسور

الإجتماعية لمدينة تبسة"، ويليها الأعضاء المبحوثين الذين تقل أقدمية نشاطهم في الجمعية عن (5 سنوات) وذلك بنسبة (38.33%) أي (ما يمثل 23 مبحوث من بين 60 عضو)، وقد تركزت هذه النسبة عند كل من الجمعيتين البيئيتين "جمعية أحباب البيئة تبسة" و"جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية".

من خلال إستقراء معطيات الجدول يبدو أن نشاط الجمعيات البيئية محل الدراسة يعد حديثا نوعا ما، ذلك أن ظهورها عرف تأخرا كبيرا لأن القانون الذي أوجب إنشاءها جاء متأخرا سنة 1990.

وتجدر الإشارة إلى أن أقدمية الأعضاء في الجمعية لا تعبر بالضرورة عن سنوات عملها أو تاريخ تأسيسها، إذ أن الأعضاء يمكن أن يتجددوا مع تجديد مكتب الجمعية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم إيضاح أهم الخطوات المنهجية التي أعتمدت في الدراسة الميدانية للربط بين ماهو نظري وبين ما هو ميداني ، والتعرف على مجالات الدراسة الثلاثة ومدى ملائمة المنهج المتبع لموضوع الدراسة والأدوات التي تم إستخدامها للحصول على المعلومات والحقائق المطلوبة وقد شكلت هذه العناصر والأدوات سندا منهجيا ساعد في تيسير معالجة الموضوع وتوفير بيانات هامة ومتنوعة عنه، وكانت بمثابة المسلك الذي يمكن من المرور إلى المراحل الأخيرة من الدراسة الميدانية.

الفصل الخامس:

تحليل وتفسير البيانات الميدانية

تمهيد

أولا : عرض البيانات وتحليلها

1 . عرض وتحليل بيانات المحور الثاني المتعلق بالأنشطة التي تقوم بها الجمعيات البيئية لنشر الوعي البيئي

2 . عرض وتحليل بيانات المحور الثالث المتعلق بالآليات التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية لمواجهة المشكلات البيئية

3 . عرض وتحليل بيانات المحور الرابع المتعلق بمساهمة جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة

4 . عرض وتحليل بيانات المحور الخامس المتعلق بالصعوبات التي تواجه الجمعيات البيئية عند القيام بدورها في حماية البيئة

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

1 . مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.

2 . مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

ثالثا: نتائج الدراسة العامة

رابعا: الإقتراحات والتوصيات

الخاتمة

تمهيد

بعد التعرف على الأسس المنهجية للدراسة، تأتي مرحلة تحليل البيانات التي تعد من أهم المراحل التي يمر بها الباحث خلال قيامه بالبحث العلمي وفي هذا الفصل سنتناول تحليل ومناقشة البيانات التي تم التوصل إليها ميدانيا من الجمعيات البيئية المحلية بتبسة، حول مسألة حماية البيئة من خلال المؤشرات التي إشتملت عليها محاور دليل المقابلة والمتمثلة في نشر الوعي البيئي و مواجهة المشكلات البيئية و تفعيل المشاركة المجتمعية، وذلك من أجل التأكد من صدق الفرضيات، ولتحقيق ذلك تم الإعتماد في هذا الجانب على عرض وتحليل بيانات الدراسة وصولا إلى تفسير الواقع المدروس.

أولاً: عرض البيانات وتحليلها:

1 – عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: المتعلق بالأنشطة التي تقوم

بها الجمعيات البيئية لنشر الوعي البيئي.

جدول رقم (11): يوضح قيام الجمعيات البيئية محل الدراسة بوضع برامج لنشاطها

وأهم المجالات التي تشملها هذه البرامج.

المجموع	جمعية أحباب البيئة تبسة		جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية الأحياء السياحية و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		أسماء الجمعيات	أهم المجالات التي تشملها برامج الجمعيات البيئية
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
28.28	28	4.04	4	5.05	5	6.06	6	7.07	7	5.05	5	1.01	1	نشر الثقافة و الوعي البيئي
35.35	35	8.08	8	4.04	4	9.09	9	2.02	2	7.07	7	5.05	5	حماية المحيط العمراني و تحسينه
19.19	19	5.05	5	2.02	2	1.01	1	3.03	3	4.04	4	4.04	4	التلوث البيئي
17.17	17	4.04	4	3.03	3	2.02	2	4.04	4	2.02	2	2.02	2	الحفاظ على التنوع البيولوجي
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	لا
%100	99	21.21	21	14.14	14	18.18	18	16.16	16	18.18	18	12.12	12	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 07)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول، إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين صرحوا بأن الجمعيات

البيئية تضع برامج لنشاطها، حيث تمثلت أهم المجالات التي تشملها هذه البرامج في:

– مجال حماية المحيط العمراني وتحسينه وذلك بنسبة (35.35%) أي (ما يمثل 35

تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 99 تكرار)،فعلى غرار ما هو

معروف عن إهتمام الجمعيات البيئية بالجانب التوعوي ومكافحة التلوث البيئي فإن توجيهها الحالي أصبح أكثر إتساعا ليشمل الإهتمام بالمحيط العمراني والعناية بجانبه الجمالي بشكل بارز وذلك نتيجة لما يشهده الواقع العمراني من تشويه كإنتشار النفايات في الشوارع والطرق فضلًا عن الإعتداءات التي تمس المساحات و الفضاءات الخضراء التي تشكل متنفسًا للعائلات.

— نشر الثقافة والوعي البيئي بنسبة (28.28%) أي (ما يمثل 28 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 99 تكرار)، نظرًا لكون مجتمعنا يعاني من ضعف الوعي البيئي لأفراده ، فإن الجمعيات البيئية محل الدراسة وضعت الجانب التوعوي ضمن برامجها ، لنشر الوعي و الحس البيئي للتعامل مع الأمور والقضايا البيئية بعقلانية.

— مكافحة التلوث البيئي بنسبة (19.19%) أي (ما يمثل 19 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 99 تكرار)، فنظرًا لأن التلوث البيئي أحد أكثر المشاكل خطورة على الحياة البشرية وعلى حياة كل الكائنات الحية بإعتباره تهديدًا بيئيًا، جعلت الجمعيات البيئية من مكافحته جزء من إهتماماتها.

— الحفاظ على التنوع البيولوجي بنسبة (17.17%) أي (ما يمثل 17 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 99 تكرار)، حيث تسعى الجمعيات البيئية كذلك للحفاظ على التنوع الحيوي بما يحويه من جميع الكائنات الحية على كوكب الأرض، وبالتالي الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية خصوصا المعرضة منها للإنقراض.

من خلال إستقراء المعطيات المتضمنة في هذا الجدول نجد أن جميع الجمعيات البيئية تقوم بوضع برامج لنشاطها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي أسست لأجلها، وقد أصبحت إهتماماتها ومجالات نشاطها متنوعة حتى وإن كان هناك نوع من التركيز على مجال معين من قبل أي جمعية فإن ذلك بما يتوافق مع رؤيتها و بما يتماشى مع طبيعة وإحتياجات المنطقة التي تنشط فيها كون هذه الجمعيات تنشط في بلديات متفرقة ومتباعدة المسافة عن مقر الولاية.

وما يمكن ملاحظته بشكل عام أن هناك تنوع في نشاط الجمعيات البيئية، حيث تحاول أن تلامس مختلف المجالات المتعلقة بالبيئة.

جدول رقم (12): يوضح مبادرة الجمعيات البيئية محل الدراسة بتقديم المحاضرات

لمختلف فئات المجتمع

المجموع	جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أهباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات مبادرة لجمعيات البيئية بتقديم المحاضرات	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
63.33	38	16.66	10	13.33	8	00	0	11.66	7	10	6	11.66	7	نعم
36.67	22	00	0	3.33	2	16.66	10	5	3	6.66	4	5	3	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 08)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تبادر بتقديم محاضرات لمختلف فئات المجتمع وذلك حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (63.33%) أي (ما يمثل 38 مبحوث من بين 60 عضو) حيث تركزت هذه المبادرات أكثر عند " جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة " وذلك بنسبة (16.66%) أي (ما يمثل 10 أعضاء) وباقي الجمعيات بنسب مرتفعة وهذا ما يعكس إهتمام هذه الجمعيات وتركيزها أكثر على هذا النوع من الأنشطة التي ترى فيها أهمية في مجال نشر الوعي البيئي وتحاول تقديم المحاضرات خصوصا في مناسبات معينة، إما في مقراتها لمن توفر لديها مقر أو في القاعات العمومية أو التابعة لمؤسسات أخرى بالتنسيق معاها.

في حين أن الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بعدم مبادرة الجمعيات البيئية محل الدراسة بتقديم محاضرات لمختلف فئات المجتمع قدرت نسبتهم بـ (36.67%) أي (ما يمثل 22 مبحوث من بين 60 عضو) وقد تركزت هذه النسبة عند "جمعية التحدي بئر

العائر خيرية بيئية" بنسبة (16.66%) أي (ما يمثل 10 أعضاء)، حيث أن هذه الجمعية تعد حديثة النشأة إذ لم يمضي على تأسيسها سوى أشهر قليلة عند الدراسة الميدانية ولم تتأهب بعد لمثل هذه الأنشطة كما أن إهتمامها منصب أكثر على حملات التشجير كهدف أساسي.

جدول رقم (13): يوضح مساهمة المحاضرات التي تقدمها الجمعيات البيئية محل

الدراسة في نشر الوعي البيئي.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأبادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة نسبة		أسماء الجمعيات مساهمة	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
47.36	36	52.94	9	57.14	8	00	0	41.67	5	37.50	6	10.53	8	ترشيد سلوك مواطن و تقويمه نحو التعامل السليم مع البيئة
23.68	18	11.76	2	14.28	2	00	0	33.33	4	37.50	6	5.26	4	غرس الثقافة التطوعية و تنميتها لدى المواطنين
28.94	22	35.29	6	14.28	4	00	0	25	3	25	4	29.41	5	تكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة
%100	76	100	17	100	14	00	0	100	12	100	16	22	17	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 9)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول، إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين.

يتضح من خلال إستقراء معطيات الجدول أعلاه، أن مساهمة المحاضرات التوعوية والتثقيفية التي بادرت الجمعيات البيئية محل الدراسة إلى تقديمها في إطار نشاطاتها البيئية تظهر حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في:

— ترشيد سلوك المواطن وتقويمه نحو التعامل السليم مع مكونات بيئته وذلك بنسبة (47.36%) أي (ما يمثل 36 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 76 تكرار)، إذ بما أن للسلوك تأثير مباشر على المحيط البيئي، فإن عملية ترشيده وتعديله تتحقق من خلال نشر الوعي البيئي الذي يعد الأسلوب الأمثل لذلك، حيث يظهر هذا الوعي في سلوك الفرد وتعامله مع الوسط الذي يعيش فيه بإعتباره مستهلكا، غير أن ما نلاحظه من ممارسات يومية للأفراد تنوه إلى أنهم بعيدين كل البعد عن السلوك الحضاري المحافظ على البيئة.

— تساهم المحاضرات كذلك حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في تكوين إتجاهات إيجابية نحو البيئة وذلك بنسبة (28.94%) أي (ما يمثل 22 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 76 تكرار)، حيث أن المعارف والخبرات والحقائق التي تقدمها الجمعيات البيئية محل الدراسة عن طريق المحاضرات تساهم في بناء مواطن محمل بإتجاهات إيجابية نحو البيئة وذلك نتيجة نمو وعي الفرد وإتساع مدركاته وتكامل خبراته من خلال ما إكتسبه من هذه المحاضرات حول أهمية حماية البيئة.

— كما ساهمت المحاضرات في غرس الثقافة التطوعية و تتميتها لدى المواطنين حسب إجابات الأعضاء المبحوثين و ذلك بنسبة (23.68%) أي (ما يمثل 18 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 76 تكرار)، حيث أن المحاضرات تعمل على ترسيخ مفهوم العمل التطوعي وأهميته والحث عليه لدى جميع الفئات والشرائح الإجتماعية المختلفة، من خلال مواضيعها التي تغرس قيم الإيثار وروح العمل الجماعي والإعتماد على الذات.

جدول رقم (14): يوضح تنظيم الجمعيات البيئية محل الدراسة للأيام الدراسية والتحسيسية ومساهماتها الفعلية في التوعية بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات		
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	تنظيم الجمعيات	الأيام الدراسية	والتحسيسية
64	48	9.33	7	12	9	9.33	7	10.67	8	12	9	10.67	8	تنمية الحس بالمسؤولية لدى الافراد تجاه البيئة و ضرورة الحفاظ عليها	نعم
36	27	5.33	4	6.66	5	8	6	5.33	4	4	3	6.66	5	تشجيع البحوث العلمية و الافكار المبتكرة في مجال حماية البيئة	
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	لا	
%100	75	14.66	11	18.66	14	17.33	13	16	12	16	12	17.33	13	المجموع	

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 10)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول، إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن كل الجمعيات البيئية محل الدراسة تقوم بتنظيم أيام دراسية وتحسيسية حول أهمية حماية البيئة والمحافظة عليها وذلك حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (100%) أي (ما يمثل 60 عضو مبحوث)، وتعكس هذه النسبة مدى إهتمام الجمعيات البيئية بهذه الأيام، حيث نظمت في هذا الصدد "جمعية أحباب البيئة تبسة" عدة أيام تحسيسية منها: تنظيم اليوم التحسيسية بأهمية الحفاظ على البيئة على مستوى كلية علوم الطبيعة والحياة، واليوم الدراسي الذي نظمته "جمعية جسور الاجتماعية الشريعة" في مقرها حول معضلة غور المياة في منطقة الشريعة، حيث تم فيه

حضور ثلة من الأساتذة الجامعيين وتم فيه دراسة أسباب شح المياه في حوض الشريعة وتقديم الحلول والإقتراحات. (كما هو موضح في الملحق رقم 04)

و تتمثل المساهمة الفعلية لهذه الأيام حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في :

— تنمية الحس بالمسؤولية لدى الأفراد تجاه البيئة وضرورة الحفاظ عليها بنسبة (64%) أي (ما يمثل 48 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 75 تكرار)، ذلك أن الجمعيات البيئية تعمل على رفع الوعي البيئي و إثراء ثقافة حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال ما تقدمه في هذه الأيام من محتوى توعوي يوجه للمجتمع بصفة عامة أو لشريحة إجتماعية معينة بما يخلق الوعي الذاتي والحس بالمسؤولية لدى الفرد تجاه بيئته بإعتباره جزء منها، وبالتالي إلتزامه بتأدية دوره على أكمل وجه وإستعداده لتحمل تبعات أفعاله، وتقبل تغيير سلوكياته المضرة بالبيئة فضلا عن العمل على تحسينها والحفاظ على موارد البيئة ومكوناتها.

— تشجيع البحوث العلمية والأفكار المبتكرة في مجال حماية البيئة وذلك بنسبة (36%) أي (ما يمثل 27 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 75 تكرار) حسب إجابات الأعضاء المبحوثين، من خلال إستقراء هذه المعطيات يبدو أن الندوات التوعوية يمكن أن تهيء آفاقا للبحث العلمي والفكر الإبتكاري في المجال البيئي وذلك من خلال الأفكار التي تطرحها و الفضاء الذي تفتحه للنقاش وتنوير المواطنين لفهم واقع بيئتهم وجعلهم على دراية ووعي بالأخطار التي تهددها وتقديم النصائح ومحاولة تعبئة إمكانياتهم وقدراتهم لحماية البيئة والدفاع عنها، وتشجيعهم على إستثمار ما لديهم من أفكار إبتكارية وإبداعية وتجسيدها في مشاريع بيئية تنموية فضلا عن إحياء الروح البحثية خدمة للبيئة التي يعيشون فيها.

جدول رقم (15) : يوضح مشاركة الجمعيات البيئية محل الدراسة في المعارض التوعوية التحسيسية في مجال حماية البيئة وتنميتها.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
56.66	34	10	6	5	3	00	0	13.33	8	11.66	7	16.66	10	نعم
43.33	26	6.66	4	11.66	7	16.66	10	3.33	2	5	3	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 11)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الأعضاء المبحوثين صرحوا بأن الجمعيات البيئية محل الدراسة تشارك في المعارض التوعوية التحسيسية حول حماية البيئة وتنميتها وذلك بنسبة (56.66%)، أي (ما يمثل 34 مبحوث من بين 60 عضو)، وقد تركزت هذه المشاركة بنسبة أكبر لدى "جمعية أحباب البيئة تبسة" بنسبة (100%) أي (ما يمثل 10 أعضاء)، ومن خلال إستقراء هذه المعطيات يتضح لنا جليا أن الجمعيات البيئية تعمل على توسيع مشاركتها في المعارض البيئية كمشروع بيئي توعوي يخاطب مختلف فئات المجتمع من خلال المحتوى المعروض والمتنوع من رسومات وصور معبرة ونشر ملصقات بيئية وغيرها من المعارض المرتبطة بحماية البيئة وأمنها والتي تجذب إنتباه الزائرين.

وفي هذا الصدد نظمت وشاركت "الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار نقرين" في الصالون الوطني للصورة الفتوغرافية بقصور نقرين ووحداتها أين تم إستقبال ما يقارب 30 مصور من 21 ولاية وقد تم إتقاط الصور في الفضاء الطبيعي بنقرين فضلا عن أنها كانت من بين المشاركين والمنظمين في إقامة

معرض بتاريخ 27 سبتمبر 2020 في قصر نقرين التاريخي للمنتوجات التقليدية والفلاحية تزامنا مع اليوم العالمي للسياحة بهدف الترويج للسياحة البيئية والثقافية في المنطقة والتعريف بالمنتجات ذات المصدر الطبيعي التي لا تشكل خطرا على صحة الإنسان كعرض أنواع الزيوت الطبيعية والأواني الطينية... ، كما قامت "جمعية أحباب تبسة لحماية البيئة" بالمشاركة في عدة معارض منها المشاركة في الصالون الوطني الرابع للتطوع بولاية المدية يوم 01 - 01 - 2015، والمشاركة في الصالون الوطني للنوادي الخضراء ببومرداس يوم 31 أكتوبر إلى غاية 04 نوفمبر 2015، وكذلك كان لها مشاركة في الصالون الوطني الأول للنوادي الخضراء والفنون التشكيلية بمدينة العلة يوم 30 - 05 - 2016، حيث تم في هذه المعارض عرض الكثير من المنشورات والملصقات و بعض الأشغال الناتجة عن إعادة تدوير مخلفات نشاط الإنسان من كرتون وبلاستيك وغيرها.(كما يوضحه الملحق رقم 05).

في حين نجد الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأن الجمعيات البيئية لا تشارك في المعارض التوعوية التحسيسية حول حماية البيئة قدرت نسبتهم بـ (43.33%) أي (ما يمثل 26 مبحوث من بين 60 عضو)، إذ أنه من خلال المقابلات الحرة مع الأعضاء المبحوثين تبين أنهم يرون أن تأثير المعارض البيئية يقتصر على الفئة التي تحضر لهذه التظاهرة والتي لها إهتمام بالبيئة، كما أن هذا التأثير قد يكون في كثير من الأحيان أنيا ولا يستمر لفترة من الزمن، حيث يكون إقبال وتفاعل المواطنين معها محتشم إذ أن هذا النوع من المعارض لا يستهويهم، ذلك أنهم يفضلون تلك التي تعرض منتجات تخدم إحتياجاتهم المعيشية بغية إقتنائها، ونظرا لهذه الإعتبارات فإن العديد من الجمعيات تفضل عدم المشاركة فيها.

جدول رقم (16): يوضح الأهداف التي حققتها الجمعيات البيئية محل الدراسة من خلال مشاركتها في المعارض التوعوية التحسيسية في مجال حماية البيئة وتمييزها.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تهسة		أسماء الجمعيات	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
44.28	31	7.14	5	2.78	2	00	0	11.42	8	8.57	6	14.28	10	التعريف بأهم القضايا و التحديات البيئية
30	21	4.28	3	2.78	2	00	0	8.57	6	7.14	5	7.14	5	غرس الشعور بالانتماء الصادق للبيئة
25.71	18	5.71	4	2.78	2	00	0	5.71	4	4.28	3	7.14	5	جعل الأفراد يهتمون بالقضايا البيئية
%100	70	17.14	12	8.57	6	00	00	25.71	18	20	14	28.57	20	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 12)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول، إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين وقد تمثلت الأهداف التي حققتها الجمعيات البيئية محل الدراسة من خلال مشاركتها في المعارض التوعوية التحسيسية حسب إجابات المبحوثين في:

– التعريف بأهم القضايا والتحديات البيئية، وذلك بنسبة (44.28%) أي (ما يمثل 31 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 70 تكرار)، حيث تساهم في عرض المعلومات عن أهم المشكلات البيئية وجعل الزوار على دراية بها وتوضيحها لهم بالإضافة إلى الإجابة عن إستفساراتهم حول كل ما يتعلق بالبيئة ، حيث أن المعارض تشكل فرصة لإعداد جيل متقف وواع ولم بكل ما يتعلق بسلامة البيئة وكيفية التعامل معها في ظل التحديات التي تواجهها.

– تساهم المعارض في غرس الشعور بالإنتماء الصادق للبيئة في نفس الفرد، وذلك بنسبة (30%) أي (ما يمثل 21 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 70 تكرار) حيث تظهر أهميتها في نمو إدراك الفرد لعمق العلاقة الإيجابية بينه وبين بيئته و إقتناعه بأنه جزء منها وليس منفصلا عنها، وهذا ما ينمي الدافعية لديه للتفاعل الإيجابي مع عناصر بيئته ويحسن التعامل معها ويحرص على عدم تعريضها لأي أذى يمكن أن يلحق الضرر بمحتوياتها.

– جعل الأفراد يهتمون بالقضايا البيئية، وذلك بنسبة (25.71%) أي (ما يمثل 18 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 70 تكرار)، وهذا الإهتمام ينبع من ذات الفرد كمؤشر على نمو وعيه البيئي، كما أن هذه المعارض تسلط الضوء على أهم القضايا والمواضيع البيئية الراهنة لجعل الأفراد أكثر وعيا ومعرفة واسعة بالشأن البيئي ولفت أنظار المسؤولين إلى الآثار السلبية الناتجة عن التحديات البيئية والعمل على معالجتها، كما أن المعارض التوعوية تشكل قناة تواصل مهمة بين الجمعيات البيئية وفئات المجتمع كافة حيث تساعد في الحصول على المعارف والأفكار التي تثير عقول الأفراد وتحفزهم على المشاركة والتعاون في الحملات التطوعية.

جدول رقم (17): يوضح تنظيم الجمعيات البيئية محل الدراسة لمسابقات ثقافية توعوية

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات تنظيم الجمعيات البيئية لمسابقات ثقافية توعوية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
66.66	40	16.66	10	00	0	00	0	16.66	10	16.66	10	16.66	10	نعم
33.33	20	00	0	16.66	10	16.66	10	00	0	00	0	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 13)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تنظم مسابقات ثقافية توعوية ، وذلك وفقا لتصريحات الأعضاء المبحوثين بنسبة (66.66%) أي (ما يمثل 40 مبحوث من بين 60 عضو)، حيث أنه على إعتبار أن الجمعيات البيئية فضاء مفتوح على المحيط الخارجي بحيث يتفاعل هذا الفضاء مع أفراد و مكونات هذا المحيط، فإن تنظيمها للمسابقات الثقافية هي بمثابة قناة إتصالية بالغة الأهمية، إلا أن تنظيم هذه المسابقات يبقى مناسباتي وليس على سيرة منتظمة.

في حين نجد أن الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأن الجمعيات البيئية محل الدراسة لا تنظم المسابقات الثقافية التوعوية قدرت نسبتهم بـ (33.33%) أي (ما يمثل 20 مبحوث من بين 60 عضو)، حيث نجد أن إنشغال بعض الجمعيات البيئية منصب حول الخرجات الميدانية كالتنظيف والتشجير ولا ترى بأن تأثير هذه المسابقات كاف لتنمية الوعي البيئي لدى الفرد، كما يمكن أن لا يتوفر لديها محتوى لعرضه في هذه المسابقات خصوصا في غياب المتخصصين لديها في المجال البيئي لصناعة المحتوى المطلوب.

جدول رقم (18): يوضح طبيعة المسابقات الثقافية التوعوية التي تنظمها الجمعيات

البيئية محل الدراسة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات طبيعة المسابقات الثقافية التوعوية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
60	36	16.66	10	00	0	00	0	16.66	10	10	6	16.66	10	مسابقة أحسن فن معبر عن البيئة (صور فوتوغرافية - رسوم - مسرحية)
40	24	13.33	8	00	0	00	0	00	0	11.66	7	15	9	مسابقة ثقافية تتعلق بالأيام البيئية العالمية والوطنية (مثل اليوم العالمي للبيئة في 5 جوان)
%100	60	30	18	00	0	00	0	16.66	10	21.66	13	31.66	19	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 14)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين.

وتتجلى المسابقات الثقافية التوعوية التي تشارك فيها الجمعيات البيئية محل الدراسة

حسب تصريحات الأعضاء المبحوثين في:

— مسابقة أحسن فن معبر عن البيئة (صور فوتوغرافية - رسوم - مسرحية)، وذلك بنسبة (60%) أي (ما يمثل 36 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار)، حيث ساهمت " جمعية أحباب تبسة لحماية البيئة " بالتعاون مع مديرية

البيئة في تنظيم مسابقة أحسن رسم بيئي بتاريخ 27 ماي 2020، حيث تم فيها إختيار أفضل 4 رسومات لتكريمهم، كما نظمت نفس الجمعية بالتنسيق مع مديرية التجارة لولاية تبسة مسابقة أحسن صورة فتوغرافية معبرة عن التبذير في مدينة تبسة، أرسلت الصور عن طريق رسالة خاصة إلى صفحة الجمعية عبر الفايس بوك وقد تم عرض الصور المشاركة يوم 20 جوان 2016، كما نظمت " الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والأثار بنقرين " مسابقة أجمل صورة للبلاد القديمة بنقرين بعد الترميم وذلك بتاريخ 25 نوفمبر 2016، حيث تم فيها إختيار فائز واحد من بين كل المشاركين ليفوز بجائزة مالية قدرها 10000 دينار جزائري (مليون سنتيم)، وفي ذات السياق قامت "جمعية جسور الإجتماعية الشريعة " بالتعاون مع مدرسة الحياة، حراث الطاهر، زرفاوي عيسى، مدرسة جدي الوردية بحي 250 سكن بتنظيم المسابقة الأولى في الرسم والتعبير الكتابي بتاريخ 11 ديسمبر 2015، لإختيار أحسن تعبير حول العمل التطوعي أو المشاركة في المحافظة على البيئة، وأحسن رسم يبين أهمية المحافظة على البيئة. (كما يوضحه الملحق رقم 06).

— مسابقة تثقيفية تتعلق بالأيام البيئية العالمية والوطنية (مثل اليوم العالمي للبيئة في 5 جوان) وذلك بنسبة (40%) أي (ما يمثل 24 من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار) حيث تحاول الجمعيات البيئية نشر الوعي البيئي من خلال الإهتمام بالمسابقات الثقافية المتعلقة بإحياء الأيام البيئية إذ تتضمن هذه المسابقات أسئلة تثقيفية وجوائز تحفيزية.

جدول رقم (19): يوضح مدى مساهمة المسابقات الثقافية التوعوية التي تنظمها

الجمعيات البيئية محل الدراسة في تعزيز الوعي البيئي لدى المواطن

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات مساهمة المسابقات الثقافية التوعوية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
61.66	37	16.66	10	0	00	0	16.66	10	11.66	7	16.66	10	نعم	
38.33	23	00	0	16.66	10	16.66	10	00	0	5	3	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم 15)

من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه يتضح أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تنظم مسابقات ثقافية توعوية حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (61.66%) أي (ما يمثل 37 مبحوث من بين 60 عضو)، في حين أن الأعضاء المبحوثين الذين صرحوا بعدم تنظيم الجمعيات البيئية لمسابقات بيئية تقدر نسبتهم بـ (38.33%) أي ما يمثل (23 مبحوث من بين 60 عضو)، وهو ما يؤشر على أن بعض الجمعيات البيئية لا تعطي أهمية لهذا الجانب كما أن إمكانياتها غير كافية لتنظيم مثل هذه الفعاليات إذ تحتاج إلى تمويل كاف وأماكن مخصصة لذلك، وإلى متخصصين في شؤون البيئة، ومن الواضح أن باقي الجمعيات التي تمكنت من تنظيمها فإن هذا لم يكن بشكل فردي و إنما تحت وصاية و دعم مؤسسات المجتمع الأخرى وبالتشارك معاها.

جدول رقم (20): يوضح مظاهر الوعي البيئي التي ساهمت المسابقات الثقافية في تعزيزها

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية ببنية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات مظاهر الوعي البيئي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
40.54	30	10.81	8	00	0	00	0	8.11	6	12.16	9	9.45	7	إقبال الأفراد على المشاركة في هذه المسابقات
14.86	11	6.75	5	00	0	00	0	00	0	00	0	8.11	6	طلب الانضمام للجمعية
44.59	33	12.16	9	00	0	00	0	12.16	9	9.45	7	10.81	8	إتصال بعض الأفراد بالجمعية للتعبير عن إهتمامهم بالشأن البيئي
%100	74	29.72	22	00	0	00	0	20.27	15	21.62	16	28.37	21	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 16)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن مظاهر الوعي البيئي حسب إجابات المبحوثين تتجسد في:

— إتصال بعض الأفراد بالجمعية للتعبير عن إهتمامهم بالشأن البيئي بنسبة (44.59%) أي (ما يمثل 33 تكرار من العدد الإجمالي للتكرارات في الإجابات وهو 74 تكرار)، فمن

خلال إستقراء هذه المعطيات نجد أن المسابقات الثقافية التي تنظمها الجمعيات البيئية تثري وتعزز من الوعي البيئي للمواطن من خلال نشر الثقافة البيئية الصحيحة والتعريف بمكونات وأبعاد البيئة.

— إقبال الأفراد على المشاركة في هذه المسابقات بنسبة (40.54%) أي (ما يمثل 30 تكرار من العدد الإجمالي للتكرارات في الإجابات وهو 74 تكرار)، وهي الفئة المهمة بالجانب البيئي والتي يستهويها هذا النوع من المسابقات، لأن المواطن عادة ما يجذب نحو المسابقات التي يرى فيها منفعة له، أو التي تدر عليه بعائد مادي.

— طلب الإنضمام للجمعية بنسبة (14.86%) أي (ما يمثل 11 تكرار من العدد الإجمالي للتكرارات في الإجابات وهو 74 تكرار)، بالنظر إلى هذه المعطيات نجد أنه على الرغم من وجود نوع من التأثير لهذه المسابقات الثقافية على الأفراد إلا أن رغبتهم تبقى ضعيفة للانتماء إلى مثل هذه الفضاءات نظرا لفقدان الدافع وغياب المبالاة.

يدل إستقراء معطيات هذا الجدول أن المسابقات الثقافية التي تنظمها الجمعيات البيئية محل الدراسة تساهم في إثراء وتعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين في إطار مسؤوليتها المجتمعية في نشر الثقافة البيئية السليمة والتعريف بمكونات وأبعاد البيئة، وقد تجلت مظاهر هذا الوعي بدرجة أولى في إتصال بعض الأفراد بالجمعية للتعبير عن إهتمامهم بالشأن البيئي، فضلا عن تشجيع البعض الآخر على الإقبال والمشاركة في هذه المسابقات لتقديم أفكارهم و مواهبهم وإظهار رغبتهم في إكتشاف البيئة، في حين هناك من تظهر لديهم الرغبة في الإنضمام للجمعية ولكن بنسبة ضئيلة.

جدول رقم (21): يوضح رأي الأعضاء المبحوثين حول تجاوب المواطنين مع الأنشطة التوعوية التي تقوم بها الجمعيات البيئية محل الدراسة.

المجموع	جمعية أحباب البيئة تبسة		جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية التحدي بدر العائر خيرية بيئية		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		أسماء الجمعيات / مدى تجاوب المواطنين مع الأنشطة التوعوية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
55	33	13.33	8	3.33	2	00	0	5	3	16.66	10	16.66	10	نعم
45	27	3.33	2	13.33	8	16.66	10	11.66	7	00	0	00	0	لا إفتقار المواطن للثقافة البيئية
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 17)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الأنشطة التوعوية التي تقوم بها الجمعيات البيئية محل الدراسة تلقى تجاوبا نسبيا من قبل المواطنين حسب تصريحات الأعضاء المبحوثين وذلك بنسبة (55%) أي (ما يمثل 33 مبحوث من بين 60 عضو)، ويدل إستقراء معطيات هذا الجدول أن هناك تجاوبا نسبيا مع الأنشطة التوعوية للجمعيات البيئية، حيث تلقى تفهما وحسن تفاعل من قبل بعض المواطنين الذين يعبرون عن رغبتهم عمليا ومعنويا للمساهمة مع الجمعيات في حماية البيئة.

في حين نجد الأعضاء المبحوثين الذين يرون بأن هذه الأنشطة لا تلقى تجاوبا من قبل المواطنين قدرت نسبتهم بـ (45%) أي (ما يمثل 27 مبحوث من بين 60 عضو) ، وقد أرجعوا سبب ذلك إلى إفتقار المواطن للثقافة البيئية.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن هناك نسبة معتبرة من المواطنين الذين لم يبدوا أي تجاوب مع مسعى الجمعيات البيئية محل الدراسة ونشاطاتها، و لا يهتمون بحماية البيئة بل ساعدوا على الإضرار بها وهذا ما يعكسه الواقع البيئي الذي نعيش فيه، حيث نلاحظ أن المواطنين لا يعتنون بمحيطهم العمراني من حيث النظافة ورمي النفايات التي

طوقت شوارع وأحياء مدننا فهم لا يباليون بهذا الوضع ولا يهمهم إن عاشوا وسط النفايات، بما أنهم إعتادوا على رمي قاذوراتهم من نوافذ السيارات أو من شرفات المنازل، كما يقومون بتخريب الحدائق والفضاءات الخضراء وإقتلاع الأشجار خصوصا تلك المزروعة حديثا، وقد أرجع الأعضاء المبحوثين السبب الأول في ذلك إلى إفتقار المواطن للثقافة البيئية على الرغم من كونه المستفيد الأول والأخير من خدمات الجمعية لبيئته ومجتمعه، وحسب دراسة السبعاعي هناء جاسم حول: "الوعي البيئي الواقع وسبل التطوير — دراسة ميدانية — لسنة 2018، أن المواطنين لا يحكمهم الوعي والثقافة البيئية ولا يتصفون بحس النظافة وإحترام البيئة، بل يشتركون عن قصد في الإساءة إلى البيئة من خلال إتباعهم للتصرفات و السلوكيات السلبية واللامبالاة والإهمال الذي ينعكس على المحيط الذي يعيشون فيه، والذي تمثل برمي النفايات على أرصفة الشوارع ومخلفات القناني الفارغة من السيارات أو أماكن المنتزهات ...الخ، ومثل هذه السلوكيات ناتجة عن قلة إدراكهم ووعيهم في التعامل بحكمة وعقلانية تجاه بيئتهم والتعدي عليها مما يعكس صفو البيئة، فالفرد هو المسؤول الأول المباشر عن حماية البيئة، والنظافة والإدراك والوعي البيئي في الحفاظ على البيئة والعناية بها يعد من أبرز السلوكيات التي يجب التأكيد عليها لغرض الوصول إلى مستوى من الرقي الحضاري للمجتمعات.(السبعاعي، 2018، ص ص 113 – 114)

كما أن الدراسة السابقة لواصل محمد شحاته حول: " الشباب الليبي ودوره في حماية البيئة — دراسة ميدانية على عينة من شباب مدينة طبرق"، قد كشفت أن نسبة كبيرة من أفراد العينة الممثلة في الشباب من الفئة العمرية 18 – 35 منهم الجامعي وغير الجامعي لا يحضرون الندوات والمؤتمرات المتعلقة بقضايا البيئة ولا يدخلون في حوارات ومناقشات بيئية مع الآخرين ولا يشاركون في الحملات التطوعية لحماية البيئة، وهذا ما يمكن ملاحظته في مجتمعنا الفتى الذي تمثل فيه فئة الشباب النسبة الأكبر، إذ أنه يفترض أن تكون هذه الفئة الشبانية في هذه المرحلة قادرة على العطاء وتوظيف إمكانياتها وطاقاتها لخدمة البيئة، إلا أننا لا نجد منها التجاوب المطلوب، وهذا ما يشكل عائقا أمام عمل هذه الجمعيات وما يستدعي منها ضرورة التركيز أكثر على الجانب التوعوي و التنقيفي للمواطنين.

جدول رقم (22): يوضح الأهداف التي تسعى الجمعيات البيئية محل الدراسة إلى التركيز عليها لترسيخ الوعي بأهمية حماية البيئة.

المجموع	جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات الأهداف المستقبلية للجمعيات البيئية التي تسعى لترسيخ الوعي البيئي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
6.81	6	00	0	00	0	00	0	6.81	6	00	0	00	0	الكشف عن الواقع البيئي
23.86	21	4.55	4	00	0	4.55	4	4.55	4	4.55	4	5.68	5	التعريف بأهمية الإلتزام بفاتون حماية البيئة و عواقب الإخلال به
18.18	16	4.55	4	00	0	3.40	3	4.55	4	00	0	5.68	5	السعي الى التجسيد الفعلي للمقترحات المتوصل إليها من حصيلة نشاط الجمعية
25	22	6.81	6	5.68	5	00	0	00	0	7.95	7	4.55	4	الإعلام المستمر للأفراد بالمسائل المتعلقة بالشأن البيئي
26.13	23	6.81	6	7.95	7	6.81	6	00	0	4.55	4	00	0	تكثيف العمل التطوعي لنشر الوعي البيئي
%100	88	22.73	20	13.64	12	14.77	13	15.91	14	17.05	15	15.90	14	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 18)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

من خلال إستقراء معطيات الجدول أعلاه نجد أن الجمعيات البيئية تسعى إلى التركيز على مجموعة من الأهداف المتنوعة الأبعاد لإنجاز أنشطتها في السنوات القادمة فيما

يتعلق بترسخ الوعي بأهمية حماية البيئة وذلك وفقا لما يتوفر لديها من إمكانيات متاحة، وقد تبين من خلال إجابات الأعضاء المبحوثين أن الجمعيات البيئية تعتمد في مجملها على:

— تكثيف العمل التطوعي لنشر الوعي البيئي بنسبة (26.13%) أي (ما يمثل 23 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار)، حيث تسعى الجمعيات البيئية إلى التركيز على الحملات التطوعية لترسيخ الوعي بأهمية حماية البيئة وذلك من خلال تكثيف العمل في المشاريع والحملات التطوعية التي تزيد من نسبة التوعية والتثقيف البيئي لدى الأفراد بما يكفل تعريفهم بالمفاهيم البيئية الصحيحة وتوضح لهم الخيارات المتاحة والكفيلة بحماية البيئة.

— الإعلام المستمر للأفراد بالمسائل المتعلقة بالشأن البيئي بنسبة (25%) أي ما يمثل (22 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار)، حيث تسعى الجمعيات البيئية محل الدراسة إلى ترسيخ الوعي البيئي من خلال التركيز على الإعلام ، حيث تأتي أهمية الإعلام البيئي من كونه عنصر أساسي في إيجاد الوعي البيئي والمسؤولية البيئية لدى الأفراد خدمة لقضايا البيئة من خلال تسليط الضوء على السلوك الضار بالبيئة و آثاره والعمل على تقويمه ورصد أي خلل بيئي يحدث وتحريكه للرأي العام و إحاطة الأفراد بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية بالشأن البيئي.

— التعريف بأهمية الإلتزام بقانون حماية البيئة وعواقب الإخلال به بنسبة (23.86%) أي (ما يمثل 21 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار)، إذ تعمل هذه الجمعيات البيئية محل الدراسة على تعميق الفهم بأن حماية البيئة تخضع إلى ترسانة قانونية هامة وإثراء المعارف من الناحية القانونية لدى جميع فئات المجتمع من خلال عرض محتوى قانون حماية البيئة والتعريف بالإجراءات والإلتزامات التي يتضمنها، حتى يكون هناك وعي تام وإدراك للجزاء المترتبة عن مخالفة هذه الإجراءات أو إلحاق الضرر بالبيئة والمساس بسلامتها.

— السعي إلى التجسيد الفعلي للمقترحات المتوصل إليها من حصيلة نشاطها بنسبة (18.18%) أي (ما يمثل 16 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو

88 تكرار)، فمن خلال تصريحات أعضاء الجمعيات البيئية محل الدراسة حول ما توفره التغذية الراجعة من (المحاضرات والندوات والمعارض والمسابقات) من إنطباع للأفراد وردود أفعالهم ومقترحاتهم حول نشاطها و فاعليتها يمكن الاستفادة من هذه النتائج في المستقبل عند وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة المستقبلية وتدارك أوجه النقص التي أغفلتها سابقا في مجال نشر الوعي البيئي.

— أما فيما يتعلق بالكشف عن الواقع البيئي قدرت نسبته بـ (6.81%) أي (ما يمثل 6 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار)، حيث أن هذا الهدف يساير جميع أنشطة الجمعيات البيئية وخطتها.

من الواضح أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف ترى بأنها كفيلة لترسيخ الوعي البيئي، إلا أن هذه الأهداف من الصعب تحقيقها بشكل فردي خصوصا في ظل عدم تجاوب الكثير من الأفراد مع أنشطتها، وبالتالي لا بد من تدخل كل من الأسرة والمؤسسات التعليمية و وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية لتقديم يد العون لها.

وبالمقارنة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة نجد أن "جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة" قد تبنت العديد من الأهداف المتنوعة التي تسعى إلى تحقيقها وهذا ما تؤكدته أغلب إجابات أعضائها المبحوثين (بما يمثل 20 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار)، في حين نجد أن "جمعية النهوض بقريّة عين الزريق العقلة المالحة " تبنت أهداف محددة وهذا ما يؤكد أقل تكرار (بما يمثل 12 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار) ويمكن تفسير هذا بالرجوع إلى رؤية كل جمعية وقدرتها وإمكانياتها التي تمكنها من تحقيق أهداف معينة دون أخرى.

2 – عرض وتحليل بيانات المحور الثالث: المتعلق بالآليات التي تعتمدها الجمعيات البيئية لمواجهة المشكلات البيئية.

جدول رقم (23): يوضح أبرز المشكلات البيئية التي تعاني منها ولاية تبسة.

المجموع	جمعية أحباب البيئة تبسة		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		أبرز المشكلات البيئية التي تعاني منها ولاية تبسة	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
8.25	8	00	0	00	0	8.25	8	00	0	00	0	00	0	تلوث الهواء
42.26	41	8.25	8	6.18	6	4.12	4	6.18	6	9.28	9	8.25	8	مشكلة النفايات
16.49	16	00	0	00	0	5.15	5	6.18	6	2.06	2	3.09	3	تقهقر في التنوع البيولوجي
32.98	32	5.15	5	4.12	4	8.24	8	9.28	9	2.06	2	4.12	4	مشكلة التصحر
%100	97	13.40	13	10.30	10	25.77	25	21.64	21	13.40	13	15.46	15	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:19)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن مشكلة النفايات تشكل محور المشكلات في ولاية تبسة حسب إجابات الأعضاء المبحوثين وذلك بنسبة (32.98%) أي (ما يمثل 32 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 97 تكرار)، حيث تعد من أبرز المشكلات التي تعاني منها ولاية تبسة وأكثرها حدة والتي تنتج عن السلوكات والأنشطة التي يقوم بها الإنسان سواء كانت داخل المنزل أو خارجه من أنشطة زراعية أو صناعية أو إنتاجية، حيث تساهم في تلويث عناصر البيئة والذي يمتد أثره للإضرار بصحة الإنسان، كما تعمل هذه النفايات على تشويه المظهر العام بسبب تزايدها الملحوظ والرمي العشوائي لها خصوصا ما تم ملاحظته في الأماكن العمومية بالولاية والتي تشهد في نقاط منها تراكم دائم للنفايات، وعدم إعتداد التقنيات المناسبة في عملية جمع ونقل

وتخزين ومعالجة هذه النفايات، وهذا ما تشهده كذلك أغلب الشوارع والأحياء حتى داخل التجمعات السكنية في مختلف بلديات الولاية و التي هي محل نشاط الجمعيات البيئية. ويمكن إرجاع هذه المشكلة إلى عدة عوامل أهمها:

— العامل الأول يعود إلى ضعف الوعي البيئي لدى المواطن الذي لا يعطي أهمية للبيئة ويساهم في تلويثها برميته العشوائي للنفايات في كل مكان وزمان، بل يقوم في كثير من الأحيان بتصرفات لا أخلاقية مثل ما قام به بعض المواطنين من سرقة للحاويات التي وزعتها مديرية البيئة مع بداية سنة 2021 على جميع أحياء الولاية.

— العامل الثاني يتمثل في عدم قدرة الإدارة المحلية (البلدية — الولاية) على التصدي لمشكلة النفايات وإحتواء الوضع نظرا لتفاقم إنتشارها، في ظل قلة الإمكانيات الضرورية لمعالجتها كعدم كفاية الشاحنات لنقلها إلى الأماكن المخصصة لها، وقلة الحاويات.

— العامل الثالث فيتمثل في غياب تجسيد القوانين الرادعة ومتابعة المخالفين، حيث أنه لا يتحقق الهدف الأساسي من إصدار القانون إلا من خلال تطبيقه وتنفيذه الصارم ليتحقق الردع فبالرغم من وجود قانون يعاقب على الإلقاء العشوائي للنفايات من خلال فرض عقوبات فيها غرامات مالية وتصل حتى الحبس إلا إنه لا يطبق بشكل فعلي، لذا تظل الظاهرة كما هي لغياب الرادع وكل متسبب فيها يفلت من العقاب سواء كان فردا أو مؤسسة.

— أما عن مشكلة التصحر حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (32.98%) أي (ما يمثل 32 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 97 تكرار)، فإنها تأتي في الترتيب الثاني من المشكلات البيئية الأكثر تهديدا لولاية تبسة التي تعد من بين الولايات السهبية في الوطن، إذ تتفاقم فيها شيئا فشيئا نظرا لموقعها الجغرافي المجاور للولايات الجافة، خصوصا المناطق الجنوبية من الولاية كبلدية بئر العاتر وبلدية نقرين فهي مهددة بظاهرة التصحر القادم من الجنوب، إذ تشهد زحفا مستمرا للرمال الصحراوية وهذا راجع لعوامل عديدة منها ما هو مرتبط بنشاط الإنسان كالإعتماد على الرعي المفرط والجائر الذي أدى إلى إفناء النباتات وتعرية الأرض، على إعتبار أن الولاية تعد من المناطق الرعوية التي تعتمد على تربية المواشي ، بالإضافة إلى أن حرائق الغابات

وإزالتها أدت كذلك إلى عدم تماسك تربة الأرض وهذا ماشهدته غابات الولاية في السنوات الأخيرة من ضرر بسبب الحرائق المفتعلة، أما العامل الآخر فهو مرتبط بالطبيعة، حيث يعد عامل المناخ من العوامل الرئيسية في تفاقم مشكلة التصحر سواء في المناطق الجافة أو شبه الجافة وحتى الرطبة نتيجة عدم سقوط الأمطار بانتظام وفترات الجفاف التي تمر بها هذه المناطق وتأثرها بالمناخ شبه الصحراوي الجاف.

أما فيما يخص مشكلة تفهقر التنوع البيولوجي جاءت في الترتيب الثالث حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (16.49%) أي (ما يمثل 16 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 97 تكرار)، إذ أن ولاية تبسة تعاني من ضعف في الغطاء النباتي نتيجة مناخها شبه جاف وتراجع مستوى تساقط الأمطار و تزايد نسبة حرائق الغابات التي شهدتها الولاية في السنوات الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك نجد مشكلة تلوث الهواء وذلك بنسبة (8.25%) أي (ما يمثل 8 تكرار من بين المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 79 تكرار)، فالولاية تعاني في بعض مناطقها من انبعاث الغبار السام من مخلفات المناجم التي تتسبب في تلوث الهواء مثل منجم الفوسفات بئر العاتر ومنجمي بوخضرة والونزة للحديد.

وبالمقارنة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة نلاحظ أن كل من هذه الجمعيات حددت طبيعة المشكلات البيئية المحلية وإنتشارها وفقا للموقع أو المكان الذي تنشط فيه أكثر حيث أن "جمعية التحدي بئر العاتر" ترى بأن بلدية بئر العاتر التي تنشط على مستواها تجتمع فيها عدة مشكلات وبشكل أكبر من باقي المناطق وهذا ما يؤكد التكرار الأكبر (بما يمثل 25 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 97 تكرار، حيث أن البلدية تعاني من مشكلة تلوث الهواء بسبب الغبار الناتج عن منجم الفوسفات بالإضافة إلى مشكلة التصحر و مشكلة التفهقر في التنوع البيولوجي خصوصا ضعف الغطاء النباتي ذلك أن بلدية بئر العاتر من المناطق الجنوبية قريبة المسافة من الصحراء ما جعلها معرضة أكثر للتصحر، وتليها في الدرجة الثانية "الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث والمحافظة على البيئة والآثار نقرين" (بتكرار 21 من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 97 تكرار)، ترى كذلك بأن البلدية التي تنشط على

مستواها تعاني من مشكلات عدة أهمها مشكلة التصحر وضعف الغطاء النباتي لكون هذه البلدية هي كذلك مجاورة لبلدية بئر العاتر وقريبة جدا من الصحراء، أما فيما يخص باقي الجمعيات البيئية فقد كان تركيزها على مشكلة النفايات بشكل أكبر.

جدول رقم (24): يوضح إتصال المواطنين بالجمعيات البيئية محل الدراسة لطرح بعض

المشكلات المتعلقة بالبيئة وطبيعة إستجابة الجمعيات البيئية محل الدراسة لها

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات طبيعية إستجابة الجمعيات البيئية لمعالجة المشكلات البيئية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
23.33	14	6.66	4	00	0	00	0	00	0	5	3	11.66	7	إستجابة فورية
18.33	11	5	3	00	0	00	0	6.66	4	6.66	4	00	0	حسب خطورة الوضع
58.33	35	5	3	16.66	10	16.66	10	10	6	5	3	5	3	حسب الإمكانيات المتوفرة لديها
00	00	00	0	00		00	0	00	0	00	0	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 20)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن المواطنين يتصلون بالجمعية لطرح بعض المشكلات المتعلقة بالبيئة وذلك بنسبة (100%) أي (ما يمثل 60 عضو مبحوث) حيث يتضح من خلال إستقراء معطيات هذا الجدول أن المواطنين على إتصال مع الجمعيات البيئية للإبلاغ عن المشكلات التي يعاني منها محيطهم البيئي والتي تشكل خطرا مباشرا على سلامتهم وصحتهم إذ أنه من المعروف أن المواطن لا يتحرك إلا إذا وصلت المشكلة إلى حدود منزله وفي مقابل تحرك المواطنين وإعلامهم للجمعية البيئية فإن هذه الأخيرة تتفاعل معهم وتمنحهم فرصا لطرح إنشغلاتهم

وذلك سعيا منها لتعزيز ثقتهن بها مما يسهل عليها عملها للمساهمة في علاج المشكلات البيئية وذلك وفقا لما توفر لديها من إمكانيات حسب ما صرح به الأعضاء المبحوثين وذلك بنسبة (58.33%) أي (ما يمثل 35 مبحوث من بين 60 عضو)

وفي ظل غياب الإمكانيات فإنها تقف عاجزة عن أداء دورها بفعالية وهذا ما يفسر ضعف إستجاباتها الفورية التي قدرت نسبتها حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بـ (23.33%) أي (ما يمثل 14 مبحوث من بين 60 عضو)، وخير مثال على ذلك لجوء سكان أحد الأحياء لـ "جمعية أحباب تبسة" لمساعدتها في نقل أطنان من النفايات التي رميت في الوادي المحاذي للحي وقامت الجمعية بمعابنة الحالة لكنها لاتملك الإمكانيات الكافية للمساهمة في رفعها أنيا لأنها تحتاج إلى رافعة وشاحنة لنقلها وبالتالي قامت بإبلاغ الجهات المعنية للتعاون معها.

في حين تكون إستجابة بعض الجمعيات البيئية حسب خطورة الوضع بنسبة (18.33%) أي (ما يمثل 11 مبحوث من بين 60 عضو) حيث حددت بعض الجمعيات خطورة الوضع كمعيار لتحركها حتى ولو لم تكن الإمكانيات كافية لمعالجة ذلك المشكل.

جدول رقم (25): يوضح أهم الأساليب التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية محل الدراسة في

محاولة للتصدي للمشكلات البيئية

المجموع	جمعية أحباب البيئة تبسة		جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة والآثار		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية التحدي بدر العائر خيرية بيئية		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		أسماء الجمعيات أهم الأساليب لتحفيف من المشكلات البيئية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
46.31	44	9.47	9	5.26	5	5.26	5	8.42	8	9.47	9	8.42	8	القيام بحملات نظافة و تحسين للمحيط البيئي
4.21	4	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	4.21	4	التعريف بكيفية الإستفادة من المخلفات عن طريق تدويرها
40	38	7.36	7	4.21	4	10.53	10	6.32	6	5.26	5	6.32	6	القيام بعمليات تشجير
9.47	9	1.05	1	3.15	3	00	0	00	0	00	0	5.26	5	مكافحة مسببات التلوث
%100	95	17.89	17	12.63	12	15.79	15	14.74	14	14.73	14	24.21	23	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 21)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيام بحملات نظافة وتحسين للمحيط البيئي تمثل أهم الأساليب التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية محل الدراسة كمحاولة للتصدي للمشكلات البيئية وذلك حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (46.31%) أي (ما يمثل 44 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 95 تكرار)، ويليهما في الترتيب الثاني القيام بعمليات التشجير كأحد أهم الأساليب التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية محل الدراسة بنسبة (40%) أي (ما يمثل 38 من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 95 تكرار)، ويليهما في الترتيب الثالث مكافحة مسببات التلوث بنسبة (9.47%) أي (ما يمثل 9 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 95 تكرار)، أما التعريف

بكيفية الاستفادة من المخلفات عن طريق تدويرها قدرت نسبتها بـ (4.21%) أي (ما يمثل 4 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 95 تكرار).

يدل إستقراء المعطيات السابقة أن الجمعيات البيئية تسعى للتصدي للمشكلات البيئية التي تعاني منها الولاية وذلك من خلال التركيز على الأساليب العلاجية التي تتناسب مع المشكلات الأكثر حدة وإنتشارا في الأماكن التي تنشط على مستواها، وإستنادا لتصریحات الأعضاء المبحوثین في الجدول السابق رقم (23) التي أكدت على أن مشكلة النفايات والتصحّر هي أهم المشكلات التي تعاني منها الولاية، فإن هذه الجمعيات البيئية محل الدراسة عمدت إلى القيام بحملات نظافة وتحسين للمحيط البيئي والقيام بعمليات التشجير كآلية علاجية لحماية البيئة ومحاولة للتخفيف من هذه المشكلات، حيث تهدف من خلالها إلى ترقية المحيط وتحسين العيش بالأحياء والتجمعات السكنية ومواقع الترفيه في إطار تحسين المظهر العام داخل النسيج الحضري وخارجه ومحاربة مشكلة النفايات، وذلك على مستوى البلديات التي تنشط فيها الجمعيات البيئية، بالإضافة إلى محاربة ظاهرة التصحر، وهذا ما يظهر من خلال ما قامت به الجمعيات محل الدراسة من حملات تنظيف وتشجير و تحسين للمحيط، حيث عملت "جمعية أحباب تبسة لحماية البيئة" على تنظيم عدة حملات تنظيف على مستوى المساجد من بينها مسجد "عقبة بن نافع" بحي لارموط والمسجد الكبير "الشيخ العربي التبسي" في الأسبوع الأول من شهر ماي 2021، كما نظمت عدة عمليات تنظيف على مستوى المقابر منها "مقبرة سيدي خريف" بلدية تبسة وكذلك تنظيف محيط مستشفى "عالية صالح" من القمامة المتراكمة، فضلا عن مشاركتها في غرس 10000 شجيرة على مستوى منطقة عين زروق بتبسة وذلك في إطار الحملة الوطنية للتشجير بمشاركة عدة جهات رسمية منها مديرية البيئة يوم 21 نوفمبر 2020، وقيامها كذلك بتنظيم حملة نظافة وغرس الأشجار في المنطقة الرياضية المقابلة لمطار الشيخ العربي التبسي في 17 أكتوبر 2020، كما قامت بتنظيم الحملة التوعوية لنظافة الأحياء وتهيئة وتحسين المنظر الجمالي لكافة أحياء المدينة بالتعاون مع بعض الأطراف المهمة بالبيئة بعنوان "مشروع الأحياء النموذجية" و "تحت شعار تبسة يخدموها ماليها" وذلك في شهر جوان 2018، وفي إطار مكافحة النفايات المنزلية قامت بالتعريف بكيفية الاستفادة من المخلفات عن طريق تدويرها من خلال عرض المخلفات

التي قامت بتدويرها في المعرض التي شاركت فيها، بالإضافة إلى تنظيف المنكر لمحيط السور البيزنطي .

أما فيما يخص "جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة" فإنها عملت على تنظيف عدة حدائق وإعادة تهيئتها منها الحديقة المقابلة لدار الشباب هواري بومدين بلدية تبسة ، وجعلها متنفس ومكان لراحة المواطن، كما قامت بحملة تقليم الأشجار وتنظيف المحيط على مستوى وسط المدينة وحي سكانسكا (2) أيام 20 – 25 – 27 جانفي 2019 وإعادة تقليمها بتاريخ 10 أكتوبر 2020.

وفي ذات الإطار قامت "الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار نقرين" بتشجير الطرق العمومية في مدينة نقرين وغرس الأشجار في محيط قصر نقرين والطريق المؤدية إليه والعناية بنخيله وكذلك تشجير وتنظيف الساحة العمومية وسط مدينة نقرين.

أما "جمعية النهوض بقرية عين الزقيق" قامت بعدة حملات تشجير في مناطق متفرقة من القرية تضم أشجار الزيتون والكليتوس والتفاح، كما عملت على تشجير مقبرة الشهداء، كما تواظب على تنظيف الأماكن العمومية بقرية عين الزقيق.

وفيما يتعلق "بجمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة" عملت على إنطلاق التجهيز لحملة صنع وطلاء سلال من إبتكارها لجمع النفايات الصلبة وذلك بتاريخ 18 أوت 2016، كما قامت بعدة عمليات تشجير أهمها حملة تشجير كبرى إنطلاقا من 7 جانفي إلى غاية 14 مارس 2017 والتي غرس خلالها 5000 شجرة ، كما نظمت حملة بعنوان "هلموا لنجعلها خضراء" يوم 30 جانفي 2021 غرست فيها 2000 شجرة بأحياء مدينة الشريعة ومحاورها الرئيسية لتعويض الأشجار التالفة وذلك بمشاركة جمعيات الأحياء و الجمعيات الفاعلة في المجتمع. (كما يوضحة الملحق رقم 07)

أما "جمعية التحدي بئر العاتر" فمنذ تأسيسها و إهتمامها منصب حول عمليات التشجير، حيث قامت بتنظيف وطلاء عدة محاور دوران وغرس أشجار الزينة فيها ومن بينها محور الدوران بجانب مركز الحكمة ومحور الدوران في الحي العمراني ببلدية بئر العاتر، كما قامت بتنظيم حملة تشجير على مستوى طريق الشريعة في إطار الحملة

الوطنية للتشجير وذلك يوم 09 جانفي 2021، كما قامت بغرض الأشجار بعدة أحياء منها حي 400 سكن بمشاركة أطفال الحي، وكذلك تنظيم حملة تطوعية لتقليم وسقي النخل المغروس في وسط الطريق رقم 16، كما تعمل الجمعية على متابعة نمو هذه الأشجار وسقيها المتواصل (كما يوضحة الملحق رقم 07)، بالإضافة إلى تهيئة المساحة المتواجدة بقرب المجموعة الثامنة لحرس الحدود الطريق الوطني رقم 16 كحديقة عمومية وهذا حتى تكون متنفسا أخضر لمدينة بئر العاتر وواجهة خضراء لها عوض أن تبقى رهينة الأوساخ ونفايات الردم وناهبي العقار، كما قامت بتزيين عدة محاور الدوران في بئر العاتر وفي إطار تحسين المنظر العام قدمت طلب الحصول على عربات للقطار غير صالحة للإستعمال من مدير مناجم الشرق للحديد بالونزة لتزين أحد المحاور للدلالة على أن المنطقة منجمية. (كما يوضحة الملحق رقم 08)

وبالمقارنة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة نجد أن "جمعية أحباب البيئة تبسة" تعتمد على أساليب أكثر تنوعا للتصدي للمشكلات البيئية وهذا ما تؤكدته إجابات الأعضاء المبحوثين بأكبر تكرار وهو 23 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات المقدر بـ 95 تكرار)، وذلك مقارنة مع باقي الجمعيات البيئية التي تركز على أسلوب معين أو أسلوبين حتى تتمكن من وضع كامل إمكانياتها لإنجاز ذلك الأسلوب بكفاءة وفعالية في محاولة للتصدي لمشكلة بيئية محددة بعيدا عن التثنت.

وعلى الرغم من المحاولات التي تقوم بها الجمعيات البيئية محل الدراسة في مجال التصدي للمشكلات البيئية المحلية إلا أن دورها يبقى محدود نظرا لواقع البيئة المتدهور وهذا ما نلاحظه من خلال تحركاتنا اليومية خاصة في مجال نظافة المحيط إذ أن المواطن لا يراعي المجهود الذي تقوم به الجمعيات البيئية ويتمادي في تكرار نفس التصرفات.

جدول رقم (26): يوضح استخدام الجمعيات البيئية محل الدراسة لوسائل الإعلام في إعداد برامج إعلامية خاصة بحماية البيئة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
32.32	32	8.08	8	00	0	00	0	8.08	8	7.07	7	9.09	9	حصص إذاعية
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	حصص تلفزيونية
19.19	19	00	0	00	0	6.06	6	7.07	7	00	0	6.06	6	نشر بيانات بيئية في الصحف المحلية أو الوطنية
48.48	48	6.06	6	10.10	10	8.08	8	8.08	8	9.09	9	7.07	7	إستخدام وسائل الاعلام الإلكترونية
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	لا
%100	99	14.14	14	10.10	10	14.14	14	23.23	23	16.16	16	22.22	22	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:22)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الجمعيات البيئية محل الدراسة تستخدم وسائل إعلامية مختلفة في إعداد البرامج الإعلامية الخاصة بحماية البيئة، حيث تعتمد على الإعلام الذي يوجه رسالته لخدمة قضايا البيئة وتسلط الضوء على المشكلات البيئية وأثارها للوصول إلى الطول المناسبة لها، وهو ما يطلق عليه بالإعلام البيئي، وتتمثل البرامج الإعلامية التي أعدتها في:

– نشر بيانات بيئية عبر وسائل الإعلام الإلكترونية والتي تأتي في مقدمة البرامج الإعلامية التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية محل الدراسة حسب إجابات الأعضاء

المبحوثين وذلك بنسبة (48.48%) أي (ما يمثل 48 تكرار من مجموع التكرارات في الإجابات وهو 99 تكرار)، وهو ما يسمى بالإعلام الجديد والذي يشترك مع الإعلام التقليدي في الأهداف والرسائل لكنه يعتمد على التقنيات الحديثة والتطبيقات وخصوصاً مواقع التواصل الاجتماعي وقد توجهت جميع الجمعيات البيئية محل الدراسة بشكل مركز إلى إمداد المواطنين بالأخبار والمعلومات البيئية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعلى رأسها "الفايس بوك (Facebook)، و اليوتيوب (You Tube)".

– الحصص الإذاعية التي تعد ثاني أهم البرامج الإعلامية التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية محل الدراسة في حماية البيئة وذلك حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (32.32%) أي (ما يمثل 32 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 99 تكرار)، كون الإذاعة من الوسائل السريعة في نشر الرسائل المهمة، والتي تصل إلى أعداد كبيرة من المواطنين وتكون أكثر فهما وإستيعاباً لهم خصوصاً تلك الحصص التي تعتمد على اللهجة العامية والتي تراعي إختلاف أعمارهم ومستواهم الفكري والعلمي، وعلى سبيل التوضيح شاركت "جمعية أحباب البيئة تبسة" في عدة حصص إذاعية منها مشاركتها بمداخلة عبر إذاعة تبسة ضمن حصة "عالم حواء بيوت مطمئنة" بعنوان: " دور الأسرة في غرس قيم المواطنة – نموذج نظافة المحيط"، وذلك بتاريخ 14 أكتوبر 2020، كما كان لها حضور إعلامي آخر عبر أمواج إذاعة تبسة حول " أهمية التطوع في المجال البيئي خاصة عند الشباب" وكذلك عن " أهمية تطبيق القوانين الخاصة بحماية البيئة" وذلك بتاريخ 26 مارس 2018، فضلاً عن مشاركتها في حصة أوزون المتخصصة في الشأن البيئي على القناة الإذاعية الأولى للحديث عن نشاط الجمعية وكذلك نظرتها لمختلف المشاكل البيئية على المستوى المحلي والوطني وذلك بتاريخ 17 فيفري 2018، كما قامت "الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار نقرين" بعدة حصص إذاعية من أبرزها الجلسة التي قامت بها في إذاعة تبسة حول موضوع " دور الإذاعة في بناء الوعي ومرافقة المجتمع المدني والشباب وترسيخ التنوع الثقافي الوطني وذلك بتاريخ 21 أكتوبر 2019، كما قامت بتقديم مداخلة عبر أثير تبسة الجهوية تحت عنوان " دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بتاريخ 16 سبتمبر 2018. (كما يوضحه الملحق رقم 09)

– نشر بيانات بيئية في الصحف المحلية أو الوطنية وذلك بنسبة (19.19%) أي (ما يمثل 19 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 99 تكرار)، حيث قامت العديد من الجمعيات البيئية محل الدراسة بنشر بيانات بيئية مختلفة منها ما يتعلق بالمشكلات البيئية والإنجازات التي تعكس حجم الجهود المبذولة من قبلها، حيث نشرت "جمعية أحباب البيئة تبسة" عدة منشورات في الصحف منذ بداياتها الأولى من بينها: تقديم نداء عبر صحيفة النصر في مقال بعنوان "جمعية أحباب تبسة لحماية البيئة تدق ناقوس الخطر – منبع يوكوس يتعرض للتلوث" دعت فيه الجمعية كافة المواطنين والمسؤولين إلى العناية والإهتمام بمنبع يوكوس وحمايته من مختلف أشكال التلوث التي تهدده، كما نشرت في الصفحة الخضراء من نفس الصحيفة في 25 نوفمبر 2018 حول أحد الأعضاء الناشطين في الجمعية و استخدامه لوسائل الإتصال الإجتماعي للحث على العمل الجمعي وبالإضافة إلى التعريف ببدايات تشكيل الجمعية.(كما يوضح الملحق رقم 09).

كما إعتمدت "الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار" على وسائل الإعلام المكتوبة لنشر البيانات البيئية في الصحف، من بينها نشر بيانات حول الوضعية البيئية في نقرين بسبب مشكلة تسربات مياه الصرف الصحي التي تشكل كارثة بيئية وصحية على مدينة نقرين كاملة وقد عنون المقال بـ " مياه الصرف تهدد قصور وواحات النخيل بنقرين" في صحيفة النصر بتاريخ 05 أكتوبر 2020. (كما يوضح الملحق رقم 09).

فالإعلام بوسائله المتعددة سواء المسموعة كالإذاعة أو المطبوعة كالصحف أو الوسائل الإلكترونية تمارس دورا مهما وحاسما في إيصال المعلومة، بحيث يكون لكل وسيلة خصائص محددة تتميز بها عن الوسائل الأخرى وتجعلها مناسبة لمخاطبة شريحة ما من شرائح المجتمع بشكل أفضل عن غيرها.

وبالمقارنة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة نجد أن الأكثر إستخداما وتتبوعا لوسائل الإعلام هي كل من " الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار نقرين" وهذا ما تؤكدُه أغلب إجابات مبحوثيها (بتكرار 23 من المجموع

الكلية للتكرارات في الإجابات وهو (99 تكرار)، و "جمعية أحباب البيئة تبسة" أجابوا (بتكرار 22 من المجموع الكلية للتكرارات في الإجابات وهو 99 تكرار).

جدول رقم (27): يوضح أهم المواضيع التي عالجتها البرامج الإعلامية.

المجموع	جمعية أحباب البيئة تبسة		جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة والآثار		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		أسماء الجمعيات أهم المواضيع التي تناولتها البرامج الإعلامية			
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
43.01	40	7.52	7	6.45	6	5.38	5	7.52	7	8.60	8	7.52	7	التلوث البيئي
22.58	21	00	0	2.15	2	7.52	7	7.52	7	2.15	2	3.22	3	مكافحة التصحر
18.28	17	5.38	5	5.38	5	00	0	2.15	2	00	0	5.38	5	النفائات (المنزلية - الصناعية)
16.12	15	3.22	3	00	0	3.22	3	5.38	5	2.15	2	2.15	2	حماية التنوع البيولوجي
%100	93	16.12	15	13.98	13	16.12	15	22.58	21	12.90	12	18.27	17	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:23)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أهم المواضيع التي عالجتها البرامج الإعلامية حسب إجابات الأعضاء المبحوثين هي مشكلة التلوث البيئي وذلك بنسبة (43.01%)، أي (ما يمثل 40 تكرار من المجموع الكلية للتكرارات في الإجابات وهو 93 تكرار)، و من خلال إستقراء معطيات الجدول نلاحظ أن الجمعيات البيئية قد خصصت لموضوع التلوث البيئي مجالاً واسعاً للمعالجة ضمن برامجها الإعلامية والتي تعد أهم المنابر الهادفة والداعية إلى خلق بيئة نظيفة خالية من التلوث ورصد المخالفات التي تكون سبباً في ظهوره والعمل على درء أخطاره، فضلاً عن إلقاء الضوء على جهودها المبذولة لمواجهته، وهذا ما لاحظناه من خلال متابعة عملها والإطلاع على جهودها.

– كما تمت معالجة موضوع التصحر في البرامج الإعلامية حسب إجابات المبحوثين بنسبة (22.58%) أي (ما يمثل 22 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 93 تكرار)، حيث أنه من الملاحظ أن الجمعيات البيئية محل الدراسة قد إستعانت بوسائل الإعلام للحديث عن موضوع التصحر من خلال الدعوة إلى المشاركة في الحملات التطوعية للتشجير ومتابعة سقيها وتقليمها، كما دعت إلى المحافظة على المساحات الخضراء وذلك تدعيماً لنشاطها الميداني.

– كما عالجت موضوع النفايات (المنزلية – الصناعية) بنسبة (18.28%) أي (ما يمثل 17 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 93 تكرار)، من خلال توضيح الأخطار الناجمة عنها وأثارها.

– حماية التنوع البيولوجي وذلك بنسبة (16.12%) أي (ما يمثل 15 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 93 تكرار)، من خلال السعي إلى الحفاظ على الكائنات الحية منها النباتية والحيوانية بإعتبارها جزء من النظام البيئي وأي ضرر يلحق بها يحدث خللاً في النظام ككل، وعلى سبيل التوضيح سعت " الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار نقرين " في هذا المجال إلى التعريف بالحيوانات التي تعيش في منطقة نقرين وحماية المعرضة منها للإنقراض، كما وضحت في كثير من المرات كيفية العناية بالنخلة.

جدول رقم (28): يوضح رأي المبحوثين حول مساهمة البرامج الإعلامية في مواجهة المشكلات البيئية.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات رأي المبحوثين حول مساهمة البرامج الإعلامية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
37.50	36	5.21	5	6.25	6	9.37	9	1.04	1	7.29	7	8.33	8	إستشارة حماس المواطنين للمشاركة في حل المشكلات البيئية
19.79	19	1.04	1	2.08	2	1.04	1	4.17	4	5.21	5	6.25	6	الدعوة للإلتزام بقوانين حماية البيئة
42.70	41	9.37	9	8.33	8	6.25	6	9.37	9	5.21	5	4.17	4	الكشف عن الإنتهكات التي تمس البيئة
%100	96	15.62	15	16.66	16	16.66	16	14.58	14	17.71	17	18.75	18	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 24)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة البرامج الإعلامية التي تعدها الجمعيات البيئية محل الدراسة لمواجهة المشكلات البيئية تتجسد في الكشف عن الإنتهكات التي تمس البيئة حسب رأي الأعضاء المبحوثين بنسبة (42.70%) أي (ما يمثل 41 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 96 تكرار)، إذ أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تعتمد على الحملات الإعلامية كآلية رقابية للكشف عن الإنتهكات والتجاوزات التي تمس البيئة كتلويثها أو الإعتداء على ثرواتها الغابية و النباتية وغيرها من السلوكات التي تلحق الضرر بها سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات المنتجة والتتديد بالأضرار

البيئية وأثارها السلبية التي حدثت أو التي يحتمل حدوثها حيث تؤدي دورا رقابيا في هذا الجانب.

– إستثارة حماس المواطنين للمشاركة في حل المشكلات البيئية وذلك بنسبة (37.50%) أي (ما يمثل 36 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 96 تكرار)، حيث تعمل الجمعيات البيئية محل الدراسة على إعلام المواطنين بالأخطار التي تهدد بيئتهم من خلال تقديم المعلومات والأخبار المتعلقة بالبيئة ومشكلاتها وتحسيسهم بأهمية الحفاظ على كل عناصر البيئة وإستثارة الدافعية لديهم نحو المشاركة الفعلية في إيجاد الحلول الشافية لعلاج هذه المشكلات.

– المساهمة في الإلتزام بقوانين حماية البيئة حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (19.79%) أي (ما يمثل 19 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 96 تكرار)، فالبرامج الإعلامية بما تتضمنه من حصص إذاعية ونشر بيانات عبر الصحف وعبر وسائل الإعلام الإلكترونية تساهم في مواجهة المشكلات البيئية من خلال التعريف بمحتوى قانون حماية البيئة وتنوّه إلى ضرورة الإلتزام به وما ينجر عنه من عقوبات في حالة مخالفته.

جدول رقم (29): يوضح قيام الجمعيات البيئية محل الدراسة بمعاينات ميدانية لتشخيص الوضع البيئي القائم وكيفية الاستفادة من هذا التشخيص.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	تشخيص الوضع البيئي	
60	36	8.33	5	6.66	4	13.33	8	6.66	4	13.33	8	11.66	7	توفير قاعدة معرفية واسعة لحل المشكلات البيئية
40	24	8.33	5	10	6	3.33	2	10	6	3.33	2	5	3	ترشيد و توجيه الجهود التي تبذلها الدولة في مجال البحث و التطوير البيئي
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 25)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين صرحوا بأن الجمعيات البيئية محل الدراسة تقوم بمعاينات ميدانية لتشخيص الوضع البيئي القائم، وذلك بنسبة (100%) أي (ما يمثل 60 عضو)، وبالتالي فإنها تقوم بمعاينات ميدانية بهدف تشخيص ودراسة الوضع البيئي الراهن وهذا ما يساعد على الفهم الصحيح والتحليل الدقيق للواقع البيئي وتقييمه و تحديد أماكن النقاط السوداء في البيئة والوقوف على المشكلات التي تعاني منها، و إعطاء صورة حقيقية عنها.

ويمكن الاستفادة من تشخيص الوضع البيئي حسب إجابات الأعضاء المبحوثين

في:

— توفير قاعدة معرفية واسعة لحل المشكلات البيئية بنسبة (60%) أي (ما يمثل 36 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار)، إذ أن التواجد الدائم والجاد للجمعيات في الميدان يمكنها من بلورة المعلومات البيئية الميدانية والتي قد لا يصل إليها غيرها، وبالتالي تصبح الجمعية في حد ذاتها مصدر رسمي وموضوعي للمعلومة البيئية وهذا ما يوفر قاعدة معرفية واسعة يمكن إعتماها كألية علاجية يتم من خلالها المساهمة في حل المشكلات البيئية.

كما يمكن الإستفادة من هذا التشخيص حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في ترشيد وتوجيه الجهود التي تبذلها الدولة في مجال البحث والتطوير، وذلك بنسبة (40%) أي (ما يمثل 26 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار)، حيث يمكن الإستناد عليه في ترشيد وتوجيه الجهود التي تبذلها الدولة في مجال البحث والتطوير البيئي كألية وقائية، وذلك بناء على ما تقدمه الجمعيات البيئية من نتائج ميدانية وتقارير يمكن إستثمارها والإعتماد عليها في إعداد السياسات التنموية التي تراعي البعد البيئي وتتفادى إيقاع الضرر بالبيئة.

جدول رقم (30): يوضح طبيعة الوسائل التثقيفية التي تستخدمها الجمعيات البيئية محل الدراسة لحماية البيئة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بينية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات طبيعة الوسائل التربوية التي تستخدمها الجمعيات	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
19.56	18	8.69	8	0	00	00	0	10.87	10	00	0	00	00	مجلة علمية ثقافية تعنى بالقضايا البيئية
29.35	27	9.78	9	00	0	00	0	00	0	9.78	9	9.78	9	مطويات تهدف الى خلق السلوك الإيجابي نحو البيئة و مشكلاتها
51.09	47	6.52	6	10.87	10	10.87	10	6.52	6	5.43	5	10.87	10	أشرطة فيديو تهتم بالوضع البيئي الفعلي وتحدياته
%100	92	25	23	10.87	10	10.87	10	17.39	16	15.21	14	20.65	19	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 26)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكثر الوسائل التثقيفية إستخداما من قبل الجمعيات البيئية محل الدراسة حسب إجابات الأعضاء المبحوثين هي أشرطة الفيديو التي تهتم بالوضع البيئي الفعلي وتحدياته وذلك بنسبة (51.09%) أي (ما يمثل 47 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 92 تكرار)، حيث نلاحظ أن معظم الجمعيات البيئية محل الدراسة تستخدم بدرجة أولى أشرطة الفيديو التي تهتم بالوضع البيئي الفعلي وتحدياته، كأهم وسيلة إتصالية تثقيفية وذلك لما لها من مميزات عديدة تمكن من تقديم المعلومات البيئية والأفكار في شكل سهل وبسيط ومفهوم، وتعمل على عرض المشكلات البيئية ونقلها في صورتها الواقعية، وتوضح طريقة التعامل معها، بالإضافة إلى سرعة إنتشارها وتبادلها، وفي هذا الصدد أبدعت "جمعية أحباب البيئة تبسة" من خلال مشاركة أحد أعضائها في المسابقة الوطنية لليوتبر التي نظمتها الوكالة الوطنية للنفايات

بعنوان معا " لمحاربة التلوث البلاستيكي"، وذلك بفيديو تحت عنوان: بلاستيك داي، عرض خطورة التلوث البلاستيكي خاصة ماتعلق بالأكياس البلاستيكية وخطرها على البيئة بحيث يعطي إحصاءات دقيقة ومخيفة عن إستهلاك الجزائر ما يقارب 6 ملايين كيس بلاستيكي سنويا، كما يقترح بدائل أهمها الرجوع لإستعمال الففة التقليدية وترشيد الإستهلاك، وقد إفتك هذا الفيديو المرتبة الأولى في المسابقة.

— كما تستخدم الجمعيات البيئية محل الدراسة للمطويات التي تهدف إلى خلق السلوك الإيجابي نحو البيئة ومشكلاتها وذلك بنسبة (29.35%) أي (ما يمثل 27 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 92 تكرار)، إذ تعد المطويات من أهم الوسائل التربوية التثقيفية المؤثرة لكونها سهلة التناول والتوزيع وتتميز بإختصارها ولا تأخذ وقتا في قراءتها، كما تعد من الوسائل الإثرائية لما تحويه من معلومات مركزة ومفيدة، كما تتميز بكونها غير مكلفة ماديا، وفي هذا الصدد قامت "جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة" بإعداد عدة مطويات من بينها مطوية بعنوان "سلة أمام كل متجر من أجل شارع نظيف" حيث عمدت جمعية جسور من خلالها إلى تشجيع الشراكة والتعاون مع الجميع في إطار المسؤولية المتبادلة، ودعت إلى إكتساب الممارسات والعادات الإيجابية للحفاظ على نظافة وسلامة بيئتنا و عدم إستنزاف الموارد الطبيعية كالماء بالإضافة إلى رمي المخلفات في الأماكن المخصصة لها، وإكتساب ثقافة تدوير الموارد القابلة للتدوير وإعادة الإستخدام.(كما يوضحه الملحق رقم 10)

كما تستخدم بعض الجمعيات البيئية محل الدراسة المجالات العلمية الثقافية بنسبة (19.56%) أي (ما يمثل 18 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 92 تكرار)، وذلك لما لها من أهمية في التكوين الثقافي من خلال ما تقدمه للقارئ من محتوى متنوع وثرى بالقضايا والمواضيع البيئية، والتي يتم عرضها بلغة راقية وبسيطة في الوقت ذاته، ويمكن تفسير سبب الإستخدام المحدود لها إلى تكلفتها المادية التي تفوق قدرات وإمكانيات هذه الجمعيات، وفي هذا السياق قامت " الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث وحماية البيئة والأثار نقرين" بإصدار مجلة توثق للحياة البرية في منطقة نقرين تحت عنوان "الحياة البرية في نقرين" مرفقة بألبوم مصور مع تعريفات مختصرة لعدة

أنواع من الحيوانات والطيور، كمحاولة لنشر الوعي وثقافة المحافظة على الحياة البرية وإنعاشها، ولفت الإنتباه إليها بغرض الإهتمام بها، والعمل على إيجاد السبل الكفيلة لحماية هذه الحيوانات قبل إنقراضها، إلى جانب المحافظة على التوازن البيئي، (كما يوضح الملحق رقم 10)، وكذلك فإن الجمعية بصدد التحضير لإصدار مجلة أخرى إلا أن ما أعاقها هو تكلفة النشر الباهضة والتي تفوق الإمكانيات المالية للجمعية، كما قامت "جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة" بإصدار "مجلة جسور" تضمن العدد الأول عنوان جمعية جسور تعيد هيبة الحديقة العمومية وسط مدينة الشريعة، وقد تضمن العدد نشاطات الجمعية وصور وأشعار عن الشجرة في دعوة منها للمحافظة عليها. (كما يوضح الملحق رقم 10)

وبالمقارنة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة نجد أن "جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة" تستخدم الوسائل التثقيفية (المجلات، المطويات، أشرطة الفيديو) بشكل مركز وهذا ما تعكسه إجابات أعضائها المبحوثين بأكثر تكرار 23 من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 92 تكرار، في حين نجد أن كل من "جمعية التحدي بئر العاتر" و"جمعية النهوض بقرية عين الزقيق العقلة المألحة" تستخدم وسيلة واحدة متمثلة في أشرطة الفيديو كونها من أسهل الوسائل تكلفة وجهدا ووقتا على الرغم من أهمية باقي الوسائل التي يستوجب الإهتمام بها أكثر.

جول رقم (31): يوضح مساهمة الوسائل التثقيفية التي تستخدمها الجمعيات البيئية محل الدراسة في تحسيس الأفراد بخطورة المشكلات التي يسببها الإعتداء على البيئة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	مساهمة الوسائل التثقيفية
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
85	51	13.33	8	8.33	5	16.66	10	13.33	8	16.66	10	16.66	10	نعم
15	9	3.33	2	8.33	5	00	0	3.33	2	00	0	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:27)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الوسائل التثقيفية التي تستخدمها الجمعية البيئية ساهمت في تحسيس الأفراد بخطورة المشكلات التي يسببها الإعتداء على البيئة، وذلك بنسبة (85%) أي (ما يمثل 51 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار)، من خلال إستقراء المعطيات السابقة يتضح أن الوسائل التثقيفية التي تستخدمها الجمعيات البيئية كأشرطة الفيديو و المطويات و المجلات لها دور في الحياة الإجتماعية والذي يتجسد في تثقيف وتوسيع دائرة المعرفة والإهتمام بالمجال البيئي من خلال العرض والتعريف بالمواضيع البيئية المتنوعة مع التركيز على خطورة المشكلات البيئية خصوصا تلك التي يكون نشاط الإنسان وسلوكه سببا فيها، فضلا عن العمل على ترشيد السلوك وتقويمه نحو التعامل السليم مع البيئة.

في حين أن الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأن الوسائل التثقيفية لا تساهم في تحسيس الأفراد بخطورة المشكلات التي يسببها الإعتداء على البيئة قدرت نسبتهم بـ (15%) أي (ما يمثل 9 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار) وذلك لعدم إهتمام المواطنين بهذا النوع من الوسائل التربوية وعدم إعطائها أهمية إذ أن الكثير منهم يقومون بتمزيق المطويات و المجلات دون الإطلاع عليها .

جدول رقم (32): يوضح مبادرة الجمعيات البيئية محل الدراسة لتنبيه الجهات المعنية بالأضرار و الإنتهاكات التي تمس بالبيئة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تهسة		أسماء الجمعيات	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	نعم
00	00	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 28)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الجمعيات البيئية تبادر إلى تنبيه الجهات المعنية بالأضرار و الإنتهاكات التي تمس بالبيئة وذلك بنسبة (100%) أي (ما يمثل 60 تكرار)

ومن خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ أنه بالإضافة إلى كون الجمعيات البيئية تعمل على كشف الإنتهاكات التي تمس بالبيئة كما وضحت معطيات الجدول السابق رقم (28) فإنها لا تكتفي بمجرد عرضها وتوضيحها فقط، بل تبادر إلى تنبيه وإبلاغ الجهات المعنية والتي تكون قضية حماية البيئة ضمن مسؤوليتها لأجل التدخل، حيث عمدت الجمعيات محل الدراسة إلى رفع شكاوي وإعتراضات وتقديم طلبات تدخل لدى الجهات المعنية حتى تتحرك لتوقيف وردع التصرفات والتجاوزات التي لها تداعيات خطيرة على البيئة وعناصرها و التي تخالف الأحكام القانونية، ولقد أثبتت الدراسة السابقة لـ: حمادي عبد المالك حول: "الجماعات المحلية وإستراتيجية حماية البيئة - دراسة ميدانية بدائرتي زيغود يوسف وحامة بوزيان بولاية قسنطينة" أن عدم إهتمام المسؤولين المحليين بالمشكلات البيئية وإنعدام المتابعة المستمرة لها والإنتقاص من أهميتها سببا في حدوثها، فالمسؤول لا يتدخل إلا حين يتم إبلاغه من طرف الوصاية أو عن طريق مصالح

الأمن والدرك، وبالإضافة إلى غياب التصور العلمي في تحديد النقاط السوداء بالنسبة للبيئة المحلية.(حمادي، 2010 – 2011، ص 202)، لذلك فإن الجمعيات البيئية محل الدراسة تسعى إلى إعلام المسؤولين المحليين وتبئهم للنقاط السوداء بالنسبة للبيئة بل والضغط عليهم في كثير من الأحيان.

وعلى سبيل التوضيح عمدت "جمعية التحدي لبئر العاتر" إلى رفع شكوى لوالي ولاية تبسة للنظر في مخاطر انبعاث الغبار الفوسفاتي من منجم الفوسفات بجبل العنق (سومينفوس) حيث جاء في محتوى الشكوى أن إدارة المنجم تتهرب من مسؤوليتها إتجاه سكان بئر العاتر بإصرارها على عدم تركيب مصفاة للمنجم مما ينجر عنه العديد من الأخطار الصحية والبيئية على أمل التدخل العاجل لدى إدارة المنجم لإزالتها بتركيب مصفاة للأدخنة المنبعثة.(كما يوضح الملحق رقم 11).

كما قامت "جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار" بتقديم عدة شكاوي وإعتراضات من بينها تقديم إعتراض وطعن في منح عقد إمتياز صناعي بالمناطق الفلاحية حيث طلبت التدخل قصد إلغاء منح عقد إمتياز لإنجاز مصنع للأجر بالمنطقة الفلاحية الحجار الصفر ببلدية الحويجيات وهذا لوجود مانع قانوني يمنع بقتضاه إنجاز إستثمار صناعي داخل منطقة فلاحية وهذا لما فيه من تعدي ومساس واضح بالموارد الطبيعية المتجددة وإستغلالها جورا وإهدار المساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة، كما قامت برفع شكوى إلى مدير التعمير لولاية تبسة بخصوص الإعتراض عن منح رخص البناء بمحاذات الوديان لوجود مانع قانوني يمنع بمقتضاه إنجاز أشغال في محيط الوديان، نظرا للخطر الذي ينجر عنه، ونظرا للقيود التي تفرض عند طلب رخصة البناء وتشمل عدم المساس بالسلامة والأمن العمومي والوقاية من الأخطار والكوارث الطبيعية.(كما يوضح الملحق رقم 11)

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الجمعيات تعتمد على التواصل المباشر والحضور الفعلي لدى الجهات المعنية لطرح إنشغالاتها وتقديم طلبات التدخل شفويا، دون الإعتماد على المراسلات الإدارية المكتوبة.

جدول رقم (33): يوضح تدخل الجمعيات البيئية محل الدراسة لدى الهيئات الرسمية لإيجاد حلول عملية للمشكلات البيئية المطروحة ومدى نجاح مساعيها.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات		
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت			
53.33	32	16.66	10	1.66	1	3.33	2	13.33	8	11.66	7	6.66	4	مساعي ناجحة	نعم
46.66	28	00	0	15	9	13.33	8	3.33	2	5	3	10	6	مساعي غير ناجحة	
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	لا	
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع	

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 29)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الجمعيات البيئية محل الدراسة تتدخل لدى الهيئات الرسمية لإيجاد حلول عملية للمشكلات البيئية المطروحة وذلك بنسبة (100%)، أي (ما يمثل 60 عضو) حيث نجحت هذه الجمعيات في تحقيق مساعيها حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (53.33%) أي (ما يمثل 32 مبحوث من بين 60 عضو) في حين نجد أن نسبة الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بعدم نجاحها في تحقيق مساعيها قدرت بـ (46.66%) أي (ما يمثل 28 مبحوث من بين 60 عضو).

من الواضح أن الجمعيات البيئية تسعى للتدخل لدى الهيئات الرسمية بغية إيجاد حلول عملية للمشكلات البيئية المطروحة على إختلافها، حيث يمكن الإستفادة من خبرات الجمعيات في مجال حماية البيئة من خلال إبداء الرأي وتقديم المشورة والإقتراح فيما يتعلق بالشأن البيئي، فهي يمكن أن تلعب دور الشريك الإقتراحي خصوصا في الأمور العالقة التي يصعب على الهيئات الرسمية حلها لوحدها وفي هذا الصدد قدمت "جمعية جسور الإجتماعية الشريعة" بتاريخ 13 نوفمبر 2017 عريضة مطالب ومقترحات إلى

السيد والي ولاية تبسة مساهمة منها و مساعدة على إقتراح بعض الحلول في ما يتعلق مجال ندرة المياه بمدينة الشريعة. (كما يوضح الملحق رقم 04).

بالإضافة إلى ما سبق توصلنا إلى أن الجمعيات البيئية قد تصل في بعض الأحيان إلى غايتها وتتمكن من التدخل وتقديم المساعدة، وأحيانا لا تتمكن من ذلك كونها لا تحظى بفرصة للمشاركة في ظل عدم تجاوب القائمين على المؤسسات الرسمية مع مساعيها وجهودها، وعدم أخذ تدخلها ومقترحاتها بعين الاعتبار، على الرغم من أن المشرع الجزائري قد أعطى لها صلاحية المساعدة بإبداء الرأي والمشاركة وفق ما جاء في المادة 35 من قانون حماية البيئة: " تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به" (القانون رقم 03 – 10، 2003).

وبالتالي يبقى نجاح تدخل الجمعيات البيئية محل الدراسة لإيجاد حلول عملية للمشكلات البيئية مرهون بمدى تعاون وإستجابة الهيئات الرسمية لها ومدى تقبلها لفكرة العمل مع تنظيمات المجتمع المدني كشريك لها في علاج قضايا المجتمع.

جدول رقم (34): يوضح مدى استخدام الجمعيات البيئية محل الدراسة لحقها في التقاضي برفع دعاوي ضد التصرفات المضرة بالبيئة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	نعم
53.33	32	10	6	8.33	5	00	0	10	6	11.66	7	13.33	8	عدم إمتلاك الإمكانات المادية للدخول في نزاعات قضائية
46.66	28	6.66	4	8.33	5	16.66	10	6.66	4	5	3	3.33	2	تعقد الإجراءات القانونية وطول مدتها
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 30)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الجمعيات البيئية محل الدراسة لا تستخدم حقها في اللجوء إلى الجهات القضائية لرفع دعاوي ضد التصرفات المضرة بالبيئة وذلك بنسبة (100%) أي (ما يمثل 60 عضو)، وقد أرجع الأعضاء المبحوثين سبب ذلك إلى عدم إمتلاك الجمعيات البيئية محل الدراسة للإمكانات المادية التي تمكنها من الدخول في نزاعات قضائية وذلك بنسبة (53.33%) أي (ما يمثل 32 مبحث من بين 60 عضو)، ويلبها الأعضاء المبحوثين الذين أرجعوا عدم لجوء الجمعيات البيئية إلى القضاء لتعقد الإجراءات القانونية وطول مدتها وذلك بنسبة (46.66%) أي (ما يمثل 28 مبحث من بين 60 عضو).

يمكن للجمعيات البيئية أن تلعب دورا هاما في حماية البيئة من أي إعتداء قد تتعرض له وتفاذي وقوعه من خلال دورها الوقائي، إما إذا لم يكن بالإمكان منع حدوث الضرر البيئي، فيمكنها الرجوع إلى القضاء للمطالبة بإصلاح الضرر أو معاقبة المتسبب فيه، حيث أعطى قانون الجمعيات 12 – 06 في مادته 17 " حق التقاضي والقيام بكل الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة، بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية ألحقت ضررا بمصالح الجمعية أو المصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها " (قانون رقم 12 – 06، 2012)، أي أنه أعطى لها حق التقاضي من أجل الدفاع عن المصالح المشروعة المتعلقة بأهدافها، كما أجاز المشرع الجزائري كذلك للجمعيات الناشطة في المجال البيئي وتحسين الإطار المعيشي بموجب قانون البيئة 03 – 10 الحق في رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة ضد كل تصرف أو سلوك يلحق الضرر بالبيئة وعناصرها.

وما تجدر الإشارة إليه بالنسبة لحق الجمعيات البيئية في اللجوء إلى القضاء هو أنه على الرغم من أن المشرع الجزائري أقر لها هذا الحق إلا أن ممارسته الفعلية منعدمة وذلك راجع لعدم إمتلاك الجمعيات البيئية محل الدراسة للإمكانات المادية التي تمكنها من الدخول في النزاعات القضائية كطرف مدني ضد المعتدي على البيئة وبالتالي سيفلت هذا الأخير من العقاب على جريمته، سواء كان فردا أم مؤسسة وهذا ما يشكل أحد أهم أسباب التدهور البيئي، لأن المعتدي يعلم جيدا أن القانون لن يطبق عليه فيستمر ويتمادي في تصرفاته المضرة بالبيئة، وبهذا تبقى الجمعيات البيئية متمسكة بالأساليب والحلول الودية والحوارية كآلية وقائية لحماية البيئة دون الدخول في معترك النزاعات، وفي ذات السياق فإن دراسة مرابط إيمان حول: "دور الجمعيات البيئية المحلية في نشر الوعي البيئي — الجمعيات البيئية المحلية لولاية قسنطينة نموذجا" — سنة 2009 – 2010، توصلت إلى أنه بالرغم من أن القانون خول للجمعيات البيئية اللجوء إلى القضاء لمواجهة كل من يهدد ويدمر البيئة إلا أنها لا ترى مقدرتها في اللجوء إليه، خاصة مع ضعف التمويل الذي تعانيه والبيروقراطية التي تواجهها في الحصول على المعلومات والإطلاع على التسجيلات وعدم معرفتها بالقوانين اللازمة فكيف بالمواجهة القضائية (مرباط ، 2009 — 2010، ص 244)، وبالنظر إلى نتائج دراسة مرابط إيمان التي أجريت قبل عشر سنوات والدراسة الحالية نجد أن الجمعيات البيئية المحلية رغم مرور السنوات لم

تستطع كسر حاجز دخولها للقضاء كطرف مدني ضد المعتدي على البيئة وهذا ما يعكس أن سيرورة عمل هذه الجمعيات لم تشهد التحسن المطلوب بعد.

وفي هذا السياق فإن "جمعية التحدي بنر العاتر" كانت بصدد رفع دعوة قضائية ضد منجم الفوسفات ببئر العاتر لرفضه تركيب مصفاة حديثة من شأنها تنظيف الغبار والفوسفات المتناثر الذي أدى إلى تلويث الهواء، إلا أن الجمعية لم تتمكن من ذلك لأن الوضع بحاجة إلى مكتب دراسات بيئية حتى يثبت ذلك بتحليل نسبة التلوث في الجو ، حيث أن هذا التحليل يحتاج إلى مبلغ باهض يفوق إمكانيات الجمعية فضلا عن إجراءاته المعقدة.

بالإضافة إلى السبب الأول المتمثل في عدم إمتلاك الإمكانيات المادية، فإن هناك سبب ثاني وفق ما صرح به الأعضاء المبحوثين وهو تعقد الإجراءات القانونية وطول مدتها في ظل وجود بعض الوضعيات البيئية التي تستلزم التدخل الفوري والعاجل.

3 – عرض وتحليل بيانات المحور الرابع: المتعلق بمساهمة جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة.

جدول رقم (35): يوضح مدى التنسيق بين الجمعيات البيئية محل الدراسة و الجمعيات

الأخرى المهتمة بالبيئة

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأبادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
58.33	35	8.33	5	5	3	1.66	1	15	9	15	9	13.33	8	نعم
41.66	25	8.33	5	11.66	7	15	9	1.66	1	1.66	1	3.33	2	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم :31)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الجمعيات البيئية تسعى إلى التنسيق مع الجمعيات الأخرى المهتمة بالمجال البيئي وذلك بنسبة (58.33%) أي (ما يمثل 35 مبحوث من بين 60 عضو)، في حين أن الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأنه لا يوجد تنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى قدرت نسبتهم بـ (41.66%) أي (ما يمثل 25 مبحوث من بين 60 عضو).

من خلال إستقراء هذه المعطيات نلاحظ أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تسعى إلى توحيد جهودها مع باقي الجمعيات الأخرى التي لها إهتمام بالمجال البيئي وذلك لتمتين العلاقات والتنسيق فيما بينها، ولكن يبقى هذا التنسيق ضعيف ومحدود نوعا ما، ويمكن تفسير هذا الضعف بإنعدام أهداف واضحة ومحددة حتى تتعاون وتتشارك في تحقيقها، وخير دليل على ذلك هو أن هذه الجمعيات قد تجتمع في مناسبة محددة أو في محاولة

سريعة لمعالجة مشكلة أنية تواجه البيئة، وما إن تتمكن من القضاء على مسبباتها حتى تعود كما كانت غير مهتمة بالمحافظة على هذه العلاقة بل وتتقطع سبل التنسيق والاتصال بينها وتستمر كل منها في العمل بمجهوداتها الفردية وهذا الإنقطاع يساهم بطريقة أو بأخرى في ضعف أداء الجمعيات البيئية، حيث أن علاقة هذه الجمعيات لا يجب أن تنحصر في دائرة المختصة بالبيئة فقط، ذلك أن قضية البيئة مرتبطة بمختلف مجالات الحياة.

وبالمقارنة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة نلاحظ أن الأكثر تنسيقا مع الجمعيات الأخرى المهتمة بالبيئة حسب إجابات الأعضاء المبحوثين تتمثل في "جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة والآثار" وذلك (بما يمثل 9 مبحوثين من بين 10 أعضاء)، و"الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار" (بما يمثل 9 مبحوثين من بين 10 أعضاء)، و"جمعية أحباب البيئة تبسة" (بما يمثل 8 مبحوثين من بين 10 أعضاء)، حيث أن هذه الجمعيات تفضل تجميع جهودها الفردية في قالب جماعي يكون له مردود أكثر نفعاً وفائدة على المجتمع بشكل عام والبيئة بشكل خاص، في حين نجد أن الجمعيات البيئية التي تقل لديها الرغبة في التنسيق تفضل العمل الفردي كونها تنظر للعمل التشاركي بنوع من التعصب وترى فيه تقزيماً من حجم جهودها وتقليلاً من عامل بروزها.

الجدول رقم (36): يوضح مجالات التنسيق بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والجمعيات الأخرى المهتمة بالبيئة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
32.85	23	4.28	3	2.86	2	1.43	1	11.43	8	5.71	4	7.14	5	مناقشة المعلومات المتعلقة بالوضع البيئي لحالي
30	21	5.71	4	1.43	1	1.43	1	7.14	5	7.14	5	7.14	5	تبادل الخبرات و التجارب في المجال البيئي
37.14	26	7.14	5	4.28	3	1.43	1	2.86	2	11.43	8	10	7	إعداد خطة عمل مشتركة من أجل حماية البيئة
%100	70	17.14	12	8.57	6	4.29	3	21.43	15	24.28	17	24.28	17	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:32)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

وفيما يتعلق بمجال التنسيق بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والجمعيات الأخرى التي لها إهتمام بالبيئة، فإنه يتجسد بدرجة أولى حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في

إعداد خطة عمل مشتركة من أجل حماية البيئة بنسبة (37.14%) أي (ما يمثل 26 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 70 تكرار)، ومناقشة المعلومات المتعلقة بالوضع البيئي الحالي بنسبة (32.85%) أي (ما يمثل 23 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 70 تكرار)، و تبادل الخبرات والتجارب في المجال البيئي بنسبة (30%) أي (ما يمثل 21 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 70 تكرار).

من خلال إستقراء المعطيات السابقة نلاحظ أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تسعى إلى توحيد جهودها مع باقي الجمعيات الأخرى المهمة بالمجال البيئي على إختلاف أطرافها، من أجل بلورة رؤية مشتركة للعمل في مجال البيئة ترمي إلى توسيع مجالات وسبل التعاون ما بين الجمعيات على إختلاف أطرافها ومشاركتها لوضع برنامج نشاط مشترك بينها وإنجاز الأعمال الصعبة والمكلفة والتي قد لا تستطيع أن تقوم بها جهة واحدة.

فضلا عن أن هذا التنسيق يهدف إلى تعزيز فرص التعاون والتشبيك بينها، كوسيلة ناجحة لتبادل الخبرات والتجارب ومناقشة المعلومات المتعلقة بكيفية الحفاظ على البيئة والإرتقاء بها تحقيقا للتنمية المستدامة.

جدول رقم (37): يوضح جهود الجمعيات البيئية محل الدراسة في التنسيق مع الهيئات

الرسمية لتفعيل المشاركة المجتمعية

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات		
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	التنسيق مع الهيئات الرسمية		
10.75	10	5.37	5	00	0	1.08	1	1.08	1	2.14	2	1.08	1	شرطة البيئة و العمران	نعم
37.63	35	1.08	1	7.53	7	6.44	6	8.59	8	7.53	7	6.45	6	مديرية البيئة البلدية	
39.78	37	8.60	8	7.53	7	7.53	7	8.59	8	3.23	3	4.29	4	الولاية	
11.83	11	1.08	1	1.08	1	1.08	1	1.08	1	4.30	4	3.23	3	لا	
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	المجموع	
%100	93	16.13	15	16.13	15	16.13	15	19.34	18	17.20	16	15.05	14		

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 33)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول، إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة و عليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الجمعيات البيئية تسعى إلى التنسيق مع الهيئات الرسمية وذلك بنسبة (100%) أي (ما يمثل 60 عضو) وذلك بهدف التعاون و تظافر الجهود خدمة لقضايا البيئة وحرصا على إيجاد حلول بعيدة المدى للعديد من قضايا البيئة المطروحة، كما تسعى من خلال هذا التنسيق إلى تعزيز التفاعل المجتمعي للإرتقاء بالوضع البيئي و تجسيد الشراكة المجتمعية تجاه المحافظة على البيئة لأن العمل البيئي ليس مسؤولية فردية وإنما هو مسؤولية مجتمعية مشتركة.

وقد صرح الأعضاء المبحوثين بأن البلدية هي أكثر الهيئات الرسمية التي تتسق معها الجمعيات وذلك بنسبة (39,78%) أي (ما يمثل 37 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 93 تكرار)، ويليها في الترتيب الثاني الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأن مديرية البيئة هي من أكثر الهيئات الرسمية التي تتسق معها الجمعيات البيئية وذلك بنسبة (37.63%) أي (ما يمثل 35 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 93 تكرار)، و تأتي في الترتيب الثالث الولاية حسب إجابات الأعضاء المبحوثين وذلك بنسبة (11.83%) أي (ما يمثل 11 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 93 تكرار) ، وفي الترتيب الرابع تأتي شرطة البيئة العمران حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (10.75%) أي (ما يمثل 10 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 93 تكرار).

من خلال إستقراء المعطيات السابقة نلاحظ أن هناك تنسيق بشكل مركز وواضح مع كل من البلدية و مديرية البيئة وذلك أن الجمعيات البيئية المحلية تلقى منها نوع من التجاوب والمساندة لتحقيق أهدافها وهذا ما يعكس وجود نوع من التكامل والإنسجام في الجهود والأهداف كما أن هذه الجمعيات تعد شريك حيوي دائم الحضور والإستجابة لنداءات الهيئات الرسمية في كل ما يتعلق بقضايا المجتمع وشؤون البيئة، كما أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تعد تحت وصاية البلدية بما أن نشاطها يكون أكثر في حدود البلدية التي أسست فيها وهذا ما يفسر وجود نوع من التقارب في العلاقات والتنسيق.

إلا أن ما يمكن ملاحظته أن حيز التنسيق هذا يعد ضيقا مقارنة بحجم وتنوع الهيئات الرسمية المتواجدة في المجتمع والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة مع البيئة، ومقارنة كذلك بصعوبة دراسة قضايا البيئة المتشعبة ومعالجة مشكلاتها، إذ أن حماية البيئة تتطلب توسيع التنسيق ليشمل تدخل وتعاون جميع الجهات الحكومية وضرورة فتح هذه الأخيرة لأبوابها أمام الجمعيات البيئية كأحد تنظيمات المجتمع المدني والتجاوب مع مبادراتها التطوعية، لأن الجمعيات البيئية بمثابة داعم ومكمل لدور لهذه الجهات و التي قد لا تتمكن في كثير من الأحيان من تغطية مجالات الحياة في المجتمع ومنها المجال

البيئي، وهذا ما شكل فراغا تسعى هذه الجمعيات لملمته ومحاولة تفعيل الشراكة معها حتى تكون هناك فعالية أكبر في حماية البيئة.

وهذا ما أكدته دراسة "سالم نصيرة" حول: " التنمية المحلية وإشكالية البيئية – دراسة ميدانية لأراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة"، على أن الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة قد أقرروا بأنه على الرغم من الجهود المعتبرة التي تبذلها المؤسسات الحكومية في مجال حماية البيئة، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية ولا بد من مشاركة المؤسسات غير الحكومية والأفراد بحكم كونهم من يشكل الرأي العام، فقد تكون لهم القدرة والفعالية في حماية البيئة أكثر من الجهات الحكومية.(سالم، 2015 – 2016، ص 290)

جدول رقم (38): يوضح إهتمام الجمعيات البيئية محل الدراسة بتنظيم إجتماعات و لقاءات مع الجهات الرسمية لمناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية ببنية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات إهتمام الجمعيات يعقد لقاءات مع الجهات الرسمية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	نعم
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:34)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الجمعيات البيئية تهتم بتنظيم إجتماعات ولقاءات مع الجهات الرسمية لمناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة وذلك بنسبة (100%) أي (ما يمثل 60 عضو) .

يدل إستقراء معطيات الجدول أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تسعى في إطار تفعيل المشاركة المجتمعية إلى تنظيم لقاءات مع الجهات الرسمية من أجل إيصال

رسالتها إلى صناع القرار والإطلاع على ما لديهم من خطط ومناقشة التصورات المستقبلية الموضوعة لمعالجة القضايا البيئية المتداخلة، ومحاولة خلق إطار توافقي عام لتكوين رؤية موحدة، ويبقى نجاح هذه الاجتماعات واللقاءات للخروج بنتائج فعالة، مرتبط بمدى وضوح الأهداف المشتركة ومدى تقبل الجهات الرسمية للجمعيات البيئية في إطار تفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية الذي يقوم على دعم المجتمع المدني من خلال تثمين عمل الجمعيات البيئية وإعتبارها طرفا مساندا و شريكا فاعلا للحكومة في التدبير المشترك للشأن البيئي.

جدول رقم (39): يوضح إمتلاك الجمعيات البيئية محل الدراسة لصفحات على مواقع

التواصل الإجتماعي وما وفرته من مزايا للمستخدمين الإلكترونيين.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحاب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات إمتلاك الجمعيات البيئية لصفحات على مواقع التواصل الإجتماعي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
31.76	27	4.71	4	1.18	1	5.88	5	4.71	4	9.41	8	5.88	5	فضاءات تفاعلية للحوار و تبادل الآراء حول قضايا البيئة
54.11	46	8.23	7	9.41	8	10.59	9	8.23	7	9.41	8	8.23	7	مناخ محفز على المشاركة في الاعمال التطوعية
14.13	12	1.18	1	2.35	2	3.53	3	1.18	1	1.18	1	4.71	4	مجال لنشر و تبادل المعلومات
00	00	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	لا
%100	85	14.12	12	12.94	11	20	17	14.12	12	20	17	18.82	16	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:35)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الجمعيات البيئية محل الدراسة تملك صفحات على مواقع التواصل الإجتماعي وذلك بنسبة (100%) أي (ما يمثل 60 عضو)، ونلاحظ من خلال إستقراء هذه المعطيات أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة في نشاطها على مواقع التواصل الإجتماعي لما لها من أهمية كبيرة في الكثير من المجالات ومن ضمنها المجال البيئي، حيث تحرص على نقل الصورة الإيجابية وتقديم رسائل مجتمعية داعمة ومشجعة للعمل التطوعي وبث روح العمل الجماعي التشاركي في نفوس المستخدمين، وهذا ما تم ملاحظته من خلال متابعة الصفحات الإلكترونية التي تحمل إسم كل جمعية بيئية، خصوصا في موقع " الفيس بوك " الذي يعد الموقع الأكثر إستخداما من قبلها والذي يغطي مختلف الفعاليات والأنشطة التطوعية البيئية.

وقد أتاحت هذه الصفحات للمستخدمين الإلكترونيين حسب إجابات الأعضاء المبحوثين مايلي:

— مناخ محفز على المشاركة في الأعمال التطوعية وذلك بنسبة (54.11%) أي (ما يمثل 46 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 85 تكرار)، فمواقع التواصل الإجتماعي توفر مناخا محفزا ومشجعا على المشاركة الفاعلة في الأعمال التطوعية لما لها من دور إيجابي في توضيح الكثير من الموضوعات وإثارة القضايا المهمة منها تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة، فمضامين منشورات مواقع التواصل الإجتماعي تساهم في تعزيز القيم التعاونية لاسيما المتعلقة بالمشاركة في العمل التطوعي من خلال نشر المبادرات التطوعية والدعوة إلى حضور النشاطات التحسيسية أو التظاهرات التطوعية للحفاظ على البيئة وعرضها مباشرة لبياناتها وحيثيات فعاليتها بالتالي تقرب الصورة من ذهنية المواطنين، كما تسمح مواقع التواصل الإجتماعي بإستقطاب عدد كبير من الأفراد ذوي الميول التطوعية نحو البيئة وبالتالي جذب أكبر عدد

يمكن من المتطوعين وإستثارة حماسهم وتوجيه جهودهم نحو المساهمة في العمل البيئي في وقت قصير.

— كما أتاحت فضاءات تفاعلية للحوار وتبادل الآراء حول قضايا البيئية، وذلك بنسبة (31.76%) أي (ما يمثل 27 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 85 تكرار)، إذ توفر الصفحات الإلكترونية بيئة تفاعلية للتواصل مع الأفراد وخلق سبل الحوار معهم للتعرف على تطلعاتهم فيما يخص الشأن البيئي، ويمكن للجمعيات البيئية أن تستفيد من إقتراحاتهم في خدمة قضايا البيئة.

— كما وفرت مجال لنشر وتبادل المعلومات وذلك بنسبة (14.13%) أي (ما يمثل 12 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 85 تكرار)، حيث تتيح الصفحات الإلكترونية للجمعيات البيئية محل الدراسة المجال لنشر وتبادل المعلومات والمعارف الغزيرة للأفراد المستخدمين بشأن القضايا والمشكلات البيئية وتقديمها في شكل مبسط وشامل بهدف إيقاظ الوعي لديهم بمدى خطورة الآثار الناجمة عنها وحث الجميع على المشاركة والعمل الجماعي لمواجهة مختلف التحديات البيئية.

جدول رقم (40): يوضح إهتمام الجمعيات البيئية محل الدراسة بتنظيم دورات تأهيلية

وتدريبية لفائدة المتطوعين

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات إهتمام الجمعيات بتنظيم دورات تأهيلية وتدريبية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
33.33	20	13.33	8	00	0	00	0	00	0	10	6	10	6	نعم
66.66	40	3.33	2	16.66	10	16.66	10	16.66	10	6.66	4	6.66	4	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:36)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الجمعيات البيئية لا تهتم بتنظيم دورات تأهيلية وتدريبية لفائدة المتطوعين وذلك بنسبة (66.66%)

أي (ما يمثل 40 مبحث من بين 60 عضو)، في حين أن الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأن الجمعيات البيئية تهتم بتنظيم دورات تأهيلية وتدريبية لفائدة المتطوعين قدرت نسبتهم بـ (33.33%) أي (ما يمثل 20 مبحث من بين 60 عضو)، يبدو من خلال إستقراء هذه المعطيات أن الإهتمام بتنظيم دورات تأهيلية وتدريبية من قبل الجمعيات البيئية ضئيل جداً، على الرغم من أن هذه الدورات تساهم في الإرتقاء بالعمل التطوعي، إذ غالباً ما يحتاج المتطوعين إلى نوع من التأهيل والتدريب من أجل توظيف جهودهم والإستفادة من طاقاتهم بشكل أفضل في مجال حماية البيئة، وعلى سبيل التوضيح قامت "جمعية أحباب البيئة تبسة" بتنظيم دورة تدريبية في التنمية البشرية تحت عنوان: "مهارات التواصل والإتصال" في دار الشباب سكانسكا بتاريخ 10 جانفي 2014 وذلك لتدريب المتطوعين على كيفية إيصال المعلومة بوعي أكبر وبأقل جهد ووقت، بالإضافة إلى تدريبات عملية للتواصل داخل فرق العمل، وإيماءات الجسد الخاصة بالتواصل، (كما يوضحه الملحق رقم 12)، كما قامت "جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة" بتنظيم دورة تكوينية بالتعاون مع أستوديو تيفاست في نوفمبر 2020 في مجال التصور الفيديوغرافي لتعلم فن نقل الصورة بشكل إحترافي.

وفي ذات السياق فإن غياب التأهيل والتدريب ضمن برامج هذه الجمعيات يمكن إرجاعه إلى الرؤية التقصيرية لبعض مؤسسي هذه الجمعيات البيئية التي لا تعطي أهمية للتدريب في ظل غياب التكاليف المادية التي تغطي إنجاز هذه الدورات، وهذا ما يفسر عدم التحكم في العديد من الأمور المتعلقة بالبيئة لغياب الخبرة الكافية لذلك.

وبالمقارنة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة نجد أن الجمعيات التي تعطي أهمية للدورات التأهيلية والتدريبية لفائدة المتطوعين حسب ما توكده إجابات المبحوثين، تتمثل في كل من "جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة" (وذلك بـ 8 مبحوثين من بين 10 أعضاء)، و "جمعية أحباب البيئة تبسة" (بـ 6 مبحوثين من بين 10 أعضاء)، وكذلك "جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار" (بـ 6 مبحوثين من بين 10 أعضاء)، في حين نجد أن باقي الجمعيات لا تنظم هذه الدورات وهذا ما صرح به جميع أعضائها.

جدول رقم (41): يوضح الهدف من الدورات التأهيلية والتدريبية التي تنظمها الجمعيات

البيئية محل الدراسة

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات الهدف من الدورات التأهيلية والتدريبية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
28.94	11	10.52	4	00	0	00	0	00	0	18.42	7	00	0	تقديم الارشادات العلمية عن كيفية التعامل مع البيئة
44.73	17	18.42	7	00	0	00	0	00	0	13.15	5	13.15	5	إكساب المعارف و الخبرات لممارسة العمل التطوعي
26.31	10	15.78	6	00	0	00	0	00	0	5.26	2	5.26	2	إعداد قيادات شبابية في مجال البيئة
%100	38	44.73	17	00	0	00	0	00	0	36.84	14	18.42	7	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 37)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الهدف الذي حققته الجمعيات البيئية محل الدراسة من خلال تنظيمها للدورات التأهيلية و التدريبية حسب إجابات الأعضاء المبحوثين يتمثل في:

— إكساب المعارف والخبرات لممارسة العمل التطوعي، بنسبة (44.73%) أي (ما يمثل 17 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات وهو 38 تكرار)، وتتجلى مساهمة هذه الدورات بشكل أكثر في إكساب المتطوعين معارف وخبرات معينة من شأنها أن تؤثر إيجاباً على مستوى مهاراتهم حيث تعمل على تنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم الذاتية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبكفاءة عالية لممارسة العمل التطوعي من تنظيم و تسيير الحملات التطوعية البيئية والقدرة على التواصل أثناء القيام بالمحاضرات والمعارض واللقاءات وغيرها...، فضلاً عن أن المعارف المكتسبة من عملية التدريب تبلور موقف

المتطوع وتحفزه للمضي قدما نحو المشاركة في الأعمال التطوعية بإستمرار ولأطول فترة ممكنة وهذا ما يمتن علاقته بالجمعيات البيئية و إرتباطه أكثر بها.

— تقديم الإرشادات العلمية عن كيفية التعامل مع البيئة، وذلك بنسبة (28.94%) أي (ما يمثل 11 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 38 تكرار)، حيث يستفيد المتطوع من النصائح والتوجيهات التي تمكنه من تطبيق ما تعلمه و إستثمار الوقت، والمشاركة في جميع الأنشطة.

— إعداد قيادات شبانية في مجال البيئة وذلك بنسبة (26.31%) أي (ما يمثل 10 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 38 تكرار)، حيث تهدف هذه الدورات إلى الإستثمار في عنصر الشباب لإطلاق مبادراتهم وإبداعاتهم، وذلك من خلال توفير بيئة مشبعة بالمعرفة والمهارات القيادية لخوض مجموعة من التجارب القيادية.

جدول رقم (42): يوضح إهتمام الجمعيات البيئية محل الدراسة بتنظيم خرجات ميدانية تحفيزا للمواطنين على المشاركة في حماية البيئة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	إهتمام الجمعيات بتنظيم لخرجات الميدانية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت			
28.57	24	2.38	2	4.76	4	8.33	7	3.57	3	4.76	4	4.76	4	زيارة الأماكن التي تعاني من مشكلات بيئية	نعم
59.52	50	11.90	10	10.71	9	5.95	5	9.52	8	10.71	9	10.71	9	تنظيف الشوارع و الأماكن العمومية	
11.90	10	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	11.90	10	تجسيد رسومات و جداريات تعبر عن أحاسيسهم بأهمية حماية البيئة	
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	لا	
%100	84	14.28	12	15.47	13	14.28	12	13.09	11	15.47	13	27.38	23	المجموع	

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:38)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الجمعيات البيئية محل الدراسة تهتم بتنظيم خرجات ميدانية لتحفيز المواطنين على المشاركة في حماية البيئة وذلك بنسبة (100%) أي (ما يمثل 60 عضو)، و يبدو أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تحاول التركيز في خرجاتها الميدانية حسب إجابات الأعضاء المبحوثين على:

— تنظيف الشوارع والأماكن العمومية وذلك بنسبة (59.52%) أي (ما يمثل 50 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 84 تكرار) حيث تهدف الجمعيات البيئية محل الدراسة إلى ترسيخ ثقافة النظافة والحفاظ على المناطق الحيوية والمساحات والحدائق العمومية وتحسين المظهر العام ومحاربة مشكلة النفايات، و بما أن هذه المناطق والشوارع تشكل مجالا عاما يشترك ويلتقي فيه جميع المواطنين فإن الجمعيات البيئية تأمل من هذه الخرجات الميدانية إستنهاض الهمم والتحفيز على الإهتمام والمشاركة في حماية البيئة.

— زيارة الأماكن التي تعاني من مشكلات بيئية وذلك بنسبة (28.57%) أي (ما يمثل 24 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 84 تكرار)، حيث تقوم الجمعيات البيئية محل الدراسة بزيارة الأماكن التي تعاني من مشكلات البيئة للوقوف على حجم المشكلة ونقل الصورة الحقيقية عن مدى إنتشارها، وتنبيه المواطنين والمسؤولين بخطورة آثارها، وليس هذا فحسب بل تلجأ في كثير من الأحيان إلى التصعيد من خلال التجمعات والإحتجاجات السلمية في هذه الأماكن، ففي هذا الصدد قامت "جمعية التحدي بئر العائر" بزيارات متكررة لمنجم الفوسفات ومحيطه للوقوف على حجم مشكلة التلوث الهوائي ونقل الصورة بوضوح للمسؤولين وكذلك قامت بعدة إحتجاجات رافعة فيها شعارات منددة بالوضعية الكارثية وأضرارها.

— رسومات وجداريات تعبر عن أحاسيسهم بأهمية حماية البيئة، وذلك بنسبة (11.90%) أي (ما يمثل 10 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 84 تكرار)، حيث لجأت بعض الجمعيات البيئية لتحفيز المواطنين على المشاركة في حماية البيئة من خلال تجسيد رسومات وجداريات تعبر عن أحاسيسهم إتجاه البيئة ومحاولة نقل هذه الأحاسيس للمواطنين بأسلوب حضاري مثل ما قامت به "جمعية أحباب البيئة تبسة" من تجسيد لعدة رسومات أرضية وجداريات على مستوى حي تيفاست وحائط سينما المغرب وسط مدينة تبسة وهي لا تزال موجودة لحد الآن.

وبالمقارنة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة نجد أن " جمعية أحباب البيئة تبسة" هي من أكثر الجمعيات إهتماما بالخرجات الميدانية المتنوعة لتحفيز المواطنين على حماية البيئة، بينما نجد باقي الجمعيات تهتم بنوع معين من الخرجات الميدانية.

جدول رقم (43): يوضح مساهمة الخرجات الميدانية في تنمية شعور الفرد بأهمية العمل التطوعي والمشاركة الجماعية في حماية البيئة.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية ببنية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات مساهمة الخرجات الميدانية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
80	48	11.66	7	10	6	16.66	10	13.33	8	11.66	7	16.66	10	نعم
20	12	5	3	6.66	4	00	0	3.33	2	5	3	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 39)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن الخرجات الميدانية تساهم في تنمية شعور الفرد بأهمية العمل التطوعي والمشاركة الجماعية في حماية البيئة وذلك بنسبة (80%) أي (ما يمثل 48 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار)، في حين نجد أن الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بعدم مساهمة الخرجات الميدانية في تنمية شعور الفرد بأهمية العمل التطوعي والمشاركة الجماعية في حماية البيئة قدرت نسبتهم بـ (20%) أي (ما يمثل 12 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات وهو 60 تكرار).

نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول أن الخرجات الميدانية خصوصا المتعلقة بتنظيف الشوارع والأماكن العمومية وزيارة المناطق التي تعاني من مشكلات بيئية وتجسيد الرسومات والجداريات تساهم في تنمية شعور الفرد بأهمية العمل التطوعي والمشاركة الجماعية في حماية البيئة، ذلك أن هذه الخرجات الميدانية خاصة إذا إتسمت بالإستمرارية فإنها تفتح للجمعيات البيئية نافذة للحوار والتقارب مع الافراد حيث تكون

على إحتكاك مباشر ودائم معهم ما يساهم في تكوين فهم واضح للبيئة ومشكلاتها وترك نوع من الإنطباع الإيجابي حول جهود هذه الجمعيات، وبالتالي محاولة كسب ثقتهم وإثارة حب الإهتمام بالبيئة لديهم وتحفيزهم على التعاون والمشاركة بفعالية في حمايتها وتحسينها، وإذا إقتضت على أوقات محددة فإن تأثيرها لن يكون كافي، بل وينتهي بمجرد إنتهاء الخرجة الميدانية، وهذا ما لاحظناه من خلال إحتكاكنا مع الجمعيات وما يكشفه واقعنا البيئي.

جدول رقم (44): يوضح المبادرات المشتركة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والمؤسسات التربوية.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	المبادرات المشتركة بين الجمعيات والمؤسسات التربوية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت			
22.36	17	00	0	0	00	0	13.16	10	00	0	9.20	7	تنظيم رحلات للتعرف أكثر على البيئة	نعم	
77.63	59	13.16	10	13.16	10	13.16	10	11.83	9	13.16	10	13.16	10		القيام بحملات بيئية تحسيسية داخل المؤسسات التربوية
00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0	00	0		لا
%100	76	13.16	10	13.16	10	13.16	10	25	19	13.16	10	22.36	17	المجموع	

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 40)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك مبادرات مشتركة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة و المؤسسات التربوية، حيث تسعى الجمعيات البيئية إلى أن تكون منفتحة على محيطها ومجتمعها إنفتاحا واعيا ومثمرا، وهذا ما يظهر في مبادراتها للتعاون مع المؤسسات التربوية وخلق علاقات تفاعل مهمة من شأنها تحقيق التكامل المنشود بينها وبين هذه المؤسسات في مجال حماية البيئة، وذلك تجسيدا لمفهوم المشاركة المجتمعية المتبادلة والتي تهدف إلى غرس القيم البيئية لدى النشء وتكوين طفل واعى محب لبيئته منذ الصغر، وقد تمثلت هذه المبادرات حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في:

— القيام بحملات بيئية تحسيسية داخل المؤسسات التربوية بنسبة (77.63%) أي (ما يمثل 59 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 76 تكرار)، حيث جعلت الجمعيات البيئية محل الدراسة من الحملات البيئية التحسيسية التي تقوم بها داخل المؤسسات التربوية أولى إهتماماتها، وقد تجسدت أهم هذه الحملات في النظافة والتحسين للمحيط المدرسي والقيام بعمليات التشجير ضمنه وكذلك القيام بمسابقات تحفيزية للتلاميذ في مجال تحسين البيئة، إذ أنه في إطار هذه الحملات قامت "جمعية أحباب البيئة تبسة" بعدة حملات تحسيسية من بينها حملة تنظيف محيط إبتدائية عقبة إين نافع وتشجيريه بإشراك التلاميذ فيها وكذلك بالمؤسسة الإبتدائية سعدي موسى بحي 334 سكن، كما قامت "جمعية التحدي بئر العاتر" بعملية تشجير في إبتدائية عسول عبد الحفيظ ببلدية بئر العاتر وذلك بتاريخ 13 جانفي 2021، هدفت من خلالها إلى التشجيع على إستحداث نواد خضراء داخل المؤسسات التربوية وغرس ثقافة الحفاظ على المحيط، وتهيئة الطفل وتنشئته على حب البيئة والمحافظة عليها إلى جانب إشراكه في عمليات التشجير، كما بادرت "الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة والآثار نقرين" إلى تقديم برنامج حول البيئة وكيفية المحافظة عليها في متوسطة الشهيد بوسلامة بنقرين.

كما تمثلت المبادرات الأخرى حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في تنظيم رحلات للتعرف أكثر على البيئة وذلك بنسبة (22.36%) أي (ما يمثل 17 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 76 تكرار)، حيث سعت بعض الجمعيات البيئية محل

الدراسة إلى تنظيم رحلات لفائدة تلاميذ المدارس للتعرف أكثر على البيئة وهذا ما ركزت عليه " الجمعية البلدية لإحياء السياحة والتراث والمحافظة على البيئة و الآثار بنقرين"، حيث عملت على إستقبال العديد من تلاميذ المدارس من مختلف بلديات الولاية وذلك بشكل مستمر للتعريف بالبيئة الطبيعية لنقرين وتنمية ثقافتهم البيئية. (كما يوضحه الملحق رقم 13)

جدول رقم (45): يوضح مدى مساهمة المبادرات البيئية المشتركة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والمؤسسات التربوية في تنشئة التلاميذ بيئيا.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
81.66	49	16.66	10	10	6	13.33	8	11.66	7	13.33	8	16.66	10	نعم
18.33	11	00	0	6.66	4	3.33	2	5	3	3.33	2	00	0	لا
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 41)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن المبادرات البيئية المشتركة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والمؤسسات التربوية تساهم في تنشئة التلاميذ بيئيا وذلك بنسبة (81.66%) أي (ما يمثل 49 مبحوث من بين 60 عضو)، حيث تعد هذه المبادرات ذات أهمية وبعد تربوي وتنقيفي كبير، فهي تساعد على دمج الإعتبارات البيئية في المنظومة التربوية، كما لها دور في تنمية الإتجاهات المستقبلية للطفل، وتنشئته على حب العمل الإجتماعي والتطوعي، خاصة أن هذه المبادرات المشتركة تركز على الطفولة في المرحلة المبكرة، وهي المرحلة التي يتعلم فيها الطفل ويستكشف فيها محيطه الحيوي وتتكون فيها قيمه وميوله وشخصيته، وبالتالي فإن

المسابقات والرحلات الميدانية والرحلات البيئية تزيد من الحصيلة المعرفية للطفل حول بيئته وتعرفه بالممارسات الصديقة للبيئة، وهذا ما ينمي ميله وحبه لبيئته ويهذب سلوكه نحوها ويعلمه معنى المشاركة مع الآخرين، وما يجب الإشارة إليه في هذا السياق بإعتبار أن هذه المبادرات موجهة للطفل فإنها تستوجب أن يكون محتواها موضوع بدقة من قبل مختصين في التربية و البيئة حتى يلامس هذا المحتوى قدرات إستيعاب الطفل في هذه المرحلة، ويمكن من إكتشاف المواهب والطاقات الصغيرة التي يمكن توظيفها مستقبلا في تنمية المجتمع وخدمة البيئة.

في حين نجد أن الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بعدم مساهمة هذه المبادرات في تنشئة التلاميذ بيئيا قدرت نسبتهم بـ (18.33 %) أي (ما يمثل 11 مبحوث من بين 60 عضو)، ذلك أن هذه المبادرات غير كافية من وجهة نظرهم، إذا تتطلب الديمومية والشمولية لكل الأطوار الدراسية مع المتابعة الدورية لمعرفة مدى إنجاز الأهداف المرجوة من هذه المبادرات.

4 – عرض وتحليل بيانات المحور الخامس: المتعلق بالصعوبات التي تواجه الجمعيات البيئية عند القيام بدورها في حماية البيئة.

جدول رقم (46): يوضح تقييم الأعضاء المبحوثين لظروف عمل الجمعيات البيئية محلدراسة

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بئر العائر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات		
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	تقييم الأعضاء المبحوثين لظروف عمل الجمعيات البيئية		
8.33	5	00	0	50	5	00	0	00	0	00	0	00	0	عدم تجاوب بعض مؤسسات الرسمية مع مطالب الجمعية	سيئة
83.33	50	11.66	7	8.33	5	16.66	10	16.66	10	16.66	10	13.33	8	متوسطة	
8.33	5	5	3	00	0	00	0	00	0	00	0	3.33	2	جيدة	
%100	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع	

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 42)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب الأعضاء المبحوثين أجابوا بأن ظروف عمل الجمعيات البيئية متوسطة وذلك بنسبة (83.33%) أي (ما يمثل 50 مبحوث من بين 60 عضو) ويمكن تفسير الظروف المتوسطة التي تعمل فيها الجمعيات البيئية محل الدراسة والتي لم ترقى إلى درجة الجيدة بكونها ليست داعمة لها بالشكل الكافي لوجود العديد من الصعوبات والعراقيل، ويليها الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأن ظروف عمل الجمعيات البيئية جيدة بنسبة (8.33%) أي (ما يمثل 5 مبحوثين من بين 60 عضو)، وكذلك الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأن ظروف عمل الجمعيات البيئية سيئة بنفس النسبة وهي (8.33%) أي (ما يمثل 5 مبحوثين من بين 60 عضو)، وقد أرجعوا سبب سوء ظروف العمل لعدم تجاوب بعض المؤسسات المحلية مع مطالب الجمعيات البيئية، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه المؤسسات المحلية لا تعيرها أهمية وهذا ما يعكس عدم تكافؤ العلاقة بين المؤسسات الرسمية وتنظيمات المجتمع المدني وقد أوضح الجدول رقم (36) أن حيز التنسيق بين الجمعيات البيئية والهيئات الرسمية المحلية يعد ضيقاً مقارنة بحجم وتنوع هذه الهيئات.

إن الجمعيات مهما كانت طبيعة عملها بما فيها الجمعيات البيئية تواجه كغيرها من التنظيمات خلال نشاطها العديد من الظروف بما تحتويه من متغيرات وعوامل وقوى تؤثر فيها بشكل أو بآخر، وهذا ما ينعكس على قدرتها في تنفيذ وتحقيق أهدافها، فظروف العمل سواء كانت خارجية أم داخلية تشكل القاعدة التي تنشط فيها الجمعيات البيئية وكلما كانت هذه الظروف جيدة كلما كانت داعمة ومحفزة على أداء المهام المطلوبة بشكل فاعل، وكلما كانت هذه الظروف مضطربة ويشوبها الصراع والنزاع، كلما صعب التحكم فيها مما يشكل عائقاً أمام حركة هذه الجمعيات وهذا ما يستدعي من الجمعية بإعتبارها نسق ضرورة التكيف مع البيئة المحيطة بمختلف الظروف الصعبة لتجاوز العقبات والصعوبات التي تعترض طريقها و تعزيز فرص بقائها وإستمرارها.

جدول رقم (47): يوضح رأي الأعضاء المبحوثين في أهم الصعوبات السياسية التي

تعيق دور الجمعيات البيئية.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المألحة		جمعية التحدي بئر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيدي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات طبيعة الصعوبات السياسية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
72.97	54	13.51	10	9.46	7	13.51	10	10.81	8	13.51	10	12.16	9	مواجهة عراقيل البيروقراطية الإدارية
27.03	20	2.70	2	5.40	4	4.05	3	4.05	3	2.70	2	8.11	6	كثرة القيود التي تفرضها التشريعات على عمل الجمعيات
%100	74	16.21	12	14.86	11	17.56	13	14.86	11	16.21	12	20.27	15	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 43)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة، وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات الأعضاء المبحوثين ترى بأن أهم

الصعوبات السياسية التي تعيق دور الجمعيات البيئية تتمثل في:

— مواجهة عراقيل البيروقراطية الإدارية وذلك بنسبة (72.97%) أي (ما يمثل 54 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 74 تكرار)، فمن خلال إستقراء هذه المعطيات يبدو أن أولى العقبات التي تقف أمام أداء الدور المنوط بالجمعيات البيئية محل الدراسة هي مواجهة البيروقراطية الإدارية والتعقيدات أثناء التعامل مع المؤسسات الحكومية خصوصا فيما يتعلق بصعوبة النفاذ للمعلومات البيئية والتعرف على التهديدات البيئية ومصدرها، بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات عند تقديم طلبات للقيام بالأعمال البيئية والتطوعية ما يلزمها الحصول على موافقة من الجهات الإدارية وفي حالة عدم حصولها على الرخصة اللازمة لذلك فإن نشاطها يظل معطلا وحركتها مشلولة وهذا ما يقلل من روح المبادرة لديها.

— كثرة القيود التي تفرضها التشريعات على عمل الجمعيات تعد من أهم الصعوبات السياسية وذلك بنسبة (27.03%) أي (ما يمثل 20 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 74 تكرار)، حيث أنه في ظل قلة النصوص التشريعية الداعمة لعمل هذه الجمعيات أحيانا تجد نفسها مكبلة بقوانين وتشريعات تعسفية تعرقل نشاطها وعلى رأسها تعقد إجراءات الحصول على ترخيص بإعتقادها، حيث أن عدم رد السلطات الإدارية المحلية بعد إنقضاء الآجال المنصوص عليها قانونا والمقدرة بـ (30 يوم) لتسليم وصل تسجيل ذي إعتقاد للجمعيات البلدية بعد التثبت من وثائقها التأسيسية يعد بمثابة إعتقاد للجمعيات المعنية، ويعتبر عدم قيام السلطات الإدارية في بعض الأحيان بتسليم وصل التسجيل عقبة حقيقية تحد من فعالية وحرية عمل الجمعيات، فهي لا يمكنها من الناحية العملية ممارسة أي نشاط بصفة قانونية، إذ لايمكنها فتح حساب بنكي لدى المؤسسات المصرفية أو إكتراء مكاتب بإسمها أو إستعمال القاعات العامة لعقد إجتماعاتها، وبالإضافة إلى ذلك هناك صعوبات أخرى ترتبط بعدم تمتعها بالإستقلالية المادية التامة على الرغم من أن الإستقلالية تشكل أهم ميزة تقوم عليها تنظيمات المجتمع المدني، إذ أنه حسب نص المادة 30 من (القانون رقم 06 – 12، 2012): " يمنع على أية جمعية الحصول على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية، ما عدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا، ويخضع هذا التمويل إلى الموافقة المسبقة للسلطة المختصة"، وبالتالي فإن هذا التشريع سيحرم الجمعيات من مصادر التمويل الحيوية لإستمرارها في العمل ، وذلك بسبب منعها من تلقي منح أو هبات أو مساهمات من أي جمعيات أو هيئات إلا بعد أن توافق عليها السلطة العمومية المختصة وهذا ما يسمح لهذه الأخيرة بفرض رقابة إضافية على موارد الجمعيات و شركائها، ومن جانب آخر يمكن أن تتعرض الجمعيات البيئية لمضايقات في حالة تعارض أهدافها مع نشاطات ومصالح المؤسسات الإقتصادية الكبرى المدعومة من قبل الحكومة أو التابعة للحكومة في حد ذاتها والتي يكون نشاطها على علاقة مباشرة مع البيئة من حيث التأثير والضرر.

وبالتالي فإن القانون 12 – 06 المتعلق بالجمعيات بدلا من أن يعطي مزيدا من الحرية والإستقلالية، كرس تدخل الحكومة في العمل الجمعي بالتشديد في شروط

وإجراءات التأسيس أو تعديل النظام الداخلي والتعامل مع الجهات الأجنبية، بالإضافة إلى الصلاحيات الواسعة التي تمكن الحكومة من حل الجمعيات وتجميد نشاطها خصوصا بإستعمال القانون لمصطلحات مبهمة مثل المساس بالهوية الوطنية، و الوحدة الوطنية.(سويقات،2017، ص 247)

جدول رقم (48): يوضح رأي الأعضاء المبحوثين في حول الصعوبات السوسيو-

ثقافية التي تعيق دور الجمعيات البيئية.

المجموع	جمعية أحباب البيئة تيسة		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة والآثار		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية التحدي بنر العاتر خيرية بينية		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		أسماء الجمعيات طبيعة الصعوبات السوسيوثقافية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
34.09	30	10.23	9	4.55	4	6.82	6	2.27	2	4.55	4	5.67	5	غياب ثقافة التطوع في المجتمع
36.36	32	5.67	5	5.67	5	3.40	3	9.08	8	5.67	5	6.82	6	عدم الاحساس بالمسؤولية نحو البيئة و ضرورة حمايتها
29.55	26	00	0	9.09	8	6.82	6	4.55	4	4.55	4	4.55	4	الإفتناع بأن حل المشكلات البيئية مسؤولية الحكومة وحدها
100%	88	15.91	14	19.32	17	17.04	15	15.91	14	14.77	13	17.04	15	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم 44)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول، إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أهم الصعوبات السوسيو ثقافية التي تعيق دور

الجمعيات البيئية حسب رأي الأعضاء المبحوثين تتمثل في:

— عدم الإحساس بالمسؤولية نحو البيئة وضرورة حمايتها بنسبة (36.36%) أي (ما يمثل 32 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار)، ويرجع ذلك إلى لا مبالاة المواطن وعدم إكترائه لقضايا البيئة حيث يعتقد بأنه مسؤول عن منزله فقط وأن محيطه البيئي لا يعنيه، وذلك لضعف رابط الإنتماء لهذا المحيط، فالمواطن لا يفكر عادة في محيطه إلا إذا أصيب بضرر وأذى مباشر يمكن أن يصيب صحته .

— غياب ثقافة التطوع في المجتمع تعد من أهم الصعوبات السوسيوثقافية وذلك بنسبة (34.09%) أي (ما يمثل 30 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو (88 تكرار)، حيث أنه فيما يخص مفهوم التطوع الذي يرتبط بالإطار الثقافي للمجتمع وبمدى رسخ ثقافة التطوع فيه فإن غياب ثقافة التطوع تعد معوقا سوسيوثقافيا يتعلق أساسا بغياب ثقافة التضامن والتكافل في المجتمع، وهذا الغياب يمكن إرجاعه لعدة عوامل أهمها ضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة والمدرسة في تربية الأجيال الناشئة على روح التطوع وغرس حب العمل التطوعي والتضامن كقيمة إجتماعية على إعتبار أن ثقافة التطوع تعد محصلة لعملية تنشئة إجتماعية طويلة.

— يعد الإقتناع بحل المشكلات البيئية من مسؤولية الحكومة وحدها من أهم الصعوبات السوسيوثقافية وذلك بنسبة (29.55%) أي (ما يمثل 25 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار)، إذ تعد هذه الذهنية والإعتقاد السائد نحو تحديد الجهة المسؤولة عن حل المشكلات البيئية، عائقا آخر أمام جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية ومحاولة تغيير الذهنيات التي تنهرب من مسؤوليتها إتجاه البيئة والتي لم تستوعب بعد أن مسألة حماية البيئة مسؤولية فردية قبل أن تكون جماعية وعمل تكاملي مشترك وهذا ما نلاحظه في واقعنا فالمواطن لا يكلف نفسه عناء تنظيف محيط منزله فما بالك بحيه إذ يرى أنها ليست من مهامه ولا من مسؤوليته.

جدول رقم (49): يوضح رأي الأعضاء المبحوثين حول أهم الصعوبات المادية التي

تعيق دور الجمعيات البيئية.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بنر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الأثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات طبيعة الصعوبات المادية	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
23.53	20	00	0	8.24	7	3.52	3	1.18	1	4.70	4	5.88	5	عدم توفر مقرات خاصة ودائمة بالجمعية
24.71	21	00	0	8.24	7	3.52	3	7.06	6	1.18	1	4.70	4	عدم توفر الإمكانيات والمعدات الضرورية لعمل الجمعيات البيئية (التجهيزات، إمكانات إعداد المجالات والمطويات ..، وسائل النقل)
51.76	44	11.76	10	3.52	3	8.24	7	9.41	8	10.59	9	8.24	7	ضعف تمويل الجمعيات البيئية
100%	85	11.76	10	20	17	15.28	13	17.65	15	16.47	14	18.82	16	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 45)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول، إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات الأعضاء المبحوثين ترى بأن أهم الصعوبات المادية التي تعيق دور الجمعيات البيئية تتمثل في:

— ضعف التمويل بنسبة (51.76%) أي (ما يمثل 44 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 85 تكرار)، من خلال إستقراء هذه المعطيات يبدو أن ضعف تمويل الجمعيات البيئية يشكل أهم الصعوبات المادية التي تعيق دور هذه الجمعيات حيث تعاني أغلبها من صعوبة الحصول على الموارد المالية التي تمكنها من النهوض بأعبائها وتنفيذ خططها وبرامجها التي تهدف من خلالها إلى حماية البيئة والمحافظة عليها، ومن المعلوم أن أغلب المصادر التمويلية التي تعتمد عليها الجمعيات تركز على الهبات وإشتراقات أعضائها وبعض الإعانات الحكومية لها وهذه المصادر التمويلية لا تكون بصفة دائمة ومستمرة وكافية في ظل تنوع متطلبات وإحتياجات العمل الميداني في

المجال البيئي ما يجعل من مواردها المالية محدودة مقارنة بحجم إنفاقها، بالإضافة إلى ذلك ما تمت ملاحظة هو غياب التفاعل و الدعم المالي من قبل رجال الأعمال ومؤسسات وشركات القطاع الخاص والذي يعد مكمل للدعم الحكومي، بحيث يفترض من هذا القطاع تقديم كل الحوافز والمزايا التشجيعية لهذه الجمعيات التي جعلت أهدافها خدمة لصالح البيئة التي تشكل قاعدة لإستثمارات مشاريع رجال الأعمال والبيئة الحاضنة لمؤسسات القطاع الخاص .

— عدم توفر الإمكانيات والمعدات الضرورية لعمل الجمعيات البيئية (التجهيزات، إمكانيات إعداد المجلات والمطويات...، وسائل النقل) تعد من أهم الصعوبات المادية وذلك بنسبة (24.71%) أي (ما يمثل 21 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار)، حيث أن الإفتقار للإمكانيات والمعدات الضرورية لعمل الجمعيات البيئية، كعدم توفر إمكانيات إعداد الوسائل التربوية مثل: المطويات والمجلات والدلائل ، وعدم توفر وسائل النقل أثناء القيام بالحملات، وعدم توفر القاعات أو الأماكن الخاصة بإستعاب الأفراد عند القيام بالمحاضرات أو الندوات وغيرها، تجعل من الجمعيات محصورة الأنشطة وغير قادرة على مسايرة المستجدات الحالية ، والجدير بالذكر في هذا الصدد أن جمعية التحدي بئر العائر التي تعد عمليات التشجير من أولى إنشغالاتها لا تمتلك شاحنة بصهرج ماء حتى تعمل على المتابعة الدائمة بسقي الأشجار التي قامت بغرسها خصوصا أن البلدية التي تنشط على مستواها الجمعية تعاني من تساقط قليل ومن إرتفاع مشكلة التصحر، وغياب وسيلة السقي شكل عقبة أمامها في نقل مياه السقي و بالتالي فهي تسعى لجمع المبلغ المحدد لإقتنائها، (كما يوضحه الملحق رقم 14)

— كذلك فإن عدم توفر مقرات خاصة ودائمة لهذه الجمعيات تعد من أهم الصعوبات المادية و ذلك بنسبة (23.53%) أي (ما يمثل 20 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 88 تكرار)، فبالإضافة إلى باقي الصعوبات فإن الجمعيات البيئية تفتقد في أغلبها لمقرات خاصة ودائمة لتزاول فيها نشاطها بأرياحية، مما يصعب عليها تنظيم أعمالها والإجتماع بأعضائها للتشاور معهم ووضع مختلف البرامج، وهذا ما يقف عائقا أمام تنفيذ فعاليتها وبرامجها على النحو المطلوب، إذ تأتي أهمية توفر المقر بالنسبة

للجمعيات وأعضائها في كونها تعزز من وجودها ككيان مستقل وقادر على البقاء والإستمرار.

وفي ذات السياق أكدت الدراسة السابقة لـ: "جميل فاطمة الزهراء" حول: " دور المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية – دراسة حالة الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي البيئي بولاية عنابة، على وجود العديد من الصعوبات المادية التي تحول دون أداء هذه الجمعيات للدور الفعال المنتظر منها في نشر الثقافة البيئية في المجتمع، حيث تمثلت أهم هذه الصعوبات في عدم وجود مقرات خاصة وكافية تحتضن نشاطها وتكون عنوانا للإجتماع والمراسلة ومستودعا لأغراضها فضلا عن نقص الإعتمادات المالية المخصصة للجمعيات من قبل نشر الثقافة البيئية في الوسط الإجتماعي الذي تتحرك فيه، لاسيما مع نقص التبرعات والمساعدات المادية من قبل القطاع الخاص والمؤسسات العمومية الإقتصادية والمتطوعين وتقييد حرية الجمعيات في تلقي الدعم المادي من أية تنظيمات أجنبية.

جدول رقم (50): يوضح تأثير الصعوبات التي تواجهها الجمعيات البيئية على دورها.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بنر العاتر خيرية بينية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الآثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة و الآثار		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات تأثير الصعوبات التي تواجهها الجمعيات البيئية على نشاطها	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
32.98	31	6.38	6	8.51	8	4.25	4	8.51	8	2.13	2	3.19	3	عزوف المواطنين عن الإخراط في الجمعية و عدم التجاوب مع نداءاتها بشكل كاف
35.11	33	8.51	8	3.19	3	5.32	5	2.13	2	7.45	7	8.51	8	عدم قدرة الجمعية على تلبية إحتياجاتها المادية لضمان إستمرارها
31.91	30	1.06	1	3.19	3	7.45	7	8.51	8	6.38	6	5.32	5	تقييد حرية عمل الجمعيات البيئية
100%	94	15.96	15	14.89	14	17.02	16	19.15	18	15.96	15	17.02	16	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم: 46)

ملاحظة: تجدر الإشارة بخصوص بيانات هذا الجدول، إلى أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة وعليه تجاوز عدد الإجابات العدد الإجمالي للمبحوثين.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات الأعضاء المبحوثين ترى بأن تأثير الصعوبات التي تواجهها الجمعيات البيئية يظهر في:

— عدم قدرة الجمعيات على تلبية إحتياجاتها المادية التي تضمن إستمرارها وذلك بنسبة (35.11%) أي (ما يمثل 33 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 94 تكرار)، فمن الواضح أن الصعوبات التي تواجه الجمعيات البيئية لها إنعكاس وتأثير واضح على نشاطها وجهودها في مجال حماية البيئة إذ يظهر هذا التأثير بدرجة أولى في عدم قدرة هذه الجمعيات على تلبية إحتياجاتها المادية لضمان إستمرارها وذلك نتيجة لضعف تمويلها وعدم توفر الإمكانيات و المعدات الضرورية لعملها وبالتالي تقادم ما تمتلكه من وسائل، وقد أثبتت دراسة "عرعار أنس" حول: المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة — دراسة ميدانية بمدينة باتنة، أن أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات

البيئية هو تقادم الأساليب التي تستخدمها الجمعيات البيئية لتفعيل المشاركة وقلة الموارد المالية يؤدي إلى عدم القدرة على إقتناء معدات وأجهزة تساهم في تفعيل المشاركة ونشر الوعي البيئي بين سكان الحي (عرعار، 2015 – 2016، ص 371)، بالإضافة إلى أن عدم توفر مقرات خاصة ودائمة للجمعيات التي يعتمد بعضها على الإجراءات يؤدي إلى إستنزاف مبلغا شهريا دون طائل كما أن هذا الأمر يعيق تنفيذ برامجها على النحو المطلوب نظرا لعدم وجود مكان مناسب يضمها، وهذا ما يجعل الكثير من الجمعيات مضطرة إما للإسحاب كلية بحل نفسها أو الإنطواء والإنكماش وتضييق نشاطاتها والتقليل منها الأمر الذي ينعكس سلبا على دورها في حماية البيئة.

— كما يظهر تأثير الصعوبات السوسيوثقافية في عزوف المواطنين عن الإنخراط في الجمعيات البيئية وعدم التجاوب مع نداءاتها بشكل كاف وذلك بنسبة (32.98%) أي (ما يمثل 31 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 94 تكرار)، يمكن إرجاع ذلك إلى عدم الإحساس بالمسؤولية نحو البيئة وضرورة حمايتها، فضلا عن ضعف ثقافة التطوع في المجتمع، و كذلك فإن إفتقار المواطن للثقافة البيئية يجعل تجاوبه ضئيلا مع الأنشطة التوعوية التي تقوم بها الجمعيات البيئية وهذا ما أكده الأعضاء المبحوثين من خلال بيانات الجدول (رقم 21) فعلى الرغم من مساعي وجهود الجمعيات البيئية في غرس النزعة التطوعية وخلق الحس بالمسؤولية لدى الأفراد، إلا أن جانب الإنظام لهذه الجمعيات لا يزال يعاني ضعفا كبيرا وهذا ما يشكل فجوة عميقة بينها وبين الأفراد.

— تقييد حرية عمل الجمعيات البيئية وذلك بنسبة (31.91%) أي (ما يمثل 30 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 94 تكرار)، حيث يظهر تأثير الصعوبات السياسية في تقييد حرية عمل هذه الجمعيات وتعطيلها من خلال كثرة القيود التي تفرضها التشريعات على عمل الجمعيات البيئية ومواجهة البيروقراطية الإدارية وتعتيقاتها، وهذا راجع لهيمنة الجهات الرسمية على تنظيمات المجتمع المدني، لأن الجزائر لم تخرج من نسق الدولة الشمولية ولم تسمح بوجود أي مؤسسات مستقلة بل لا تزال تسيطر على

جميع أشكال النشاط بإخضاعه للرقابة والضغط، وهذا ما نلاحظه عند النظر في واقع
تنظيمات المجتمع المدني.

جدول رقم (51): يوضح إقتراحات الأعضاء المبحوثين لتجاوز الصعوبات التي تواجهها

الجمعيات البيئية.

المجموع	جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة		جمعية النهوض بقرية عين زقيق العقلة المالحة		جمعية التحدي بنر العاتر خيرية بيئية		الجمعية البلدية لإحياء السياحة و التراث و المحافظة على البيئة و الأثار نقرين		جمعية الأيادي الخضراء لحماية البيئة		جمعية أحباب البيئة تبسة		أسماء الجمعيات الإقتراحات الكفيلة بتجاوز الصعوبات	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
48.33	29	5	3	6.66	4	11.66	7	6.66	4	6.66	4	11.66	7	تخصيص إعتمادات مالية كافية من قبل السلطات العمومية لدعم نشاط الجمعية
28.33	17	5	3	00	0	5	3	3.33	2	10	6	5	3	الإعتماد على القدرات الذاتية في إيجاد آليات ومشاريع تمويل جديدة ومستديمة
23.33	14	6.66	4	10	6	00	0	6.66	4	00	0	00	0	إشراك مؤسسات الدولة للجمعيات البيئية في اتخاذ القرار بالشأن البيئي
100%	60	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	16.66	10	المجموع

المصدر: بيانات إستمارة المقابلة (السؤال رقم:47)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الأعضاء المبحوثين أجابوا بعدة إقتراحات يرون
أنها تساهم على تجاوز الصعوبات التي تواجه الجمعيات البيئية وتتمثل في:
— تخصيص إعتمادات مالية كافية من قبل السلطات العمومية لدعم نشاط الجمعيات
البيئية لتجاوز الصعوبات التي تواجهها وذلك بنسبة (28.33%) أي (ما يمثل 17 تكرار
من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار)، نلاحظ من خلال إستقراء
هذه المعطيات أن الإقتراحات الأساسية التي قدمها الأعضاء المبحوثين والتي يرون بأنها
تساهم على تجاوز الصعوبات التي تواجه الجمعيات البيئية محل الدراسة، تتمثل بالدرجة
الأولى في ضرورة تخصيص إعتمادات مالية كافية من قبل السلطات العمومية حتى
تستطيع الجمعيات البيئية تسيير شؤونها، حيث تعتبر مسألة التمويل والتدبير المالي من

أهم الإشكالات التي تواجهها هذه الجمعيات في ظل غياب معايير واضحة لمنح وتوزيع الإعتمادات المالية بشكل يحقق تكافؤ الفرص وإستفادة جميع الجمعيات النشطة فعليا منها ، خصوصا مع تواجد الكثير من الجمعيات غير النشطة والمسجلة إلا على الورق وتتلقى دعما دون أن تقوم بأية أنشطة أو فعاليات، و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التمويل الكافي يساهم في حل باقي الصعوبات التي تعاني منها الجمعيات البيئية كتوفير مقرات دائمة وخاصة بها، والسماح بتوفير الإمكانيات لإعداد الوسائل التربوية كالمطويات والمجلات وغيرها ...، وإقتناء معدات عملها.

— الإعتماد على القدرات الذاتية لإيجاد آليات ومشاريع تمويل جديدة ومستديمة وذلك بنسبة (28.33%) أي (ما يمثل 17 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار)، وذلك بفتح المجال للجمعيات البيئية للحصول على التمويل الذاتي من خلال نشاطها، وإبتكار مشاريع تمويل إستثمارية تعمل تحت رقابة الجهات الرسمية الوصية، وتسمح باستقلاليتها ماليا، بحيث يمكن للجمعيات البيئية أن تتعاون مع المؤسسات والشركات من أجل خلق فرص إستثمارية و خلق مشاريع تنموية تسيرها عقود الشراكة وإتفاقيات التعاون.

— إشراك مؤسسات الدولة للجمعيات البيئية في إتخاذ القرار بالشأن البيئي وذلك بنسبة (23.33%) أي (ما يمثل 14 تكرار من المجموع الكلي للتكرارات في الإجابات وهو 60 تكرار)، حيث إقتراح الأعضاء المبحوثين أن يلزم المشرع الجزائري مؤسسات الدولة ممثلة في المجالس المنتخبة والسلطات العمومية بإشراك الجمعيات البيئية في إتخاذ القرار بشكل فعلي فيما يتعلق بالشأن البيئي وإعداد المشاريع التنموية التي يتطلب فيها مراعات البعد البيئي وكذا في تفعيلها وتقييمها، وذلك على إعتبار أن الجمعيات البيئية أصبحت قوة داعمة بتجاربها وخبراتها ومهاراتها المكتسبة من الميدان أكثر من كونها مجرد عنصر نادرا ما يتم إشراكه في إبداء الرأي والإقتراح إلا بشكل إستثنائي و أحيانا بشكل إنتقائي لا يستجيب لأي معايير.

ثانياً – مناقشة نتائج الدراسة:

1 – مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

ل مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى: والتي مفادها: " تقوم الجمعيات البيئية بأنشطة متنوعة لنشر الوعي البيئي" .

– بينت نتائج الدراسة أن جميع الجمعيات البيئية محل الدراسة تضع برامج لممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها حسب إجابات الأعضاء المبحوثين وذلك بنسبة (100%)، حيث تشمل هذه البرامج مجالات مختلفة تتمثل في: حماية المحيط العمراني وتحسينه بنسبة (35.35%)، ونشر الثقافة والوعي البيئي بنسبة (28.28%)، والتلوث البيئي بنسبة (19.19%)، والحفاظ على التنوع البيولوجي بنسبة (17.17%).

– في إطار نشر الوعي البيئي تبادر الجمعيات البيئية إلى تقديم المحاضرات لمختلف فئات المجتمع حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (63.33%)، وقد تجلت مساهمة هذه المحاضرات في ترشيد السلوك البيئي وتقويمه نحو التعامل السليم مع البيئة وذلك بنسبة (47.37%)، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة بنسبة (28.95%)، كما تعمل على غرس الثقافة التطوعية وتميئتها لدى المواطنين وذلك بنسبة (23.68%).

– كما تعمل الجمعيات البيئية محل الدراسة حسب إجابات الأعضاء المبحوثين على تنظيم الأيام الدراسية والتحسيسية الهادفة إلى التوعية بأهمية حماية البيئة بنسبة (100%)، حيث تتمثل المساهمة الفعلية لهذه الأيام في تنمية الحس بالمسؤولية لدى الأفراد تجاه البيئة وضرورة الحفاظ عليها وذلك بنسبة (64%)، و تشجيع البحوث العلمية والأفكار المبتكرة في مجالات حماية البيئة بنسبة (36%).

– ومن جهة أخرى فإن الجمعيات البيئية محل الدراسة تشارك في المعارض التوعوية التحسيسية حول حماية البيئة وتميئتها حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (56.66%)، وقد حققت الجمعيات البيئية من خلال مشاركتها في هذه المعارض أهداف مهمة في مجال حماية البيئة وتميئتها والتي تتجلى بدرجة أولى في التعريف بأهم القضايا والتحديات البيئية بنسبة (44.28%)، وبدرجة ثانية في غرس الشعور بالإنتماء الصادق للبيئة وذلك بنسبة (30%)، وبدرجة ثالثة جعل الأفراد يهتمون بالقضايا البيئية وذلك بنسبة

(25.71%)، وفي هذا الصدد نجد الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأن الجمعيات البيئية لا تشارك في المعارض التوعوية التحسيسية حول حماية البيئة قدرت نسبتهم بـ (43.33%) ذلك أن تأثير هذه المعارض يقتصر على الفئة التي تحضر لهذه التظاهرة والتي لها إهتمام بالبيئة وعادة ما يكون الحضور فيها محتشم والتفاعل معها ضعيف.

— بالإضافة إلى ماسبق تنظم الجمعيات البيئية في إطار أنشطتها التوعوية مسابقات ثقافية توعوية حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة معتبرة قدرت بـ (66.66%)، وقد تجلت هذه المسابقات بدرجة أولى في مسابقات حول أحسن فن معبر عن البيئة مثل (صور فتوغرافية — رسوم — مسرحية) وذلك بنسبة (60%)، وتأتي بدرجة ثانية المسابقات الثقافية التي تتعلق بالأيام البيئية العالمية والوطنية (مثل اليوم العالمي للبيئة في 5 جوان) وذلك بنسبة (40%).

— وقد تبين حسب إجابات الأعضاء المبحوثين أن المسابقات الثقافية التي تنظمها الجمعيات البيئية لها مساهمة معتبرة في تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين وذلك بنسبة (61.66%)، حيث تجلت مظاهر هذا الوعي حسب إجابات المبحوثين في ردود أفعال المواطنين إذ عمد بعض الأفراد إلى الإتصال بالجمعيات للتعبير عن إهتمامهم بالشأن البيئي وذلك بنسبة (38.33%)، بينما تجلت مظاهر الوعي بدرجة ثانية في إقبال الأفراد على المشاركة في هذه المسابقات وذلك بنسبة (40.54%)، وقد تجلت كذلك في رغبة الأفراد في الإنضمام للجمعية بنسبة تقدر بـ (14.86%)، حيث أن النسبة الضئيلة لرغبة الأفراد في الإنضمام للجمعيات البيئية تعكس أن الوعي المطلوب لم يرسخ بعد في ذهنية المواطن.

— أما فيما يخص تجاوب المواطنين بشكل عام مع الأنشطة التوعوية التي تقوم بها الجمعيات البيئية محل الدراسة تم التوصل حسب إجابات الأعضاء المبحوثين إلى أن هناك تجاوبا محدودا معها وذلك بنسبة (55%)، في حين أن الأعضاء المبحوثين الذين أجابوا بأن المواطنين لا يبدون أي تجاوب مع هذه الأنشطة التوعوية تقدر نسبتهم بـ (45%) وأرجعوا سبب عدم التجاوب إلى ضعف الثقافة البيئية للمواطن بالرغم من ما تقوم به الجمعيات البيئية من محاولة للترويج في أنشطتها لنشر الوعي البيئي، إلا أن الواقع المحلي

يثبت عكس ذلك، إذ لم نلاحظ أي تغيير أو تحسن في سلوك المواطن نحو البيئة وهذا ما يعكس عدم كفاية هذه الأنشطة لتغيير الوضع.

— إن الأهداف التي تسعى الجمعيات البيئية محل الدراسة للتركيز عليها مستقبلا لترسيخ الوعي بأهمية حماية البيئة تركز بدرجة أولى حول جانب التوعية بتكثيف العمل التطوعي لنشر الوعي البيئي وذلك بنسبة (26.16%)، يليها الجانب الإعلامي من خلال الإعلام المستمر للأفراد بالمسائل المتعلقة بالشأن البيئي وذلك بنسبة (25%)، يليها الجانب الإرشادي التوجيهي من خلال التعريف بأهمية الإلتزام بقانون حماية البيئة وعواقب الإخلال به وذلك بنسبة (23.86%)، يليها السعي إلى التجسيد الفعلي للمقترحات المتوصل إليها من حصيلة نشاط الجمعيات وذلك بنسبة (18.18%)، يليها أخيرا الكشف عن الواقع البيئي بنسبة (6.66%).

من خلال النتائج المتوصل إليها يتضح أن الجمعيات البيئية تقوم بأنشطة متنوعة لنشر الوعي البيئي من خلال تقديم المحاضرات والمشاركة في الأيام الدراسية والتحسيسية و تنظيم المسابقات الثقافية والمشاركة في المعارض والعمل على تكثيف العمل التطوعي البيئي، وعليه يمكن القول أن الفرضية الأولى محققة.

للمناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية: والتي مفادها "تعتمد الجمعيات البيئية على آليات وقائية وعلاجية لمواجهة المشكلات البيئية".

— أثبتت المعطيات الميدانية أن هناك إتفاق حول أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها ولاية تبسة حيث تأتي مشكلة النفايات في الدرجة الأولى وذلك بنسبة (42.26%)، وتليها مشكلة التصحر في الدرجة الثانية بنسبة (32.66%)، وتليها في الدرجة الثالثة مشكلة تقهقر التنوع البيولوجي وذلك بنسبة (16.49%)، أما مشكلة الهواء تأتي بنسبة (8.25%).

— كما صرح جميع الأعضاء المبحوثين بنسبة (100%) أن المواطنين يهتمون بالإتصال بالجمعيات البيئية لطرح بعض المشكلات المتعلقة بالبيئة، وفي هذا الصدد تحاول الجمعيات البيئية الإستجابة لمعالجة المشكلات البيئية وفقا لما يتوفر لديها من إمكانيات وذلك بنسبة (58.33%)، وتقوم بالإستجابة الفورية بنسبة (23.33%)، وحسب

خطورة الوضع بنسبة (18.33%)، وبالتالي يمكن النظر لوفرة الإمكانات على أنها المحدد لمدى إستجابة الجمعيات لحل المشكلات التي يطرحها المواطنين، حيث أن غياب الإمكانات يقلل من قدرتها للتصدي لها و يمنعها من الإستجابة الفورية والتدخل الآتي لحلها.

— تماشيا مع المشكلات البيئية التي تعاني منها ولاية تبسة خصوصا مشكلة النفايات ومشكلة التصحر، فإن الجمعيات البيئية محل الدراسة تعتمد أكثر على أسلوبين علاجيين مهمين في محاولة منها للتخفيف من حدتها وهما القيام بحملات نظافة وتحسين للمحيط البيئي حسب ما صرح به الأعضاء المبحوثين بنسبة(46.31%)، والقيام بعمليات التشجير بنسبة(40%)، كما تعمل على مكافحة مسببات التلوث بنسبة (9.47%)، و التعريف بأهمية الإستفادة من المخلفات عن طريق تدويرها بنسبة (4.21%)، وعلى الرغم من أن الجمعيات البيئية تحاول الإعتماد على الأساليب التي تتوافق مع طبيعة المشكلات البيئية المحلية، إلا أن هذه الأساليب ظرفية ولا تساهم بشكل ناجح في تحسين المحيط بالشكل الكافي، وهذا ما يكشف عنه الواقع البيئي لأغلب مدن ولاية تبسة التي تعاني من التدهور وإنتشار القمامة في الشوارع والأحياء والفضاءات العامة التي تثير الإشمئزاز.

— فضلا عما سبق، فقد تبين من خلال النتائج المستقاة من الميدان أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تستخدم وسائل الإعلام لإعداد برامج إعلامية خاصة بحماية البيئة وهذا ما صرح به الاعضاء المبحوثين بنسبة (100%)، حيث تستخدم بدرجة أولى وسائل الإعلام الإلكترونية بنسبة (48.48%)، وتليها في الدرجة الثانية وسائل الإعلام المسموعة متمثلة في الحصص الإذاعية وذلك بنسبة (32.32%)، وتليها في الدرجة الثالثة وسائل الإعلام المكتوبة متمثلة في نشر بيانات بيئية في الصحف المحلية أو الوطنية وذلك بنسبة (19.19%).

— والجدير بالذكر في ذات السياق ، أن أهم المواضيع التي عالجتها البرامج الإعلامية التي تعدها الجمعيات البيئية محل الدراسة تمثلت في موضوع التلوث البيئي الذي خصصت له مساحة معتبرة لمعالجته وهذا ما تؤكده النسبة (43.01%)، كما عالجت

مواضيع أخرى تمثلت في مكافحة التصحر بنسبة (22.58%)، وموضوع النفايات (المنزلية والصناعية) بنسبة (18.28%) وموضوع التنوع البيولوجي بنسبة (16.12%).
 – وبخصوص مساهمة البرامج الإعلامية في مواجهة المشكلات البيئية فإنها تساهم بدرجة أولى حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في الكشف عن الإنتهاكات التي تمس بالبيئة وذلك بنسبة (42.70%)، وبدرجة ثانية إستثارة حماس المواطنين للمشاركة في حل المشكلات البيئية وذلك بنسبة (37.50%)، وبدرجة ثالثة الدعوة للإلتزام بقوانين حماية البيئة بنسبة (19.79%).

– تقوم الجمعيات البيئية محل الدراسة الميدانية بالمعاينات الميدانية لتشخيص الوضع البيئي وذلك بنسبة (100%)، وهذا التشخيص بمثابة تصوير ووصف دقيق للحالة أو الوضع البيئي وإذا ما تم الأخذ به يمكن الإستفادة منه حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في توفير قاعدة معرفية واسعة لحل المشكلات البيئية وذلك بنسبة (60%)، وكذلك في ترشيد وتوجيه الجهود التي تبذلها الدولة في مجال البحث والتطوير البيئي بنسبة (40%).
 – تركزت الوسائل التثقيفية التي تستخدمها الجمعيات البيئية محل الدراسة لحماية البيئة بدرجة أولى حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في أشرطة الفيديو التي تهتم بالوضع البيئي الفعلي وتحدياته وذلك بنسبة (51.09%)، وتليها في الدرجة الثانية المطويات التي تهدف إلى خلق السلوك الإيجابي نحو البيئة ومشكلاتها وذلك بنسبة (29.35%)، وتأتي في الدرجة الثالثة المجلات العلمية الثقافية التي تعنى بالقضايا البيئية وذلك بنسبة (19.56%).

– أكد أغلب الأعضاء المبحوثين أن الوسائل التثقيفية التي تستخدمها الجمعيات البيئية من أشرطة فيديو مطويات و مجلات تساهم في تحسيس الأفراد بخطورة المشكلات التي يسببها الإعتداء على البيئة وذلك بنسبة (85%). وعلى الرغم من تحسيس الأفراد بحجم المشكلات البيئية المحلية وأثارها من خلال المواضيع المتنوعة التي تتضمنها كالدعوة إلى نظافة المحيط وتحسينه ومحاربة النفايات وحماية البيئة البرية بما تحويه من حيوانات وطيور مهددة بالإنقراض بالإضافة ضرورة العناية بالشجرة وغيرها ...، فإن الواقع المعاش لا يشهد أي تراجع في حجم المشكلات بل أن الأفراد في تعنت وإعتداء مستمر

على البيئة، وبالتالي لا بد من تفعيل القانون وتطبيقه على كل من تخول له نفسه إلحاق الضرر بالبيئة.

— كما تبادر جميع الجمعيات البيئية محل الدراسة لتنبيه الجهات المعنية بالأضرار والانتهاكات التي تمس بالبيئة وهذا ما تؤكدته النسبة (100%).

— في إطار إيجاد الحلول العملية للمشكلات البيئية المطروحة تسعى الجمعيات البيئية محل الدراسة الميدانية إلى التدخل لدى الهيئات الرسمية وهذا بنسبة (100%)، إلا أن مساعيها تكون ناجحة بنسبة (53.33%) وغير ناجحة بنسبة (46.66%) وتكشف النسبة الأخيرة عن عدم تجاوب الهيئات الرسمية خصوصا ذات الصلة بالبيئة مع إنشغالات وأهداف ومبادرات الجمعيات البيئية محل الدراسة.

— كما تم التوصل إلى أن الجمعيات البيئية محل الدراسة الميدانية لا تستخدم حقها في اللجوء إلى القضاء لرفع دعاوي ضد التصرفات المضررة بالبيئة وذلك بنسبة (100%)، ويرجع الأعضاء المبحوثين السبب في ذلك إلى عدم إمتلاك الإمكانيات المادية للدخول في نزاعات قضائية وذلك بنسبة (53.33%)، وكذلك إلى تعقد الإجراءات القانونية وطول مدتها وذلك بنسبة (46.66%). وبالتالي تقتصر محاولات الجمعيات البيئية على الأساليب الوقائية وأساليب العلاج الودية بما تحويه من سبل الحوار بعيدا عن الوقوع في النزاعات. وفي هذا الصدد فإن المشكلات البيئية وفقا لمدرسة التفاعل ما هي إلا حصيلة لتفاعل الإنسان مع بيئته حيث يساهم من خلال تفاعله السلبي المتمثل في نشاطه وسلوكه المضر بالبيئة وإستغلاله غير العقلاني لمواردها في ظهور العديد من المشكلات التي تتفاقم وتؤثر بدورها على صحة الإنسان وسلامته بظهور العديد من الأمراض المستعصية، وبالتالي فإن أي خلل يحدث في المنظومة البيئية بفعل الإنسان فإنه يعود عليه بالضرر.

يتضح من خلال النتائج المتوصل إليها أن الجمعيات البيئية محل الدراسة تعتمد على آليات وقائية وعلاجية لمواجهة المشكلات البيئية كالقيام بحملات نظافة وتحسين للمحيط البيئي وعمليات التشجير وإستخدام وسائل الإعلام للكشف عن الانتهاكات التي تمس بالبيئة و إستثارة حماس المواطنين للمشاركة في حل المشكلات البيئية، فضلا عن القيام بالمعاينات الميدانية لتشخيص الوضع البيئي لتوفير قاعدة معرفية واسعة لحل المشكلات

البيئية، وكذلك إعتادها على عدة وسائل تربية كأشرطة الفيديو و المطويات و المجلات العلمية الثقافية لتحسيس الأفراد بخطورة المشكلات التي يسببها الإعتداء على البيئة، إلا أن تجسيد هذه الآليات يحتاج إلى تجاوب ودعم مستمر من قبل المواطنين للحملات التطوعية ومن قبل الهيئات الرسمية المعنية بشؤون البيئة والتي يتوجب عليها الأخذ بالتشخيص الذي تقوم به الجمعيات البيئية للواقع البيئي أثناء إعداد المشاريع التتموية. وبناء على هذه النتائج نخلص إلى أن الجمعيات البيئية تعتمد على آليات وقائية وأخرى علاجية لمواجهة المشكلات البيئية، وبهذا فإن الفرضية الثانية محققة.

لـ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة: والتي مفادها " تساهم جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة".

— في إطار تفعيل المشاركة المجتمعية تعمل الجمعيات البيئية محل الدراسة على التنسيق والتعاون مع الجمعيات التي لها إهتمام بالبيئة حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (58.33%)، وتكشف هذه النسبة محدودية التنسيق مقارنة بعدد الجمعيات ذات المجالات المتعددة، حيث يشمل هذا التنسيق عدة مجالات تأتي في الدرجة الأولى إعداد خطة عمل مشتركة من أجل حماية البيئة وذلك بنسبة (37.14%)، ومناقشة المعلومات المتعلقة بالوضع البيئي الحالي بنسبة (32.85%)، و تبادل الخبرات والتجارب في المجال البيئي بنسبة (30%).

— كما تسعى الجمعيات البيئية محل الدراسة إلى تكثيف جهودها بهدف تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال التنسيق مع الهيئات الرسمية وإحداث نوع من التكامل بينها وبين المؤسسات الحكومية خدمة للبيئة وهذا ما تؤكدته النسبة (100%)، وقد تجسد هذا التكامل في جهود التنسيق والتعاون مع البلديات بنسبة (39.78%)، ومديرية البيئة بنسبة (37.63%)، والولاية بنسبة (11.83%)، وشرطة البيئة والعمران بنسبة (10.75%).

— تولي الجمعيات البيئية إهتماما كبيرا بعقد الإجتماعات واللقاءات مع الجهات الرسمية بهدف مناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة وذلك بنسبة (100%).

— تمتلك جميع الجمعيات البيئية محل الدراسة لصفحات على مواقع التواصل الإجتماعي وذلك حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (100%)، حيث أتاحت بدرجة أولى هذه

الصفحات الإلكترونية للمستخدمين الإلكترونيين مناخ محفز على المشاركة في الأعمال التطوعية وذلك بنسبة (54.11%)، كما وفرت فضاءات تفاعلية للحوار وتبادل الآراء حول قضايا البيئة وذلك بنسبة (31.76%)، كما أتاحت كذلك المجال لنشر وتبادل المعلومات بنسبة (14.13%).

— كما تم التوصل من خلال البيانات الميدانية إلى أن إهتمام الجمعيات البيئية بعقد دورات تأهيلية وتدريبية لفائدة المتطوعين ضئيل جدا وذلك حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (33.33%)، حيث تساهم هذه الدورات في إكساب المعارف والخبرات لممارسة العمل التطوعي وذلك بنسبة (44.73%)، و تقديم الإرشادات العلمية عن كيفية التعامل مع البيئة وذلك بنسبة (28.94%)، وإعداد قيادات شبانية في مجال البيئة بنسبة (26.31%)، وبالنظر لنسبة الجمعيات البيئية التي تعقد دورات تدريبية يمكننا القول أن معظم الجمعيات لا تعطي أهمية للتدريب وترى بأن العمل التطوعي البيئي ليس بالتعقيد الذي يحتاج لمهارات أو تدريب.

— تهتم الجمعيات البيئية بتنظيم خرجات ميدانية لتحفيز المواطنين على المشاركة في حماية البيئة وذلك بنسبة (100%)، وقد تمثلت هذه الخرجات في تنظيف الشوارع والأماكن العمومية بنسبة (59.52%)، وزيارة الأماكن التي تعاني من مشكلات بيئية بنسبة (28.57%)، وخرجات لتجسيد رسومات وجداريات تعبر عن أحاسيسهم بأهمية حماية البيئة بنسبة ضئيلة تقدر بـ (11.90%).

— فيما يخص الخرجات الميدانية التي تقوم بها الجمعيات البيئية محل الدراسة كتتنظيف الشوارع العمومية وزيارة الأماكن التي تعاني من مشكلات بيئية فإنها تساهم في تنمية شعور الفرد بأهمية العمل التطوعي والمشاركة الجماعية في حماية البيئة وذلك حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (80%).

— كما تبين وجود مبادرات بيئية مشتركة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والمؤسسات التربوية وذلك حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بنسبة (100%)، وقد تجسدت هذه المبادرات بدرجة أولى في القيام بحملات بيئية تحسيسية داخل المؤسسات التربوية وذلك

بنسبة (77.63%)، وتليها في الدرجة الثانية تنظيم رحلات للتعرف أكثر على البيئة وذلك بنسبة (22.36%).

– وفي السياق ذاته تم التوصل إلى أن المبادرات البيئية المشتركة بين الجمعيات البيئية والمؤسسات التربوية تساهم في تنشئة جيل صديق للبيئة ومتطوع في حمايتها وذلك بنسبة (81.66%).

يتضح من خلال هذه المعطيات الإحصائية أن جهود الجمعيات البيئية لها دور أساسي في حماية البيئة من خلال تفعيل المشاركة المجتمعية و العمل التطوعي في المجال البيئي وذلك بالعمل على التنسيق والتشبيك مع الجمعيات التي لها إهتمام بالبيئة والهيئات الرسمية خصوصا المعنية بالبيئة والمؤسسات التربوية و التواصل مع المواطنين من خلال صفحاتها على مواقع التواصل الإجتماعي و الإلتقاء المباشر معهم أثناء الخرجات الميدانية لتعبئة جهودهم وتحفيزهم على المشاركة والتطوع، وبناء على هذه النتائج نخلص إلى أن جهود الجمعيات البيئية تساهم في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة وبهذا فإن الفرضية الثالثة قد تحققت.

لـ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الرابعة: والتي مفادها " تواجه الجمعيات البيئية صعوبات (سياسية ، سوسيو ثقافية ، مادية) أثناء القيام بدورها في حماية البيئة.

– حسب إجابات الأعضاء المبحوثين فقد قيموا الظروف التي تعمل فيها الجمعيات البيئية محل الدراسة بشكل عام على أنها متوسطة وذلك بنسبة (83.33%)، و على أنها جيدة بنسبة (8.33%)، و سيئة بنسبة (8.33%).

– تتمثل أهم الصعوبات السياسية التي تعيق دور الجمعيات البيئية حسب إجابات الأعضاء المبحوثين بدرجة أولى في مواجهة عراقيل البيروقراطية الإدارية وذلك بنسبة (72.97%)، وتأتي في الدرجة الثانية كثرة القيود التي تفرضها التشريعات على العمل التطوعي وهذا بنسبة (27.03%).

– تأتي أهم الصعوبات السوسيوثقافية التي تعيق دور الجمعيات البيئية حسب إجابات الأعضاء المبحوثين في عدم الإحساس بالمسؤولية نحو البيئة وضرورة حمايتها وذلك

بنسبة (36.36%)، وغياب ثقافة التطوع بنسبة (34.09%)، والإفتتاع بأن حل المشكلات البيئية مسؤولية الحكومة وحدها بنسبة (29.55%).

— أما الصعوبات المادية التي تعيق دور الجمعيات البيئية حسب إجابات الأعضاء المبحوثين تتمثل بدرجة أولى في ضعف التمويل وذلك بنسبة (51.78%) وفي عدم توفر الإمكانيات والمعدات الضرورية لعمل الجمعيات (التجهيزات — إمكانيات إعداد المجلات والمطويات، وسائل النقل) بنسبة (24.71%)، وفي عدم توفر مقرات خاصة ودائمة لهذه الجمعيات بنسبة (23.53%).

— يظهر تأثير الصعوبات التي تواجهها الجمعيات البيئية في نشاطها حسب إجابات الأعضاء المبحوثين وذلك بعدم قدرة الجمعيات على تلبية إحتياجاتها المادية لضمان إستمرارها وهذا بنسبة (35.11%)، وعزوف المواطنين عن الإنخراط في الجمعيات البيئية وعدم التجاوب مع نداءاتها بنسبة (32.98%)، وفي تقييد حرية عمل الجمعيات البيئية بنسبة (31.91%).

— وفي ذات السياق صرح الأعضاء المبحوثين ببعض الإقتراحات والحلول التي يرون أنها كفيلة لتجاوز هذه الصعوبات وأثارها حيث إقترحوا تخصيص إعتمادات مالية كافية من قبل السلطات العمومية لدعم نشاط الجمعيات البيئية وذلك بنسبة (48.33%)، وكذلك فتح المجال للجمعيات البيئية للإعتماد على قدراتها الذاتية في إيجاد آليات ومشاريع تمويل جديدة ومستدامة وذلك بنسبة (28.33%)، وإشراك مؤسسات الدولة للجمعيات البيئية في إتخاذ القرار بالشأن البيئي وذلك بنسبة (23.33%).

وفي إطار المقاربة المنهجية الموجهة للدراسة فإنه بالنظر للجمعيات البيئية كنسق فهي تواجه عدة معوقات وظيفية تقلل من توازنها وتؤثر على فرص بقائها في ظل عدم قدرتها على الوفاء بإحتياجاتها الأساسية مثل ما يتعلق بضعف تمويلها وقلة الإمكانيات والمعدات لإنجاز عملها وبالتالي لا بد من وجود بدائل لتحقيق هذه الإحتياجات وهو ما تم إقتراحه من قبل مسؤولي هذه الجمعيات كفتح المجال أمامهم للإعتماد على قدراتهم الذاتية في إيجاد آليات ومشاريع تمويل جديدة ومستدامة.

يتضح من خلال النتائج المتوصل إليها وجود عدة صعوبات تواجه الجمعيات البيئية منها السياسية والسوسيوثقافية والمادية، والتي لها تأثير سلبي على نشاطها وتشكل عائقاً أمام حركيتها و إستمراريتها، وبناء على هذه النتائج فإن الفرضية الرابعة قد تحققت. من خلال مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات الفرعية الأربع وتأكيد صحتها، نتوصل إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها: " يتجسد الدور الفعلي للجمعيات البيئية في ما تقدمه من أنشطة وآليات وجهود لحماية البيئة في الوسط الإجتماعي الذي تنشط فيه".

2 - مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

بعد التطرق للجانب الأول من مناقشة نتائج الدراسة والمتعلق بالبرهنة على مدى صدق الفرضيات الفرعية، والتأكد من صدق الفرضية العامة وثباتها ميدانياً، سوف نتطرق في هذا السياق إلى مناقشة وتحليل نتائج الدراسة الراهنة في ضوء الدراسات المشابهة للدراسة الحالية.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من إسهام الدراسات السابقة في معالجة مسألة حماية البيئة، إلا أن الدراسة الراهنة تقترب في أجزاء منها مع نتائج الدراسات التي أجريت في سياقات إجتماعية متباينة، وتبتعد عنها في جوانب أخرى ويمكن عرض نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة فيمايلي:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة وما توصلت إليه من نتائج، نجد أن دراسة عامر بن صقر مصري الدوسري المعنونة بـ : "دور الإعلام في حماية البيئة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الكليات الجامعية بوادي الدواسر فرع جامعة سلمان بن عبد العزيز بالخرج"، أوضحت أن أبرز أدوار وسائل الإعلام في حماية البيئة تتمثل في كشف التجاوزات والتحديات التي تقع على البيئة وهذا ما توصلت إليه الدراسة الحالية التي أكدت أن الجمعيات البيئية تستخدم وسائل الإعلام في إعداد برامج إعلامية تساهم بدرجة أولى في الكشف عن الإنتهاكات التي تمس البيئة كآلية رقابية و وقائية من المشكلات البيئية.

أما دراسة واصل محمد شحاتة الموسومة بـ: " الشباب الليبي ودوره في حماية البيئة دراسة ميدانية على عينة من شباب مدينة طبرق" ، كشفت أن نسبة كبيرة من أفراد العينة من الفئة العمرية 18 – 35 عام لا يحضرون الندوات والمؤتمرات المتعلقة بقضايا البيئة ولا يشاركون في الحملات التطوعية كما توصلت إلى أن أهم المعوقات التي تحد من دور الشباب في حماية البيئة تتمثل في كثرة مشاكل الشباب، وهذا ما يدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية حول أهم الصعوبات السوسيو ثقافية التي تعاني منها الجمعيات البيئية والتي تتمثل في غياب ثقافة التطوع في المجتمع وعدم الإحساس بالمسؤولية نحو البيئة وضرورة حمايتها خصوصا أن الدراسة أثبتت أن الفئة العمرية أقل من 30 سنة من أفراد العينة هي الأقل مشاركة وإنظاما للجمعيات البيئية.

كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة شايب مدني ذراع في إستخدامها للحملات التطوعية المتمثلة أساسا في التشجير كآلية فعالة في محاربة التصحر، كما تتفق معها من حيث إستخدام وسائل الإعلام والتي ركزت على الحصص الإذاعية بدرجة أولى لسهولة وسرعة الإتصال من خلالها بمختلف فئات المجتمع وكذا إعداد البرامج في الصحف المكتوبة بدرجة ثانية، بالإضافة إلى ذلك فقد أكدت نتائج دراسة شايب مدني أن الصعوبات التي تعاني منها الجمعيات البيئية تتمثل في غياب ثقافة التطوع، وهذا ما يتوافق مع الدراسة الحالية التي توصلت إلى أن غياب ثقافة التطوع من أهم الصعوبات السوسيوثقافية التي تواجهها الجمعيات.

كما توصلت دراسة شايب مدني إلى وجود صعوبات ترتبط بعلاقة المجتمع المدني بالإدارة المحلية وتظهر بجلاء في غياب التنسيق بينهما وهو ما يبرز نقص التأطير المادي لهذه الجمعيات وهذا ما تم الوقوف عليه من خلال نتائج الدراسة الحالية إذ أن هناك تنسيق ضيق بحيث يقتصر على بعض الهيئات الرسمية المحلية في حين أن مسألة حماية البيئة مسألة مجتمعية وتستدعي التنسيق والتشبيك مع جميع أطراف المجتمع.

إلى جانب ذلك نجد أن دراسة حمايدي عبد المالك المعنونة بـ: "الجماعات المحلية وإستراتيجية حماية البيئة — دراسة ميدانية بدائرتي زيغود يوسف وحامة بوزيان بولاية قسنطينة"، توصلت إلى أن محاولة الجماعات المحلية لإشراك أفراد المجتمع

المحلي في حماية البيئة تصطدم بمعوق أول وهو نقص الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المحلي من خلال ملاحظة أن أغلبية المشكلات البيئية ناجمة عن نقص الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وكذلك عدم القدرة على إستثارة المشاركة الإجتماعية لأفراد المجتمع المحلي من حيث نفور أفراده من التعامل مع الجهات المسؤولة من ناحية، وكذا نفور هذه الأخيرة من التعامل مع هذه الفئات من ناحية أخرى، وتقترب نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة الحالية في أن الجمعيات البيئية كمؤسسات غير حكومية تسعى إلى تجاوز عائق نقص الوعي البيئي من خلال مختلف الأنشطة التوعوية التي تقوم بها من تنظيم للمحاضرات والندوات ومسابقات التوعية والتثقيف والمشاركة في المعارض التوعوية والتحسيس بضرورة حماية البيئة وتميئها، بالإضافة إلى عمل الجمعيات البيئية على تجاوز مشكلة عدم قدرة الجماعات المحلية على إستثارة المشاركة الاجتماعية وذلك من خلال جهودها الحثيثة التي تساهم في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة.

كما توصلت دراسة حمايدي إلى تحديد أهم أسباب حدوث المشكلات البيئية في عدم إهتمام المسؤولين المحليين بهذه المشكلات وإنعدام المتابعة المستمرة لها والإنتفاص من أهميتها فالمسؤول لا يتدخل إلا حين يتم إبلاغه من طرف الوصاية أو عن طريق مصالح الأمن والدرك بالإضافة إلى غياب التصور العلمي في تحديد النقاط السوداء بالنسبة للبيئة المحلية في حين سعت الجمعيات البيئية محل الدراسة الحالية إلى مواجهة المشكلات البيئية بإعتمادها على عدة آليات أهمها المبادرة إلى تنبيه و إبلاغ الجهات المعنية بالشأن البيئي بما يحدث من أضرار وإنتهاكات تمس بالبيئة لجذب إنتباه المسؤولين للتدخل في حلها، كما تقوم الجمعيات البيئية بالمعاينة الميدانية لتشخيص الوضع البيئي وتوفير قاعدة معرفية واسعة لحل المشكلات البيئية وتحديد نقاط البيئة السوداء والكشف عنها، وبالتالي فإن دور الجمعيات البيئية يعد دورا مكملا وداعما ومساعدًا لدور الجماعات المحلية في الجانب البيئي.

أما فيما يخص دراسة خليفة تركية المعنونة بـ: "دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة — وزارة الموارد المائية والبيئة الجزائرية نموذجا —" فقد توصلت إلى نتائج مهمة، تقترب في جزئيات منها مع الدراسة الحالية، إذ أن دراسة خليفة تركية

توصلت إلى أن وزارة البيئة والموارد المائية كمؤسسة حكومية تلعب دورا هاما في صيانة البيئة وحمايتها من خلال تنمية الوعي البيئي للمواطن وهو نفس المسعى الذي تعمل الجمعيات البيئية محل الدراسة الحالية على تحقيقه بنشر الوعي البيئي من خلال ما تقوم به من أنشطة متنوعة.

فضلا عن ذلك فإن وزارة البيئة والموارد المائية تعاني من بعض المشكلات التي تحول دون إتمام غاياتها حيث تعددت وتنوعت هذه المشكلات بين مؤسسية وإدارية وسلوكية وهو ما يتوافق عموما مع ما توصلت إليه نتائج دراسة الحالية والتي تفيد بوجود عدة صعوبات سياسية وسوسيوثقافية ومادية تقف أمام الأداء الفعال للدور المنتظر من الجمعيات البيئية، وبالتالي ما يمكن ملاحظته من خلال مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع دراسة خليفة تركية نجد أنه على الرغم من كون وزارة الموارد المائية والبيئة تعد من أعلى الهيئات الحكومية الرسمية المعنية بالبيئة إلا أنها تعاني من صعوبات لا تقل أهمية عن تلك التي تعاني منها الجمعيات البيئية على المستوى المحلي.

في حين نجد أن دراسة جميل فاطمة الزهراء والتي تمحورت حول "دور المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية - دراسة حالة الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي البيئي بولاية عنابة"، قد توصلت إلى وجود العديد من الصعوبات التي تحول دون الأداء الفعال والمنتظر من الجمعيات الناشطة في الحقل البيئي الثقافي والتي تتعدد في الصعوبات المادية والصعوبات غير المادية، حيث تتمثل من الناحية المادية في عدم وجود مقرات خاصة ودائمة وكافية لها، فضلا عن نقص الإعتمادات المالية المخصصة للجمعيات البيئية، إضافة إلى عدم توفر إمكانات سحب الوسائل التربوية المساعدة على نشر الثقافة البيئية في المجتمع (المجلات، المطويات...) أما الصعوبات غير المادية فتتمثل أساسا في عدم توفر إرادة حقيقية لدى الهيئات الرسمية (السلطات المحلية) وإختلاف مؤسسات المجتمع الأخرى في التعاون والتجاوب مع المبادرات التي تقدمها الجمعيات من أجل نشر الثقافة البيئية، فضلا عن عدم إستفادة المنخرطين في الجمعيات من تكوين خاص، وبالتالي فإن نتائج دراسة جميل فاطمة الزهراء تؤكد نتائج الدراسة الراهنة التي أفادت بأن أهم الصعوبات المادية التي تعيق الدور المنتظر من الجمعيات البيئية المحلية (البلدية) تتمثل

أساسا في ضعف التمويل وعدم توفر الإمكانيات والمعدات الضرورية لعمل الجمعيات (التجهيزات – إمكانيات إعداد المجلات والمطويات – وسائل النقل)، بالإضافة إلى عدم توفر مقرات خاصة ودائمة لهذه الجمعيات، بالإضافة إلى أن سعي الجمعيات البيئية للتدخل لدى الهيئات الرسمية بهدف الوصول إلى حلول عملية للمشكلات البيئية المطروحة يكون غير ناجح في كثير من الأحيان نتيجة عدم تجاوب هذه الهيئات مع مبادراتها، وما يمكن ملاحظته أن الجمعيات المهتمة بالمجال البيئي سواء المصنفة ولائيا أو بلديا تعاني تقريبا من نفس الصعوبات أو المعوقات التي تستوجب النظر فيها عاجلا.

ثالثا – نتائج الدراسة العامة:

بعد التعرض في هذه الدراسة لكل الجوانب التي بإمكانها أن تقيد الموضوع المقدم، وهذا من خلال الجزء النظري والتطبيقي والذي تم من خلاله الإجابة عن الإشكالية المطروحة لإبراز أهمية الجمعيات البيئية ودورها في حماية البيئة، وذلك بالنظر إلى نتائج الفرضيات التي تبين صدقها وهذا ما مكننا من إستخلاص النتائج التالية:

تقوم الجمعيات البيئية بأنشطة متنوعة لنشر الوعي البيئي تتمثل أساسا في تقديم المحاضرات لمختلف فئات المجتمع بهدف ترشيد السلوك البيئي وتقويمه نحو التعامل السليم مع البيئة وتكوين إتجاهات إيجابية نحو البيئة، فضلا عن تنظيم الأيام الدراسية و التحسيس الهادفة للتوعية بأهمية حماية البيئة ، كما تعمل الجمعيات البيئية على المشاركة في المعارض التوعوية التحسيسية للتعريف بأهم القضايا و التحديات البيئية، كما تهتم كذلك بتنظيم مسابقات ثقافية توعوية لتعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين، فضلا عن أن هذه الجمعيات تسعى في سبيل ترسيخ الوعي البيئي إلى التركيز على عدة أهداف أهمها تكثيف العمل التطوعي والإعلام المستمر للأفراد بالمسائل المتعلقة بالشأن البيئي والتعريف بأهمية الإلتزام بقانون حماية البيئة، وعلى الرغم من سعي العديد من الجمعيات البيئية إلى الترويج في أنشطتها حتى تصل إلى أكبر عدد من المواطنين وتشمل مختلف فئات المجتمع إلا أن هذه الأنشطة تبقى ضئيلة وتفتقد لصفة المداومة ولا تساهم بشكل ملموس في تحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها فهي لا تلقى التجاوب الكافي من قبل المواطنين ذلك أن جانب الثقافة البيئية لازال ضعيفا لديهم.

تعتمد الجمعيات البيئية على آليات وقائية و أخرى علاجية تهدف من خلالها إلى مواجهة المشكلات البيئية، حيث تتبع من جهة الآليات الوقائية بوضع كل السبل والإجراءات التي تمكن من حماية البيئة ومنع وقوع الأضرار والمشكلات البيئية أو التقليل من حدوثها، وتعتمد من جهة أخرى على الآليات العلاجية التي تهدف إلى إتخاذ التدابير التي تساهم في علاج ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات البيئية، حيث تستخدم هذه الجمعيات وسائل تثقيفية عديدة أهمها أشرطة الفيديو والمطويات والمجلات العلمية الثقافية كآلية وقائية يتم من خلالها تحسيس الأفراد بخطورة المشكلات البيئية التي يسببها الإعتداء على البيئة، كما تستخدم وسائل الإعلام لمواجهة المشكلات البيئية وذلك من خلال الكشف عن الانتهاكات التي تمس بالبيئة كآلية رقابية وقائية وكذا إستثارة حماس المواطنين للمشاركة في حل المشكلات البيئية كآلية علاجية، بالإضافة إلى ذلك فإنها تعتمد على المعاينة الميدانية لتشخيص الوضع البيئي القائم من أجل توفير قاعدة معرفية واسعة لحل المشكلات البيئية كآلية علاجية وكذا ترشيد وتوجيه الجهود التي تبذلها الدولة في مجال البحث والتطوير البيئي تعزيزا للجانب الوقائي للبيئة، وكذلك فإنها تعتمد على أسلوبين مهمين كآلية ميدانية علاجية للتخفيف من المشكلات التي تعاني منها البيئة المحلية النفايات والتصحّر وهما القيام بحملات نظافة وتحسين للمحيط البيئي والقيام بعمليات التشجير، إلى جانب ذلك فإنها تبادر لتنبية الجهات المعنية بالأضرار والانتهاكات التي تمس بالبيئة حتى تعمل هذه الأخيرة على علاج هذه المواقف وردع التصرفات والتجاوزات التي لها تداعيات خطيرة على البيئة وعناصرها، فضلا عن التدخل لدى الهيئات الرسمية للمشاركة والإقتراح لإيجاد حلول عملية للمشكلات البيئية المطروحة والتي تصطدم في كثير من الأحيان بعدم إستجابتها لها.

تساهم جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة وذلك من خلال سعيها إلى التنسيق والتعاون مع مختلف الأطراف المجتمعية الأخرى بهدف توحيد الجهود والقدرات والإمكانيات خدمة للبيئة، حيث تحاول الجمعيات البيئية التنسيق مع الجمعيات الأخرى التي لها إهتمام بالمجال البيئي لإعداد خطة عمل مشتركة من أجل حماية البيئة وتبادل الخبرات والتجارب في المجال البيئي، فضلا عن التنسيق مع الهيئات الرسمية خصوصا تلك التي تتجاوب مع أهدافها ومطالبها والتي تفتح باب التعاون

والحوار معها ، و تقوم بعقد إجتماعات ولقاءات معها لمناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة، كما تستخدم هذه الجمعيات البيئية صفحاتها على مواقع التواصل الإجتماعي لتوفير مناخ محفز على المشاركة في الأعمال التطوعية، وفتح فضاءات تفاعلية للحوار وتبادل الآراء حول قضايا البيئة وإتاحة المجال لنشر وتبادل المعلومات، إضافة إلى ذلك فإن الجمعيات البيئية تهتم بتنظيم خرجات ميدانية لزيارة الأماكن التي تعاني من مشكلات بيئية وتنظيف الشوارع والأماكن العمومية وذلك لتنمية شعور المواطنين بأهمية العمل التطوعي وتحفيزهم على المشاركة الجماعية في حماية البيئة، كما قامت بمبادرات بيئية مشتركة مع المؤسسات التربوية وذلك بتنظيم حملات بيئية تحسيسية داخلها وإعداد رحلات موجهة للتعرف أكثر على البيئة بهدف تنشئة جيل صديق للبيئة ومتطوع في حمايتها.

يتجسد دور الجمعيات البيئية المحلية فيما تقوم به من أنشطة لنشر الوعي البيئي وما تعتمد من آليات لمواجهة المشكلات البيئية وما تبذله من جهد لتفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة.

على الرغم من الأنشطة المتنوعة والآليات الوقائية والعلاجية والجهود الجادة التي تبذلها الجمعيات البيئية لنشر الوعي البيئي ومواجهة المشكلات البيئية وتفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة، إلا أن هذه الجمعيات تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تؤثر تأثيرا سلبيا على الدور المنوط بها بعدم قدرتها على تلبية إحتياجاتها المادية لضمان إستمرارها وتقييد حرية عملها وحركيتها فضلا عن عزوف المواطنين عن الإنخراط فيها وعدم تجاوبهم مع نداءاتها، وهذا ما يعكس ضعف تنظيمات المجتمع المدني والمجمعات التي مازالت تعاني من الإستبداد السياسي، وهو ما يستدعي منها ضرورة التكيف مع هذه الصعوبات ومحاولة تجاوزها لضمان بقائها وإستمرارها وقدرتها على العطاء، وفيما يلي أهم هذه الصعوبات:

- أهم الصعوبات السوسيوثقافية التي تواجه الجمعيات البيئية عند القيام بدورها في حماية البيئة تتمثل في عدم إحساس المواطنين بالمسؤولية نحو البيئة وضرورة حمايتها، وغياب ثقافة التطوع في المجتمع ، والإقتناع بأن حل المشكلات البيئية هي مسؤولية الحكومة وحدها.

- إن أهم الصعوبات السياسية التي تعيق دور الجمعيات البيئية تتجسد في مواجهة البيروقراطية الإدارية، وكثرة القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجماعي في المجال البيئي.
- أهم الصعوبات المادية التي تعيق دور الجمعيات البيئية تتمثل في ضعف التمويل وعدم توفر الإمكانيات والمعدات الضرورية لعمل الجمعيات من تجهيزات وإمكانات إعداد المجالات والمطويات ووسائل النقل، بالإضافة إلى عدم توفر مقرات خاصة ودائمة لهذه الجمعيات.
- أهم الصعوبات التنظيمية تتمثل في ضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية والجمعيات الأخرى التي لها إهتمام بالبيئة من جهة والجهات الرسمية من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن الندرة في تنظيم الدورات التأهيلية التدريبية لفائدة المتطوعين تمنع من خلق فرد مؤهل لممارسة العمل التطوعي البيئي بكفاءة وفعالية.

حتى تؤدي الجمعيات البيئية دورها على أحسن وجه تحتاج إلى مزيد من العناية و الدعم بتخصيص إعتمادات مالية كافية من قبل السلطات العمومية لدعم وتلبية إحتياجاتها، بالإضافة إلى فسح المجال أمامها للإعتماد على قدراتها الذاتية في إيجاد آليات ومشاريع تمويل جديدة ومستدامة، وإشراكها في إتخاذ القرار بالشأن البيئي من قبل مؤسسات الدولة.

رابعاً: الإقتراحات والتوصيات:

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن إقتراح مجموعة من التوصيات والتي نوجزها فيما يلي:

- * دعوة رجال الأعمال ومؤسسات وشركات القطاع الخاص لتقديم التسهيلات والدعم للجمعيات البيئية والوقوف معها وتشجيعها.
- * أن تحرص الجمعيات البيئية على حسن إدارة حساباتها على مواقع التواصل الإجتماعي وإستثمارها لهذه المواقع في توضيح مدى أهمية المشاركة في حملات العمل التطوعي وأثاره الإجتماعية على المجتمع.

- * تيسير سبل إنفتاح المجتمع المدني خصوصا جمعياته البيئية على الجامعة والبحث العلمي لتفعيل الشراكة العلمية المغيبة بينهما والتشجيع على التعاون و المزج بين الخبرات لإنجاز حصيلة من الأبحاث والدراسات البيئية التي تساهم في فهم الواقع البيئي أكثر.
- * إيلاء أهمية قصوى بضرورة تجسيد حق الجمعيات البيئية في التقاضي ضد التجاوزات والتعديات التي تقع على البيئة، حيث يعد هذا الحق غير مفعّل بالشكل المطلوب إذا لابد على مشرع الجزائر إعادة النظر في تفعيل هذا الجانب.
- * تذليل الصعوبات أمام الجمعيات البيئية للقيام بدورها التوعوي ومواجهة المشكلات البيئية وتفعيل المشاركة المجتمعية في حماية البيئة.
- * ضرورة إهتمام الجمعيات البيئية أكثر بعقد دورات تدريبية لتدريب المتطوعين على مهارات التطوع وممارسة العمل التطوعي بالطريقة المثلى.
- * ضرورة توجيه جهود الجمعيات البيئية نحو التركيز على تنشئة الطفل بيئيا حتى ينمو حبه و إرتباطه بالبيئة مع نمو مراحل حياته.

الخاتمة

الخاتمة

تبين من خلال هذه الدراسة التي تنصب حول دور المجتمع المدني ممثلاً بالجمعيات البيئية في مجال حماية البيئة، ومروراً بكامل المحاور التي تم التطرق لها ومناقشة مختلف تفاصيلها عبر هذه الدراسة في شقيها النظري والميداني يمكننا القول أن الجمعيات البيئية كمؤسسات شعبية غير حكومية وكأحد الأنساق الفاعلة في المجتمع المدني، تعمل على حماية البيئة، من خلال ما تقوم به من أنشطة لنشر الوعي البيئي لدى مختلف فئات المجتمع وتحسيسهم بأهمية سلامة البيئة باعتبارهم جزء منها وليسوا منفصلين عنها، وكذلك لما تعتمد من آليات وقائية وعلاجية لمواجهة المشكلات البيئية وما تساهم به من جهود لخلق مناخ للتعاون و تفعيل المشاركة المجتمعية وقدرتها على لفت أنظار مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع وتعبئة جهودهم نحو العمل التطوعي البيئي.

وعلى الرغم من الدور الذي تضطلع به هذه الجمعيات البيئية كقوة ميدانية فاعلة من خلال الأنشطة والآليات والجهود التي تقوم بها، فإن المجتمع المدني عموماً والجمعيات في مجال حماية البيئة على وجه الخصوص، تواجه العديد من الصعوبات التي تضعف من عملها وتجعل منها غير مساهمة بشكل ملموس في تحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها، بل لا تقوى على تمثيل شرائح المجتمع والرقى إلى أن تكون جماعات ضاغطة تمكن المواطن من ممارسة خياراته وذلك لإرتباطها عضويًا ووظيفيًا بالبنية المجتمعية التي تهيمن فيها السلطات الحاكمة على تنظيمات المجتمع المدني والتي لا تقوم على مبدأ التعاقد الذي أسست له مدرسة العقد الإجتماعي والذي يجسد الدولة المدنية الديمقراطية، ويمكن ذكر أهم هذه الصعوبات في: البيروقراطية الإدارية وكثرة القيود التي تفرضها التشريعات على عمل الجمعيات، وإشكالية التمويل ونقص المقرات الخاصة بعملها وغياب الثقافة التطوعية و محدودية التنسيق بينها وبين الجمعيات الأخرى التي لها إهتمام بالبيئة من جهة، والمؤسسات الرسمية من جهة أخرى، وهذا ما يؤثر على أداء الجمعيات البيئية ويحول دون إستمرارية عملها ويعرضها إلى الركود وتثبيط نشاطها والبعد عن أهدافها المسطرة والحيلولة دون المساهمة الفعلية في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها لضمان

إستدامتها، وهذا ما يعكسه الواقع البيئي الذي لا زال يعاني من التدهور والتلوث وإنتشار القمامة والتوسع العمراني العشوائي.

وبالتالي فإن تفعيل هذا الدور ونجاعته هو مسؤولية تقع على الجميع بتوثيق الشراكة ضمن علاقة تكاملية مترابطة بداية من الهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص إلى المواطنين العاديين الذين يجب أن يدعموا عمل هذه الجمعيات وأن يحرروا طاقاتهم وإمكانياتهم خدمة لبيئتنا وتخفيفا من الأخطار المحدقة بها.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

1. أبو سيف، عاطف. (2005). المجتمع المدني والدولة – قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني. عمان – الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
2. أحمد رشوان، حسين عبد الحميد. (2006). البيئة والمجتمع – دراسة في علم إجتماع البيئة . مصر: المكتب الجامعي الحديث.
3. أبو رية، سوزان أحمد. (2008). الإنسان والبيئة والمجتمع. الأزاريطة – مصر. دار المعرفة الجامعية.
4. أبو العطاء، رياض صالح. (2009). حماية البيئة من منظور القانون الدولي. الإسكندرية – مصر: دار الجامعة الجديدة.
5. أبو زهير، فينان عبد الله. (2015). الإعلام البيئي. عمان – الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
6. أيسر خليل، إبراهيم. (2015). إهتمام الإعلام العربي بالقضايا البيئية – الصحف العربية بين واقع المشكلة وتطبيق الحلول. الأردن – عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
7. أبو النصر، مدحت، وياسين، مدحت محمد. (2017). التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها – مؤشرات. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
8. أبو سمرة، محمود أحمد، والطيطي، محمود عبد الإله. (2020). مناهج البحث العلمي من التبيين إلى التمكين. عمار – الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
9. إهرنبرغ، جون. (2008). المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة. ترجمة: حاكم صالح، علي، و ناظم، حسن. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
10. إبراهيمي، الطاهر. (2014). في سبيل مقارنة سوسيولوجية للبيئة في الجزائر – تصور مقترح. بسكرة – الجزائر: دار علي بن زايد للطباعة والنشر

11. بدر الدين، صالح محمد محمود. (2006). الإلتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث — على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة و قرارات وتوصيات المنظمات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية.
12. بظاظو، إبراهيم، و الصرايرة، محمد نايف، و الملكاوي، عمر جوايره. (2012). السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق. عمان — الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
13. بشير، هشام، و سبيطة، علاء الضاوي. (2013). حماية البيئة و التراث الثقافي في القانون الدولي. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
14. بن غضبان، فؤاد. (2018). مدخل إلى الجغرافيا الإجتماعية. عمان — الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
15. بوترة، بلال. (2019). البيئة في التراث الفكري والفقهاء التشريعي. الجزائر: دار الحامد للنشر والتوزيع.
16. بوحوش، عمار، وآخرون. (2019). منهجية البحث العلمي وتقنياتها في العلوم الإجتماعية. برلين — ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية.
17. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. (2010). دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية . الرياض.
18. الجوارنة، شادي خليفة. (2010). إقتصاديات البيئة من منظور إسلامي. الأردن: دار عماد للنشر والتوزيع.
19. الجابري، عبد الكريم حسين. (2012). دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن. عمان — الأردن: دار دجلة.
20. حوامدة، مالك حسين. (2014). الأبعاد الإقتصادية للمشاكل البيئية و أثر التنمية المستدامة. عمان — الأردن: دار دجلة.
21. حامد، خالد. (2014). التنمية المستدامة. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
22. حامد، خالد. (2018). المجتمع المدني والسلطة والشرعية. الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

23. حاتم عبد المنعم، أحمد عبد اللطيف.(2015). التنمية المتواصلة – فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع. القاهرة: بورصة الكتب للنشر والتوزيع.
24. حاتم عبد المنعم، أحمد عبد اللطيف.(2016). تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الإجتماعي – دراسة نظرية ميدانية. مصر: بورصة الكتب.
25. حاتم الهيتي، سهير إبراهيم.(2016). المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي. دمشق – سوريا: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
26. الخطيب، قاسم.(2015). الأمن البيئي المستدام. عمان – الأردن: دار المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع.
27. الدسوقي عطية، طارق إبراهيم.(2009). الأمن البيئي – النظام القانوني لحماية البيئة. مصر: دار الجامعة الجديدة.
28. ديار حسن، كريم.(2015). الجغرافيا البيئية. عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
29. دعاء، إبراهيم عبد المجيد.(2015). دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية. المنصورة – مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
30. الدريسي، إدريس.(2019). المجتمع المدني في سوسيولوجيا التنظيم ومنطق الحكامة. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
31. رحالي، حبيلة.(2012). الوجيز في المنهجية للعلوم الإجتماعية والإنسانية.(ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
32. رفاعي، صفاء على ندا. (2013). المجتمع المدني ومستقبل التنمية (الجمعيات الأهلية نموذجاً). الإسكندرية: دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر.
33. رجب هاشم، عبد الوهاب.(2006). جرائم البيئة وسبل المواجهة. الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
34. راتب سلامة، السعود.(2010). الإنسان والبيئة – دراسة في التربية البيئية. عمان – الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

35. راضي خنفر، أسماء، و راضي خنفر، عابد. (2016). التربية البيئية والوعي البيئي. عمان – الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
36. رشوان البص، ناصر عبد المولى. (2018). التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية (رؤية لدور الإدارة المحلية). دسوق – مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
37. الركابي، ساجد أحمد عبل. (2020). التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ. برلين – ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية.
38. الزبياري، طاهر حسو. (2011). أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع. بيروت – لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
39. زافود، عبد السلام جمعة. (2012). العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد. عمان – الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
40. الزنفلي، أحمد محمود. (2013). التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي – دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
41. زرواتي، رشيد. (2016). مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية. مصر: دار الكتاب الحديث.
42. السيد، فهمي علي. (2009). علم النفس البيئي – الإزدحام السكني والسكاني وتأثيرهما على الصحة العضوية والنفسية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
43. السامرائي، نبيهة صالح. (2013). علم النفس البيئي – مفاهيم وحقائق ونظريات وتطبيقات. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
44. السروجي، طلعت مصطفى. (2014). السكان والبيئة – رؤية إجتماعية. الإسكندرية – مصر: المكتب الجامعي الحديث.
45. سلاطنية، بلقاسم، و حميدي، سامية. (2017). دراسات في المجتمع المدني. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.
46. الشماس، عيسى. (2008). المجتمع المدني – المواطنة والديموقراطية. دمشق – سوريا: منشورات إتحاد الكتاب العرب.

47. الشبخلي، عبد القادر. (2009). حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، بيروت — لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
48. شحاته، حسن، وعوض، محمد حسان. (2016). البيئة والتنمية المستدامة. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.
49. شكري، إبراهيم الحسن. (2019). مقدمة في علم البيئة و مشكلاتها. البصرة — العراق: دار المعارف المكتبة الجامعية.
50. صابر، محمد. (2000). الإنسان وتلوث البيئة. المملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر.
51. الصوراني، غازي. (2004). تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني العربي. غزة - فلسطين. مركز دراسات الغد العربي.
52. الصيرفي، محمد. (2013). السكان والبيئة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
53. عيسوي، عبد الرحمان. (1997). علم النفس البيئي. مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية.
54. عيسى إبراهيم، سليمان. (2000). تلوث البيئة — أهم قضايا العصر المشكل و الحل. ط2. القاهرة. دار الكتاب الحديث.
55. عليان، مصطفى ربحي، و غنيم، محمد عثمان. (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي — النظرية والتطبيق. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
56. عليان، مصطفى ربحي. (2001). البحث العلمي: أسسه — مناهجه وأساليبه — إجراءاته. عمان — الأردن: بيت الأفكار الدولية.
57. العسكري، محمود عبد الله. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. دمشق — سوريا: دار النمير.
58. عباسي، مصطفى عبد اللطيف. (2004). حماية البيئة من التلوث. الإسكندرية — مصر: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
59. علي إبراهيم، عيسى، و أبو راضي، فتحي عبد العزيز. (2004). جغرافيا التنمية والبيئة. بيروت — لبنان: دار النهضة العربية.

60. عبد البديع، محمد.(2006). الإقتصاد البيئي والتنمية. مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع.
61. عارف، صالح مختلف.(2007). الإدارة البيئية: الحماية الإدارية للبيئة. عمان – الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
62. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح.(2007). المفاهيم والمصطلحات. القاهرة: الدار الثقافية.
63. العجلان، أحمد.(2008). التوظيف السياسي لنظرية البيئة الطبيعية بين ابن خلدون ومونتسكيو. دمشق – سوريا: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
64. عربيات، بشير محمد، و مزاهرة، أيمن سليمان.(2010). التربية البيئية. عمان – الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
65. العياصرة، وليد رفيق.(2012). التربية البيئية وإستراتيجياتتدريسها. عمان – الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
66. العمراني، عبد الغني محمد إسماعيل.(2012). دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي.(ط2). صنعاء: دار الكتاب الجامعي.
67. عدنان الفيل، علي.(2013). شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية – دراسة مقارنة. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
68. عبد الجواد، عبد الله سلوى.(2013). العشوائيات من منظور الخدمة الإجتماعية. الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
69. عبد العال، سامي محمد.(2015). البيئة من منظور القانون الدولي الجنائي. الإسكندرية – مصر: دار الجامعة الجديدة.
70. الفرحان، يحيى، و لطفي عبد الله، عبد الفتاح، و سمحة، موسى.(2008). البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي. القاهرة – مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة.

71. فهمي خالد، مصطفى. (2011). الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية — دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
72. قندلجي، عامر. (1999). البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات. عمان — الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
73. القصبى، عبد الغفار رشاد. (2008). المجتمع المدني. البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية.
74. قريد، سمير. (2013). حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية. عمان — الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
75. كريب، إيمان. (1999). النظرية الإجتماعية — من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة: غلوم، محمد حسين. بيروت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
76. كاتوت، سحر أمين. (2009). البيئة والمجتمع. عمان — الأردن: دار دجلة.
77. كنعان، علي. (2013). المجتمع المدني والإعلام. عمان — الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
78. كافي، مصطفى يوسف. (2013). إقتصاديات البيئة. دمشق — سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
79. كيشانة، محمود. (2017). المجتمع أسسه المفهومية والإصطلاحية وإختباراته التاريخية. العراق: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية العتبة العباسية المقدسة.
80. الكبيسي، عبد المجيد حميد. (2019). الإنسان والبيئة — رؤى بيئية تربوية. عمان — الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
81. ليلة، علي. (2013). المجتمع المدني العربي — قضايا المواطنة وحقوق الإنسان. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
82. موسى عثمان، محمد. (1996). الموارد الإقتصادية منظور بيئي. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

83. المهدي، أحمد. (2006). الحماية القانونية للبيئة ودفع البراءة الخاصة بها مقارنا بتشريعات الدول العربية. مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
84. محارب، عبد العزيز قاسم. (2006). الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.
85. مزاهرة، أيمن سليمان، و الشوابكة، علي فالح. (2010). البيئة والمجتمع. (ط2). عمان – الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
86. موسعي، ميلود. (2017). المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة. الجزائر: دار الخلدونية.
87. مهري، شفيقة. (2019). قضايا ورهانات بحثية راهنة. الأردن: دروب ثقافية للنشر والتوزيع.
88. ناصر الشيخ، علي. (2010). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات.
89. هادي حسين، نغم. (2019). علم النفس البيئي. عمان – الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
90. وزير، يحي. (2004). العمارة الإسلامية والبيئة – الروافد التي شكلت التعمير الإسلامي. الكويت: عالم المعرفة.
91. وناس، يحي. (2007). المجتمع المدني وحماية البيئة – دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات. وهران – الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع.
92. الوكيل، محمد إبراهيم خيرى. (2009). دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني. القاهرة: دار النهضة العربية.
93. الوكيل، محمد إبراهيم خيرى. (2015). دراسة تحليلية مقارنة مصر فرنسا السعودية. مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

• المعاجم و الموسوعات:

94. جرجي، شاهين عطية. (2011). معجم المعتمدي ما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللغة العربية – عربي – عربي. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

95. الرازي، محمد بن أبي بكر. (د.ت). مختار الصحاح – بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

96. عدنان، أبو مصلح. (2006). معجم علم الاجتماع. عمان – الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي.

97. نور الدين، عصام. (2009). معجم نور الدين الوسيط عربي – عربي. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

98. قنديل، أماني. (2008). الموسوعة العربية للمجتمع المدني. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

99. مراد، طارق، و قبيلة راتب. (د.ت). المشاكل البيئية – موسوعة محيط المعرفة والعلوم. بيروت – لبنان: دار الراتب الجامعية.

• المجالات العلمية:

100. أيت عبد المالك، نادية. (جوان، 2019). دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الرشيد – دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة زيان عاشور الجلفة، 11(2): 179 – 195.

101. إسماعيل، إبراهيم عبد السلام عبد الرحمان، و عطية، أحمد عبد الحليم. (يوليو، 2014). مفهوم المجتمع المدني في فلسفة جون لوك السياسية. مجلة ديوجين. جامعة القاهرة، 1(2): 403 – 407.

102. بوسنة، محمود. (جوان، 2002). الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعتها تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري قسنطينة، 13(1): 133 – 145.

103. بوصفصاف، خالد.(جانفي، 2011). تأسيس الجمعيات في القانون الجزائري. مجلة الحقيقة. جامعة أحمد دراية أدرار، 10(1): 111 – 125.
104. بلباي، إكرام.(جوان، 2013). دور المنظمات غير الحكومية في قمع الجرائم البيئية. مجلة القانون الدولي والتنمية. جامعة ابن باديس مستغانم، 1(1): 140 – 145.
105. بوطيب، بن ناصر.(جانفي، 2014). النظام القانوني للجمعيات في الجزائر – قراءة نقدية في ضوء القانون 12 – 06. مجلة دفاتر السياسية والقانون. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 6(10): 253 – 266.
106. بوسالم، زينة.(ديسمبر، 2014). البيئة ومشكلاتها: قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 6(17): 245 – 258.
107. بوزيان، نعيمة.(جوان، 2015). الحركة الجموعية في الجزائر بين التعديلات القانونية ومقتضيات التحول نحو الديمقراطية. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الجزائر 3، 2(4): 79 – 113.
108. بن تركية، نصيرة.(جوان، 2017). تكريس الدستور الجزائري للحق في البيئة في تعديل 2016 بموجب القانون 16 – 01. مجلة المعيار. المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، 8(1): 48 – 58.
109. بلخير، آسيا.(ديسمبر، 2017). المجتمع المدني وسؤال المواطنة: فرص تفعيل وحدود التأثير. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة أم البواقي، 4(2): 11 – 27.
110. بلاش، صليحة، وجرود، نسيمة.(جانفي، 2015). دراسة مقارنة لواقع التربية البيئية في المجتمع الجزائري وفي الدول العربية والدول الغربية. مجلة البحوث التربوية والتعليمية. المدرسة العليا للأساتذة، 4(8): 99 – 124.
111. بن يحيى، فاطمة، و طعام، عمر.(جوان، 2015). واقع الحركة الجموعية في المجتمع الجزائري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة حمه لخضر الوادي، 3(2): 201 – 211.

112. بيزات، صونيا.(ديسمبر،2016). إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة – الجانب القانوني. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة سطيف 2، 13(2):11 – 28.
113. بن عثمان، فوزية.(جوان، 2017). دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان – منظمات حماية البيئة نموذجا. مجلة الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عباس لغزور خنشلة، 4(2):235 – 246.
114. بركات، عماد الدين.(جوان، 2017). مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الأمن البيئي – الجمعيات البيئية نموذجا.مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية. المركز الجامعي تندوف،1(1):187 – 210.
115. بوذريع، صاليحة.(جوان، 2017). دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الإقتصادية على حماية البيئة. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. جامعة حسيبة بن بو العيد الشلف، 13(17):95 – 110.
116. بلويس، إبراهيم.(جانفي، 2018). الضبط الإداري البيئي كآلية للرقابة القبلية لحماية البيئة. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن. جامعة جلاي اليابس سيدي بالعباس، 4(1):236 – 251.
117. بن علي، خليل.(أفريل، 2018). سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المسائلة والشفافية في الإدارة المحلية. مجلة أبحاث. جامعة زيان عاشور الجلفة، 3(1):75 – 100.
118. بو عنق، سمير.(جوان، 2018). آليات الضبط الإداري البيئي في الجزائر – أي فعالية في حماية البيئة ؟ . مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية. جامعة ابن خلدون تيارت، 5(2):498 – 532.
119. بوست، محمد.(جوان، 2018). المجتمع المدني – مقارنة نظرية – دراسة سوسيولوجية للمجتمع المدني المغربي. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الوادي، 6(2):21 – 30.

120. بوشامي، نجلاء. (أوت، 2018). ممارسة حرية تأسيس الجمعيات في الجزائر بين الإقرار الدستوري والتقييد القانوني. مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون. جامعة باجي مختار عنابة، 24 (2): 255 – 269.
121. برادي، أحمد. (أكتوبر، 2018). الجمعيات الدينية الخاصة ببناء المساجد وآليات تمويلها وفق التشريع الجزائري. مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية. جامعة تامنراست، 7(4): 298 – 312.
122. بن مالك، محمد الحسن. (ديسمبر، 2018). المجتمع المدني بين الإستقلالية والتبعية بعد إقرار التعددية بالجزائر. المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية. جامعة أحمد دراية أدرار، 4(2): 238 – 254.
123. بن مصطفى، عبد الله. (ديسمبر، 2018). الإجراءات الضبطية للوقاية لحماية البيئة في التشريع الجزائري. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية. المركز الجامعي آفلو، 1(3): 44 – 54.
124. بهاء، لطيفة، و حاحة، عبد العالي. (فيفري، 2019). الإستشارة البيئية آلية للشراكة بين الجمعيات البيئية والجماعات الإقليمية في ترقية القرار البيئي المحلي. مجلة البحوث والدراسات. جامعة حمه لخضر الوادي، 16(1): 45 – 72.
125. بودرجة، رمزي، و لخشين، عبير. (ديسمبر، 2019). دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة. مجلة دراسات جبائية. جامعة البليدة 2، 8(2): 44 – 58.
126. بوحامد، محمد نجيب. (جويلية، 2020). فعاليات المجتمع المدني ودورها في تطوير أداء المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 12(1): 583 – 603.
127. بن عامر، هناء، و محمد الصالح، روان. (ديسمبر، 2020). تقسيمات المنشآت المصنفة في حماية البيئة من التلوث في التشريع الجزائري. مجلة العلوم القانونية والسياسية. جامعة حمه لخضر الوادي، 10(3): 174 – 189.

128. تومي، فهمي، وعلقمة، جمال.(جوان، 2020). النسق العمراني لولاية تبسة بين واقع البنية التجارية وحتمية التنظيم الإداري الأخير. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، 31(2): 191 – 204.
129. ثابت، دنيا زاد.(سبتمبر، 2016). دور الجمعيات في حماية البيئة. مجلة النبراس للدراسات القانونية. جامعة العربي التبسي تبسة، 1(1): 59 – 80.
130. حيمران، محمد.(ديسمبر، 2015). الضرائب البيئية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية. جامعة لونيبي علي البليدة 2، 4(2): 299 – 319.
131. حجاج، المداني، و بوعزة، عبد الرؤوف.(جانفي، 2017). الحركة الجمعوية فضاء لتعزيز قيم المواطنة لدى الشباب. مجلة الدراسات الإسلامية. جامعة عمار تليجي الأغواط، 5(8): 497 – 509.
132. حمايدي، عبد المالك.(مارس، 2017). البيئة في الجزائر الوضعية وجهود الحماية. مجلة آفاق للعلوم.جامعة زيان عاشور الجلفة، 2(7): 194 – 208.
133. حروشي، جلول.(جانفي، 2021). تطور إستخدام الضرائب البيئية في الجزائر. مجلة النمو الإقتصادي والمقاولاتية. جامعة أحمد دراية أدرار، 4(2): 182 – 198.
134. جغيم، الطاهر، و بولكعبيات، أحلام.(مارس، 2015). المجتمع المدني من مفهوم ملتبس إلى ممارسة تتخطى الحدود القومية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر بسكرة، 15(1): 519 – 536.
135. الجبوري، خير الله سبهان عبد الله.(جانفي، 2018). دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 32(32): 33 – 52.
136. دابخ، سامية.(جوان، 2013). التلوث صورة من صور المساس بالبيئة. مجلة القانون الدولي والتنمية. جامعة ابن باديس مستغانم، 1(1): 160 – 182.
137. دعموش، فاطمة الزهراء.(جويلية، 2016). دور الجمعيات في حماية البيئة. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية. جامعة ملود معمري تيزي وزو، 1(1): 153 – 159.

138. الدجاوي، أحمد عبد الصبور. (ديسمبر، 2018). دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث. مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية. جامعة يحي فارس المدينة، 2(4): 81 – 144.
139. ريموش، سفيان. (مارس، 2013). المجتمع المدني ودوره في ترشيد أنظمة الحكم حالة الدول النامية(الجزائر). مجلة الحوار المتوسطي. جامعة الجبلاي اليابس سيدي بالعباس، 4(1): 164 – 180.
140. رابحي، لخضر، و بومسلة، عبد القادر. (سبتمبر، 2020). الآليات القانونية الإدارية لحماية البيئة. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. جامعة بوزيان عاشور الجلفة، 5(3): 06 – 107.
141. زياني، صالح. (ديسمبر، 2003). واقع وآفات المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الحاج لخضر باتنة1، 4(9): 67 – 86.
142. زرافة، فيروز. (جوان، 2014). دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية. مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة سطيف2، 11(1): 21 – 31.
143. زغو – محمد. (جوان، 2016). إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 8(2): 140 – 148.
144. زعطوط، كلثوم، و ضيف، الأزهر. (مارس، 2018). مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 10(1): 39 – 53.
145. سبتي، رشيدة. (فيفري، 2014). التربية البيئية في البرامج المدرسية الجزائرية (التعليم النظامي). مجلة الحضارة الإسلامية. جامعة أحمد بن بلة وهران1، 15(20): 769 – 783.
146. سويقات، الأمين. (جوان، 2017). دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية – دراسة حالي الجزائر والمغرب. مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 9(17): 243 – 257.

147. السبعاوي، هناء جاسم.(جوان، 2018). الوعي البيئي الواقع وسبل التطوير (دراسة ميدانية). مجلة دراسات موصلية، (48)، 97 – 124.
148. ساحي، علي، و بكاي، رشيد.(جوان، 2018). آليات تعزيز أخلاقيات العمل الجموعي في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والإجتماعية. جامعة زيان عاشور الجلفة، 3(2): 534 – 550.
149. شيخ، محمد زكرياء.(جوان، 2013). دور الجمعيات البيئية ومدى فعاليتها في مجال حماية البيئة. مجلة الفقه والقانون، (8): 207 – 2015.
150. شليغم، غنية، و تومي، فضيلة.(مارس، 2015). تطور الحركة الجموعية في المدن الصحراوية – حالة ورقلة. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 7(22): 07 – 13.
151. شاهد، إلياس، و دفرور، عبد النعيم.(ديسمبر، 2016). البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية. جامعة حمه لخضر الوادي، 4(6): 53 – 67.
152. شارف، عبد القادر، و رحمانى، يوسف زكاريا.(سبتمبر، 2017). السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر. مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2(3): 246 – 286.
153. الشيباني، نصر عاشور.(أكتوبر، 2018). المجتمع المدني قراءة في الأفكار والتجارب الإنسانية. المجلة الجامعة. جامعة الزاوية لبيبا، 2(20): 133 – 152.
154. شتيح، إيمان العباسية، و بن عبد الله عادل.(سبتمبر، 2019). المشاركة الشعبية كصورة من صور الشراكة البيئية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. جامعة حمه لخضر الوادي، 10(2): 650 – 665.
155. شراطي، خيرة.(جانفي، 2020). آليات الضبط البيئي في حماية البيئة. مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2(2): 27 – 52.

156. شوقي، سمير. (مارس، 2021). دور الجمعيات البيئية في تجسيد الحكامة البيئية في الجزائر. مجلة الإجتهااد القضائي. جامعة محمد خيضر بسكرة، 13(1): 59 – 72.
157. صوفي عثمان، عبد الرحمان، وعرفان، محمود. (جوان، 2014). دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الإجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات). مجلة كلية الآداب والعلوم الإجتماعية. جامعة السلطان قابوس سلطنة عمان، 2(5): 67 – 82.
158. صالح، نصيرة. (أوت، 2015). تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني في ظل ضعف قدرة الدولة وإنتشار مبادئ الحوكمة. مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية. مركز جيل البحث العلمي، 10(10): 103 – 110.
159. الصافي، هشام عبد السيد محمد بدر الدين. (جانفي، 2020). دور منظمات المجتمع المدني في رعاية البيئة. مجلة الإجتهااد للدراسات القانونية والإقتصادية. جامعة تامنراست، 9(2): 175 – 239.
160. عبد اللطيف، كمال. (ربيع، 1996). المجتمع المدني: ملاحظات حول تشكل المفهوم وتطوره. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت، 14(55): 62 – 77.
161. العايش، عبد العزيز، و بوسالمي، عامر، (جوان، 2016). المجتمع المدني آلية لبعث التنمية في المجتمع الجزائري – تنمية الخدمات الحضرية نموذجا. مجلة الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عباس لغرور خنشلة، 3(2): 10 – 23.
162. العقاب، جيلالي، و شريط، رابح. (ديسمبر، 2016). تفعيل دور المجتمع المدني لحماية البيئة والمحافظة عليها. مجلة المعيار. جامعة تيسمسيلت، 7(2): 241 – 250.
163. علواني، مبارك. (جانفي، 2017). دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث. مجلة المفكر. جامعة محمد خيضر بسكرة، 12(1): 583 – 603.

164. عزري، أمال، و بن زروق، جمال.(مارس، 2017). إستخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الإجتماعية الإلكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع المدني في ولاية سكيكدة). مجلة آفاق للعلوم. جامعة زيان عاشور الجلفة، 2(7): 224 – 237.
165. عكروم، عادل.(جوان،2017). حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. جامعة لونيبي علي البليدة 2، 6(2): 62 – 82.
166. عمارة، هدى.(جوان،2017) البيئة والتنمية المستدامة تجربة الجزائر. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. جامعة لونيبي علي البليدة 2، 6(2): 505 – 529.
167. عوارم، مهدي.(جوان، 2018). دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية قيم التربية البيئية في الجزائر – دراسة وصفية تحليلية. مجلة علوم الإنسان والمجتمع. جامعة محمد خيضر بسكرة، 7(2): 429 – 447.
168. عيساوي، مها.(سبتمبر،2018). مظاهر سلطة الأسرة السويدية في شمال إفريقيا من خلال البناءات العمومية(قوس النصر كراكلا في تيفاست نموذجاً). مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية. الجزائر. 2(3)، 89 – 100.
169. عسول، محمد الأمين، و عوايجية، حياة، و طواهرية، زهرة.(ديسمبر، 2019). دور الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة دراسات إقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة، 13(39): 396 – 420.
170. العطرأوي، كمال.(جانفي، 2020). فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. جامعة محمد بوضياف المسيلة، 4(2): 383 – 399.
171. غزالة، زبير.(جوان، 2018). المجتمع المدني في الجزائر- الجمعيات نموذجاً. مجلة التنمية البشرية. جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 6(2): 254 – 275.

172. غداقي، هند، و غضبان، رحيمة.(سبتمبر، 2018). دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري – دراسة ميدانية بمدينة باتنة. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع. جامعة حمه لخضر الوادي، 2(3): 290 – 303.
173. غربي، عزوز.(جانفي، 2019). الحركة الجمعوية والبناء الديمقراطي في الجزائر: الممكنات والتحديات. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. جامعة المسيلة، 3(4): 257 – 271.
174. فرحات، أحمد، و عون، عمار.(جوان، 2018). المجتمع المدني(الجمعيات) ودوره في تنمية روح المواطنة عند الشباب. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع. جامعة حمه لخضر الوادي، 2(2): 64 – 80.
175. قريد، سمير.(مارس، 2010). نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر بسكرة، 10(18): 145 – 156.
176. قشار، بكير.(جانفي، 2014). دور المجتمع المدني في الإعلام البيئي في الجزائر. الجمعيات البيئية بمدينة غرداية – نموذجا. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. جامعة غرداية، 6(2): 93 – 115.
177. قدودو، جميلة.(جوان، 2016). مدى نجاعة آليتي الرخص الإدارية في مجال التهيئة والتعمير ودراسات التأثير على البيئة في تحقيق الموازنة ما بين التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة. مجلة القانون والعلوم السياسية. المركز الجامعي النعامة، 2(2): 84 – 116.
178. قاسيمي، ناصر، و مصباحي، العطرة.(جوان، 2016). دور الجمعيات البيئية في تنمية الوعي البيئي، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة لونيبي علي البلدية، 2(6): 109 – 123.
179. كمال، عبد اللطيف.(ربيع، 1996). المجتمع المدني – ملاحظات حول تشكل المفهوم وتطوره. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. جامعة الكويت، 14(55): 62 – 77.

180. كربوسة، عمراني.(سبتمبر،2014). المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن..... أي دور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 6(16): 153 – 166.
181. كرمي، ريمة.(جوان، 2017). إشراك الجمعيات أحد الوسائل القانونية في حماية البيئة. مجلة البحوث والدراسات. جامعة حمه لخضر الوادي، 14(2): 211 – 224.
182. كيحلي، عائشة سلمة.(ديسمبر، 2018). السياسة البيئية في الجزائر بين إستقرار الهيئات المكلفة وتكامل الأدوات المستخدمة.مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة قاصي مرباح ورقلة، 18(1): 255 – 269.
183. كوندو، سلمى.(مارس، 2019).جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع في ظل التنظير السوسبولوجي – مقارنة سوسيو – تاريخية. مجلة العلوم الاجتماعية.جامعة سطيف2، 16(1): 217 – 227.
184. لعروسي، رابح، وأهناني، فاروق.(مارس، 2019).الجمعيات البيئية كفاعل أساسي لحماية البيئة في الجزائر قانون10/03. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية. جامعة أحمد دراية أدرار، 18(1): 321 – 338.
185. مجذوب، محمد صالح.(ماي، 2007). مفهوم المجتمع المدني وأثره على المجتمعات الإسلامية. مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا. مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 3(7): 101 – 125.
186. مدين، أمال.(جوان، 2015). الترخيص الإداري وسيلة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة – الترخيص بإستغلال المنشآت المصنفة لحماية البيئة نموذجا. مجلة القانون العقاري والبيئة. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 3(2): 74 – 96.
187. مخانشة، أمنة. (ديسمبر، 2015). المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة في المجتمع – واقع وآفاق. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، 26(3)، 547 – 564.

188. مقلاتي، مونة.(جانفي، 2018). إشكالية التدهور البيئي: محاولة للفهم والمعالجة القانونية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. جامعة الحاج لخضر باتنة1، 5(1): 240 – 257.
189. محسن، زوييدة، و بن علال، بلقاسم، و تي، أحمد.(مارس، 2018). الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة: قراءة إقتصادية. مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية. المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت، 2(1): 10 – 27.
190. مدبر، صدام حسين.(جوان، 2018). نظام عمل الجمعيات المحلية على مستوى الجماعات الإقليمية. مجلة دراسات قانونية وسياسية. جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.3(1): 184 – 151.
191. مهري، شفيقة، ومهري، أمال.(جوان، 2019). التحديات المرتبطة بأزمة البيئة والمشكلات البيئية في الوطن العربي. مجلة مسارات معرفية للعلوم الإجتماعية والإنسانية. الجمعية التونسية للباحثين الشبان في علم الاجتماع،(7).
192. مسعودي، كلثوم، و بن قفة، سعاد.(سبتمبر، 2019). الجهود الجزائرية في حماية البيئة(قراءة تحليلية لقانون البيئة الجزائري. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة،11(3): 181 – 190.
193. المهدي، صدوق، و بعاكية، كمال.(جانفي، 2020). فعالية آليات الضبط البيئي القبلية في حماية البيئة من التلوث. مجلة القانون العقاري والبيئة. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،8(1): 103 – 120.
194. نامر، هيبية، و فرحاتي، عمر.(جانفي،2021). دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة. مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة قاصدي مرباح، 13(1): 472 – 484.
195. هماش، ساعد.(ماي، 2017). سوسيولوجيا البيئة في ظل المدارس النظرية والاتجاهات المفسرة. مجلة الباحث العلمي. جامعة قسنطينة2، 1(13): 181 – 198.

196. واصل، محمد شحاته.(جانفي، 2012). الشباب الليبي ودوره في حماية البيئة – دراسة ميدانية على عينة من شباب مدينة طبرق. مجلة كلية الآداب. جامعة طنطا، (25): 650 – 762.

197. ونوقي، جمال.(جويلية، 2020). تعزيز حماية البيئة من خلال آليات الضبط الإداري. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. جامعة حسبية بن بولعيد الشلف، 12(5): 279 – 290.

198. واعر، وسيلة، و واعر، صفية.(ديسمبر، 2020). الجباية البيئية في الجزائر – إستراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية. جامعة باتنة 1، 21(2): 355 – 372.

• المؤتمرات العلمية:

199. بالخير، إنتصار.(26 – 27 ديسمبر، 2017). الإطار المفاهيمي لحماية البيئة. المؤتمر الدولي الخامس عشر حول آليات حماية البيئة. مركز جيل البحث العلمي طرابلس – لبنان.

200. زعباط، سامي، و مرغيت، عبد الحميد.(28 – 29 أبريل، 2015). آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. الملتقى الدولي الأول حول علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل – الجزائر.

201. عيسى، حسام عبد الحليم.(23 – 24 أبريل، 2018). دور القانون الإداري في مجال حماية البيئة(نظرة قانونية في ضوء أهم التعديلات التشريعية المتعلقة بالبيئة). المؤتمر العلمي الخامس حول القانون والبيئة. كلية الحقوق جامعة طنطا.

202. غزلاني، و داد.(09 – 10 ديسمبر، 2013). دور آليات وقواعد الشراكة في حماية البيئة في الجزائر. الملتقى الدولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري. جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

203. كاس، عبد القادر.(25 – 27 فيفري، 2013). المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة. المؤتمر الدولي الثاني لمركز البحوث

- والإستشارات الاجتماعية(لندن) حول موضوعات العلوم الإجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي. جامعة زايد دبي.
204. ملاوي، أحمد إبراهيم.(20 – 22 جانفي، 2008). دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة. مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث. دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.
205. محمد العزازي، أحمد.(16 – 18 جوان، 2008). دور المجتمع المدني والإعلام في ترشيد القطاع الحكومي. منتدى المائدة المستديرة " الأدوار الجديدة للحكومة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. إسطنبول تركيا.
206. مظلوم، محمد جمال.(6 – 7 أفريل 2013). دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية. الحلقة العلمية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية. قسم البرامج التدريبية. كلية التدريب. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الأطروحات و الرسائل العلمية:
207. الأبرش، محمود.(2016 – 2017). السياسة البيئية في الجزائر في ظل الإتجاهات البيئية العالمية، أطروحة دكتوراه منشورة في علم إجتماع البيئة. قسم العلوم الإجتماعية. كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.
208. بركات، كريم.(2013 – 2014). مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة. أطروحة دكتوراه منشورة في الحقوق. قسم الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولود معمري تيزي وزو – الجزائر.
209. بوطيب، بن ناصر.(2014 – 2015). المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية – تونس – الجزائر – المغرب. أطروحة دكتوراه منشورة في الحقوق. قسم الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.

210. بريشي، بلقاسم. (2017 – 2018). الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الإحتباس الحراري. أطروحة دكتوراه منشورة في قانون العلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس – الجزائر.
211. بن عربية، لحبيب. (2018 – 2019). مساهمة التربية البيئية والخلفية الثقافية في تفسير الوعي البيئي – دراسة ميدانية على تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي (مقاربة فينومينولوجية). أطروحة دكتوراه منشورة في علوم التربية. قسم علوم التربية. كلية العلوم الإجتماعية. جامعة وهران 2 – الجزائر.
212. حسونة، عبد الغني. (2012 – 2013). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه منشورة في قانون الأعمال. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.
213. جميل، فاطمة الزهراء. (2017 – 2018). دور المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية – دراسة حالة الجمعيات الناشطة في الحقل الثقافي البيئي بولاية عنابة. أطروحة دكتوراه منشورة في علم إجتماع الصحة. قسم علم الإجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر.
214. خليفة، تركية. (2016 – 2017). دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة – وزارة الموارد المائية والبيئة الجزائرية نموذجا. أطروحة دكتوراه منشورة في علم إجتماع البيئة. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.
215. رستم، محمد حسين. (2011 – 2012). مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحياة السياسية المصرية. أطروحة دكتوراه غير منشورة في الحقوق. قسم القانون العام. كلية الحقوق. جامعة القاهرة – مصر.
216. رحموني، محمد. (2014 – 2015). تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري (الجمعيات و الأحزاب السياسية أنموذجين). أطروحة دكتوراه منشورة في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر.

217. سالم، نصيرة.(2015 – 2016). التنمية المحلية وإشكالية البيئة – دراسة ميدانية لأراء الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة. أطروحة دكتوراه منشورة في علم إجتماع البيئة. قسم العلوم الإجتماعية. كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.
218. سليمان، مراد.(2015 – 2016). حماية البيئة في إطار البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري. رسالة ماجستير منشورة في القانون. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية – الجزائر.
219. شعشوع، قويدر.(2013 – 2014). دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي. اطروحة دكتوراه منشورة في القانون العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان.
220. شاوش إخوان، جهيدة.(2014 – 2015). واقع المجتمع المدني في الجزائر – دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا. أطروحة دكتوراه منشورة في علم إجتماع التنمية. قسم العلوم الإجتماعية. كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.
221. عبد الكريم، عبد الهادي.(2013). دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة. رسالة ماجستير منشورة في القانون الدولي وحقوق الإنسان. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة2 – الجزائر.
222. عرعار، أنس.(2015 – 2016). المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة – دراسة ميدانية بمدينة باتنة. أطروحة دكتوراه منشورة في علم الاجتماع تنظيم وعمل. كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية. جامعة الحاج لخضر باتنة1 – الجزائر.
223. علواني، أمبارك.(2016 – 2017). المسؤولية الدولية عن حماية البيئة – دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه منشورة في قانون العلاقات الدولية. قسم الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.

224. فاضل، لخضر.(2017 – 2018). تيسة في العصور القديمة. أطروحة دكتوراه منشورة في التاريخ القديم. قسم التاريخ وعلم الآثار. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية. جامعة أحمد بن بلة وهران 1 – الجزائر.
225. مرابط، إيمان.(2009 – 2010). دور الجمعيات البيئية المحلية في نشر الوعي البيئي – الجمعيات البيئية المحلية لولاية قسنطينة نموذجا. رسالة ماجستير منشورة في علم الاجتماع البيئية. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية. جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر.
226. مشان، عبد الكريم.(2011 – 2012). دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع الإسمنت عين الكبيرة SCAEK. أطروحة دكتوراه منشورة في إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس – الجزائر.
227. مساعدي، حنان.(2019 – 2020). الوسط المدرسي ودوره في ترسيخ أبعاد التربية البيئية دراسة ميدانية على عينة من معلمي الطورين الثاني والثالث بالمدارس الابتدائية بمقاطعة حمام النبائل 1 – ولاية قالمة. أطروحة دكتوراه منشورة في علم إجتماع البيئية. قسم العلوم الإجتماعية. كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.
228. وناس، يحي.(2006 – 2007). الأليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر. أطروحة دكتوراه منشورة في القانون العام.كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر.
229. يوسف، نور الدين.(2011 – 2012). دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئية. أطروحة دكتوراه منشورة في القانون الخاص. قسم الحقوق.كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر.

• التقارير الدولية:

230. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو.
(1992).هيئة الأمم المتحدة.نيويورك.

231. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ.(2002).هيئة
الأمم المتحدة. نيويورك.

• القوانين و المراسيم:

232. القانون رقم 06/12.(12 – 01 – 2012). المتعلق بالجمعيات. الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 02. الصادرة بتاريخ: 15 جانفي 2012.

233. القانون رقم 10/03.(19 – 07 – 2003). المتعلق بحماية البيئة في إطار
التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 43. الصادرة
بتاريخ: 20 جويلية 2003.

234. القانون رقم 42.(2014). في شأن إصدار قانون حماية البيئة. الجريدة
الرسمية لحكومة دولة الكويت – الكويت اليوم. العدد 1192. الصادرة بتاريخ:
13 جويلية 2014.

235. المرسوم التنفيذي رقم 198/06.(31 – 05 – 2006). المتعلق بضبط
التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة. الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية. العدد 37. الصادرة بتاريخ: 04 جوان 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

– المجلات باللغة الفرنسية:

236- Abdoun, Rabah.(1999 ,Décembre).Environnementetdéveloppement :quelques
réflexins. Cahiers du cread les cahiers du cread, 50(14).

237- Belguermi, siham(2019,Décembre).La pensée philosophique
environnementale -etude analytique, La annales de l'université d'alger 1, 33(4).

238-Mokhtari, Mourad.(2009, Janvier).Le droit de l'homme à
l'environnement(DHE): entre la simpleconsécration de principe et la garantie de
son effectivité. Universitezianeachour de djelfa, 2(2).

- 239- Aboudihj,Zair.(2020, June).Development of civil society.Journal of humanstudies and social. University oran2, 9(3).
- 240-Bratton,Michael.(1994). Civil society and political transition in africa. Institute for development research,11(6):1 - 24.
- 241-Benzaid, AMIRA, &Debih, Zehira. (2021, June).The obligations and mechanisms resulting from international responsibility of radioactive pollution of the environment. The jornal of teacher researcher of legal and political studies, 6(1): p91 - 109.
- 242- Djeffal, Nadia.(2017). Political reform and the civil society in Algeria. The Algerian journal of political studies.national school of political science,(12)
- 243-Kastrati,Ardian.(2016, January, April).Civil society from historical to contemporary perspectives.European Journal of multidisciplinary studies, 1(1):p64- 68.
- 244- Puja, Sauwhney, & Masanori,Kobayash, & Masahiro, Takahashi,& Peter, King, & Hideyuki,Mori.(2007).Paraticipation of civil society in management of natural resources. International review for envirmental strategies,7(1):p117- 132.
- 245-Sebaa, Fatma Zahra. (January,2021). Traditional and electronic environmental media and its role in spreading environmental awareness(the role of the media in developing environmental awareness).Journal of economic growth and entrepreneurship JEGE, 4(2): p 19 - 33.

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة أسماء المحكمين لإستمارة المقابلة حول: المجتمع المدني

وحماية البيئة – دراسة ميدانية بجمعيات حماية البيئة تبسة.

الرقم	الإسم والنقب	الدرجة العلمية	التخصص	مؤسسة الإنتماء
01	مراد سالي	أستاذ محاضر أ ورئيس جمعية الأزرق لحماية البيئة ولاية البليدة	علم الإجتماع الجنائي	جامعة خميس مليانة
02	فيروز لطرش	أستاذ محاضر ب	تنمية بشرية والسكان	جامعة العربي التبسي – تبسة
03	عبد الحق عصيدي	أستاذ التعاليم العالي	تهينة عمرانية	جامعة باجي مختار عنابة
04	صديق بخوش	أستاذ محاضر أ	إدارة الموارد البشرية	جامعة العربي التبسي – تبسة
05	رفيق بوبشيش	أستاذ محاضر أ رئيس مكتب المنظمة الجزائرية للتواصل من أجل التنمية	تخصص علاقات دولية	جامعة باتنة 1

الملحق رقم (02): إستمارة المقابلة الخاصة بالأعضاء المبحوثين

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية

قسم علم الاجتماع

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د)

تخصص: علم الاجتماع والتنمية

إستمارة مقابلة خاصة بالأعضاء المبحوثين

المجتمع المدني وحماية البيئة

دراسة ميدانية بجمعيات حماية البيئة - تبسة

إشراف:

أ.د/ خالد حامد

إعداد:

ط.د/ فضيلة عرابية

المعلومات الواردة في هذه الإستمارة سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

السنة الجامعية: 2021 /2020

الملاحق

المحور الأول: البيانات العامة:

1 – الجنس: ذكر أنثى

2 – السن: أقل من 30 سنة من 30 – 39 سنة

من 40 – 49 سنة 50 سنة فأكثر

3 – المستوى التعليمي: أمي ابتدائي

متوسط ثانوي جامعي

4 – المهنة خارج إطار النشاط بالجمعية:

5 – المهنة ضمن إطار الجمعية:

– الرئيس – مساعد الكاتب العام

– أمين المالية – نائب الرئيس

– الكاتب عام – مساعد أمين المالية

– أخرى تذكر

6 – الأقدمية في النشاط بالجمعية: أقل من 5 سنوات من 5 – 9 سنوات

من 10 – 14 سنة 15 سنة فأكثر

المحور الثاني: الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات البيئية لنشر الوعي البيئي.

7 – هل تضع الجمعية برامج لنشاطها؟ نعم لا

– في حالة الإجابة بـ (نعم): ماهي أهم المجالات التي تشملها هذه البرامج؟

- مكافحة التلوث البيئي
- حماية المحيط العمراني وتحسينه
- نشر الثقافة والوعي البيئي
- الحفاظ على التنوع البيولوجي

الملاحق

..... أخرى تذكر

8 - هل تبادر الجمعية التي تتشظون ضمنها بتقديم محاضرات لمختلف فئات المجتمع بهدف نشر الوعي البيئي؟ نعم لا

9 - في حالة الإجابة بـ (نعم): فيما تتمثل مساهمة هذه المحاضرات المتعلقة بنشر الوعي البيئي؟

- ترشيد سلوك المواطن وتقويمه نحو التعامل السليم مع البيئة
- تكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة
- غرس الثقافة التطوعية وتميئها لدى المواطنين

..... أخرى تذكر

10 - هل تقوم الجمعية بتنظيم أيام دراسية وتحسيسية بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها؟ نعم لا

- في حالة الإجابة بـ (نعم): فيما تتمثل المساهمة الفعلية لهذه الندوات البيئية؟

- تنمية الحس بالمسؤولية لدى الأفراد تجاه البيئة وضرورة الحفاظ عليها
- تشجيع البحوث العلمية والأفكار المبتكرة في مجالات حماية البيئة

..... أخرى تذكر

11 - هل تشارك الجمعية في المعارض التوعوية التحسيسية حول حماية البيئة وتميئها نعم لا

12 - في حالة الإجابة بـ (نعم): ماهي الأهداف حققتها من مشاركتها في المعارض التوعوية؟

- التعريف بأهم القضايا والتحديات البيئية
- غرس الشعور بالإنتماء الصادق للبيئة
- جعل الأفراد يهتمون بالقضايا البيئية

..... أخرى تذكر

الملاحق

13 – هل تنظم الجمعية التي تشطون ضمنها مسابقات ثقافية توعوية تتزامن مع الإحتفال بالمناسبات البيئية؟

14 – في حالة الإجابة بـ (نعم): فيما تتجلى هذه المسابقات الثقافية التوعوية ؟

- مسابقة أحسن فن معبر عن البيئة (صور فتوغرافية – رسوم – مسرحية)
- مسابقة أحسن مقال أو بحث علمي حول القضايا البيئية الراهنة
- مسابقة ثقافية تتعلق بالأيام البيئية العالمية والوطنية (مثل اليوم العالمي للبيئة في 5 جوان)

– أخرى تذكر.....

15 – هل ساهمت هذه المسابقات الثقافية في تعزيز الوعي الثقافي البيئي لدى لمواطن ؟
نعم لا

16 – في حالة الإجابة بـ (نعم): فيما تتجسد مظاهر هذا الوعي البيئي؟

- إقبال الأفراد على المشاركة في هذه المسابقات
- رغبة الأفراد في الإنضمام للجمعية
- زيارة بعض الأفراد لمقر الجمعية للتعبير عن إهتمامهم بالشأن البيئي

17 – حسب رأيك: هل تلاقي الأنشطة التوعوية التي تقوم بها الجمعية تجاوبا من قبل المواطنين؟
نعم لا

– في حالة الإجابة بـ (لا): لماذا؟.....

18 – ماهي إستراتيجيتكم المستقبلية لترسيخ الوعي بأهمية حماية البيئة؟

- الكشف عن الواقع البيئي
- التعريف بأهمية الإلتزام بقانون حماية البيئة وعواقب الإخلال به
- السعي الى التجسيد الفعلي للمقترحات المتوصل إليها من حصيلة نشاط الجمعية
- الإعلام المستمر للأفراد بالمسائل المتعلقة بالشأن البيئي
- تكثيف العمل التطوعي لنشر الوعي البيئي

– أخرى تذكر.....

المحور الثالث: الآليات التي تعتمد عليها الجمعيات البيئية لمواجهة المشكلات البيئية.

19 – ما هي أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها ولاية تبسة؟

- | | | | | |
|--------------------------|--------------------|--------------------------|---------------------------|--------------------------|
| <input type="checkbox"/> | تلوث الماء | <input type="checkbox"/> | مشكل النفايات | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | تلوث الهواء | <input type="checkbox"/> | تقهقر في التنوع البيولوجي | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | تلوث وتدهور التربة | <input type="checkbox"/> | مشكلة التصحر | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/> | التلوث الصناعي | <input type="checkbox"/> | | |

– أخرى تذكر

20 – هل يتصل المواطنون بالجمعية لطرح بعض المشكلات المتعلقة بالبيئة؟ نعم لا

– في حالة الإجابة بـ (نعم): كيف تكون إستجابة الجمعية لمعالجة المشكلات التي يطرحها المواطنون؟

- إستجابة فورية
- حسب خطورة الوضع
- حسب الإمكانيات المتوفرة لديها

21 – ما هي أهم الأساليب التي تعتمد عليها الجمعية في محاولة للتخفيف من المشكلات التي تعاني منها

البيئة؟

- القيام بحملات نظافة وتحسين للمحيط البيئي
- التعريف بأهمية الإستفادة من المخلفات عن طريق تدويرها
- إبراز أهمية الإستخدام الرشيد لكافة عناصر البيئة
- القيام بعمليات التشجير
- مكافحة مسببات التلوث

– أخرى تذكر

22 – هل تستخدم الجمعية التي تنشط ضمنها وسائل الإعلام لإعداد برامج إعلامية خاصة بحماية البيئة؟

- نعم لا

الملاحق

– في حالة الإجابة بـ (نعم) : فيما تتمثل هذه البرامج الإعلامية؟

- حصص إذاعية
- حصص تلفزيونية
- نشر بيانات بيئية في الصحف المحلية والوطنية

– أخرى تذكر

23 – ماهي أهم المواضيع التي عالجتها البرامج الإعلامية؟

- التلوث البيئي
- مكافحة التصحر
- إهدار الموارد الطبيعية (كالمياه)
- النفايات (المنزلية – الصناعية)
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية
- حماية التنوع البيولوجي

– أخرى تذكر

24 – حسب رأيك: ماهي مساهمة البرامج الإعلامية فيما يخص مواجهة المشكلات البيئية؟

- إستثارة حماس المواطنين للمشاركة في حل المشكلات البيئية
- الدعوة للإلتزام بقوانين حماية البيئة
- الكشف عن الإنتهاكات التي تمس البيئة

– أخرى تذكر

25 – هل تقوم الجمعية بمعاینات ميدانية لتشخيص الوضع البيئي القائم؟

نعم لا

– في حالة الإجابة بـ (نعم) : كيف يمكن الإستفادة من هذا التشخيص؟

- توفير قاعدة معرفية واسعة لحل المشكلات البيئية

الملاحق

- ترشيد وتوجيه الجهود التي تبذلها الدولة في مجال البحث والتطوير البيئي

..... أخرى تذكر

26 – ما هي الوسائل التربوية التي تستخدمها الجمعية لحماية البيئة؟

- مجلة علمية ثقافية تعنى بالقضايا البيئية
- مطويات تهدف إلى خلق السلوك الإيجابي نحو البيئة ومشكلاتها
- دلائل توضح سبل حماية البيئة وتميئتها
- كتيبات تعنى بمواضيع البيئة والمشكلات التي تهددها
- أشرطة فيديو تهتم بالوضع البيئي الفعلي وتحدياته

..... أخرى تذكر

27 – حسب رأيك : هل ساهمت الوسائل التربوية التي تستخدمها الجمعية في تحسيس الأفراد

بخطورة المشكلات التي يسببها الإعتداء على البيئة ؟ نعم لا

28 – هل تبادر الجمعية التي تنشطون ضمنها إلى تنبيه الجهات المعنية بالأضرار والانتهاكات التي

تمس بالبيئة؟ نعم لا

29 – هل سعت الجمعية إلى التدخل لدى الهيئات الرسمية لإيجاد حلول عملية للمشكلات البيئية

المطروحة؟

نعم لا

– في حالة الإجابة بـ(نعم): هل نجحت الجمعية في تحقيق مساعيها؟

مساعي ناجحة مساعي غير ناجحة

30 – هل تستخدم الجمعية حقها في اللجوء إلى القضاء لرفع دعاوى ضد التصرفات مضرّة بالبيئة؟

نعم لا

..... في حالة الإجابة بـ: (لا) : لماذا؟

المحور الرابع: مساهمة جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية لحماية البيئة

31 – هل تتسق الجمعية التي تنشطون ضمنها مع الجمعيات الأخرى المهتمة بالمجال البيئي؟

نعم لا

32 – في حالة الإجابة بـ (نعم): في أي مجال يكون هذا التنسيق؟

- مناقشة المعلومات المتعلقة بالوضع البيئي الحالي
- تبادل الخبرات والتجارب في المجال البيئي
- إعداد خطة عمل مشتركة من أجل حماية البيئة

– أخرى

تذكر.....

33 – هل تتسق جمعيتكم مع الهيئات الرسمية لتفعيل للمشاركة المجتمعية؟ نعم لا

– في حالة الإجابة بـ (نعم): ماهي هذه الهيئات الرسمية؟

- شرطة البيئة والعمران
- مديرية البيئة
- البلدية
- الولاية

– أخرى تذكر.....

34 – هل تقوم الجمعية بتنظيم إجتماعات و لقاءات مع الجهات الرسمية لمناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة؟

نعم لا

35 – هل تملك الجمعية صفحات على مواقع التواصل الإجتماعي؟ نعم لا

– في حالة الإجابة بـ (نعم): ماذا أتاحت هذه الصفحات للمستخدمين الإلكترونيين والزوار؟

الملاحق

- فضاءات تفاعلية للحوار وتبادل الآراء حول قضايا البيئة
- مناخ محفز على المشاركة في الأعمال التطوعية
- مجال لنشر وتبادل المعلومات

— أخرى تذكر.....

36 — هل تهتم الجمعية بعقد دورات تأهيلية وتدريبية لفائدة المتطوعين؟ نعم لا

37 — في حالة الإجابة بـ (نعم): ماهو الهدف الذي تم تحقيقه هذه الدورات؟

- تقديم الإرشادات العلمية عن كيفية التعامل مع البيئة
- إكساب المعارف والخبرات لممارسة العمل التطوعي
- إعداد قيادات شبانية في مجال البيئة

— أخرى تذكر.....

38 — هل تهتم الجمعية التي تنشطون ضمنها بتنظيم خرجات ميدانية لتحفيز المواطنين على المشاركة في حماية البيئة؟ نعم لا

— في حالة الإجابة بـ (نعم): فيما تمثلت هذه الخرجات؟

- زيارة الأماكن التي تعاني من مشكلات بيئية
- تنظيف الشوارع والأماكن العمومية
- تجسيد رسومات وجداريات تعبر عن أحاسيسهم بأهمية حماية البيئة

— أخرى تذكر.....

39 — هل ساهمت هذه الخرجات الميدانية في تنمية شعور الفرد بأهمية العمل التطوعي والمشاركة

الجماعية في حماية البيئة؟ نعم لا

40 — هل هناك مبادرات بيئية مشتركة بين الجمعية التي تنشطون ضمنها و المؤسسات التربوية؟

نعم لا

الملاحق

– في حالة الإجابة بـ (نعم): فيما تتمثل هذه المبادرات؟

- تنظيم رحلات للتعرف أكثر على البيئة
- القيام بحملات بيئية تحسيسية داخل المؤسسات التربوية

– أخرى تذكر

41 – هل تساهم المبادرات البيئية المشتركة بين الجمعية والمؤسسات التربوية في تنشئة التلاميذ بيئياً؟

نعم لا

المحور الخامس: الصعوبات التي تواجه الجمعيات البيئية عند القيام بدورها في حماية البيئة

42 – كيف تقيم ظروف عمل الجمعية بشكل عام؟ سيئة متوسطة جيدة

– في حالة الإجابة بـ (سيئة): لماذا

43 – حسب رأيك: ما هي أهم الصعوبات السياسية التي تعيق دور الجمعية؟

- تدخل جهات خارجية في تسيير شؤون الجمعية
- مواجهة عراقيل البيروقراطية الإدارية
- كثرة القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الجماعي

– أخرى تذكر

44 – حسب رأيك: ما هي أهم الصعوبات السوسيوثقافية التي تعيق دور الجمعية؟

- غياب ثقافة التطوع في المجتمع
- عدم الإحساس بالمسؤولية نحو البيئة وضرورة حمايتها
- الإقتناع بأن حل المشكلات البيئية مسؤولية الحكومة وحدها

– أخرى تذكر

45 – حسب رأيك: ما هي أهم الصعوبات المادية التي تعيق الدور المنتظر من الجمعية؟

الملاحق

- عدم توفر مقرات خاصة ودائمة بالجمعية
- عدم توفر إمكانات إعداد الوسائل التربوية (مجلات، مطويات، دلائل)
- ضعف تمويل الجمعيات البيئية

..... أخرى تذكر

46 – كيف تؤثر الصعوبات التي تواجهها الجمعية على نشاطها؟

- عزوف المواطنين عن الإنخراط في الجمعية وعدم التجاوب مع نداءاتها بشكل كاف
- عدم قدرة الجمعية على تلبية إحتياجاتها المادية لضمان إستمرارها
- تقييد حرية عمل الجمعيات البيئية و حركيتها

..... أخرى تذكر

47 – ما هي الإقتراحات التي ترى بأنها كفيلة بتجاوز هذه الصعوبات؟.....

الملحق رقم (03): يوضح الوثائق المتعلقة بإجراء الدراسة الميدانية في المؤسسات والجمعيات
البيئية محل الدراسة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي تبسة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

المرجع رقم 02/ق ع ا ج 2020

إلى السيد (ة) :

إن بالدخول

بعد التحية والاحترام،

لغرض استكمال البحوث الميدانية لطلبة الدكتوراه قسم علم الاجتماع يرجى منكم التعاون مع الطلبة
وتزويدها بالمعلومات والإحصائيات التي تخدم الجانب الميداني للدراسة المعذونة بـ:

المجتمع المدني وحماية البيئة...دراسة ميدانية بجمعيات حماية البيئة -تبسة-

الطلالبة : عرابية فضيلة.....

التخصص : علم الاجتماع والتنمية.....

وفي الأخير نقبلوا منا فائق التحية والاحترام

في : 2020/09/12.....

المؤسسة المستقبلة

وزارة البيئة والمناطق
الريفية والتنمية
الريفية
مطلوبة
مطلوبة
مطلوبة

رئيس القسم

الأستاذ الطريف
حامد حاج در
مطلوبة
مطلوبة
مطلوبة

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي تبسة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

المرجع رقم 02/ق ع ا ج 2020

إلى السيد (ة) : **مديب حديد** مدير الشؤون العامة - تبسة



إنن بالدخ

بعد التحية والاحترام،

لغرض استكمال البحوث الميدانية لطلبة الدكتوراه قسم علم الاجتماع يرجى منكم التعاون مع الطلبة

وتزويدها بالمعلومات والإحصائيات التي تخدم الجانب الميداني للدراسة المعنونة بـ:

المجتمع المدني وحماية البيئة...دراسة ميدانية بجمعيات حماية البيئة -تبسة-

الطالبة : **عراييبة فضيلة**.....

التخصص : **علم الاجتماع والتنمية**.....

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التحية والاحترام

في :2020/09/12.....

المؤسسة المستقبلية



الأستاذ المشرف
حامد خالدي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة العربي التبسي - تبسة
L'Université Larbi Tébessi - Tébessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculté des sciences humaines et sociales



قسم علم الاجتماع

إلى السيد: رئيس جمعية أحياء تبسة

لحماية البيئة

طلب الإذن بالدخول

بعد أداء واجب التحية والاحترام،

بغرض ترقية البحث العلمي، وفي إطار الشراكة المجتمعية للجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وسعيًا للرفع من المستوى الأكاديمي لطلبة الجامعة، من خلال الدراسات الميدانية والاحتكاك بمؤسسات الدولة على اختلافها، نرجوا من سيادتكم الموافقة، الطوافقة على استقبال الطلبة التالية أسماؤهم، من أجل القيام بدراسات ميدانية، أو الاطلاع على المراجع، أو إجراء المقابلات الضرورية مع المسؤولين، كل ذلك في إطار احترام قوانين مؤسساتكم وأنظمتها الداخلية.

أسماء الطلبة

1. عرابية فضيلة

2.

عنوان البحث: المدى وجمالية البيئة حراسة ميدانية بجميات حماية البيئة - تبسة
تقبلوا تحياتنا ودمتم في خدمة البحث العلمي والجامعة الجزائرية



2021 مارس





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة العربي التبسي - تبسة
L'Université Larbi Tébessi - Tébessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculté des sciences humaines et sociales



قسم علم الاجتماع

إلى السيد: رئيس جمعية حماية البيئة،

حماية البيئة والطاقات المتجددة

طلب الإذن بالدخول

بعد أداء واجب التحية والاحترام،

بغرض ترقية البحث العلمي، وفي إطار الشراكة المجتمعية للجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وسعيا للرفع من المستوى الأكاديمي لطلبة الجامعة، من خلال الدراسات الميدانية والاحتكاك بمؤسسات الدولة على اختلافها، نرجوا من سيادتكم الموافقة على استقبال الطلبة التالية أسماؤهم، من أجل القيام بدراسات ميدانية، أو الاطلاع على المراجع، أو إجراء المقابلات الضرورية مع المسؤولين، كل ذلك في إطار احترام قوانين مؤسساتكم وأنظمتها الداخلية.

أسماء الطلبة

1. عوايصة شيميلة طالبة دكتوراه علم الاجتماع، المنتصبة

2.

عنوان البحث، المرفق بالدفتر، حماية البيئة دراسة ميدانية بحميات حماية البيئة، تبسة.
تقبلوا تحياتنا ودمتم في خدمة البحث العلمي والجامعة الجزائرية

رئيس القسم
د. محمد بن عبد الوهاب
2021

جمعية الأبحاث الخضراء
البيئية والطاقات المتجددة
البيئية



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة العربي التبسي - تبسة
L'Université Larbi Tébessi - Tébessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculté des sciences humaines et sociales



قسم علم الاجتماع

إلى السيد: رئيس الجمعية البلدية لحياء
السياحة والنزهات والمحافظة من البيئة والآثار
تقريـق

طلب الإذن بالدخول

بعد أداء واجب التحية والاحترام،

بغرض ترقية البحث العلمي، وفي إطار الشراكة المجتمعية للجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وسعيا للرفع من المستوى الأكاديمي لطلبة الجامعة، من خلال الدراسات الميدانية والاحتكاك بمؤسسات الدولة على اختلافها، نرجوا من سيادتكم الموافقة، الموافقة على استقبال الطلبة التالية أسماؤهم، من أجل القيام بدراسات ميدانية، أو الاطلاع على المراجع، أو إجراء المقابلات الضرورية مع المسؤولين، كل ذلك في إطار احترام قوانين مؤسساتكم وأنظمتها الداخلية.

أسماء الطلبة

1. عرابية شحيلة طالبة دكتوراه في علم الاجتماع والبيئة

2.

عنوان البحث: المجتمع الحديث وحماية البيئة دراسة ميدانية بجمعيات صابة
البيئة - تبسة
تقبلوا تحياتنا ودمتم في خدمة البحث العلمي والجامعة الجزائرية

11 مارس 2021

رئيس القسم
محمد الخضر

رئيس الجمعية
خاسي لخضر



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة العربي التبسي - تبسة
L'Université Larbi Tébessi - Tébessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculté des sciences humaines et sociales



قسم علم الاجتماع

إلى السيد: رتيسا جمعوية بلنجدري بتر

للعانتر

طلب الإذن بالدخول

بعد أداء واجب التحية والاحترام،

بغرض ترقية البحث العلمي، وفي إطار الشراكة المجتمعية للجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وسعيا للرفع من اطقموى الأكاديمي لطلبة الجامعة، من خلال الدراسات الميدانية والاحتكاك بمؤسسات الدولة على اختلافها، نرجوا من سهادتكم الموقرة، الموافقة على استقبال الطلبة التالية أسماؤهم، من أجل القيام بدراسات ميدانية، أو الاطلاع على المراجع، أو إجراء المقابلات الضرورية مع المسؤولين، كل ذلك في إطار احترام قوانين مؤسستكم وأنظمتها الداخلية.

أسماء الطلبة

1. عزينة فضيلية طالبة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية

2

عنوان البحث: المجتمع المدني وحماية البيئة دراسة ميدانية بجملة حياية
البيئة - تبسة

تقبلوا تحياتنا ودمتم في خدمة البحث العلمي والجامعة الجزائرية



21 مارس 2022





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة العربي التبسي - تبسة
L'Université La-bi Tébessi - Tébessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculté des sciences humaines et sociales



قسم علم الاجتماع

إلى السيد: رئيس جمعية المنحورين بقرية
عين الترقيق العفلة، طاحنة

طلب الإذن بالدخول

بعد أداء واجب التحية والاحترام،

بغرض ترقية البحث العلمي، وفي إطار الشراكة المجتمعية للجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وسعيا للرفع من المستوى الأكاديمي لطلبة الجامعة، من خلال الدراسات الميدانية والاحتكاك بمؤسسات الدولة على اختلافها، نرجوا من سيادتكم الموافقة، الموافقة على استقبال الطلبة التالية أسماؤهم، من أجل القيام بدراسات ميدانية، أو الاطلاع على امراجع، أو إجراء المقابلات الضرورية مع المسؤولين، كل ذلك في إطار احترام قوانين مؤسساتكم وأنظمتها الداخلية.

أسماء الطلبة

1. عرابية فضيلة طالبة مشوراه في علم الاجتماع والتمهين

2.

عنوان البحث، مطمح الهدية، حماية البيئة دراسة ميدانية بجمعيات حماية البيئة، تبسة
تقبلوا تحياتنا ودمتم في خدمة البحث العلمي والجامعة الجزائرية

أ. مارس، 2021



رئيس الجمعية
مايدي الهادي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة العربي التبسي - تبسة
L'Université Larbi Tébessi - Tébessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculté des sciences humaines et sociales



قسم علم الاجتماع

إلى السيد: رئيس جمعية مسور للجمعية
طريفة الشريعة

طلب الإذن بالدخول

بعد أداء واجب التحية والاحترام،

بغرض ترقية البحث العلمي، وفي إطار الشراكة المجتمعية للجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وسعيا للرفع من المستوى الأكاديمي لطلبة الجامعة، من خلال الدراسات الميدانية والاحتكاك بمؤسسات الدولة على اختلافها، نرجوا من سيادتكم الموافقة على استقبال الطلبة التالية أسماؤهم، من أجل القيام بدراسات ميدانية، أو الاطلاع على المراجع، أو إجراء المقابلات الضرورية مع المسؤولين، كل ذلك في إطار احترام قوانين مؤسستكم وأنظمتها الداخلية.

أسماء الطلبة

1. عوايصة قنبيلة طالبة دكتوراه في علم الاجتماع والتسمية

2. /

عنوان البحث: البحث في المجتمع الحديث وحماية البيئة دراسة ميدانية بجماعة حامية
البيضة - تبسة
تقبلوا تحياتنا ودمتم في خدمة البحث العلمي والجامعة الجزائرية



27 مارس 2021



رئيس الجمعية
زرفازي مسعود

الملحق رقم (04): يوضح اليوم الدراسي الذي قامت به أحد الجمعيات البيئية محل الدراسة

جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة

جمعية جسور الاجتماعية
مدينة الشريعة
مقابل المدينة الموسمية وسط المدينة
مقر الجمارك سابقاً
الهاتف / الفاكس :- 037.62.10.29
0553.33.13.21
رقم: 120 / ج ح 1 م ح / 2017

إلى السيد :- والي ولاية تبسة
تبسة
الشريعة لي :- 2017/11/13

الموضوع :- عرضة مطالب ومقترحات.

على اثر زيارتكم الميدانية والتفقدية لمدينة الشريعة ووقوفكم على الحالة العامة للمدينة يسر جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة أن توافيكم ببعض الانشغالات العامة والمطالب الشعبية التي تؤرق المواطن ومساهمة منها في المساعدة على اقتراح بعض الحلول لهذه الانشغالات والتي تم حصرها كما يلي :-

1- في مجال ندرة المياه :-

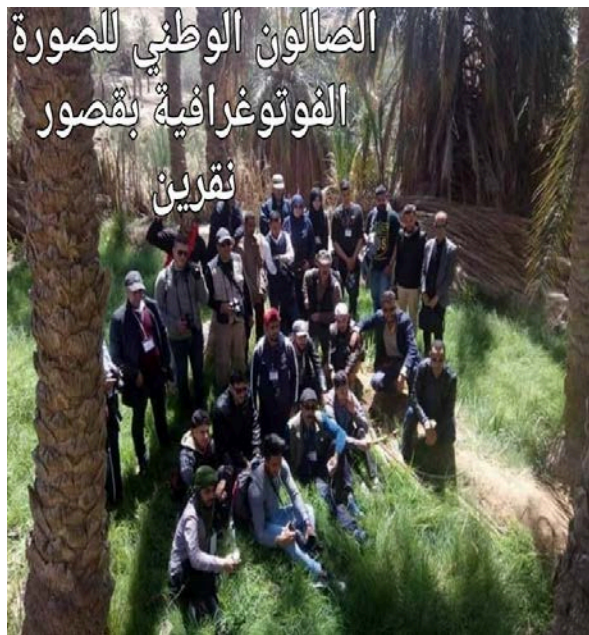
بعد اليوم الدراسي الذي نظمته الجمعية بمقرها بحضور أخصائيين وخبراء في الميدان من جامعة تبسة وبعد الدراسة تم اقتراح الحلول التالية :-

- تحويل وجهة مياه السيول باتجاه المغارات الجوفية بزارع الدواميس لإعادة تغذية الطبقة الجوفية .
- وضع حواجز وسدود صغيرة (RETENUS) لتوزيع مياه السيول على أكبر مساحة ممكنة من الحقول ونفاذيتها إلى الأعماق.
- جلب المياه من السدود المجاورة وإعادة حقنها في المغارات التي تعتبر حسب رأي الخبراء خزان مياه جوفي بالمنطقة.
- تسريع وتفعيل إنجاز سد عين بوش الذي يعتبر الحل الأمثل لمشكل المياه بالشريعة.
- العمل على إنجاز محطة تصفية المياه المستعملة (STATION D EPURATION DES EAU USEES) وتوجيهها للفلاحين لاستغلالها في سقي الأراضي الفلاحية لرفع الضغط عن استنزاف المياه الجوفية والقضاء على الحفر العشوائي للآبار.

Email: 1. jessour-cherifa@gmail.com 2. mail@jessourcherifa.com Site: jessourcherifa.com tel : 037621029

الملاحق

الملحق رقم (05): بعض الصور لمشاركة الجمعيات البيئية في المعارض التوعوية



الملحق رقم (06): يوضح بعض المسابقات الثقافية التوعوية التي قامت بها الجمعيات البيئية محل الدراسة.

مسابقة

بمناسبة إحياء واحتفالات ذكرى المجاهد الموافق لـ: 11 ديسمبر 2015 يسر جمعية جسور بالتعاون مع مدارس الخبساء، المختلطة، حرات الطاهر، زرقاوي عيسى وكذا مدرسة جدي الوردى بحضرة 250 متسابق، أن تنظم المسابقة الأولى في الرسم والتعبير الكتابي لاختيار:

- ❖ أحسن تعبير حول العمل التطوعي أو المشاركة في المحافظة على البيئة.
- ❖ أحسن رسم يبين أهمية المحافظة على البيئة.

تقدم الأعمال المنجزة على ورقة مقوى مقاس 31 بيضاء، عليها اسم التلميذ، الصف واسم المدرسة، إلى الإدارة قبل تاريخ 03 ديسمبر 2015

توزع جوائز على الفائزين في حفل تكريم يوم 11 ديسمبر 2015، يعلن عن مكانه لاحقا.

أبناءنا الأعزاء، باتنا العزيزات، جسور مدينة الشريعة تنتظر إبداعاتكم... إلى أقلامكم ورشكم الآن.

جمعية جسور تنظم:

اختيار أحسن تعبير كتابي حول العمل التطوعي أو المشاركة في المحافظة على البيئة

أحسن رسم يبين أهمية المحافظة على البيئة

تقدم الأعمال المنجزة على ورق مقوى مقاس 31 بيضاء عليها اسم التلميذ، الصف و اسم المدرسة إلى الإدارة قبل تاريخ 2015/12/04

توزع الجوائز على الفائزين في حفل تكريم يوم 12/11

الملحق رقم (07): يوضح بعض من حملات النظافة وتحسين للمحيط وعمليات التشجير التي قامت بها الجمعيات البيئية محل الدراسة.


جمعية جسور الإجتماعية لمدينة الشريعة

إعلان

تضع جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة تحت تصرفكم برنامج السقي المسطر على مدار أيام الأسبوع وكنا شاحنة الصهرج التي أقتنيت خصيصا للحفاظ على الأشجار المفروسة. فعلى المواطنين الذين يرغبون في مد يد المساعدة في عملية السقي والذين يقطنون قرب هذه المحاور الاتصال بأحد الأرقام المدونة بالجدول أسفله للتنسيق مع المشرفين على هذه المحاور ، المدينة للجميع وبالجمبع. وفقنا الله وإياكم إلى ما يحبه ويرضاه.

المشرف و رقم الهاتف	التوقيت	المحور	
بلغيث محمد العبد 0776.06.69.77	الأحد مساء بعد صلاة العصر	طريق ثليجان :- (من مقهى الشهيد الى محطة خدمات الواقي) (من مقهى الشهيد باتجاه طريق عبلة)	01
ريبي حسين 0661.46.19.67	الاثنين مساء بعد صلاة العصر	طريق خنشلة :- (من البريد المركزي الى تقاطع المرجة)	02
زرقاوي نجيب 0661.84.74.42	الثلاثاء صباحا بعد صلاة الصبح	الطريق الإجتماعي :- (من مسجد عمر بن الخطاب إلى تقاطع طريق ثليجان مروراً بمركز التكوين المهني الجديد)	03
مساعدة عمر 0772.09.72.31	الثلاثاء مساء بعد صلاة العصر	طريق الماء الأبيض :- (من مسجد الكوثر إلى محطة لمسافرين)	04
قابة أحمد 0550.04.33.32	الأربعاء مساء بعد صلاة العصر	وسط المدينة :- (من مقهى لتيتم مروراً بالحديقة العمومية والمكتبة البلدية ومقهى ساري إلى البريد المركزي)	05
فارج علي 0664.86.04.25	الخميس صباحا بعد صلاة الصبح ومساء بعد صلاة العصر	طريق تبسة :- (من مقهى لتيتم الى الحاجز الثابت للشرطة)	06
سعدى السعيد 0697.38.13.85	الخميس بعد صلاة المغرب	طريق ثانوية النعمان :- (حي النعمان وما بين المقترين)	07
تومي ابراهيم 0673.06.36.92	الجمعة والسبت	قارة العمري :- (من محطة توليد الكهرباء الى طريق خنشلة)	08

رئيس الجمعية



جمعية
البصائر للتمهية و مكافحة الآفات الاجتماعية

ولاية تبسة

أهداف الحملة التوعوية:

- ✓ حملة توعوية للمواطنين.
- ✓ حملة نظافة.
- ✓ عملية فرز للنفايات.
- ✓ عملية تهيئة تتمثل في:
- ✓ الإنارة العمومية.
- ✓ تعبيد وترقيع الطرقات.
- ✓ تهيئة وتوفير مساحات خضراء.
- ✓ تهيئة الحدائق العمومية المجاورة.
- ✓ تخصيص مساحات ترفيه للأطفال
- ✓ إعادة اعتبار ملاعب الأحياء.

احباب تبسة

جمعية
البصائر للتمهية و مكافحة الآفات الاجتماعية

ولاية تبسة

ATP
EPBSSA
PROMETE
L'union fait la force.

هل ترضى بمدينة ملوثة؟؟
هل تألف القمامات المنتثرة في كل مكان
هل تظمن لسلامة أطفالك من الأمراض في بيئة
وسخة؟
هل تربي أطفالك تربية بيئية أساسها النظافة؟
هل تشارك في عمليات تطوعية لتنظيف حيك؟
-جمعية أحباب لحماية البيئة تبسة-
-جمعية البصائر لمكافحة الآفات الاجتماعية-
يدعو انكم :
للتعاون معا للنهوض بمدينتنا
فلنتعاون كلنا على محاربة الأوساخ والحفاظ على
الوسط الذي نعيش فيه
فلنسعى لتحسين محيط أطفالنا

تحت شعار
"تبسة يخدموها ماليتها"

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
بالتنسيق بين
جمعية البصائر للتمهية ومكافحة الآفات الاجتماعية
جمعية أحباب لحماية البيئة تبسة



"مشروع الأحياء النموذجية"

جمعية
البصائر للتمهية و مكافحة الآفات الاجتماعية



تحت شعار:

"تبسة يخدموها ماليتها"





تزامنا مع الحملة التطوعية بأحياء المدينة
تنظم جمعية جسور الأحياء لمدينة
الشرية



حملة هلموا لنجعلها خضراء

العملية تنطلق يوم 2021/01/30
بأحياء المدينة ومحاورها الرئيسة
لتعويض الأشجار التالفة

غرس 2000 شجرة بمشاركة جمعيات
الأحياء و المؤسسات العمومية
والجمعيات الفاعلة في المدينة



ولا تقطعها
أغرسها

الحساب البنكي: BNA Tébessa 00100491020000210092
مقر الجمعية: وسط المدينة مقابل الحديقة العمومية الجمارك سابقا 037.62.10.29



حملة التشجير .. جسور مدينة الشريعة





الملاحق



الملاحق



الملاحق

الملحق رقم (08): يوضح نموذج عن المبادرات للقيام بحملات تهيئة و تحسين للمحيط البيئي

جمعية التحدي

جمعية محلية ببلدية بئر العاتر مختصة بالبيئة

والشؤون الاجتماعية تم تأسيسها بمقتضى القانون رقم 06/12

المكتب التنفيذي للجمعية

رقم : 2021/27

بئر العاتر في : 2021/03/28

الى السيد : مدير مناجم الشرق للحديد بالونزة

الموضوع : طلب عتاد قديم

بخصوص : عربات قديمة للقطار غير صالحة للاستعمال

بعد اداء واجب التحية والاحترام

انه لمن دواعي الاحترام و التقدير أن نتوجه لسيادتكم المحترمة بهذا الطلب و المتمثل في عتاد قديم (عربات للقطار غير صالحة للاستعمال) من أجل التزيين بها في أحد محاور من أجل التزيين بها في أحد محاور الدوران في بئر العاتر بتعداد 08 عربات صغيرة و 02 من النوع المتوسط .
راجينا أن يحظى طلبنا هذا بالقبول ويكفل بالموافقة .
وفي الأخير لكم منا ومن جميع منتسبي الجمعية كل التقدير والاحترام .

رئيس الجمعية





جمعية التحدي

جمعية محلية ببلدية بني العاتر مختصة بالبيئة
و الشؤون الاجتماعية تم تأسيسها بمقتضى القانون رقم 06/12



المكتب التنفيذي للجمعية
رقم : 21/26

بني العاتر في : 2021/04/12

الى السيد : رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بني العاتر

الموضوع : طلب تهيئة حديقة عمومية

بخصوص : المساحة المتواجدة بقرب المجموعة 08 ل ح.ح

بعد اداء واجب التحية و الاحترام

يشرفنا ان نتقدم اليكم بهذا الطلب و المتمثل في الموافقة على تهيئة المساحة المتواجدة بقرب المجموعة الثامنة لحرس الحدود الطريق الوطني رقم 16 كحديقة عمومية و هذا حتى تكون متنفسا اخضر للمدينة و واجهة خضراء لها عوض ان تبقى رهينة الاوساخ و نفايات الردم و ناهبي العقار .
و في الاخير لكم منا من وجميع منتسبي الجمعية المحلية التحدي ببني العاتر كل التقدير و الاحترام .

رئيس الجمعية



**رئيس الجمعية
قسوم ونهم**

نسخة موجهة الى :

- رئيس دائرة بني العاتر

الملحق رقم (09): يوضح إستخدام بعض الجمعيات البيئية محل الدراسة لوسائل الإعلام

جمعية أحباب تبسة لحماية البيئة تدق ناقوس الخطر

منبع يوكوس يتعرض للتلوث

دعت جمعية أحباب تبسة لحماية البيئة المواطنين، والمسؤولين إلى العناية والاهتمام بمنبع « يوكوس» ببلدية الحمامات، وحمايته من مختلف أشكال التلوث، التي تهدده، معتبرة هذا المنبع المائي من المعالم السياحية الهامة بالولاية، مناشدة إياهم بالتخلي بسلوك إيجابي وحضاري، لاسيما أنه يعتبر الوجهة السياحية رقم واحد بالولاية، بما يزره به من مناظر طبيعية خلابة وساحرة، و منابع للمياه المعدنية، غير أن هذا الإقبال الكبير للزوار، نتج عنه وجه آخر من التلوث والانتشار العشوائي للقمامة، وخاصة البلاستيكية منها، بسبب قلة وعي الكثير من الزوار، الذين لا يدركون قيمة هذه المواقع السياحية، التي تعتبر مرفقا عاما يحتاج إلى العناية والاهتمام والمحافظة من طرف الجميع، مناشدة رئيس بلدية الحمامات ومدير السياحة بالولاية، لاتخاذ كامل الإجراءات لحماية هذا المرفق السياحي من الضياع. مياه المنبع تنساب فوق أرضية إسمنتية مستطيلة الشكل،

منبع يوكوس
SOURCE DE YOKOUS

تسمح للزائر بأن يقف أو يجلس بقربها ليتأمل المنظر، الذي زاده جمالا و سحرنا تدفق منابع صغيرة أخرى على مستوى الجبل، الذي عرف الجفاف لسنوات قبل أن يعود مستوى المياه الباطنية للارتفاع مجددا بفضل كثافة التساقط المطري الذي شهدته الولاية، لتعود بذلك المنابع مجددا لتسقي الأرض، و تبعث الحياة في المنطقة، التي تتوفر على حنفية قديمة موصولة بالمنبع الرئيسي كان السكان قد مددوا توصيلاتها قبل سنوات، ليتمكنوا من الاستفادة من مياه المنبع الصافية والصحية، كما يعد منبع يوكوس أيضا شريانا اقتصاديا في المنطقة و أحد أبرز عوامل التنمية المحلية، لأنه يزود مصنعين لتسويق المياه المعدنية، كما أنه قبلة أساسية لباغية مياه الصحاريح المتنقلين، من تلقى مياههم إقبالا ورواجا كبيرا بين سكان الولايات القريبة على اعتبار أن مياه منبع يوكوس معروفة بصفاتها و قدرتها على شفاء الكثير من الأمراض كأمراض الكلى والأمراض الجلدية.

ع. نصيب

في حملة تنظيف بالتنسيق مع البلدية

جمعية "أحباب تبسة" تجمع 100 كيس من النفايات بمقبرة تاغدة

الحس المدني بتنظيف المحيط وترسيخ ثقافة التنظيف التلقائي. وقد شاركت في العديد من الأنشطة التطوعية منها تنظيف المواقع الأثرية وتنشيط الأفواج التربوية في المدارس، ووجهت جمعية أحباب تبسة نداء للمسؤولين والمواطنين للمشاركة القوية في الفعل التطوعي ذي النفع العام قصد التخفيف من حدة التدهور الذي تعرفه بلديات الولاية في هذه الناحية، في مقابل فوارق كبيرة مع بلديات الوطن مقارنة بتبسة.



جمعية أحباب تبسة

من فضلات خشبية وقارورات بلاستيكية وأشياء أخرى تجاوزت حتى الخط الأحمر للرمي بزجاجات الخمر وبقايا الطعام. وأسفرت الفترة التي عمل فيها منخرطو ومحبو جمعية أحباب تبسة عن جمع أكثر من 100 كيس من النفايات، ويأمل نشطاء الجمعية في تحقيق أهداف ترقية

● نظمت، نهاية الأسبوع، جمعية أحباب تبسة للنهوض بالبيئة بتبسة حملة تطوعية مست أكبر مقبرة في عاصمة الولاية تبسة. وذلك قصد المساهمة في ترقية الحس المدني والتحسيس بضرورة إعطاء أهمية خاصة لمقابر الولاية التي تحولت لمرتع لمستهلكي الخمر والمخدرات ومختلف الممارسات غير الأخلاقية.

فقد كانت مقبرة تاغدة مسرحا لمجهودات الشبيبة المنخرطة تحت لواء جمعية أحباب تبسة للنهوض بالبيئة، وذلك منذ الصباح الباكر حيث شاركت بلدية تبسة بنسخير شاحنتين ومجموعة من مقاولات الجزائر البيضاء. كما تفاعل بعض المواطنين من زوار المقبرة بالمساهمة التلقائية في هذا المسعى النبيل. وتعرف مقبرة تاغدة وضعية

جدير بالذكر أن العملية شهدت العثور على هيكل عظمي في كيس بلاستيكي يعتقد أن السبول جرفته من أحد القبور، وقد فتحت تحقيقات في الوقائع وتحويله للخبرة العلمية لتحديد ما إذا كان عملا إجراميا من عدمه. ع. زرفاوي



يستخدم وسائط الاتصال الاجتماعي للتحث على العمل الميداني نور الدين عون .. مهندس شغوف بحماية الطبيعة

وقد ساهم سد يق البيئة، في إنشاء جمعية بيئية تحت تسمية «جمعية أحباب تبسة لحماية البيئة». أين يات النشاط مهيكلا، وأصبح أكثر منهجية بإشراك مختلف الهيئات والإدارات المحلية، وأشرف السيد عون نور الدين على مشروع جموعي مع مديرية الشباب والرياضة، الذي عرف مشاركة العشرات من سكان تبسة من خلال تنظيم ما يقارب مئة عملية ميدانية خلال



يشكل موضوع البيئة والحفاظ عليها، لدى السيد نور الدين عون، هتما يوميا كزس من أجله، جل وقته مستخدما وسائط الاتصال الاجتماعي للحث على العمل الميداني، حيث يرى أن الاهتمام بهذه القضية الحيوية رهين بالإرادة والعزيمة القويتين. عون نور الدين يبلغ من العمر 47 سنة، مهندس دولة في الجيولوجيا، وأين مدينة تيفاست بتبسة، بدأت أولى اهتماماته بالبيئة من محيطه السكني، من خلال تنظيمه لبرامج متكاملة للحفاظ عليه، حيث كان العنصر الفعال دائما في مبادراته، لاسيما مع الأطفال، وأشرف على تنظيم الكثير من الحملات التطوعية الناجحة، ليقوم بعدها باستغلال مواقع التواصل الاجتماعي لخدمة المحيط، وحث المواطنين على العمل

سنة كاملة، كما ساهم في توظيف المجال السمعي البصري لخدمة البيئة من خلال إنتاج أشرطة، ومضات توعوية بيئية، وكانت له مشاركات في مهرجانات سينمائية تهتم بالفيلم البيئي داخل وخارج الوطن، ومساهمات إعلامية عبر أمواج إذاعة تبسة والإذاعة الوطنية.



من إنجاز نور الدين عون عضو جمعية «أحباب تبسة» فيديو «بلاستيك داي» يفك أطربة الأولى في المسابقة الوطنية للبيئة

افتك فيديو «بلاستيك داي» لصاحبه عون نور الدين عضو بجمعية أحباب تبسة لحماية البيئة المرتبة الأولى في المسابقة الوطنية للبيئة من طرف الوكالة الوطنية للتفايات تحت شعار «معا لمحاربة التلوث البلاستيكي».

ياديو وحسب تصريح صاحبه لـ «النصر» ذق ناقوس الخطر حول خطورة التلوث البلاستيكي وخاصة ما تعلق بالأكياس البلاستيكية وخطره على البيئة، ويعطي إحصاءات دقيقة ومخيفة عن استهلاك الجزائر ما يقارب 6 ملايين كيس بلاستيكي سنويا، كما يقترح بدائل أهمها الرجوع لاستعمال القفة التقليدية وترشيد الاستهلاك، ويضيف المتوج بالجائزة الأولى أن إنجاز الفيديو تم منذ أكثر من سنة في إطار عمل الجمعية التحسيسية، الذي يعطى أهمية لاستغلال مواقع التواصل الاجتماعي، التي تستهوي شريحة الشباب.

وعادت المرتبة الثانية للسيدة بودا مريم، فيما نال المرتبة الثالثة السيد رياض العربي، وقد خصصت الوكالة

المرتبطة

التيحة 4 لمسابقة اليوتيوب
معا لمحاربة التلوث البلاستيكي

التيحات جوائز قيمة سيتم توزيعها في حفل خاص خلال الأا وكالة الوطنية للتفايات، وزارة البيئة والطاقة المتجددة فترة مسابقة لفائدة مستخدم شعارها «معا من أجل معار البلاستيكي» حول مكانها اليلاستيكي، وتهدف هذه للمد تحسيس المواطنين بشكل البلاستيكية في الجزائر. كما المسابقة أيضا لحد مستخد اليوتيوب على معالجة مواضيع تتعلق بالحفاظ على البيئة وخصوصا بتسيير التفايات. واعتبر محدثنا تنظيم الوكالة لهذه المسابقة الأولى من نوعها في الجزائر دقعة وتشجيعا للمصل التوعوي في المجال السمعي البصري، وبيقى الطموح والأمل أن تكفل هذه الجهود بأن يصبح للجزائر مهرجان سينمائي بيئي.

ع. نصيب



الملاحق



الملحق رقم (10): يوضح بعض الوسائل التثقيفية التي إستخدمتها الجمعيات البيئية لحماية البيئة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمعية جسور الاجتماعية لمدينة الشريعة



سلة أمام كل متجر
... من أجل شارع نظيف



037621029
WEB SITE : joussourcheria.com
Email/ 1- joussour-cheria@gmail.com
2- mail@jousdcheria.com

أترك المكان كما تحب إن بترك لك.



بيئة نظيفة
حياة زهيدة

ابدأ بنفسك فالنظافة سلوك مجتم

هذه الحملة الهدف منها

- 1/ ترسيخ قيم النظافة البيئية
- 2/ احترام توقيت رمي القمامة
- 3/ تعليم الأطفال الالتزام برمي القمامة في مكانها
- 4/حث مواطني مدينة الشريعة على الحفاظ على نظافة وجاذبية منيلتهم



فنحن كأفراد علينا أن نكسب الممارسات والعادات الإيجابية للحفاظ على نظافة وسلامة بيئنا ومنها احتواء بيوتنا على مساحات خضراء وعدم استنزاف الموارد الطبيعية كالماء بطريقة سليمة والترشيد في استخدام الكهرباء، بالإضافة إلى رمي المخلفات في الأماكن المخصصة لها واكتساب ثقافة تدوير الموارد القابلة للتدوير وإعادة الاستخدام. وعلى الأسرة أن تفرس في أبناءها هذه العادات والسلوكيات منذ الصغر، وأكسابهم حب المدينة وحب الحفاظ على نظافة وسلامة بيئتها.





**لا ترموا القفاياك في أي مكان
بل ضعها في الحاويات**



الأسلوب الذي نعيش فيه داخل بيوتنا فالكثيرون يتعاملون مع الشارع سائلاً وكأنه مكان معزول تماماً عن حياتهم اليومية وعن شؤونهم الخاصة والعامة ... فالله عز وجل جعلنا خلفاء في الأرض، سنخر لنا الكون لخدمتنا مما يجعله أمانة بين أيدينا ويجب علينا حمايته والحفاظ عليه لنا ولأبنائنا ولأجيال المستقبل. إلا أن البيئة تواجه مخاطر تلوثية واهدار للموارد الطبيعية تحتاج لأن نكاتف جميعنا كيد واحدة في صونها والحفاظة على مواردها وتمييزها وصولاً إلى بيئة مستدامة. فلننسى لتحقيق ذلك وفق إطار الشراكة والتعاون بين فئات المجتمع المختلفة وجمعية جسور الاجتماعية ووفق إطار المسؤولية المتبادلة، وتشجيع روح المبادرة وتمدية القيم الإبداعية والالتزام بأفضل الممارسات البيئية.

بادر بتغيير أسلوب حياتك

... **بيتي مسؤوليتي ومدينتي مستقبلي أباي**

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
((الإنسان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إباطة الأذى عن الطريق))

من المعروف أن البيئة هي المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس حياته اليومية ولا يوجد أي مكان آخر يمكن أن يلجأ إليه الإنسان غير البيئة التي يتطن فيها ويمارس عمله المعتاد. إذا البيئة هو المكان الذي يماثل البيت الذي يعيش فيه الإنسان ويأكل وينام ويشرب ولذلك فهو حريص على نظافته وصيائه وتوفير جميع السبل لتأهيله بصورة جيدة لكي يكون مناسباً للمقاء فيه. ولكن مع الأسف نرى على أرض الواقع أننا لا نتعامل مع المحيط أو البيئة التي نعيش فيها بنفس





الحياة البرية في نقرين

ألبوم مصور و مرفق بتعريفات مختصرة
و مناطق التوزيع الجغرافي
(جميع الصور المنشورة في هذا
السلسلة تم التقاطها في نقرين)



تصوير: • الخضر حامي
بحث بيولوجيا: • محمد دوير
• وليد بوسلامة
• عماد عزوزة

في القرنين الماضيين، فقد وجدت صيادات مرصعة في كنفهم ألبوم الغزل لهذه الصيالة من
التي تعيش في نقرين، فهي تشبه النوع المسى GAZELLA DORCAS ولكن أيضا قرية جدا
صغيرة GAZELLA GAZELLA وعليه والأمانة العلمية، فإننا نؤمل نشر اسم هذه الصيالة العلمية،
وب نراء هذه الصيغة بالمشاركة مع في تحديثها، وذلك من خلال البحث عبر الأنترنت و مراسلتنا
لتريد الإلكتروني المذكور في الخلاف.

مجلة جسور

عدد شهر جوان 2017

تجدونها في محلات نبيع صحرو
طريق نانوية (النمسا) - (الشريعة)

مسابقة وجوائز في انتظاركم








حجّ

مجلة شهرية تصدر عن جمعية جسور - الشريعة ولاية تبسة - العدد 02

عن القرية المنسية:
ملم: د. مسعود زرقاوي

حوار العدد:
مع العضو أحمد قابنة

جمال من جسور:
بمسوري زهير قراد

جمعية جسور
تعيد هبة
الحديقة العمومية
وسط مدينة الشريعة

جوائز في انتظاركم:
مسابقة جسور الر مصابنة

جوان 2017

ولاية التربية تقدم
الناظرة البررة الفطيمة، وليد بطيطاني



الملحق رقم (11): يوضح نماذج لمبادرة بعض الجمعيات البيئية محل الدراسة لتنبية الجهات المعنية بالأضرار والإنتهاكات التي بالبيئة.

جمعية النحدي
جمعية محلية ببلدية بنر العاتر مختصة بالبيئة
و الشؤون الاجتماعية تم تأسيسها بمقتضى القانون رقم 06/12

المكتب التنفيذي للجمعية
رقم 21/184

بنر العاتر في: ٢٦ / ٥٤ / 2021

إلى السيد : والي ولاية تبسة

الموضوع : شكوى مخاطر انبعاث الغبار
بخصوص : مركب منجم جبل العنق للفوسفات

بعد أداء واجب التحية والاحترام

من المؤسف ان تكون مراسلتنا هذه هي شكوى بخصوص المخاطر التي يسببها انبعاث الغبار الفوسفاتي من منجم الفوسفات بجبل العنق(سوميفوض) فإدارة المنجم دائمة التهرب من مسؤوليتها اتجاه سكان بنر العاتر بإصرارها المتكرر في عدم تركيب مصفاة للمنجم مما جر على سكان مدينة بنر العاتر العديد من الأخطار الصحية و البيئية خصوصا ان الكثافة السكانية ببلدية بنر العاتر قاربت او تجاوزت 140000 نسمة و ما تشمله من العديد من الفئات كما اننا لا ننسى ما لحق بسكان قرية سوكليس التي مسها خطر هذا الانبعاث الغباري فجعل مياهها ملوثة و غير قابلة للاستهلاك الأدمي أو الحيواني، كما لا يخفى علينا التعداد الهائل من حالات الأمراض المرتبطة أساسا بهذا الانبعاث الغباري كأمراض الأم وتهيج وحساسية بالأنف والأذن والعينين الام الحلق ومشاكل بالتنفس و تهيج عام في الجلد و حساسية شديدة في طبقة البشرة بالإضافة إلى زيادة انتشار مضاعفات الأمراض المزمنة المرتبطة أصلاً بالشيخوخة، ازدياد وتيرة أمراض الكلى المزمنة وتصلب الشرايين، بالإضافة إلى ضمور العضلات وتأثيرات سنية على الجلد ، وكل هذه الأمراض يعاني منها سكان بنر العاتر و لكم الرجوع إلى المصالح الطبية ببنر العاتر للاطلاع على تعداد هذه الأمراض و ارتباطها المباشر بالانبعاث الغبار من منجم الفوسفات بجبل العنق هذا دون ان ننسى مخلفات هذا الانبعاث على نفسية السكان و حالة المناخ العام لبنر العاتر الذي أصبحت فعلا مدينة الشيخوخة بامتياز. لأجل كل ذلك نتقدم إليكم بهذه الشكوى راجيين منكم التدخل العاجل لدى إدارة المنجم لإلزامها بتركيب مصفاة للأدخنة المتبعثة منه فليس من المنطق أو المعقول أن يكون ثمن هذه المصفاة أعلى من صحة سكان بنر العاتر كما أن العديد من المناجم تستعمل المصاف إلا هذا المنجم الذي تصر إدارته دائما على عدم إعطاء أي أهمية لتركيب هذه المصاف و كان صحة عمالها بالدرجة الأولى و سكان بنر العاتر لا قيمة لها عندها و أن ثمن المصفاة أعلى منهم. و في الأخير لكم منا من وجميع منتسبي الجمعية المحلية التحدي ببنر العاتر كل التقدير و الاحترام

رئيس الجمعية

نسخة موجهة إلى :
- رئيس دائرة بنر العاتر
- رئيس امن دائرة بنر العاتر
- مدير مركب منجم الفوسفات بجبل العنق
- مدير الصحة الجوارية ببنر العاتر
- مدير البيئة ببنر العاتر

رئيس الجمعية
ولهم

جمعية النحدي ببلدية بنر العاتر
ولاية تبسة

يوم 16 جوان 2016

اتحاد جمعيات المجتمع المدني لولاية تبسة

الهاتف : 0696445522

إلى السيد : مدير البيئة لولاية تبسة

اعتراض وطن في منح امتياز صناعي بالمناطق الفلاحية

بعد التحية والاحترام والتقدير ، يسرنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب تدخل قصد إلغاء منح عقد امتياز لإنجاز مصنع للأجر بالمنطقة الفلاحية الحجار الصفر - بلدية الحويجيات- . وهذا لوجود مانع قانوني يمنع بمقتضاه إنجاز استثمار صناعي داخل منطقة فلاحية ؛ وهذا تأسيسا على القانون 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري ، القانون 90-29 المتعلق بالتعمير ، القانون 90 - 30 المتعلق بالأموالك الوطنية ، القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، والمرسوم التنفيذي 07-145 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة .

بعد المعاينة الميدانية للمناطق الفلاحية المحاذية للصرمة السابقة - بالحجار الصفر بلدية الحويجيات والتي انتهك فيها القانون والتعدي على الممتلكات الخاصة للفلاحين ؛ وفي ظل حرصكم على احترام القانون والعمل بتقاني وبجدية على الحفاظ على الحياة الكريمة للمواطن ، نود أن نقبل هذا التظلم لحماية العقار الفلاحي وبالتالي الحفاظ على الطاقة المتجددة والصحة العامة من الانتهاك .

- حيث أن النشاط الصناعي داخل المناطق الفلاحية له آثار سلبية من مخلفات - الدخان ، مواد كيميائية ، وإهدار للمساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة .

- حيث أن مصنع الأجر داخل المناطق الفلاحية استثمار أسود لما فيه من تحايل على القانون ومساس صارخ بالموارد الطبيعية المتجددة واستغلالها جورا ، ومن هنا زيادة في التزامات الدولة ونقص في أصولها .

لهذه الأسباب ولأجلها نلتمس من سيادتكم المحترمة قبول الطعن والاعتراض على إنشاء عقار صناعي على حساب المناطق الفلاحية وهذا لما فيه من تعدي صارخ على القانون والمساس بالثروات المتجددة وبالتالي التعدي على البيئة.

عن الجمعيات

جمعية الأسيابي الخضراء
لحماية البيئة و الآثار
تبسة

2016



الملحق رقم (12): يوضح الدورات التدريبية التي قامت بها بعض الجمعيات البيئية محل الدراسة

جمعية أحباب تبسة للنهوض بالبيئة

تدريبات عملية
للتواصل داخل
فرق العمل

إيصال المعلومة
بوعي أكبر بأقل
جهد ووقت

إيماءات الجسد
الخاصة بالتواصل

السبت 2014/01/10
دار الشباب سكانسكا

دورة مهارات
التواصل والاتصال



الملاحق

الملحق رقم (13): صور توضح بعض المبادرات المشتركة بين الجمعيات البيئية محل الدراسة والمؤسسات التربوية.



الملاحق



الملحق رقم (14): يوضح مشروع شراء شاحنة من قبل إحدى الجمعيات البيئية محل الدراسة

جمعية التحدي - بئر العائر - خيرية بيئية

مشروع شراء شاحنة

وذلك لفائدة سقي أشجار المدينة وتزويد كل من المشاريع الخيرية والمساجد والمدارس القرآنية بالماء للمساهمة إتصلو بالأرقام التالية :

وليد قسوم : 0660334149
بوشيبان ياسين : 0668601013
رقم الحساب البنكي : 020000156410

أو التقرب بمركز الجمعية بالقرب من مركز البريد 19 جوان

The advertisement features a white truck with a large white water tank on its trailer, set against a background of green trees and a blue sky. The text is in Arabic, detailing a project to purchase a water truck for environmental and community purposes. It includes contact information for two individuals and a bank account number.

المُلخَص

• الملخص باللغة العربية:

- هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع حماية البيئة محليا من خلال معرفة فحوى الأنشطة والآليات والجهود التي تقوم بها الجمعيات البيئية كأحد المكونات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل حماية البيئة، وذلك إنطلاقا من التساؤل الرئيسي للإشكالية والذي مفاده:
- ماهو الدور الذي تقوم به الجمعيات البيئية المحلية في مجال حماية البيئة بولاية تبسة؟
- إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لكشف الحقائق وتحليل البيانات بدقة من خلال إستخدام عدة أدوات لجمع البيانات والمتمثلة في الوثائق الرسمية والملاحظة والمقابلة بنوعيتها: المقابلة الحرة والمقابلة المقننة - دليل المقابلة - التي تم إجراؤها على أفراد عينة الدراسة وهم الأعضاء الدائمين (المؤسسين) في الجمعيات البيئية المحلية (البلدية) بولاية تبسة، حيث تم إستخدام أسلوب العينة القصدية التي تتوافق مع طبيعة موضوع الدراسة وأهدافها والتي تضمنت 60 عضو مبحوث.
- وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة وهي كالتالي:
- تقوم الجمعيات البيئية بأنشطة متنوعة لنشر الوعي البيئي من أجل حماية البيئة، وذلك من خلال تقديم المحاضرات وتنظيم الأيام الدراسية والتحسيسية والمشاركة في المعارض التوعوية التحسيسية وتنظيم المسابقات الثقافية، غير أن هذه الأنشطة تبقى ضئيلة وتفتقد لصفة المداومة.
 - تعتمد الجمعيات البيئية على آليات وقائية وعلاجية لمواجهة المشكلات البيئية.
 - تساهم جهود الجمعيات البيئية في تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال محاولة التنسيق والتعاون مع مختلف الأطراف المجتمعية مثل الجمعيات التي لها إهتمام بالبيئة والهيئات الرسمية، والقيام بمبادرات بيئية مشتركة مع المؤسسات التربوية.
 - على الرغم من ما تقوم به الجمعيات البيئية من أنشطة لنشر الوعي البيئي وآليات لمواجهة المشكلات البيئية وجهود لتفعيل المشاركة المجتمعية في حماية البيئة، إلا أن عملها يصطدم بعدة صعوبات أهمها: ضعف التمويل وغياب المقرات والإمكانات الخاصة بعملها، ومواجهة البيروقراطية الإدارية وعدم إحساس المواطن بالمسؤولية إتجاه البيئة وغياب ثقافة التطوع لديه، ومحدودية التنسيق بينها وبين الجمعيات الأخرى والمؤسسات الرسمية، وهذا ما يؤثر سلبا على دورها في حماية البيئة ويجعل نشاطها ضئيل لا يساهم بشكل ملموس في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.
- الكلمات المفتاحية:** المجتمع المدني، الجمعيات البيئية، البيئة، المشكلات البيئية، حماية البيئة.

• الملخص باللغة الإنجليزية:

The study aimed to reveal the reality of environmental protection locally by knowing the content of the activities, mechanisms and efforts carried out by environmental associations as one of the active components in civil society in order to protect the environment, based on the main question of the problem, which is:

-What is the role of local environmental associations in the field of environmental protection in the state of Tebessa?

The study relied on the descriptive approach to discover the facts and analyze the data accurately through the use of several tools for data collection, which are official documents, observation and interview of both types: free interview and structured interview - interview guide

This was conducted on the members of the study sample, who are the permanent members (the founders) of the local environmental associations (the municipality) in the state of Tebessa, Where we have used?

The intentional sampling method that corresponds to the nature and objectives of the study, which included 60 respondents.

The study reached several important results, which are as follows:

-Environmental associations carry out various activities to spread environmental awareness in order to protect the environment, by presenting lectures, organizing study and awareness days, participating in awareness-raising exhibitions, and organizing cultural competitions, However, these activities remain insignificant and lacking in sustainability.

-Environmental associations rely on preventive mechanisms and treatment to address environmental problems.

-The efforts of environmental associations contribute to activating community participation by trying to coordinate and cooperate with various community parties, such as associations that have an interest in the environment and official bodies, and environmental initiatives with educational institutions.

Despite the activities carried out by environmental associations to spread environmental awareness, mechanisms to confront environmental problems, and efforts to activate community participation in protecting the environment, However, its work encounters several difficulties, the most important of which are:

Weak funding, absence of headquarters and capabilities for their work, facing administrative bureaucracy, lack of citizen's sense of responsibility towards the environment, and the absence of a culture of volunteering, and the limited coordination between it and other associations and official institutions, and this negatively affects its role in protecting the environment and makes its activity minimal and does not contribute significantly to achieving the goals for which it was found.

key words:

Civil Society, Environmental Associations, Environment, Environmental Problems, Environmental Protection .